

القوانين في القانون الجنائي

تأليف

الحاجي

الحاجي لدى محكمة الاستئناف الاهلية
ووكيل مدرسة الحقوق الخديوية سابقاً ومدرس شرف بها
ومدرس القانون الجنائي بمدرسة البوليس

الجزء الاول
في قانون العقوبات

الطبعة الاولى

« حقوق الطبع محفوظة »

مطبعة الشريعة في القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« تمهيد »

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
أما بعد فقد مارست زمناً تدريس القانون الجنائي بمدرستي الحقوق
والبوليس مستعيناً بما كتبه علماء الفقه الجنائي في البلاد العربية شرحاً وتعليقاً
على القوانين الاوربية وباحكام محاكنا الاهلية وقد طلب مني كثيراً طلبة
المدرستين أن اضع تأليفاً اجمع فيه ما أقيته عليهم من الدروس فتددت طويلاً
لعلني ان قانون العقوبات المصري وتحقيق الجنايات يستمدان احكامهما من
القانون الفرنسي وفي شرح مؤلفات الاساتذة الغربيين ما يغني الطالب عن
مؤلف من مثلي

ولكن لما ظهر القانون الاخير في سنة ١٩٠٤ رأيت من الضروري
اجابة طلبهم لابتعاد القانون الجديد في امور كثيرة عن الشرائع العربية
فوضعت هذا الكتاب راجياً ممن يطلعون عليه أن يعضوا النظر عن هفواتي
وتقصيري وقد جرت عادة بعض المؤلفين في بلادنا أن يقدم مؤلته لصديق
أو عظيم لأي مناسبة من المناسبات واني اقتدى بهم فأقدم كتابي هذا لطلبة
مدرستي الحقوق والبوليس لان الكثير مما علقته على مواد قانوني العقوبات
وتحقيق الجنايات انما اهتمت اليه بسبب مناقشتهم لي وقت الدرس

هذا وقد قسمت الكتاب الى جزأين فيشتمل الجزء الاول على القواعد
العمومية في قانون العقوبات اقتداءً بما فعله الاستاذ الفاضل جارو ييحث في
الجزء الثاني عن تحقيق الجنايات فيتم للطالب بهذين الجزأين حاجته
أما القسم الباقي من قانون العقوبات فانا نفرده اجزاء اخرى بعد طبع
الجزء الثاني اذا ساعدت المقادير والله الموفق لما فيه الصواب



ن ج -

﴿ المقدمة ﴾

(الباب الاول)

في التشريع الجنائي بالبلاد العربية



تستمد مصر اليوم قوانينها الجنائية من الشرائع الاوروبية ولا بد لمن يريد أن يقف على أسرار تلك القوانين أن يكون ملماً بشيء من تاريخ تدوينها وعالماً بالادوار التي مرت عليها ولو على سبيل الاجال ويجدر بمن يدرس الحقوق من الطلبة أن لا يقتصر على معنى النصوص وادراك مدلولات الفاظها بل يتعين عليه الرجوع الى أصل تشريعها والوقوف على سر وسبب تدوينها في القانون

وعنى الغربيون بهذا الامر حتى جعلوا في بروجرام تعليم الكليات الحقوقية فرعاً خاصاً بتاريخ التشريع في بلادهم ولم يقرر هذا الدرس بمدرسة الحقوق الخديوية للآن وان كان حضرات زملائي الاساتذة لا يقصرون في القاء مقدمات تاريخية للعلم المنوط كل منهم بتدريسه الا ان الحاجة شديدة لجعل هذا الفرع قائماً بذاته مستقلاً يعلمه أستاذ خاص به لا سيما ما كان منه مختصاً بتاريخ الشريعة الاسلامية والارتباط الذي بينها وبين ما كان متبعاً عند العرب من الاحكام في الجاهلية وتاريخ المذاهب الاربعة وكيفية تأسيسها وطبقات الائمة وغير ذلك مما يساعد كثيراً على فهم نصوصها وادراك احكامها

ولما كانت القوانين القريبة هي الاصل الذي استمدت منه مصر
قانونها الجنائي وجب علينا ذكر شيء مما كانت عليه تلك القوانين وما وصات
اليه من الترقى والتهديب

٢

كانت العقوبات عند الامم الساقفة كاليونان والرومان والجرمان وغيرهم
غاية في الشدة والصرامة المغايرة للانسانية ولما تقتضيه حاجة العمران لان
الفكرة السائدة وقتذاك هي الانتقام من الجاني وتعذيبه جزاء على ما جنته
يداه ولو تجاوز هذا التعذيب حد الضرورة وسقط معه التناسب اللازم بين
الجرم والجزاء ولذلك كان الانسان يعاقب باقصى عقوبة على ذنوب خفيفة
فكان اليونان يعاقبون المجرم باعطائه السم أو بالقائه في الجب أو بضره
بالسياط حتى يموت وبالكى بالنار وغير ذلك

وكان الرومان يعاقبون بالالقاء من فوق صخرة عالية تسمى *Tarpéenne*
وبالقاء المجرم في اليم بعد ان يدخل في كيس به ثعبان ونمس وديك وكلب
ولم تهذب هذه العقوبات في القرون الوسطى بالبلاد الغربية بل تجسمت
فكرة الانتقام فبعد ان كانت في المصور الاولى ملاحظاً فيها الانتقام للمجنى
عليه أصبحت مقصوداً بها في القرون الوسطى الانتقام للملك أو للدين^(١) ولذلك

(١) ولذلك كانت الجرائم الفرنساوية قبل الثورة على ثلاثة انواع جرائم ضد
الملكية كالتمدي على الملك أو افاربه او اولاده وجرائم ضد الكنيسة كالردة واعتزال
مذهب الكنيسة والسحر الخ وجرائم ضد الافراد كالسرقة والقتل وغير ذلك

كانت العقوبات غليظة صارمة الى ما قبل الثورة الفرنسية الاولى التي ظهرت في القرن الثامن عشر الميلادي فقد كان المحكوم عليه بالاعدام في البلاد الفرنسية يلاقى الالهوال فثارة كان يحرق وتارة يربط في اربع خيول تساق الى اتجاهات مختلفة وطوراً بأنواع أخرى من أنواع التعذيب المسمى Roue وذلك بوضعه مكتوفاً فوق اخشاب على شكل صليب ثم ضربه بمص من حديد ثم عرضه للعمامة قبل ان يموت على عجلة فيأخذ جسمه شكل دائرة وهذا فضلاً عن العقوبات الاخرى المزرية بالشرف والناموس الحاطة من كرامة الانسان كالتمثيل والتشهير بالمحكوم عليه بطرق شتى منها تعريضه للجهور بوضع كتابة على صدره أو ظهره يبين فيها ما ارتكبه ومنها انه يركب سحاراً ويطاف به في شوارع المدينة وكان يرجع في الاحكام^(١) الى عدة أوامر ولوائح ملوكية متفرقة قديمة والى القانون الروماني وقوانين الكنيسة والى العرف

(١) وكانت قوانين عقوبات اوروبا تستمد اصولها من ثلاث القانون الروماني والعرائد الجرمانية وقانون الكنيسة
أما القانون الروماني فمن المعلوم أنه هو الاصل المهم لقوانين أوروبا في المسائل المدنية ولتلك اعني الفريون وألفوا فيه المؤلفات الضخمة ويدرسون اللغة اللاتينية لهذا الغرض - ولكن الرومانيون تركوا شيئاً قليلاً في المواد الجنائية وكل ما جاء في هذا الشأن ورد في *Digesto* وبالكتاب السابع من *Code* وهو مجموع ما أصدره *Auguste Cesar, Sylla* وأهم ما جاء في تلك الاحكام التي وردت في *Digesto* هو تقسيم الرومانيين الجرائم الى جنائيات عامة وخاصة

وكان للمحاكم السلطة المطلقة في تكليف الجرائم واختيار العقوبات ولم تكن العقوبات شخصية لان ضررها كان يقع على غير مرتكبي الجرائم

فالاولى العامة او العمومية هي التي للحكومة شأن التداخل في امرها واما الثانية تخص شخص المجني عليه فقط

ومعنى ذلك انه في الجرائم العمومية يصح لكل روماني ان يرفع الدعوى لتوقيع الجزاء على من ارتكب الجريمة واما الاخرى فالحق فيها للمجني عليه فقط بطلب تعويضات كالقتل مثلاً فانه من الجرائم العامة وكالتدفع فانه من الخاصة ففي مادة القتل كل روماني له رفع الدعوى وبخاصة المهتم وطلب الحكم عليه ولكن في آخر حكم القياصرة المسيحيين زالت فكرة الجرائم الخاصة واصبحت كل الجرائم عمومية فأصبح لكل انسان ان يطلب توقيع الجزاء على الجاني ورفع الدعوى عليه وبما يمتاز به القانون الروماني عن امثاله من القوانين المعاصرة له انه كان يعتبر القصد السيئ وكان يؤخذ على سوء النية وبعبارة اخرى سوء القصد كانه من الشروط التي تلزم لمواخذة الجاني

والاصل الثاني العوائد الجرمانية اذ غير خاف ان الشعب الجرمني هو من أهم الشعوب الغربية حيث يتألف من قسم عظيم من ممالك اوروبا الالمان واسوج ونروج والساكسون وغيرهم وهذه الامم لها عوائد قديمة عمل بها في الممالك الجرمانية ويمكن ان يقال ان الاصول الجرمانية كانت تمتاز بامر من القوانين الرومانية أولاً لان السائد فيها فكرة المعاقبة بالانتقام للفرد وذلك لان الجرمنانيين تكونوا من قبائل وثانياً ان القوانين الجرمانية كانت تؤخذ على الجرائم من الوجهة المادية فقط لا من حيث النية والقصد ولذلك لم يكن يؤخذ على الشروع وكان عند الجرمنانيين ما يسمى عندنا بالدية اغني الاعتياض عن القتل مثلاً أو الجروح بالمال واسمها عندهم (Wergeld)

اذ كان يحكم على أقارب الجاني بالنفى والإبعاد وبمصادرة الاموال أما الفقه الجنائي فكان معتبراً جزءاً من الفقه المدني ولم يكن فرعاً مستقلاً بذاته كما هو اليوم اذ كان يدرس من أوائل القرن الثاني عشر ضمن دروس القانون الروماني على قوانين جوستينيان والبانديكت وقد أخذ في الاستقلال عن الفقه المدني في أواخر القرن الثالث عشر حيث ظهر مؤلف خاص بالفقه الجنائي لموسيو ألبرت جرندينو A. Grandino وظهرت بعد القرن الرابع عشر مؤلفات أخرى لجماعة من علماء إيطاليا مثل جاك بلفيزيو Belvisio وأنجيس ارتنيس وغيرهم ثم أخذ الفقه الجنائي في الترقى في القرن السابع عشر وافضل في ذلك لمؤلفات عالين ألمان هما Benoit Carpzo بنواكارزو وانطون ماتوس ولكن كانت مؤلفاتهم قاصرة على شرح نصوص اللوائح وذكر العرف المعمول به في تكليف الجرائم والعقوبات والاجراءات المتبعة في محاكمة المتهمين من غير أن يبدوا ملاحظاتهم على مخالفة الشرع الجنائي للمدالة ولا على المطالبة بالإصلاح

والاصل الثالث احكام الكنيسة اذ مما لاشك فيه ان النصرانية هذبت الشعوب الغربية واخرجتهم من دور الوحشية الى دور التمدن وكان الدين قاصراً على العبادات ولكن عند ما استتب الدين واصبحت اوروبا كلها مسيحية اخذت الكنيسة تتسلط على الامم حتى شاركت الحكومات في الاحكام ووجدت حينئذ محاكم كنيسية وكانت تعاقب علي مفرقة اموال الكنائس وجريمة الزنا وبيع المشروبات الروحية والزوايا والافعال التي تخالف الايمان وهو الامر المهم كالارتداد ويدخل ضمنه تغيير المذهب فان هذا كان يعتبر ارتداداً ايضاً وكان يحكم علي الشخص بالمعقوبات الباطنية بواسطة محاكم الكنيسة . ومن ذلك يؤخذ ان قوانين الكنيسة لها تأثير عظيم علي قوانين أوروبا لانها مكثت اعماراً طويلة

وبعبارة أخرى بدون أن يشرحوا النظريات العلمية الواجب العمل بها لوضع قوانين جنائية تكون موافقة للعدل والمصلحة العمومية وقد ظهر في الجيل المذكور العلامة Jousse جوس الفرنسي وكرمانى Gromani الايطالى فكان لمؤلفاهما في الفقه الجنائى تأثير عظيم على المحاكم ورجال القضاء

٣

ثم سخر الله للعالم الاوروبى أفراد آمن أفاضل العلماء والفلاسفة والكتاب ظهوروا في النصف الاخير من القرن الثامن عشر لينتقدوا الامم الغريبة من ظلم الحكومات واستبدادها مع نشر لواء العلم والحرية على ارجائها استفد هؤلاء الكتاب باقلامهم الامم الغريبة الى محاربة الملكية المطلقة ورفع نير سلطة رجال الكنيسة وقلب النظمات الاستبدادية ووضع دستور يكفل للأفراد الحرية والمساواة والعدل في الاحكام فتارت الافكار وتبدلت الاحوال ودخلت النظمات القديمة في خبر كان ونال التشريع الجنائى الحظ الاوفر من الاصلاح والترقى بسبب هذا الانقلاب

حكم في سنة ١٧٩٢ على يوحنا كالاس الفرنسي بالاعدام ظلما وكان منهما بقتل ابنه في مدينة تولوز

ونفذت هذه العقوبة عليه بطريقة فظيعة بالمائة في النار حيا بعد ان اقام المدافع عنه البراهين القاطعة على براءته فآثر ذلك في نفس فولتر Voltaire فجرد قلمه للدفاع عنه ونشر عدة نشرات كان لها تأثير عظيم استوجب اعادة نظر الدعوى بحكم براءته واعادة شرفه اليه والنصر لمرج لورنته باسترداد امواله المصادرة

ظلمًا وعدوانًا فهاجرت هذه الحادثة الامم الغربية وآلمتها واتاح الله لها في هذا الوقت المفكر الاديب الايطالى Beccaria بكاريا^(١) ليتزجم عن آلامها ويشرح ظلم الحكومة ومساوى القضا في كتابه الشهير المطول في الجرائم والعقوبات وكان أول من جاهر بوجوب الناء عقوبة الاعدام وحذفها من قوانين الامم الغربية

٤

وقد اخذت في ذلك المصير فكرة الانتقام من الجاني والتمثيل به في الثلاثى من الاذهان وجر ذلك الى البحث في مشروعية حق العقاب ووجه تخويله الحكومة وبيان حدوده واتسع نطاق هذا البحث بمد الثورة الفرنسية الاولى سنة ١٧٨٩ فقام الفقهاء والمتشرعون والفلاسفة ودققوا النظر في هذا الموضوع الخطير وكل منهم يمدى رأيه ويؤيده بالادلة العقلية والاقتصادية والاجتماعية وقد تولدت عن هذه المباحث الجليلة أربعة مذاهب اصلية في مشروعية حق العقاب الاول لبكاريا وروسو والثاني لبنتام والثالث لكاتب والرابع لروسى وقد ذهب جان جاك روسوالى ان الانسان بعد ان كان في دور البداوة والزلّة تساقد مع باقى أمثاله على الدخول فى المجتمع فتكونت بذلك الاسرة الاجتماعية أو الجامعة البشرية وألف في هذا الموضوع كتابًا جليلا يدعى Contrat Social أو العقد الاجتماعي

(١) ولد بميلان في سنة ١٧٣٨ وتوفى في سنة ١٧٩٤ وقد كان لمؤلفه تأثير في العالم الاوروبى فترجم لاغلب اللغات الغربية وطبعه العلامة الشهير فوستان هيلى مع كثير من التعليقات في ١٨٥٦ بباريس

وقد رأى بعض القائلين بهذا المذهب ان الانسان كان له قبل الدخول في المجتمع الانساني أن يدافع عن نفسه ولو أدى ذلك الى قتل عدوه فتنازل عن هذا الحق للهيئة الاجتماعية فصار لها أن تعاقب من يتعدى على غيره من الافراد

وقال البعض الآخر ان الانسان في نظير حماية نفسه وحقوقه رضى أن يعاقبه المجتمع كلما أدخل بنظامه فصار للجامة البشرية حق العقاب بسبب ذلك ولم يوافق الجمهور على صلاحية هذا المذهب لانه خلط بين حق الدفاع الشرعي وحق العقاب اذ من الدوام ان الدفاع لا يوجد الا في حالة تحقق الخطر ويؤزل بزواله فلا يصح مثلاً للمدافع عن نفسه أن يضرب المعتدى بعد انتهاء المشاجرة والاعد الامر انتقاماً لدفاعاً عن النفس

وليس الحال كذلك بالنسبة لحق العقاب فانه لا يحصل الا بعد وقوع الضرر وحصول الجريمة ودخولها في خبر كان واذا كان حق العقاب يستمد مشروعيته مما كان للافراد قبل تكوين المجتمع من حق دفع الضرر بالضرر والقوة بالقوة لتعين تقييد هذا الحق بقيود الدفاع الشرعي وحدوده ومن تلك الحدود أن المعتدى عليه يجب أن لا يؤذى المتعدى الا بقدر اللازم لدفع التعدي فان استطاع دفع ضرره بضرب فلا يصح له أن يقتله ومتى تقرر ذلك لم يعد للمجتمع الانساني حق اعدام القاتل أو وضعه في الليمان وتشيله اذ في استطاعته أن يدفع أذاه ويمنع شره بوضعه في مكان معاق وعلى ابوابه من الحراس والخبراء ما يؤمن معه عدم خروجه واخلاله بالنظام العام

على أنه لا ينبغي التضييق على الجاني وإيلامه اذا أصبح لاي سبب من

الاسباب غير قادر على ايعال الضرر واحداث الخطر كأن اصيب السارق بشلل في يديه بعد ارتكاب السرقة

ويرى الالب ان فكرة تأليف المجتمع بمقتضى عقد واتفاق بين الافراد أمر غير مسلم لانه من جهة لم يثبت في أى دور من أدوار التاريخ وقوع هذا الحادث العظيم ولم يبق عليه دليل تاريخي

وقد دلت الشواهد من جهة ثانية على ان هذا الاجتماع كان اضطرارياً لا بالاتفاق اذ الانسان مدنى بالطبع كما قرره الملامة ابن خلدون وهو المتهول بحكم حاجة الانسان الى أمثاله فى أمر معاشه وكان من انصار هذا المذهب بكاريا وفيلانجيري وغيرهم

وذهب الملامة بنتام^(١) الانكايى الى أن للمجتمع الانساني أن يعاقب الجاني لان له حق المحافظة على حياته وبقائه والجزاء واسطة ضرورية صالحة لحماية

ويتلخص من ذلك ان هذا المذهب مبنى على فكرة المصاحبة^(٢) العامة ومنفعة المجتمع الانساني وقد اعترض عليه بأنه يؤدي الى تضحية الحق والمدالة في سبيل المصاحبة اذ يترتب على العمل به أولاً أن لا يلاحظ المشرع في من

(١) ولد بمدينة لوندرة في ١٥ فبراير سنة ١٧٤٨ وتوفى في سنة ١٨٣٢ وقد وضع كتاباً جليلاً في اصول الشرائع ترجمه الى اللغة العربية حضرة الاصولي المحقق احمد فتحي بك زغلول رئيس محكمة مصر

(٢) وقد ورد في كتابه المذكور بمناسبة التناسب بين الجرائم والعقوبات مانصه « القاعدة الاولى ينبغي أن يزيد ألم العقوبة على مزية الجريمة وقد كانت هذه النسبة بين العقاب والجريمة فاقدة في القانون الانكايى السكونى

القوانين الجنائية وجوب مراعاة التناسب بين الجرم والجزاء فيشدد العقوبة على الجاني طمعا في تحقيق مصلحة المجتمع الانساني اربابا للجاني وغيره من الناس حتى لا يرتكبوا ما يخل بالنظام العام واذا كان هذا مذهب المشرع فلا يلام اذا سن عقوبة الاعداد جزاء لمن يسرق متاع الغير مثلا فانه لاسبيل للاعتراض عليه اذ يكون جوابه اني لم افرض هذه العقوبة لمجازاة سارق معين ولكن حتى لاتقع سرقة مطلقا تأييدا للمصلحة والقائدة العامة وغير خاف ما في ذلك من الظلم ثانياً والعمل بهذا المذهب يستوجب عدم اللاتفات الى دقة اجزاء العدالة وتوقيع العقاب على الفاعل الحقيقي للجريمة لان الفرض الوحيد هو تحقق المنفعة العمومية والمصلحة تم بالارهاب وتفيذ الجزاء سواء كان المنفذ عليه بريئا او مذنباً

وذهب العلامة الالماني كانت^(١) الى ان للحكومة ان تعاقب الجاني كلما ارتكب ما يخالف الذمة والضمير وبعبارة أخرى كلما أخل بالواجبات المصطلح على تسميتها moral أو الاخلاق والآداب لان الذمة والعدالة يقضيان بممانيته ولا يكتف معاقبته الى أن العقوبة مفيدة في ذاتها للمجتمع الانساني أو غير مفيدة أو أنها زاجرة أو غير زاجرة للغير أو أنها مصلحة للجاني أو غير مصلحة فان الغاية الوحيدة التي يرى اليها هذا المذهب هو استحقاق الجاني للعقوبة من عدمه بدون التفات الى ماسوى ذلك من الاعتبارات

وقد بالغ كانت في الامر حتى فرض انحلال مجتمع انساني كأن قرر افراده الرجيل عن جزيرة كانوا يسكنونها وقال انه من الواجب في هذه الحالة

(١) ولد بالمانيا في ٢٢ ابريل سنة ١٧٢٤ وتوفي في ١٢ فبراير سنة ١٨٠٤

تفقد عقوبة الاعدام على من استحقها قبل حصول هذا الانحلال حتى ينال

الجاني جزاء ما ارتكبه من الجرائم .

وقد أخذ بمذهب كانت جمهور من العلماء مثل كلين Klein وزيلر Zeller

وبوتنر Botner وغيرهم ورد على كانت بأن مذهبه يؤدي الى مؤاخذه الجاني على

افعال لا يهتم المجتمع الانساني أسرهما وليس في حاجة لمعاقبة فاعلمها عليها لانها

لا تخل بالنظام العام ولا بحقوق الافراد كالتصميم على ارتكاب الجناية فانه

يحسب سيئة من البيئات واخلالاً بواجب الآداب والإخلاق ولكنه ليس

من الامور الخلة بالنظام العام فلا تصح المؤاخذه عليه .

وقد أخذ العلامة روسي ^(١) Rossi بالمذهبين السابقين (مذهب المصلحة

لبثام ومذهب العدالة لكانت) وخطبهما معاً واستخلص منهما مذهبا له سمي

بالمذهب المنتخب وعمله ان للحكومة ان تؤاخذ الجاني بمحافظة على نظامها

وحرصا على بقائها غير انه لا يصح لها ان تعاقب انسانا خالف مصلحة المجتمع

الانساني الا اذا كان ما فعله يناقض العدالة والذمة وبمباراة اخرى يخالف واجبات

الآداب ويتعين على المشرع الذي يأخذ بهذا المذهب ان يلاحظ عند

سن القانون الجنائي الواجبات الآتية : أولا ان لا يعاقب الا على ما يخالف

مصلحة المجتمع الانساني والآداب معا . ثانيا ان لا تزيد العقوبة في الشدة

(١) ولد بايطاليا في ١٣ يوليو سنة ١٧٨٧ ومات مقتولا في رومية سنة ١٨٤٨

ونشأ معلما في كلية بولونيا في سن السابعة والعشرين ولاسباب سياسية اضطر لمغادرة

ايطاليا والاقامة بجنيف ثم بفرنسا وألحق مدرسا بكلية باريس سنة ١٨٣٥ وترقى حتى

صار رئيس الكلية في سنة ١٨٤٣

عما تقتضيه المصلحة العامة وضرورة حفظ النظام . ثالثاً أن لا يتجاوز ألم العقوبة شدتها حدود المدالة وقبح الفعل في ذاته بقطع النظر عن مصلحة المجتمع الانساني



وكان لظهور هذه المذاهب تأثير عظيم في التشريع الجنائي فأخذت الحكومات لاوروبية تدون في القرن الماخى قوانين جنائية لاحظت في وضعها النظريات الجديدة فسنت الحكومة الفرنسية قانون^(١) عقوباتها في سنة ١٨١٠

(١) دونت القوانين الغريبة وجمعت في مجلدات تسمى (كود) ومن الواجب أن تعرف أصل هذه الكلمة لأنها لفظ متداول على اللسان كل يوم فلفظ (Code) تستمد من اللغة اللاتينية وأصله (Codex) ومعنى هذه الكلمة باللاتيني الحشب ثم ان الرومانيين كانوا يستعملون الواحا صغيرة من الحشب للكتابة وكانت مغطاة بالشمع وكانوا يكتبون فيها مؤلفاتهم وغيرها ثم كانت سهلة الحفظ لصلابتها ومتانتها ومع مرور الزمن أطلق هذا اللفظ على مجموع اللواح المكتوبة التي تكون كتاباً أو تكون دفترًا وهذا توسع في معنى اللفظ فثلاً كان يسمى دفتر حساب التاجر الرومانى (Codex) ثم حدث ان احد فقهاء الرومان جمع في القرن الثالث من المسيح الاوامر العليا التي اصدرها (الامبراطور جرجوار) فسميت هذه المجموعة مجموعة أوامر وقرارات جرجوار وأخذ القوم يستعملون هذا اللفظ لكل مجموعة في القوانين والاوامر مثل كودجوسئينيان ثم استعارت ممالك اوروباً أيضاً هذه التسمية فسمت الاوامر التي اصدرها ملك فرنسا (هنري الثالث) — (كود هنرى) ثم لويز الثامن فلويز الرابع عشر وفي القرن الثامن عشر وضعت الامم الغريبة القوانين وجعلت قانوناً خاصاً بالتجارة وقانوناً للمدنى

متخذة مذهب المصلحة العامة أساساً لتشريعها ولذلك كانت العقوبات شديدة ولا يوجد تناسب بينها وبين الجرائم المفروضة لها وقد تغلب في القرن التاسع عشر المذهب المنتخب لروسي على غيره من المذاهب واتبعة جمهور الكتاب والمؤلفين وعمل به في وضع أغلب الشرائع الجنائية الأوروبية وظهر به القانون الفرنسي سنة ١٨١٠^(١) عدة قوانين عقوبات جنائية فسنت^(٢) كل امة اوروبية في أوقات مختلفة قانوناً لبلادها على المبادئ الجديدة وكان آخر قانون ظهر قانون عقوبات ايطالي في سنة ١٨٩٠ واشتهر بترقيته عن القوانين الاخرى وحذفت عقوبة القتل من هذا القانون واستبدلت بعقوبة مؤبدة وقد أخذ الفقه الجنائي أيضاً نصيبه من الترقى في القرن التاسع عشر بفضل مؤلفات كثير من العلماء والاساتذة الفرنسيين ونخص بالذكر منهم فورباخ^(٣)

(١) ولكنه تعدل بعد سنة ١٨٣٠ جملة تعديلات لوحظ فيها العمل برأى روسي ومذهبه فعدل تعديلاً مهما في سنة ١٨٣٢ وفي سنة ١٨٦٣ وفي سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٨٥ و١٨٩١ ولا يزال تحت التمديد على أن قوانين أخرى أوربية كانت استمدت قانونها الاول من القانون الفرنسي سنة ١٨١٠ أصبحت ارقى من القانون الفرنسي بفضل التعديلات المهمة التي أدخلت في شرائعها

(٢) سنت بروسيا قانونها في سنة ١٨٥١ والنمسا سنة ١٨٥٢ وبلجيكا سنة ١٨٦٧ والمجر سنة ١٨٨١ وهولندا سنة ١٨٨١ والبرتغال سنة ١٨٨٦ وتركيا سنة ١٨٥٨ ولم تبق أمة أوربية بدون تدوين قانون (كود للعقوبات الا الانكليز على ان أحد فقهاء Stephen أحضر مشروعاً جليلاً لذلك يدعى (Digest of Criminal Law) ولكنه لم ينفذ (٣) أشهر فقهاء ألمانيا في الفقه الجنائي وهو الذي وضع قانون بافاريا في سنة ١٨١٣ ولد في سنة ١٧٧٥ وتوفي سنة ١٨٣٣ وكان مدرساً في كلية كبل وغيرها زمناً طويلاً وله مؤلف في الماق الجنائي متداول كثيراً في البلاد الالمانية

وميتريار ^(١) Mittermaier وبرنر ^(٢) Berner من الالمانين وكارمينياني ^(٣) Carmignani
وكرارا ^(٤) Carara وزوبتا ^(٥) Zuppotta وبسينا ^(٦) Pessina ومانشيني ^(٧) Mancini
وزردلي ^(٨) Zanardelli من الايطاليين وفرستان هيلي ^(٩) Faustin Hélie وأورتولان
Oriolan وبلانش ^(١٠) Blanche وبواتار ^(١١) Böttard وجارو ^(١٢) Garraud من الفرنساويين
والاملاية هوس البلجيكي ^(١٣) Haus وكان من نتائج هذا الانقلاب ما يأتي

أولاً ان العقوبة بعد ان كانت معتبرة واسطة ضرورية للانتقام من
الجاني وتعميده أصبحت آلة ضرورية لحماية المجتمع الانساني وحفظ النظام

(١) ولد في سنة ١٧٨٧ وتوفي سنة ١٨٦٧ وكان مدرسا للقوانين بالكليات
الالمانية (٢) ولد في سنة ١٧٦٨ وتوفي سنة ١٨٤٧ وكان مدرسا للقانون الجنائي
في بيشا (يرا) وألف في سنة ١٨٠٧ كتابا في مبادئ القوانين الجنائية *(Juris Criminalis Elemento)* (٣)
وخلف كارمينياني المذكور كرازا وهو أشهر فقهاء الجنائيات في القرن
الماضي ألف كتاب مواد دروس الحق الجنائي وطبع أربع مرات آخرها في سنة ١٨٧١
وألف كتابا آخر في القانون الجنائي الخاص سبعة اجزاء طبع في سنة ١٨٧٢
(*Programa del corso di diritto criminali*) (٤) كان مدرسا للقانون الجنائي
بمدينة نابولي وألف كتاب المبادئ الاولى لقوانين العقوبات يحتوي على جزئين طبع
في سنة ١٨٧١ (*Elementi di diritto Penale*)

(٥) كان مدرسا في كلية نابولي

(٦) ولد في سنة ١٨١٧ وتوفي سنة ١٨٨٨ وكان محاميا شهيرا ثم مدرسا بكلية
رومية ثم ناظرا للحقانية وكان من اعداء عقوبة الاعدام وهو ممن اشتغلوا كثيرا
بتحضير قانون ايطاليا الذي ظهر في سنة ١٨٩٠

(٧) ولد في سنة ١٨٢٦ وتعلم القوانين في كلية بافيا وصار محاميا ثم عضوا في مجلس
النواب ثم وزيرا للمدلية وهو الذي قدم لمجلس النواب مشروع قانون العقوبات سنة ١٨٩٠

والحفاظلة على النفس والعرض والمال ولذلك حذف واضعو القوانين الغربية جميع العقوبات البدنية كاللرق والكي وتعزيق الجسم وغيره من أنواع التعذيب بناء على ان هذه القسوة لا تقتضيها مصلحة المجتمع وانه يمكن الاكتفاء بنيرها من العقوبات لئلا يجرح الجاني وارهاب النير ولم يبق من العقوبات الجسمانية الا عقوبة الاعدام على ان كثيراً من الكتاب والعلماء طلب حذفها مثل بكاريا وغيره وعملت بعض البلاد برأيهم فحذفت ايطاليا عقوبة الاعدام من قانونها على أن البلاد التي لم تحذف هذه العقوبة من قوانينها تنفذها بدون تعذيب الجاني وتتخذ أسهل واهون الطرق لازهاق روح المحكوم عليه

ثانياً لم يعد الغرض من العقوبة مجرد ايلام الجاني وقهره تلقاء ما ارتكبه من الجرائم حتى لا يعود الى الاخلال بالنظام العام بل تقرر أيضاً ان يكون الغرض من مجازاة المذنب اصلاحه وتهذيبه ولذلك أخذت الحكومات الغربية في اصلاح السجون لتعليم وتربية المسجونين وتشغيلهم في اعمال تمود بالمنفعة عليهم وعلى الحكومة حتى اذا فارقوا السجون وجدوا ما يتعيشون به فيكفوا عن ايذاء الناس

وقد قام في القرن التاسع عشر بحركة المطالبة باصلاح السجون الملامه الفرنسي ساوى شارل لوكاس^(١) Charles Lucas فكتب في هذا الموضوع عدة مؤلفات

(١) ولد في سنة ١٨٠٨ وتوفي سنة ١٨٨٩ ووضع في سنة ١٨٢٦ كتابه الشهير *(Système pénitentiaire en Europe et aux Etats Unis)* ومؤلفات أخرى ظهر الاخير منها في سنة ١٨٨٨ *(Enquête sur la peine de mort en France et en Italie)* بحث في عقوبة الاعدام بالبلاد الفرنسية وباطاليا

أنت بالفائدة المقصودة منها وقد أخذت هذه المسألة (اصلاح السجون واصلاح المسجونين) أهمية كبرى في النصف الاخير من القرن التاسع عشر وشغلت أفكار المشرعين والكتاب وتدور مباحثهم على اختيار احسن الطرق الموصلة لهذيب الجاني وعدم عوده لارتكاب الجرائم وكان من نتائج ذلك البحث أن اختبر الترغيب واسطة لاصلاح الجاني مع الارهاب فادخل في السجون الافراج الموقت وهو عبارة عن منساعة السجين في جزء من المدة المحكوم عليه بها اذا احسن السلوك أثناء اقامته في السجن على أن يكون في المدة المسموح فيها تحت مراقبة البوايس خارج السجن

وأُسست في البلاد الاروية جمعيات لحماية المفرج عنهم من السجون ووظيفة هذه الجمعيات البحث عن عمل لمن يخرج من السجن حتى لا يعود الى ارتكاب الجرائم اذا لم يجد شيئاً يقتات منه وانشئت جملة مؤتمرات في أوروبا للبحث في هذه المسائل

ثالثاً لما كان حق العقاب يستمد مشروعيته من العدالة والمصلحة العامة لاحظواضمو القوانين النورية هذين الامرين في سن الجرائم ووضع العقوبات وما يلحق بذلك من القواعد العمومية فانك ترى جميع قوانين العقوبات الاروية مصدرة بقاعدة عدم سريان القانون على الماضي لانه ليس من العدل ان يحاكم انسان وبواخذ على افعال لم يكن محظورا عليها وقت ارتكابها وترى تلك القوانين تفرق بين الشارع في ارتكاب الجريمة وبين من ارتكبها فعلا لان الاول يستحق عقوبة أقل من الثاني ومما يفاير المدل مؤاخذتهما بعقوبة واحدة وتراها أو بعضها تفرق بين الشريك والفاعل الاصلى للجريمة اذ فرضت

لكل واحد منهما درجة مخصوصة في المسؤولية الجنائية
ووضعت تلك القوانين قواعد للبحث في مسؤولية الصغير والمجنون والمكره
لانه من الظلم مؤاخذتهم كالرشيد الماقل الحر
وجريا على هذه الخطة منحت القوانين النربية للقاضي حق تخفيف
المقوبة اذا وجد ما يدعوا للشفقة وذلك حتى يتسنى له أن يؤاخذ مرتكبي
الجريمة الواحدة بما يناسب كلا منهم من العقاب حسب ظروف الدعوى
والعوامل التي بثت على ارتكاب الجريمة اذ من العدل ان لا يؤخذ الجميع
بعقوبة واحدة عند اختلاف درجة مسؤولية كل منهم عن الآخر

وترى من جهة اخرى ان تلك الشرائع لانما قب على مجرد التصميم على
ارتكاب الجنائية أو مجرد التأهب بدون الشروع في ارتكابها لان كليهما لا يخل
بالنظام العام فليس للمجتمع مصلحة في المؤاخذه عليه ولكنها تشدد العقوبة في
حق المائد لان المصلحة تقتضى مؤاخذه من تكرر منه التعدي والاخلال
بالنظام العام بعقوبة أشد ممن لم يرتكب الجرائم الا مرة واحدة

رابعا قد اتجهت الافكار أخيرا الى استبعاد الترغيب توصلا لمنع ارتكاب
الجرائم فادخات في الشرائع النربية نصوص تسمح للمحاكم في الجرائم
الصغيرة بايقاف تنفيذ الحكم لمدة معينة بحيث اذا لم يرتكب المجرم في بحر هذه
المدة جريمة اخرى يعفى من العقوبة وان عاد قبل نهاية تلك المدة الى ارتكاب
الجرائم نفذ عليه الحكم الاول .



﴿ الباب الثاني ﴾

« في التشريع الجنائي للبلاد المصرية »

وليس في استطاعتي أن أقدم للقارئ شيئاً مما كانت عليه الشرائع الجنائية بمصر قبل الفتح الاسلامي لاسيما زمن الفراعنة^(١) فانه لا زال محل بحث المشتغلين باستنطاق الآثار القديمة واستطلاع أخبار قدماء المصريين ونحصر بالذكر منهم الاستاذ رفلابو صاحب كتاب العمود في زمن الفراعنة :

وقد دخلت العرب هذه البلاد وشريعتهما اذ ذاك القوانين الرومانية التي

سبقت الاشارة اليها في الباب الاول

ومن هذا العهد صار القانون الجنائي للبلاد المصرية هو الشريعة الاسلامية التي تستمد أحكامها من القرآن الكريم والسنة والاجماع والقياس ومن المعلوم ان هذه الشريعة أنزلت ببلاد العرب باللغة العربية فلذلك قد اقرت امورا كثيرة مما كان متبعاً في الجاهلية^(٢) وغيرها من الاحكام وتنقسم

(١) وفي كتاب حضرة الاصولي يواقيم أفندي مخايل « تاريخ القانون في مصر » ان العقوبات في مصر كانت عند قدماء المصريين الاعدام والجلد والقصاص والمصادرة (ص ٦٣)

(٢) وكان مبنى أحكام العرب في الجاهلية القوة والغلبة لانه لم يكن عندهم معنى للعدل والمساواة والدليل على ذلك عدم التساوي في القصاص والدية بين الرجل والمرأة وبين العبد والحر وبين الحرين من قبيلتين مختلفتين وقاعدتهم في عدم توريث الضعيف أي الصبي والمرأة وحصر ذلك في القوي القادر على ركوب الخيل وشن الفارة وعدم المساواة بين الرجل والمرأة وفرضها متاعاً يتوارثه الابناء عن الآباء واحتقارهم

احكام الشريعة فيما يختص بالامور الجنائية الى حدود وجنایات وتماذير والحد

البنت ودفعها حية وهو ما يعرف عندهم بالوأد واغتياهم مال اليتيم فانهم كانوا ينتفعون بأمواله وربما تزوجوا باليتيمة طمعا في مالها ولذلك تعددت الآيات القرآنية في هذا الشأن لانتشاره بينهم فقال تعالى « ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » وقوله تعالى « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » وقوله تعالى « ويسألونك عن اليتامي قل اصلاح لهم خير وان تخاطبهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لاعتكم ان الله عزيز حكيم » ولا حظت الشريعة الاسلامية أحوال وعوائد واخلاق الامة العربية فأبقت ما كان مستحسنًا من عوائدها مما لا ضرر فيه لانه لا ينافي المدلول ولا يناقض الآداب وما أيدته أولا الطلاق مع تعديله واستهجانه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « أبغض الحلال الى الله الطلاق »

ثانياً الزواج بزيادة عن واحدة لحد محدود

ثالثاً القصاص والدية مع شريع المساواة بين الافراد

رابعا قطع يد السارق ورجم الزاني المحصن

خامساً القافة والقيافة ووحدة القاضي

وأثبتت الشريعة فيما نسخته من عوائد العرب قبل الاسلام طريق التدريج فأخذت تنسخ شيئا فشيئا حتى لا يكون الانتقال شديدا على النفس او غليظا على الطبع والدليل عليه مشروعية تحريم الخمر فان الخمر لم تحرم دفعة واحدة بل بالتدريج فانه نزل في الخمر اربع آيات الاولى « ومن ثمرات النخيل والاعناب تمتخذون منه سكرا ورزقا حسنا » وكان المسلمون يشربونها وهي حلال ثم ان معاذًا وعمر قالا يا رسول الله أفننا في الخمر فانها مذهبة للعقل مسلبة للال فنزلت الآية الثانية « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها أثم كبير ومنافع للناس. وأثمها أكبر من نفعها » ثم دعي عبد الرحمن بن عوف اناسا منهم فشر بوا وسكروا فقام بعضهم يصلي فخلط في القراءة فنزلت.

هو العقوبة المقدرة المترتبة على ارتكاب بعض الاشياء وتشمل الحدود السرقة والزنا وشرب الخمر والتذف ويماعب السارق بقطع اليد^(١) والزاني بالرجم أو بالجلد وسارب الخمر والقاذف بالجلد

الآية الثالثة « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتي تعلموا ما تقولون » فقل شرها ثم اجتمع قوم من الانصار ومنهم سعد بن أبي وقاص فلما سكروا واقتربوا وتناشدوا الاشعار حتي أنشد سعد شعرا فيه هجاء للانصار فضر به أنصاري فشكى للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية الرابعة « يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » ومن مبادي هذه الشريعة انما كانت تشرع للمستقبل لا للماضي فلا تنقض الافعال السابقة عليها والوقائع التي تمت قبل ظهورها والدليل على ذلك قوله تعالى في تحريم نكاح زوجة الاب « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف » وقوله تعالى في تحريم الجمع بين الاختين « وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ان الله كان عفورا رحما » وقوله تعالى « عني الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام »

(١) وقسم الفقهاء السرقة الى قسمين الاول سرقة صغرى والثاني سرقة كبرى فالاولى تتحقق في شخص يتعدى على مال غيره ويأخذ منه شيئا ولكن لا بد في اعتبارها سرقة من شروط أربعة الاول أن يكون الشخص الآخذ مكالما الثاني أن يأخذها خفية الثالث ان يكون القدر المأخوذ لا يقل عن عشرة دراهم مضروبة الرابع أن يكون القدر محمولا سواء كان هذا الاحراز بمكان بأن كان موضوعا في محل حرزه أو بحفاظ بأن كان هناك شخص يحفظه وتتحقق الثانية وهي السرقة الكبرى في قاطع الطريق الا انه يشترط ان يكون من قوم لهم قوة وشوكة تنقطع بهم الطريق على المارة وكل له جزاء مخصوص

اما الجناية فهي شرعاً اسم لفعل محرم حل بنفسه او بمال الا ان الفقهاء

حد السرقة الصغرى

من تعدي على مال غيره ووجدت الشروط المتقدمة صدق عليه انه سارق شرعاً فيحد حد السرقة وهو قطع يده اليمين من الزند وبعد ذلك لا بد من كبتها لان منافذ الدم تنسد بالكي فينقطع به لانه لو لم تكو ربما يستوسل الدم فيؤدى الى ازهاق الروح وهو غير العقوبة المطلوبة فان أنجز ولم يعد الى مثل ما فصل فيها وان عاد قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثاً حبس حتي يتوب ولم يقطع منه شيء.

وهناك رأى آخر لبعض المجتهدين وهو انه ان عاد ثالثاً قطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى ويستدل بأن الثالثة مثل الاولى في الجناية بل هي اقبح لتقدم الزاجر ولم ينجز فكانت ادعى الى شرع الحد والاصل في هذا قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديها جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عز يحكم» وقوله عليه الصلاة والسلام . من سرق فاقطعوه ثم احسنوه فان عاد فاقطعوه

وربما يتوهم في بادئ الامر ان هذه العقوبة شديدة ولكن عند ايمان النظر نجد ان الشارع حكيم وضع الشيء في محله لأن الفرض من العقوبة انما هو الزجر عن ارتكاب سببها سواء كان بالنسبة للمرتكب أو لغيره فاذا حبس السارق مثلاً فانه بعد ان يمضي مدة العقوبة يخرج فيعود الى حالته الاصلية لحفة العقوبة كما هو مشاهد فان ظفر فهذا هو المطلوب له وأن ضبط مجزاه هين عليه فالشارع أراد ان يمثل به ويجعل له علامة ظاهرة حتى يقتضج أمره فيكون هذا زاجراً له ورادعاً لغيره

حد السرقة الكبرى

اذا تجمع قوم ليعيشوا في الارض فساداً وقطعوا الطريق على المارين عاقبهم الامام لمصلحة الناس . وهو دفع شر الطائفة المتتلية المتلصصة حتي يزدجروا ويرتدع غيرهم ولكن العقوبة تختلف بالنسبة للاحوال المختلفة لان قاطع الطريق له احوال اربعة الاولى ان يؤخذ قبل ان يقتل نفساً او يأخذ مالا وعقوبته الحبس حتي يتوب

- خ -

خصوا النصب والسرقة بما حل بهما وخصوا الجناية بما حل بنفس الشخص

لان دفع أذاه يكون بذلك فيقتصر عليه

الثانية - ان يؤخذ بعد أخذه المال ولم يقتل نفساً وعقوبته قطع يده ورجله من خلاف لان جنايته أخش من السرقة الصغرى فكانت عقوبته أغلظ وكان من خلاف لانه ربما تاب فبقى له جنس المنفعة ولكن ان كانوا جماعة فلا تسرى عليهم هذه العقوبة الا اذا أصاب كل واحد من المال المأخوذ نصاب السرقة فان لم يصب كل واحد منهم نصاب السرقة فعقوبتهم تكون بالتعزير

الحالة الثالثة ان يؤخذ بعد ما قتل النفس ولم يأخذ المال وعقوبته القتل حداً فلا قبل فيه شفاعا لانه حق الله تعالى

الحالة الرابعة ان يؤخذ بعد ما قتل النفس وأخذ المال وعقوبته ان الامام مخير ان شاء قتله وان شاء صلبه ليكون عبرة للناس

وهناك رأى يقول ان الامام مخير فله الحق في أن يستعمل ما شاء من هذه العقوبات الجزائية عند ارتكاب أى جريمة

والاصل في هذا قوله تعالى « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف او ينفوا من الارض (يجبوا) ذلك لهم خزي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم »

حد الزنا

لما كان في الزنا هنك الاعراض التي يجب على كل شخص المحافظة عليها وضياح الذرية وقلة التناسل الذي ينبغي عليه العمران حرمة الشارع وأنذر من ارتكبه بعقوبة تلحق به ولكن العقوبة تختلف بالنسبة لصفة الزاني لانه ان كان محصناً (متزوجاً) رجم بالحجارة حتى يموت وان كان غير محصن جلد مائة جلدة

والاصل في ذلك قوله تعالى « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما

طائفة من المؤمنين »

وهذه الآية لم يصرح فيها بالرجم الا أنه أخذ من فعله عليه الصلاة والسلام فإنه أمر بجم القامدية وما عز وكانا محصنين وقال لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى مائة ثلاث . كفر بعد ايمان . وزنا بعد احصان . وقتل النفس بغير حق .

ولما كانت هذه العقوبة بلغت من الشدة والنهاية شدد الشارع في اثبات سببها فلم يثبت بمجرد الشبهة بل لا بد من التحقق من حصوله حتى اذا وجدت شبهة في حصوله اتفني الحد ولذا قال عليه الصلاة والسلام «أدروا الحدود بالشبهات ما استطعتم» فيجب على الامام ان يثبت الزنا بالشهود (ولا بد من أربعة من الذكور) بان بوجه اليهم أسئلة تظهر له الحقيقة فيسألهم عن ماهية الزنا وكيفيته ومكانه وزمانه وعن المزني بها لجواز عدم معرفتهم له او اختلافهم في شيء مما ذكر فلا يقيم عليه الحد وان ثبت بالاقرار الذي يشترط فيه ان يكون في أربع مجالس متفرقة يجره عن الاقرار ويظهر له الكراهة من ذلك ويأمر بإبعاده عن مجلسه في كل مرة فان صمم على الاقرار استلفت الامام نظره بقوله لعلك قبلت أو لمست او نظرت بشهوة فان وافق على شيء من ذلك لم يقم عليه الحد ومثل ما قبل في التشديد على الشهود بالزنا يقال مثله في السرقة

حد شرب الخمر والسكر من غيره

لما كان العقل الذي ميز الله به الانسان عن سائر الحيوانات يحجب بالسكر فيرتكب السكران من الافعال مالا تحمد عقباه رتب الشارع عليه عقاباً ولكن لما ورد في الآيات الترتيبية من اجتناب الخمر كانت العقوبة مترتبة عليه وان لم يسكر شاربه قال الله تعالى و يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون »

ولذا قال الشرعيون ان من شرب الخمر فأخذ ورييحها موجود وكان سكران ولو بنبيذ اقيم عليه الحد وعقوبة السكر أو شرب الخمر ثمانون جلدة وقد ورد هذا

أو بأعضائه فتشتمل الجنايات القتل والجروح وعقوبه ^(١) القتل عمداً الأعدام ولكن يصح لا ولياء الدم العفو عن القاتل وأخذ الدية والتأديب هو التأديب

التقرير عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده
حد القذف

القذف هو الرمي بالزنا ولا بد لتحققه من شروط ثلاثة الأول أن يكون بصريح لفظ الزنا الثاني أن يكون المذدوف محصناً ولا يتأتى الإحصان إلا إذا كان متصفاً بما أتى أولاً أن يكون بالغاً ثانياً أن يكون عاقلاً لأن كلا من الصبي والمجنون لا يتصور منهما الزنا إذ الزنا فعل محرم وذلك لا يكون إلا بالانكليف وهما غير مكافئين ولاهما لعدم العقل في المجنون وقصوره بالنسبة للصبي لا يقفان على عواقب الأمور فلا يلحقهما الشين به ثانياً أن يكون المذدوف عفيفاً عن الزنا

ولما كان الرمي بالزنا يؤدي إلى اقتصاد العرض ويلحق بالرمي امرأ قبيحاً رتب عليه الشارع عقوبة تردع القاذف ولكن لا يقام الحد على القاذف إلا بطلب المذدوف لأن الشين يلحقه فلا بد من طلبه وحد القذف كحد شرب الخمر والسكر وهو ثمانون جلدة (١) وينقسم القتل إلى أربعة أقسام قتل عمد (٢) وقتل شبه عمد (٣) والخطأ وما جرى مجراه (٤) والقتل بسبب

فالقتل العمد هو أن يعتمد شخص عمل شيء مع غيره بشرط الاتطابقة البنية في الغالب سواء كان الضرب بشيء مفرق للأجزاء كالسلاح أو غير مفرق لها كالخجر الثقيل والأبرة في مقتل وهذا هو الممول عليه

وأما اشتراطاً في العمد أن يكون بشيء لا تطابق البنية في الغالب لأن العمد هو القصد ولا يوقف عليه بالدليل ودليله استعمال القاتل ما من شأنه أن يقتل فاقم الدليل مقام المدلول لأن الدلائل تقوم مقام مدلولاتها في الماراف الظنية الشرعية ولهذا لم يقبل قول القاتل لم أقصد القتل لأن استعماله ما ذكر دليل على تعمده القتل ويقترب على القتل العمد عقوبتان أحدهما أخروية وهي مفوض أمرها إلى الله تعالى والثانية

على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقدور سواء كان التأديب بالضرب أو

دنيوية وهي القصاص والحرم من الارث فالقصاص هو قتل القاتل قال تعالى «ولكم في القصاص حياة يا اولى الالباب» ومعنى الحرمان من الارث ان لا يرث القاتل المقتول ان كان سبب الارث موجودا لانه عجل الى شيء قبل أوانه فغوب بحرمانه وشبه العمد هو أن يعتمد شخص فعل شيء مع آخر بما تليقه البنية في الغالب كأن ضربه بكفه أو بعضا من عادة ذات المصروب فالضارب لم يعتمد القتل بدليل انه لم يستعمل ما يقتل في الغالب وان كان متعمدا الضرب

ويترتب على شبه العمد عقوبتان أيضاً اخروية وهي العقاب في الآخرة وان كان أخف من عقاب متعمد القتل ودنيوية وهي الكفارة والحرمان من الارث والدية المملوطة فلا قصاص فيه لانه لم يعتمد القتل ومعنى الحرمان من الارث انه اذا كانت هناك قرابة بين القاتل والمقتول فلا يرثه عقاباً له.

والدية اسم للهل الذي هو بدل النفس وهي تنقسم الى قسمين الاول دية مغلظة والثاني مخففة فالاولى هي التي تجب في شبه العمد والثانية هي الواجبة في غيره فالمغلظة تكون مائة من الابل ارباعاً بمعنى انه يقضى بخمسة وعشرين من التي طعنت في السنة الثانية ومثلها من التي دخلت في السنة الثالثة ومثلها من التي دخلت في السنة الرابعة ومثلها من التي طعنت في السنة الخامسة ويجوز القضاء بها من النقود ذهباً أو فضة فمن الذهب ألف دينار ومن الفضة عشرة آلاف درهم والمخففة ان يقضي بها من النقود فكما ذكر وان كانت من الابل فهي مائة ولكنها تكون اقل من مائة ان يقضي العشرين من المذكور التي مضى عليها سنة ودخلت في الثانية ومثلها من الاناث ومثلها من التي مضى عليها سنتان ودخلت في الثالثة وهكذا الى أن تم المائة وهذا بالنسبة لدية الرجل

أما دية المرأة فعلى النصف من دية الرجل سواء كانت في النفس أو في الاعضاء

بالحبس أو بالكلام النيف أو بنيرها أو بالجمع بين السكك لأن النرض منه

القتل الخطاء وما جرى مجراه

القتل الخطاء هو ان يقتل شخص آخر غير متعمد قتله ولا ضربه وإنما هو قاصد غيره وهو ينقسم الى قسمين لأن الخطأ اما ان يكون في الظن واما ان يكون في الفعل فالاول كأن يرى شيئاً من بعد فيظنه صيداً فيرميه فإذا هو انسان واثناني كأن يرمي غرضاً او صيداً فيصيب آدمياً ومن الخطأ ما اذا أراد شخص ضرب آخر على يده مثلاً فأصاب عنق غيره فمات المصاب

والقتل الخطأ يترتب عليه عقوبتان أخروية وهي مفضو أمرها الى الله تعالى ودينوية وهي الكفارة والحرمات من الارث والدية المحقة وقد عرفت كلاً منها بما تقدم

والقتل بسبب هو ان يعمل شخص شيئاً لا يقصد قتل الغير ولكن يترتب عليه ذلك كما اذا حفر شخص حفرة في غير ملكه أو وضع حجراً في الطريق العام فوق شخص في الحفرة أو عثر في الحجر فوق مات وعقوبته أثم الحفر والوضع في غير ملكه لا أثم القتل الخطأ ولا دية فيه ولا كفارة ولا حرمات من الارث ومن تعدى على غيره وأتلف عضواً من أعضائه اقتص منه ولكن لا يحصل القصاص الا اذا كان حفظ المائلة ممكناً كقطع اليد من المفضل ومارن الانف والسن والعين اذا زال ضوءها فإذا لم يكن حفظ المائلة ممكناً أو حصل ذلك خطأ فلا قصاص بل الواجب الدية وهي تختلف باختلاف الأعضاء

وبيان ذلك ان الأعضاء منها ما هو فرد ومنها ما هو مزدوج ومنها ما هو ارباع ومنها ما هو اعشار ومنها ما يزيد على ذلك

ففي كل واحد من الأفراد تجب الدية وفي كل نوع من المزدوج والارباع والاعشار تجب الدية أيضاً فما كان واحداً في الانسان تجب فيه الدية كالانف لانه بإزالته يزول الجمال كله ومثله اللسان لانه واحد وقطعه تفوت منفعة مقصودة وهي

الانزجار عن الفساد فكل شيء يراه الامام زاجرا للمرتكب يجوز فعله شرعا

النفق فيصبح عاجزا عن تأدية مصالحه يفقده الكلام وقس عليها ما هو متوحد
واما ما يكون مزدوجا من الاعضاء كاليدين والرجلين ففي قطعها كمال الدية وفي
أحدها نصف الدية لان في تقويت اثنتين منها تقويتا لجنس المنفعة على الكمال فتجب
كل الدية وفي تقويت احدها تقويت نصف المنفعة فيجب النصف
واما ما يكون من الاعضاء أرباعا كاشعار العينين ففي الاربعة الدية وفي الثلاثة
منها ثلاثة أرباعها وعلى هذا القياس

واما ما يكون من الاعضاء أعشارا كأصابع اليدين أو الرجلين ففي قطع جميعه
الدية ايضا وفي قطع واجدة منها عشر الدية
وعلى هذا القياس فلو قطع منفصلاً من أصبع وجب ثلث دية الاصبع الا الابهام
فالواجب النصف

واما ما يزيد على ذلك فهي الاسنان ويجب في كل سن نصف عشر الدية وهي
خمسائة درهم كما ورد عن النبي عليه الصلاة والسلام واذا لم يؤد التعدي على الغير الى
ازهاق الروح ولا الى قطع عضو بل ترتب عليه جرح في الجسم كانت له عقوبة
مخصوصة ولكن الفقهاء قالوا ان الجروح في الوجه والرأس تسمى شجاجا جمع شجة وفي
غيرها تسمى جراحة وقسموا الشجة باعتبار أثرها الى عشرة اقسام وجعلوا لكل منها
عقابا مخصوصا

الشجاج العاشرة هي (١) الحارصة وهي التي تخدش الجلد (٢) والدائمة وهي التي
تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (٣) والدامية وهي التي تنسيل الدم (٤) والباضعة وهي
التي تقطع الجلد (٥) والمتلاخمة وهي التي تقطع اللحم (٦) والسمحاق وهي الضربة التي
تصل الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (٧) والموضحة وهي التي تظهر العظم (٨)
والهاشمة وهي التي تكسر العظم (٩) والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر (١٠) والآمة

لان العقوبة تختلف باختلاف الجناية فينظر القاضى في ذلك فان من الناس

وهى تصل الي ام الساع وهذه كلها تكون في الرأس والوجه أما ما يحصل بغيرها
فيسمى بالجروح

عقوبة الموضحة نصف عشر الدية وعقوبة الهاشمة عشرها وعقوبة المنقلة عشر
ونصف عشر والآمة مثلها وتركوا التعذير في الباقي الى العدول وحينئذ ينظر العدول
الى مقدار ما لحق المجروح من الضرر ويحكمون على الضارب بتعويض يناسبه
ومن تعدى على امرأة حامل وضربها فالقت الجنين فلا بد من عقوبته ولكن
العقوبة تختلف بالنسبة للاحوال الآتية أولا اذا القت الجنين ميتا ولم تمت هي وجبت
عليه الفرة وهى خمماية درهم وقد ثبت ذلك عن النبي عليه الصلاة والسلام
وان كانت الاقيسة متعارضة لانه قياسا يقتضى ألا يجب شئ² فى الجنين لانه
لا تحقق للجناية فيه وقياسا آخر يقتضى بوجوب كمال الدية لانه يضربه منع حدوث
الحياة فيه فيكون بذلك كلزهمق للروح

ثانيا ان تلقيه حيا ويموت بعد ذلك وفي هذه الحالة تجب الدية الكاملة لانه
أثلف آدميا خطأ او شبه عمد فتجب فيه الدية كاملة

ثالثا اذا القته ميتا وماتت هى بعد ذلك وفي هذه الحالة تجب دية وغرة لانه جني
جنايتين فيجب على موجهما لان القاعدة ان الفعل يتعدد بتعدد أثره ولهذا لورمى
فأصاب شخصا وفقد منه الى آخر قتلته وجب عليه ديتان ان كان الاول خطأ وان
كان عمدا وجب القصاص بالنسبة للاول والدية بالنسبة لثانى

رابعا ان تلقيه ميتا بعد موتها وفي هذه الحالة تجب الدية فقط لأن موت الأم
سبب لموته ظاهرا اذ حياته بحياتها وتنفسه بانفسها فيكون موته متسببا عن موتها فلا
تجب الا دية واحدة ولكن بعض المجتهدين يرى وجوب الدية والفرقة فى هذه الحالة
لان موت كل منهما متسبب من ضربه

وهذا اذا كان التمدي غير الام فان كانت الأم هى المتعمدة بان شربت دواء

- ج -

من ينزجر بالقليل ومنهم من لا ينزجر الا بالكثير فيعذر كلا بما يليق بحاله^(١) وكانت السلطة القضائية في المواد الجنائية للقاضي الشرعي فهو الذي يصدر الاحكام ويجرى الحدود ويحكم بالقصاص ويعذر من يستحق التعذير وقد قام القضاء في القرون الاولى من الهجرة خير قيام باجراء العدالة بين الناس واقامة

لتسقيط الجنين وكان ذلك بغير اذن آيه وجبت النرة ايضا . وكل هذا في حمل الأدي
أما غيره فالواجب على الضارب ما قصص من قيمة الام بعد ما القت الحمل .

(١) والتعذير يخالف الحد في امور كثيرة منها أن الحد زاجر مقدر والتعذير ليس كذلك بل هو مفوض الى رأى الامام . ومنها ان الحد لا يقام على الصبي ولكنه يعذر ومنها ان اقامة الحد تختص بالامام والتعذير لا يختص به بل قيمه كل من رأى غيره متلبساً بالمعصية لانه من باب ازالة المنكر والشارع جعله لكل واحد بل أمره به بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « من رأى منكماً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقلبه » وذلك أضعف الايمان ولذلك نصوا على أنه لو رأى رجل رجلاً مع امرأة لا تحل له وعلم انه لا يزجر اذا صاح عليه او ضربه بغير سلاح حل له قتله ولو رأى رجل آخر مع زوجته او مع محرم له وهما مطاوعان حل له قتلها جميعاً وليس عليه عقاب أصلاً

وبالجملة فباب التعذير اوسع من ان يحصر ولذلك لو رأى القاضي ان الزاني غير المحصن لا ينزجر الا بالحبس والجلد جمع بينهما ويكون ذلك من باب السياسة والامام محتاج اليها اذ هي تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيراً من المظالم وتردع أهل الفساد وتوصل الى المقاصد ولا شك في أن الشريعة الاسلامية تجيز هذه السياسة العادلة بل توجب المصير اليها والاعتماد في ظهور الحق عليها فان مدار الشريعة بعد قواعد الايمان على حسم مواد الفساد لبقاء النظام ولو أردنا التوسع في هذا المقام لطال المقال ففي هذا القدر كفاية لمن له بعض الدراية

حدود الله ولم تكن تصدر منهم الاحكام بعقوبة مجرم الابد قيام الادلة الناطقة والبراهين الشرعية متبعين في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم (ادرؤا الحدود بالشبهات) ولم يكن يشارك القاضى فى سلطته الا المحتسب فانه كان مكافئاً فى الممالك الاسلامية بملاحظة الطرق السامة والمكاييل والموازين واجتناب النفس فى المأكولات والمشروبات وغير ذلك من الامور التى تعتبر اليوم من المخالفات وكان يعذر من يخالف شيئاً ما ذكر ولكن لم يكن للمحتسب الحق فى اقامة حد او توقيع قصاص أو سماع دعوى فى هذا الشأن وبقى الامر على هذا الحال حتى أخذت الدول الاسلامية فى التفتقر وتداخل الحكم ورؤساء الشرفا فى الاحكام فتغلبت السلطة الادارية على السلطة القضائية فأخذت الولاة والحكام فى الاستبداد بأمور الناس فصاروا يأمرسون بالقتل والضرب ومصادرة الناس فى أموالهم بدون مراعاة الاحكام الشرعية وبدون ان يقوم الاثبات الشرعي على ادانة المتهمين فحل الظلم بالناس وقد تجسم الامر بالديار المصرية فى عصر المماليك والتاريخ أعظم شاهد ينطق بذلك فانهم كانوا يستعملون انواع التعذيب والقسوة مع الناس مثل (استعمال الخازوق والقماعة وغير ذلك)

ولما ولي المرحوم محمد على باشا على الديار المصرية أخذ فى اصلاح أحوالها بعد أن سحق طائفة المماليك وخلص البلاد المصرية منهم فى سنة ١٨٣٩ افر نكية أصدر السلطان محمود خطه الشريف المهابوني المعلن بادخال الاصلاحات والتنظيمات الجديدة فى بلاد الدولة العثمانية جرياً على النظمات الغربية فأخذت الدولة من هذا التاريخ فى انشاء مجالس وتدوين قوانين تضاهى المجالس

والقوانين العربية وأصدرت في سنة ١٨٥٨ افرنكية قانون عقوبات سنه على
نمط قانون عقوبات البلاد الفرنسية

وبعد أن استتب الامن في البلاد المصرية شرع المرحوم محمد علي باشا
في اصلاح التعليم وتنظيم الجيش البرى والبحري وفي اصلاح حالة الزرع والري
وادخال الصنائع ولم يقعه ذلك عن الاشتغال بتشكيل بعض المجالس لسن
القوانين والحكم بين الناس وعن من بعض القوانين الضرورية (راجع ذلك
تفصيلا في كتاب المحاماه لحضرة الاصولي العلامة احمد بك فتحي زغلول
رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية)

وفي سنة ١٢٤٥ هجرية سن المرحوم محمد علي باشا قانوناً عاماً لضبط
احوال الزراعة سماه قانون حال الفلاح ومحصل هذا القانون بيان احكام
الاغتصاب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بغير رضاه وسرقة الخضر
والفواكه والبطيخ والثلاث والدجاج والسرقة من المنازل واحكام المهملين في
الحرث والزرع والذين يتأخرون عن اشغال الترع والجسور والذين لا يدفعون
المال عند طلبه ومن يظلم الاهالى من المشايخ في الاموال والعرب الذين
يسرحون ماشيتهم في أرض الغير والذين يخفون أحد الملاحين عندهم وفيه
احالة المسائل المتعلقة بالاعراض على الشرع واحكام من يكسر السواقي ويحرق
الاجران ومن يضرب الحكم والحاكم الذى يضرب الناس زيادة عن القدر المحدود
واحكام مشايخ البلاد الذين يقتصبون المذارى ومن يذبح اناث الحيوانات
قبل أن تبلغ الثالثة من عمرها ومن يختص بنفسه من المشايخ بالجيد من الاطيان
ومن يخفى اللصوص عنده وهكذا وقد كانت العقوبات كالضرب بالكرباج من

عشرة الى خمسية والنفي الى فيزاوغلى والليمان والقتل وكانت العقوبة تقع على فاعل الجرم وعلى شيخه احياناً وطليهما وعلى القاعقام احياناً انتهى (نقلا عن كتاب المحاماة السالف الذكر صحيفة ٢٠٣ و ٢٠٤)

ولما تولى المرحوم سميد باشا حكومة البلاد المصرية انشأ المجالس المحلية (الملفاه) وسن قانون عقوبات فى سنة ١٨٥٥ المصطلح على تسميته القانون الهمايونى ويشتمل القانون المذكور على خمسة فصول

الفصل الاول : فى جزاء القتل والجرح

الفصل الثانى : فى حدود القذف والتهميد على الافعال الغير مرضية والارتكابات القيمة

الفصل الثالث : فى جزاء التعدى على الاموال والاختلاسات وتكاسل المأمورين عن اداء مأموريتهم وتداخلهم فيما لا يخصهم وتأدية الويركو واجتناب الرشوة والنزوير ونحو ذلك

الفصل الرابع : فى جزاء غصب الاطيان والحيوانات وقطع الاشجار واتلاف المزروعات وتسخير الفلاحين من غير اجرة وفرارهم من بلادهم وعدم اجابة الحاكم وعدم المساعدة على سد ما ينكسر من الجسور والحروب عند طلب الديركو والغدر فى توزيع الويركو واشباه ذلك

الفصل الخامس : فىمن لا يسوغ استخدامه فى الخدمات الميرية وفى جزاء من أثلف شيئاً من الآثار القديمة أو الجديدة وفى اسقاط الحامل وجزاء من يعدم ولده وفى عدم طاعة المستخدمين وفى مخالفة شروط الالتزام وفى مادة الاستفتاء من الخدمة وما شاكل ذلك

وتد كانت العقوبات كالاعدام والاشغال الشاقة والحبس والنفي الى
السودان والجلد والتعذيب

ويستتبع القاريء مما تقدم ان القانون المذكور لم يكن مرتباً ولم يكن
قاصراً على الجرائم والعقوبات بل أدخل فيه أمور أخرى لا علاقة لها بذلك
مثل تأديب المستخدمين ودفع الوريكو ومسائل الالتزام وغيرها فضلاً عن
ذلك لم يدون بالقانون المذكور القواعد العمومية التي تصدر بها القوانين
الأخرى مثل الشروع والاشتراك والعود مما كان مدوناً في القانون الفرنسي
الذي سن في سنة ١٨١٠ ولكن القانون المذكور كان موافقاً في أمور كثيرة لحالة
البلاد وحاجاتها ولم ينسخ شيئاً من الأحكام الشرعية التي كان معمول بها مثل
حق عفو أولياء الدم عن اعدام القاتل والاكتفاء بأخذ الدية وإن كان القانون
في هذه الحالة استبدل الاعدام بالاشغال الشاقة المؤقتة (راجع المادة ١٠^(١))
من الفصل الاول ومثل القاء عقوبة الزنا كما هي مقدرة في الشريعة الإسلامية

الشريعة

(١) المادة العاشرة . حيث كان من اللازم الهجوم بالأسلحة على من كان
حاملاً للسلاح من أبواب الفتنة والفساد وقطاع الطريق فلا قصاص على من قتل
أحداً منهم وأما من قبض عليه منهم حياً فحيث أنه لا يسوغ قتله بدون المحاكم فكل
من تجاسر على قتله قبل المحاكمة يجرى عليه حكم القصاص
المادة الحادية عشرة . اذا كانت مادة القتل يجب فيها القصاص لكن حكم
فيها بالدية بسبب عفو الورثة أو المصالحة أو كانت تجب فيها الدية من أول الامر
فحيث ان مصر القاهرة بعيدة فيازم اجراء ما تقتضيه الشريعة في المادتين ان يرسل
القاتل الى ليلان اسكندرية أو الى محل آخر مثله مدة من خمس سنوات الى خمسي

راجع المادة الاولى^(١) من الفصل الثاني من القانون المذكور
وقد عمل بهذا القانون في البلاد المصرية الى سنة ١٨٨٣ حيث أسست
المحاكم الاهلية الجديده وسن قانون العقوبات الجديد

عشرة سنة كما هو جار في حق من وقع منه القتل بالتحال البعيدة الماثلة بذلك
المادة الثانية عشر . اذا كان المقتول من أهالى جهة غير التى قتل بها أو كان
ورثته غائبين في جهة أخرى فإن القاتل يحبس حتى يحضر الورثة وأما من مات قتيلا
لا عن وارث فحيث أن أمره من خصوصيات السلطنة السنية فبعد أن يثبت قتله
على من قتله بعد الترافع والمحاكمة يجرى في حقه ما تقتضيه رأى أولى الأمر حيث
أن من كان من هذا القبيل من القاتلين أمره مفوض لهم فإن شاوروا حكموا بقتله
وان شاوروا حكموا بأخذ الدية منه الى بيت المال

المادة الثالثة عشر . اذا كان القتل خطأ والقاتل لم يسبق له ما يماثل هذا الفعل
وحسنت شهادة الناس وتبين للشرع أنه ليس مظنة للسوء فيكتفى في حقه بما تقتضيه
الشريعة وأما اذا كان مظنة للسوء فيلزم أن يجازى بالنفي أو الوضع في الحديده مدة
سنة واحدة .

المادة الرابعة عشر . اذا قصد شخص قتل شخص وقتله بواسطة شخص آخر
أغراه على ذلك بالمال أو بشئ ما فيجرى الحكم اللازم شرعاً وقانوناً على القاتل المجرى
الحقيق الذي باشر القتل

﴿ الفصل الثاني ﴾

وفيه سبع مواد

(١) المادة الاولى . لما كان جميع اتباع الدولة العلية قد نالوا الحقوق الشرعية
من الامن على النفس والمال وحفظ الرض والناموس سواء كان انسان صغيراً أو كبيراً
قادراً بهذا السبب على أن يطلب حقوقه بمقتضى الحرية الشرعية لا مطلق الحرية وكان

وقد نسج القانون المذكور على نمط القانون المختلط الذي سن للمحاكم
المختلطة التي انشئت في الديار المصرية سنة ١٨٧٦ ويلاحظ عليه ما يأتي
أولاً انه وان كان أحسن ترتيباً ووقفاً من القانون الهيايوني الا انه لم
يلاحظ في سنة حالة البلاد المصرية ودرجة رقيها واخلاق سكانها فكان
تشريفاً فرنسائياً اكثر مما كان مصرياً
ولذلك مست الحاجة الى ادخال تعديلات كثيرة وتبديلات لاسيما في
في سنة ١٨٩٢ اي من وقت ان عين الطيب الذكر السيرجون سكوت
مستشاراً قضائياً لنظارة الحفانية

ثانياً ان واضع قانون سنة ١٨٨٣ عمل في الحقيقة ونفس الامر باحكام
القانون الفرنسي سنة ١٨١٠ ولم يأخذ بالتعديلات التي ادخلت عليه من
ذلك التاريخ الى سنة ١٨٨٣ مع ان التشريع الجنائي كما يراه القاريء من الباب
الاول للمقدمة كان قد ترقى كثيراً بالبلاد الغربية بعد سنة ١٨١٠

والاسباب السالفة الذكر وهي عدم موافقة قانون عقوبات سنة ١٨٨٣
لمصلحة وحاجة البلاد المصرية من جهة وتأخره عن القوانين الجنائية الاوروبية
الراقية من جهة أخرى اصبح من الضروري تعديل هذا القانون تعديلاً
عمومياً فطالبت نظارة الحفانية من رجال القضاء والمحاماة والمشرعين بالبلاد

عرض الانسان وفاموسة عزباً محترماً عنده كروحه وكانت صيانة العرض ووقايتها بما
تقتضيه المروءة الانسانية وكان القذف بكلام يخل بقدر الشخص شأنه او ضربه أو
شتمه بلا موجب يمد هتكا لرضه وانها كما لحرمته لزم ان كل معتد ثبت عليه شرعاً
انه تجاسر على هتك العرض بما يوجب عليه الحد يحد شرعاً

المصرية ابدآه ملاحظاتهم على قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ فورد على النظارة من عدد كثير منهم الآراء التي رأوها في ذلك المشروع وفي ١٧ مايو سنة ١٩٠٠ عقدت لجنة في نظارة الحفانية لاجل المناقشة في التعديلات المهمة واستمرت هذه اللجنة في العمل حتى برز مشروع قانون العقوبات الذي صدر عليه الامر العالي الرقم ٢٠ فبراير سنة ٩٠٤ بعد ان ادخل عليه كثير من التعديلات بمعرفة مجلس شورى القوانين^(١)

هذا ونبدىء ملاحظتنا على التعديلات التي ادخلت في القانون والبحث فيها عند الكلام على كل باب على حدة
ولما كان هذا الجزء من الكتاب قاصرا على القواعد العمومية لقانون العقوبات فنقسم الكلام عليه
اولا الى البحث في الجريمة
وثانيا في العقوبة
وثالثا في الظروف المشددة والمخففة

(١). راجع تقارير المستشار القضاي لسنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢
وسنة ١٩٠٣ فيما يختص بأعمال لجنة تحضير القانون وعمل مجلس شورى القوانين

﴿ الكتاب الاول ﴾

« في الجريمة »

(الباب الاول - في ماهية الجريمة)

لم يأت قانون العقوبات بتعريف للجريمة بل اكتفى ببيان اقسام الجرائم وقال انها تنقسم الى جنايات وجنح ومخالفات وعرف كل قسم من هذه الاقسام فلذلك نضطر الى الرجوع الى كتب الفقه الجنائي لمعرفة حد الجريمة الجريمة ارتكاب ما نهى عنه القانون او ترك ما امر به وقرر له عقوبة ما لم يكن ذلك لاستعمال حق من الحقوق او لاداء واجب من الواجبات

ويستفاد من هذا التعريف أولا ان الجريمة إما ان تكون فعلا حرمه القانون او امتناعا عن فعل أمر به القانون ولهذا السبب تنقسم الجرائم الى قسمين جرائم ايجابية *Délit d'action* وجرائم سلبية *Délit d'inaction* فالجريمة الايجابية انما هي فعل ما حرمه القانون والجريمة السلبية هي الامتناع عن فعل ما فرضه القانون ومثال القسم الاول جرائم الضرب والقتل والتزوير والنصب واسقاط الحمل والحريق عمداً والرشوة واختلاس الاموال الاميرية والسرقاات وغير ذلك مما امر القانون بعدم ارتكابه وحرم فعله ومثال القسم الثانى المخالفة التى نص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٣٢٨) وهى اهمال وضع مصباح على الاشياء المتروكة فى طريق عام والثالثة من المادة (٣٣٩) وهى

اولا الامتناع من قبول المسكوكات المتداولة بين الناس الجارى التعامل بها غير المزورة وغير المغشوشة بالقيمة المقدرة لها . الثانى الامتناع عن اداء الاعمال وبذل الاعانة والمساعدة التى تطلب من الانسان فى حال حصول حادث او هياج او غرق او فيضان ماء او حريق او نزول نوائب اخر او فى حالة قطع الطريق او حصول نهب او فعل جنائية او صراخ عام او حالة تنفيذ امر او حكم صادر من احدى المحاكم

ثانياً — ولاجل اعتداد الفعل او التترك جريمة يجب ان يكون منصوصاً عليه في القانون فاذا اغفل القانون فعلاً فلا يعد جريمة ولو كان من افصح الافعال واشنعها وذلك طبقاً لمبدأ — *Nul crime sans loi* — لاجريمة بلا قانون . واذا كان من الضروري النص عن الجريمة فن الضرورى ايضاً النص على العقوبة في القانون طبقاً لمبدأ (لاعقوبة بلا نص)

ثالثاً — وربما وقع الفعل المنهى عنه قانوناً في ظروف تبرره وتؤيده كوقوع القتل دفاعاً عن النفس فلا يعد الفعل جريمة في هذه الحالة لان الشخص انما قتل لا للاضرار بغيره بل ليرد عنه القوة بالقوة والشر بالشر وايضاً لا يعد الفعل جريمة اذا وقع لدى القيام بالواجب كحالة الجلاد المكلف باعدام المحكوم عليهم نهائياً بهذه العقوبة اذ لا يمكن حساباً تنفيذ الحكم وشنق المحكوم عليه جريمة قتل ارتكبها ذلك الجلاد

رابعاً — ويجب تمييز الجرم الجنائى عن الجرم المدنى فالاول هو اعتداء على المجتمع الانساني والثانى اعتداء على حق فرد من افراد المجتمع والجريمة المدنية هي الفعل الضار بالآخرين وتارة يكون الضرر مقترباً بسوء

القصد وتارة يكون غير مقترن به في الحالة الاولى يسمى جرماً مدنياً *Délit civil*

وفي الحالة الثانية شبه جرم مدنى *quasi délit civil*

والفرق بين القسمين من الجرائم أن الجريمة الجنائية تعطى حقاً للمجتمع الانسانى في رفع دعوى امام المحاكم بطلب مجازاة مرتكبها والجريمة المدنية تعطى لمن وقعت عليه من الافراد الحق في رفع دعوى بطلب تعويضات مدنية وقد يتفق ان يكون الفعل جرماً مدنياً وجنائياً مما كجريمة القتل فانها تعطى الحكومة الحق في طاب عاكمة الجانى وتوقيع العقوبة التى يستحقها ولورثة المجنى عليه ان يطلبوا ايضاً تعويضات مدنية نظير ما أصابهم من الضرر بفقد مورثهم وقد يكون الفعل جرماً جنائياً فقط كالشروع في قتل فانه جرم جنائى وليس جرماً مدنياً اذ المجنى عليه لم يصبه ضرر مادى منه وقد يكون الفعل جرماً مدنياً فقط كمن يتلف اموال غيره او يسبب له ضرراً بدون قصد جنائى اذا كان الفعل مما لا يعاقب عليه قانون العقوبات



الباب الثانى

﴿ في اقسام الجريمة ﴾

للجريمة جملة اقسام . فنقسم الجرائم
اولاً — بالنسبة لاهميتها الى جنائيات وجنح ومخالفات وقد ورد هذا
التقسيم بالمادة التاسعة من قانون العقوبات التى نصها «الجرائم ثلاثة انواع النوع
الاول الجنائيات — الثانى الجنح — الثالث المخالفات»

اما الجناية فهي ما يعاقب عليه القانون بالمقوبات المبينة في المادة العاشرة والجنح ما يعاقب عليه القانون باحدى العقوبات المبينة بالمادة الحادية عشرة والمخالفات ما يعاقب عليه القانون باحدى العقوبات المبينة بالمادة الثانية عشرة وبالاجمال فان واضع القانون سن للافعال ثلاث درجات درجة جسيمة جدا يدخل تحتها الجنايات ودرجة وسطى يدخل تحتها الجنح ودرجة قليلة الاهمية ويدخل تحتها المخالفات

وقد عمل في القوانين الغربية بهذا التقسيم الثلاثى الا في ايطاليا وهولاندا فان الجرائم فيها تنقسم الى جنح ومخالفات فقط . وقال قوم من علماء الجنايات ومنهم السلامة روسى Rossi الايطالى ان هذا التقسيم يخالف للاصول لانه يعلق اهمية الجريمة على اهمية العقوبة ومعنى ذلك انه لا يلتفت الى جسامه الفعل وشناعته في ذاته لمعرفة ما اذا كان يعتد في نظر المشرع جنائية او جنحة او مخالفة وان ما يجب الالتفات اليه هو نفس العقوبة ودرجة جسامتها فان كانت شديدة جدا استنتجنا من ذلك ان الفعل جنائية وان كانت العقوبة اقل جسامه علمنا ان الفعل جنحة وان كانت العقوبة قليلة الاهمية استفدنا من ذلك ان الفعل مخالفة على ان هذا يخالف الوضع الطبيعى لترتيب الاشياء فان العقوبة هي الاحق والاجدر بان تعلق اهميتها على اهمية الفعل اذ الفعل او الجريمة متقدمة في الوجود على العقوبة . ورد على روسى قوم بان هذا التقسيم لا يلزم منه ان واضع القانون خالف القاعدة الاصولية السابق ذكرها لان واضع القانون بدأ بترتيب الافعال المحظورة ثم عين لسلكى فعل منها ما يناسبه من الجزاء ولكن لتمييز بعضها عن بعض اى لتمييز الجناية من الجنحة

من المخالفة لم ير اسهل من اتخاذ العقوبة وسيلة لذلك فأتخاذ هذه الطريقة لتسهيل تمييز الجرائم بعضها عن بعض لا يؤخذ منه ان الشارع قد سن الجريمة بعد تشريع العقوبة

على ان لهذا التقسيم فوائد مهمة منها تسهيل معرفة الاختصاص وتحويل الجريمة على الجهة المختصة ومنها حالة الشروع فان الشروع في الجنائيات مماقب عليه على الدوام وفي الجناح لا يعاقب عليه الا بنص وفي المخالفات لا يعاقب عليه بالمرّة وغير ذلك من الفوائد التي سنذكرها في محلها

ثانياً - تنقسم الجرائم من الوجهة المادية الى جرائم وقتية ومستمرة والى جرائم بسيطة وجرائم مركبة والى جرائم متلبس بها وغير متلبس بها الجريمة الوقتية والمستمرة - فالجريمة الوقتية هي التي تتم بمجرد ارتكابها والجريمة المستمرة هي التي اذا وقعت جاز استمرارها زمناً قليلاً او كثيراً مثال الاول القتل والضرب والسرقة والتزوير واغلب الجرائم ومثال الثاني حجز الاشخاص بلا وجه حق (مادة ٢٤٢ عقوبات) وحمل النياشين بلا وجه حق (مادة ١٣٧) وتوجد قواعد لا بد من معرفتها للاحتراس دائماً من الخلطين الجريمة الوقتية والمستمرة

فالقاعدة الاولى هي انه يجب الرجوع الى تعريف الجريمة القانوني وارتكابها وعناصرها مع التمييز بين الجريمة المستمرة واثار الجريمة الوقتية فاذا نظرنا مثلاً الى جريمة السرقة وفرضنا ان انساناً بعد ارتكاب جريمة السرقة اخفى الاشياء المسروقة وبقيت عنده زمناً طويلاً فهل تعتبر الجريمة انتهت من يوم حدوث السرقة او من يوم ضبط الاشياء المسروقة وبعبارة اخرى

هل الزمن الذي كانت فيه الاشياء مخبأة يعتبر استمراراً للجريمة السرقة ام لا
يجب في ذلك الرجوع الى تعريف الجريمة : فجريمة السرقة هي اختلاس
مال منقول مما يملكه الغير فالامر الذي يعاقب عليه القانون في جريمة السرقة هو
اذن الاختلاس والاختلاس امر وقتي يتم في الحال اما حبس الاشياء المسروقة
فهو من اثار الجريمة لا ركن من اركانها أو عنصر من عناصرها وعلى ذلك تكون
جريمة السرقة وقتية لا مستمرة هذا بخلاف اخفاء جثة قتيل فانه ذنب معاقب
عليه بالمادة ٢٠٣ عقوبات اذ ان بقاء الجثة ركن من اركان هذه الجريمة بل هو الجريمة
بمعناها لان واضع القانون اراد ان يعاقب على الاخفاء — اراد ان يؤاخذ من يساعد
على عدم اظهار جريمة القتل وبالطبع ما دامت الجثة موجودة عند من يخفيها
فالجريمة متكررة متجددة كل يوم الى ان يكشف الامر فتم الجريمة وكذلك
الحال في مادة اخفاء الاشياء المسروقة المؤاخذ عليها بالمادة (٢٧٩ ع) فانها جريمة
مستمرة لا وقتية

ويوجد بعض جرائم يلتبس فيها الامر على غير المدقق بجريمة خطف
البنات المعاقب عليها بالمادة (٢٥١ ع) وجريمة الهرب من السجن المعاقب عليها
بالمادة (١٢٠ ع) وجريمة هرب المحكوم عليه من مراقبة البوليس أو جريمة
الزواج باكثر من واحدة التي تعاقب عليها القوانين القريبة
ففي جريمة خطف البنات هل يتم الفعل بمجرد وقوعه ام يستمر الى اليوم
الذي يفرج فيه عن المخطوفه

وفي جريمة هرب المجرم من السجن هل تكون الجريمة تامة من يوم
خروج المجرم من باب السجن ام تستمر الجريمة الى اليوم الذي يقبض فيه عليه

ويعاد الى السجن وبمباردة أخرى هل بقاؤه فاراً يكون جزءاً من الجريمة أم لا وفي جريمة هرب المحكوم عليه من المراقبة هل تنتهي الجريمة بمجرد وقوع فعل الهرب او تستمر الجريمة الى اليوم الذي يعود فيه الفار الى مكان المراقبة وفي جريمة الزواج بأكثر من واحدة هل الجريمة تتم بمجرد المقدام تستمر الى اليوم الذي يفصل فيه الزوجان بعضهما عن بعض .

ويرى العلامة فوستان هيلي Fustin Hélie ان هذه الجرائم وقتية وان بقاء المخطوفة عند الخاطف وبقاء الفار من السجن خارج السجن وبقاء الفار من المراقبة خارج دائرة المراقبة وبقاء المتزوج بغير واحدة على هذه الحالة جميعها من اثار الجريمة او نتائجها وليست من اركانها او عناصرها وهو الرأي الارجح وان كان غيره يرى انها جرائم مستمرة وقد اتبع هذا الرأي الضيف في الحاكم المصرية في شأن جريمة الهرب من المراقبة اذ جعلتها محكمة النقض والابرار من الجرائم المستمرة وقضت بذلك في حكمها بتاريخ ١٧ يونه سنة ١٨٩٩ صحيفة ١١٥ من المجلد الرسمية سنة اولى

والقاعدة الثانية هي أنه يجب على الانسان ان يميز بين الجريمة المستمرة التي لا تكون الا من فعل مادي واحد يتجدد على الدوام والجريمة الوقتية التي يتم تنفيذها بجملة افعال متكررة مثال ذلك السرقة التي تنفذ على جملة دفعات والضرب على جملة مرات متعددة فان السرقة والضرب في هذه الحالة يعدان من الجرائم الوقتية وان كان يوجد شيء من الاستمرار فهو استمرار معنوي لا مادي اي ان قصد المجرم مستمر ينفذ به جريمة واحدة على جملة مرات وتسمى هذه الجرائم الافعال المتعددة ذات القصد الواحد ومن هذا القبيل

جريمة استعمال التزوير فانها من الجرائم الوقتية ولو تكررت وتعدد استعمال الورقة المزورة قضت بذلك محكمة النقض والابرام بحكمها الصادر في ٩ يولية سنة ١٩٠٠ صحيفة ٢٧٥ مجلة رسمية سنة ثانية^(١)

(١) حيثيات الحكم المذكور =

وحيث ان القول بان سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية لا يتبدى الا من تاريخ تنازل المستعمل هو خطأ اذ لو تنازل عن الاستعمال لما كانت هناك جريمة واذا لم تكن جريمة لما كان هناك حق في اقامة الدعوى العمومية ولا حق في التمسك بالسقوط وعنده . وحيث أن الظروف التي وجد فيها المتهمان هي أولا ارتكابهما جريمة التزوير بواسطة الاستعمال والطمع حصل في ٢٤ نوفمبر سنة ٩٦ ثانياً استحالة الاستعمال بعد التقرير بالتزوير في ٢٤ نوفمبر سنة ٩٦ لانه لم يكن بعد التقرير في امكانهما استعمال تلك الورقة لضبطها وارسالها الي قلم النائب العمومي وعلم الناس بها . وحيث ان القول أيضاً بأن الاستعمال يستمر حتى يصل المستعمل لغايته هو قول ضيف نظراً لما تقدم من ان هذه الجنحة منقطعة ومن ثم لا استمرار . وحيث ان تمسك النيابة بان الحكم النهائي صدر بتزوير تلك الورقة في مايو سنة ٩٩ لا يفيد انه كان هناك مانع يمنعها من اقامة الدعوى العمومية او كان هناك ما يترتب عليه اهمالها في رفعها . وحيث ان الادعاء يكون المتهمين استعمالاً لتلك الورقة بعد التقرير بتزويرها وذلك الاستعمال كان حال تمسكها بها امام المحكمة المدنية هو مردود لانه لو سلم ذلك وكان الدفاع مجبوراً على المتهمين بالتزوير بعد تقرير التزوير لكانت قدت الضمانة في الدفاع الامر الخالف للقانون فينتج بما ذكر ان الدفاع الحاصل منهما لا يمكن اعتباره حالة استعمال تزوير لاستحالة ذلك عليهما من يوم التقرير بتزوير الورقة المتسكين بها وضبطها وارسالها لقلم النائب العمومي . وحيث انه بناء على ما ذكر من ان هذه الجنحة منقطعة وسقوط الحق في اقامة الدعوى بشأنها يتبدى . من يوم حدوث الجريمة او استحالة حدوثها بعد العلم بها وقد ثبت ان التقرير بتزويرها كان في ٢٤ نوفمبر سنة ٩٦ الذي لم يكن بعده في امكان

الجريمة البسيطة والجريمة المركبة - الجريمة البسيطة هي التي تتم بارتكاب فعل واحد والجريمة المركبة هي التي تتكون من جملة افعال لا يستبر كل فعل منها جريمة على حدة . مثال الاول جريمة القتل والضرب والتزوير فانها لا تحتاج الى افعال متعددة لارتكابها ومثال الثاني جريمة تحريض الشبان على الفسق وهي التي يعاقب عليها بالمادة (٢٣٣ ع)

في الجرائم المتلبس بها - جاء بالمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات ان الجريمة المتلبس بها هي التي تشاهد حال ارتكابها وبعد أيضاً من احوال التلبس مشاهدة الجاني بعد ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وحالة ما اذا اتبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها بزمان قريب او اتبعته العامة وهي تصبح او وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات او اسلحة او امثلة او أوراق او اشياء أخر يستدل منها انه هو مرتكب الجناية او مشارك في فعلها اما الجريمة غير المتلبس بها فهي التي تشاهد في غير الاحوال السابقة الذكر ويتبين من ذلك ان التلبس وعدمه ليس أمراً جوهرياً بل هو عرض من الاعراض التي تتصف بها الجريمة فتكون الجريمة متلبساً بها في وقت معلوم واذا مضى

المتهمين استعمال تلك الورقة . وحيث انه في يوم التقرير بالتزوير الواقع في ٢٤ نوفمبر سنة ٩٦ لغاية ٢٦ نوفمبر سنة ٩٩ تاريخ عمل النيابة التحقيق يكون مضى اكثر من الثلاث سنين المقررة بالمادة ٢٥٢ جنابات لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في مواد الجنح . وحيث انه بناء على ما ذكر تكون الالوجه المقدمة من النيابة ليست من الجائزة القبول لكونها على غير أساس ولذا يتعين رفضها ووضع المصاريف على طرف الحكومة

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض والابرام المقدم من النيابة العمومية وعلى الحكومة المصاريف

ذلك الوقت أصبحت من الجرائم غير المتلبس بها وليس لهذا التقسيم مزية او فائدة سوى ما يفرضه القانون في باب التحقيقات الجنائية من السرعة في اجرائها وفي ضبط الفاعل وفي تقديم الدعوى الى المحكمة لدى التلبس ولا يترتب على انصاف الجريمة بالتلبس مطلقاً تشديد العقوبة كما كان ذلك متبعاً في الشرائع القديمة كالشرعية الرومانية مثلاً فانها كانت تسمح بقتل المتلبس بالسرقة ليلاً وبقتله نهاراً اذا حاول المقاومة باستعمال السلاح وكان البريتور *Pretor* الروماني يقضى على مرتكب السرقة العلانية بأربعة امثال المسروق وبالنصف فقط على مرتكب السرقة الخفية وكان القانون الروماني يسمح أيضاً بقتل الخاطف او الفاسد بكرراً او غير بكر اذا قبض عليه متلبساً بالجنائية وكان يوجد مثل هذه الاحكام عند الـ *Wigots* واللومباردين وغيرهم

وتنقسم الجرائم من الوجهة المعنوية الى جرائم مقصودة وغير مقصودة فمن الجرائم ما لا يعاقب عليه القانون الا اذا اقترن الفعل المادى المكون للجريمة بسوء النية اى ان يكون الفاعل قد عمد ارتكاب الامر المحظور قانوناً كالسرقة والنصب والتزوير وعلى العموم معظم الجنائيات والجنح ومنها ما يعاقب عليه القانون بدون نظر الى القصد فيؤاخذ الشخص على ارتكابها سواء عمد ارتكاب الفعل او لم يتمد وسواء كانت الجريمة نتيجة تصميم وقصد اقترن بهما او كانت نتيجة الاهمال وعدم الاحتياط. ويشمل القسم الاول الجنائيات والجنح والقسم الثانى المخالفات وهذا هو السبب الذى حمل واضع القانون على تدوين الجنائيات والجنح بمصها مع بعض بالكتاب الثانى والثالث من

القانون وفصل المخالفات عنها وجعلها في الباب الرابع
هذه هي القاعدة ولكل قاعدة استثناء فان القانون يعاقب احيانا بعض
الجرائم ولو ارتكبت بلا قصد كجريمة القتل خطأ والضرب خطأ (راجع
المواد ٢٠٢ و ٢٠٨ من قانون العقوبات)

الباب الثالث

(في الجاني والمجنى عليه)

« الفصل الاول في الجاني »

لا يمدّ جانياً في نظر القانون الا من كان حراً مميزاً والحر هو من يرتكب
الجناية مختاراً لا مكرها والمميز هو القادر على التفرقة بين الخير والشر والنفع
والضرر فاذا فقد الانسان احدى الصفتين السابقتين فلا يؤخذ قانوناً واذا
تقرر ذلك فلا يمدّ جانياً

اولاً — الجمد والحيوان لانه لا عقل له ولا ارادة ولا يحاكم اليوم الحيوان
كما كان يحاكم في القرون الوسطى بفرنسا الا ان ذلك لا يمنع من ان يرتكب
الانسان جرائم بواسطة الحيوانات مثال ذلك الحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٤٠
فقرة اولى^(١) والحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٤٢ فقرة ثالثة^(٢)

(١) المادة (٣٤٠) فقرة اولى « ومن دخل في ارض مهيبة للزرع او مزورة او فيها
زرع او محصول أومر فيها بمفرده اوبهائمه او دوابه المعدة للجر او الحبل او الركوب أو
ترك هذه البهائم او الدواب تمر فيها وكان ذلك بغير حق »
(٢) المادة (٣٤٢) فقرة ثالثة « من رعى بغير حق مواشي اياً كانت او تركها

ثانياً - الشخص الادبي أو الاعتباري

من المعلوم ان الشخص اما ان يكون مادياً او ادبياً فالمادى هو الانسان وهو مسؤول بلا نزاع عن الجنايات التي يرتكبها والمعنوي هو الذى لا وجود له ماديا ولكن ينوب عنه شخص او اشخاص حقيقيون او ماديون مثل الشركات والحكومات وغيرها مما اكسبه القانون الصفة المعنوية او الادبية فالشركات والحكومات وخلافها من الذوات الصورية تعامل مدنياً فتتعهد وتعاقد وتبيع وتشتري وترهن وبالاجمال تعمل جميع الاعمال المدنية . ويقوم بذلك نيابة عنها مديرها او وكيلها ولكن يستحيل ان ترتكب هذه الشركات جريمة لان الشخص الادبي لا يتحرك ولا يعقل اى امر من الامور المادية ولما كانت العقوبات شخصية ولا يؤاخذ بها الا شخص من ارتكب الجريمة فلا يمكن ان تؤاخذ الشركة جنائياً بما ارتكبه مديرها او النائب عنها من الجنايات .

ولذلك لا يماقب القانون المصابات التي تنجى على الامن العام في مجموعها بل يؤاخذها في شخص كل فرد من افرادها (راجع مادة ٨٠ و ٧٩ عقوبات) واذا تقرّر هذا المبدأ وجب البحث في مسألة حصل فيها خلاف بين المحاكم الاهلية والمختلطة وهي مخالفات التنظيم التي تقع من نظار الاوقاف كان تقرر مصلحة التنظيم هدم منزل آيل للسقوط فيتأخر ناظر الوقف عن تنفيذ ذلك فهل يمكن محاكمة ذلك الناظر والحكم عليه بالترامة او الحبس او لا يمكن ذلك ؟ قضت محكمة الاستئناف الاهلية بحكم تاريخه ١٣ يونيو سنة ١٨٩٨

ترعى في ارض بها محصول او في بستان »

بأنه لا يجوز ذلك واليك ماقررتة المحكمة : « من المبادئ العمومية ان العقوبة شخصية فيلزم ان تصيب شخص الجاني ولا يمكن ان تحملها غيره بالنيابة عنه وبناء عليه اذا لم ينفذ ناظر وقف قرار مصلحة التنظيم بهدم منزل آيل للسقوط من الوقف نظارته لم تصح اقامة الدعوى العمومية عليه لانه بصفته هذه قائم مقام الغير وعلى هاته المصلحة اذن ازالة المنزل بمد اعلان صاحب الشأن وتأخره عن اجابة طلبها ثم تطالبه مدنيا بما يصرف منها »

وقضت محكمة الاستئناف المختلطة بان ناظر الوقف والوصي ومن شاكله مسؤول عن مخالفات التنظيم وانه يجب حماكته بناء على محضر يحرر باسمه وانه يجوز الحكم عليه بالفرامة والمصاريف وانه يصح حبسه من اجل ذلك ان لم يدفع وهذا بدون اخلال بمسألة هدم العقار الآيل للسقوط وتأثيرها المدنية ووافقت على ذلك المبدأ لجنة المراقبة القضائية فاصدرت مذكرة بهذا المعنى بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٩٩ واردة في مجلة القضاء سنة سادسة صحيفة ٤٢^(١)

(١) منشور لجنة المراقبة المشار اليه — جاء في مذكرة لجنة المراقبة القضائية المؤرخة في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٩ فقرة ١ قرارات عمومية انه اتضح لها من مراجعة بعض قضايا اقيمت على نظار الاوقاف او وكلاء دوائر او اشخاص معنوية رقت عليهم الدعوى العمومية بصفنتهم المذكورة لمخالفتهم احكام لائحة التنظيم ان بعض المحاكم الاهلية قد حكمت ببرائتهم ورفضت طلبات النيابة العمومية قبلهم وحيث ان هذا المبدأ التي جرت عليه المحاكم المذكورة لا ينطبق على قواعد قانوني الادارة والعقوبات والاخذ به يترتب عليه ابطال مفعول جميع اللوائح المختصة بالتنظيم وحيث ان المباني التي للدوائر والشركات ليست الا املاكا خصوصية تسرى عليها كافة احكام اللوائح المذكورة وكذلك الاملاك الموقوفة وان كانت لاهل التصرف

قلنا ان القانون لا يؤاخذ الشخص الادبي ولكن يوجد من الذوات الاعتبارية مايكون وجوده خطرا على المجتمع الانساني فيحق للحكومة السعي في حل اجتماع افراد ذلك الشخص الادبي اما بالقضاء على حياته واما بتشديد العقوبة على افراده الماديين في حالة ارتكابهم جنائيات او جنح كما هو الشأن في الجرائم المنصوص عليها بمادتي ٧٩ و ٢٠٧

فيها اذ ان حقوق الارتفاق المشروعة بمقتضى لوائح الطرق والتنظيم هي من القانون العام اكثر من ان تكون حقوق ارتفاق وهذا القانون من المعلوم ان احكامه كما تسرى على الاعيان الخصوصية كذلك على الاعيان التي لا يجوز فيها التصرف ببيع او ما يماثله وفضلا عن ذلك فان المادة ٢٧ من الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ٩٦ تجيز نزع ملكيتها متى اقتضت المنفعة العمومية ذلك فمن باب اولي يجب ان يجوز نزع ملكيتها نزعا جزئيا متقطعا كما هو الحال في مسائل التنظيم المنصوص عنها في المادة ٨ من اللائحة الصادرة في ٨ ستمبر سنة ٨٩ وباقي الحقوق الارتفاقية المقررة بمقتضى القانون ومتى يقرر ذلك وجب البحث في الطريقة التي بها يكون سريان تلك الاحكام على الاعيان الموقوفة وغيرها من املاك الدوائر والشركات

وحيث ان هذه المحاكم التي حكمت برفض الدعاوى التي تقام بشأن مخالفة لوائح التنظيم على نظار الاوقاف او ولاء الدوائر او الشركات قد استندت في ذلك على ان هؤلاء الاشخاص لا يرتكبون المخالفة بصفتهم الشخصية بل لصالح عين ليست لهم وكذلك تحكم برفض هذه الدعاوى اذا وجهت على الوقف او الدوائر او الشركة لان صفتها المعنوية تمنع من تحملها المسؤولية الجنائية

وحيث ان السير على هذا المبدأ مما يؤدي لعدم اجراء مفعول لوائح التنظيم في الاحوال المذكورة وفي هذه النتيجة وحدها مايكفي لنقض هذا المبدأ وبيان فسادة وحيث ان كل المحاضر والقرارات المختصة بالتنظيم يكون اعلانها صحيحا اذا حصل

وقد بحث علماء الفقه في مسألة حق الاجتماع فقرروا ان حق الاجتماع من الحقوق المتعلقة بالحرية الشخصية وأنه يحق للناس ان يجتمعوا ويتعاونوا على الاعمال النافعة وأنه لا يصح للحكومات ان تعرض لهم في ذلك او ان

لشخص ناظر الوقف او وكيل الدائرة او مدير الشركة ومتى كان الاعلان بهذه الطريقة قانونياً فكذلك يكون الحال بالنسبة لما يترتب عليها ومن ثم اذا وقعت مخالفة من احد أولئك الاشخاص يجب ان تكون اقامة الدعوى على اشخاصهم ايضاً فانه لا يتصور انه اذا ارتكب احدهم المخالفة لا يمكن ان يحاكم عليها

وحيث وان قيل ان نظار الاوقاف ووكلاء الدوائر قد يمكن ان يرفضوا عن وظائفهم بعد صدور الحكم عليهم وبهذه الحالة يتعذر بل يستحيل ان تنفذ تلك الاحكام على من يخلفهم في وظائفهم الا انه من المعلوم انه يفرض ان الترامة التي يحكم بها في مثل هذه الحالة هي عقوبة حقيقية لا تعويض مدني فان زوال الصفة التي كانت قائمة بمرتكب المخالفة وقت ارتكابها لا يترتب عليه زوال المخالفة او العقوبة التي تترتب عليها اما الحكم بازالة الاعمال فهو في الحقيقة عقوبة ادارية اكثر منها جنائية وعينية اكثر منها شخصية لاتعلق لها الا بالعين ولا تزول عنها ولو تغير شخص مديرها كما هو حكم المبادئ القانونية التي تقضى بان كل حكم صحيح صادر بخصوص عقار يتبع هذا العقار اذا تغير مديره بل ولو انتقلت ملكيته لغير المالك الاصلى . وحيث انه ينتج مما تقدم أولاً - ان الاوامر العالية ولوائح التنظيم تسري على املاك الاوقاف والاملاك التي للدوائر والشركات وغيرها من الاشخاص المعنوية

ثانياً - ان دعاوي المخالفات يمكن ان تقام ضد نظار الاوقاف ووكلاء الدوائر ومديري الشركات شخصياً وبصفتهم نظاراً او وكلاء او مديرين

وحيث ان ما تقدم من الملحوظات كما انه ينطبق على المخالفات المختصة بالتنظيم فانه يسري ايضاً على المخالفات المختصة باستعمال اشغال الطرق العمومية (راجع القرار الصادر في ٣١ يناير سنة ٩٥ والقرارين الصادرين في ١٢ نوفمبر سنة ٩٥ و٢٢ يونيو

تتمتع من التمتع بهذه المزية الطبيعية ولا يوجد في القانون المصري ما يمنع من التمتع بحق الاجتماع الا اذا كان الغرض من ذلك التحزب لارتكاب جنایات او جنح كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٨٠ من قانون العقوبات ولكن في بعض البلاد الاجنبية قيد حق الاجتماع بقيود لم يتخذها المشرع المصري ففي البلاد الفرنسية يجب على من يريد عقد اجتماع عمومي اخبار الحكومة بذلك سلفاً فقد قضى قانون ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ ان يبين العدد والمكان والساعة التي يحصل فيها الاجتماع والغرض المقصود من عقده وان الاخبار يكون من اثنين متستعين بحقوقهما المدنية وفرض ذلك القانون ايضا ان تؤلف لجنة من ثلاثة اعضاء من المجتمعين للمحافظة على النظام وتثدب الحكومة موظفاً من قبلها لحضور الاجتماع

اما حق الاجتماع المستديم المسمى **Association** كالاتحاد في الاندية **Club** وما شا كلها فله شروط أخرى وقیود اصعب من قیود الاجتماع السالف المصطلح على تسميته زيونيون **Droit de reunion**

سنة ٩٦) والمحللات الخطرة والمضرة بالصحة ومقلقة الراحة العمومية وعلى الخصوص فان محكمة الاستئناف المختلطة كثيراً ما حكمت بصحة الدعاوي المقامة على مدير او مالك او من يقوم مقامها في ادارة المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمقلقة للراحة العمومية وقد ابدت نظارة الاشغال العمومية احكام محكمة الاستئناف المختلطة بقرارها الصادر في ٨ يونيو سنة ٩٨ (راجع مجموعة قرارات سنة ٩٨ تأليف ج. سرسق د ب كالو باني) وقد اقرت محكمة الاستئناف بنص واضح بان المراد من كلمة مالك انما هو من يدبر الحل باسم المالك ويقوم مقامه كوصي مثلاً او مدير شركة او وكيل تفليسة او حارس قضائي - لهذه الاسباب الخ

هذا ويسأل الشخص المعنوي مدنيا عن الخسائر التي تكون نتيجة ارتكاب احد النائين عنه جريمة من الجرائم ولذلك تسأل الشركات عن تعويضات ما اصاب المحنى عليه من الضرر بفعل احد اعضائها او مديرها او النائين عنها وتسأل الحكومة مدنيا عن الجنائيات والجنح التي تقع من موظفيها اثناء اداء وظائفهم وذلك بالتطبيق للمادتي ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني وقبل ترك هذا الموضوع نقول ان بعض القوانين القديمة سنت مسؤولية الذوات الاعتبارية او الادبية جنائيا غير ان هذه المسؤولية تحول في نتائجها الى مسؤولية مدنية محضة وكل ما يحكم به على الشخص الادبي او الاعتباري هو تعويضات الخسائر التي نجت عن ارتكاب الجناية او الجنحة للمحنى عليهم ومن هذه القوانين الشريعة الاسلامية فانها تلزم القليلة التي وقع القتل بارضا بالدية في حالة ما اذا كان الفاعل للقتل مجحولا ومن يرغب الوقوف على هذا الموضوع عليه ان يراجع كتب الشريعة الاسلامية في باب القسامة

الفصل الثاني

(في المحنى عليه)

يجب على كل ذات لها حقوق فيدخل تحت هذا الحد الشخص الحقيقي او المادى سواء كان ذلك الشخص صغيراً او كبيراً مميزاً او غير مميز من الاهالى او من الاجانب ويعتبر في نظر القانون المحل انساناً ولذلك يؤخذ قانون العقوبات على اسقاط المحل كما يتضح ذلك من المادة ٢٢٤ عقوبات والمواد التالية لها

ومما يؤيد ذلك ان الشريعة الاسلامية توقف قسمة التركة حتى يولد الحمل (راجع المادة ٣٣١ من الاحوال الشخصية) ويؤيد ذلك أيضا ان قانون العقوبات يقضى بإيقاف تنفيذ حكم الاعدام على المرأة الحبلى حتى تضع الحمل ولا يلزم في مسؤولية الجاني عدم رضا المجنى عليه بالجريمة فقد يرضى من وقعت عليه الجناية بها ومع ذلك يؤاخذ الفاعل غير ان هذه المسألة تحتاج الى بعض التفصيل فان كانت الجريمة واقعة على المال فلا يؤاخذ الفاعل اذا رضى المجنى عليه بذلك بشرط ان يكون الرضا سابقاً على ارتكابها

مثال ذلك رضى انسان بان تحتلس امواله فلا شيء على المختلس الا ان يكون رضاء المجنى عليه حصل بعد وقوع السرقة فان رضاء المجنى عليه لم يكن مانعاً من ارتكاب الجناية ويضاف الى ذلك ان المجنى عليه لو رضى بالجناية على المال وكان الفعل في ذاته مضرّاً بالمجتمع الانساني فلا يخفى في هذه الحالة الفاعل من المسؤولية مثال ذلك الحريق عمداً فان رضاء صاحب البيت المحروق لا يمنع من مؤاخذه الفاعل ولا ينفع رضاء المجنى عليه في الجرائم التى تقع على النفس كالقتل والضرب والجروح

اما الجنايات التى تمس العرض فالأمر فيها كما في الجنايات التى تقع على المال اى ان رضاء المجنى عليه له تأثير في المسؤولية والمؤاخذه فان كان الفعل رضائه فلا مؤاخذه ولا مسؤولية بشرط ان يكون المجنى عليه ممن يمكن ان يصدر عنهم رضاء قانونى فالقاصر لا يملك رضاء صحيحاً وبناء عليه سواء وقعت الجناية رضماً عنه او وقعت برضائه فالجاني يؤاخذ في الحالتين وقد حدد قانون العقوبات السن الذى لا يعتبر فيه الرضا صحيحاً في المادة ٣٣٧ وهو

مادون الرابعة عشر سنة

وكذلك يعاقب نفس المجنى عليه في بعض الاحيان اذا كان هو الجاني على نفسه بشرط ان يكون لفعله مساس او ارتباط بالمصالح العامة كمن يقطع عينه او يقطع ايده حتى لا يكون صالحاً للخدمة العسكرية فان القانون العسكري يعاقبه على ذلك

هل الحيوان او الجماد يجنى عليهما ام لا

لا يجنى عليهما اذ لا حقوق لهما كالانسان ولكن يشاهد في بعض نصوص قانون العقوبات احوال يؤخذ فيها من يعتدى على الحيوانات راجع مادة ٣١٠ فقرة اولى وثانية^(١) ولكن ذلك باعتبار انها مملوكة للغير وكذلك يجنى على الشخص المعنوي إما في أمواله أو في شرفه واعتباره أو في كينونته ووجوده . مثال الاول سرقة اموال شركة من الشركات واختلاس اموال الميري . ومثال الثاني السب أو الشتم الذي يحصل في حق احدى المحاكم أو الطوائف او جهات الادارة العمومية . ومثال الثالث الاحوال المبينة في المادة ٧٧ من القانون والثالية لها



(١) مادة ٣١٠ « يعاقب بالحبس مع الشغل اولا كل من قتل عمدا بدون مقتض حيواناً من دواب الركوب او الجر او الحمل او لى نوع من انواع المواشى او اضر به ضرراً كبيراً ثانياً كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة او سماً من الاسماك الموجودة في نهر او ترعة او غدير او مستنقع او حوض »

الفصل الثالث

﴿ في الصلة أو الرابطة التي بين الجاني والجنى عليه ﴾

يوجد في بعض الاحيان علاقة بين الجاني والجنى عليه ويترتب عليها امور مهمة كتشديد العقوبة أو تخفيفها أو محوها بالمرّة وليان ذلك نضرب امثالا عديدة

ففي باب هتك العرض تشدد العقوبة على الفاسق اذا كان من اصول المفسوق به أو من اوصيائه أو اوليائه أو معلميه الخ كما هو مبين بالمادة ٢٣٠ عقوبات وكذلك الحال في جريمة من أو ثمن فخان اذا كان الخائن ولياً أو وصياً على الشخص المغدور (راجع مادة ٢٩٤)

والسبب في هذا التشديد هو تمكن مرتكب هذه الجنايات اكثر من غيره من ايصال الضرر بالجنى عليه للصلة التي بينهما وقياساً على ذلك شدد القانون العقوبة على الموظفين الذين يقتربون جنايات ضد الحكومة ولم يعاملهم معاملة الافراد الغير موظفين ومن الامثال على ذلك الاحوال المبينة في باب التزوير ولكن من جهة أخرى قد تكون العلاقة بين الجاني وبين الجنى عليه سبباً في إعفاء الجاني من العقوبة مثال ذلك السرقة بين الاقارب (مادة ٢٦٨) ومن هذا القبيل ما ورد بالمادة ٢٥٣ وهو زواج الخاطف بمن خطفها زواجاً شرعياً فانه يدعوا الى اعفائه من عقوبة الخطف حفظاً لكرامة وغرض الجنى عليها

❖ الباب الرابع ❖

﴿ في اركان الجرائم ﴾

للجرائم نوعان من الاركان اركان عامة واركان خاصة فالاركان العامة هي التي تشمل جميع الجرائم والاركان الخاصة هي التي تختص بكل جريمة على حدها والاركان العامة هي الركن المادي والركن الادبي والركن الشرعي وركن التمدي

اما الاركان الخاصة فيرجع في معرفتها الى البحث في كل جريمة وفي العناصر التي تتكون منها ومثل الجرائم كقتل الانسان فان للانسان اسم عام واسم خاص فالاسم العام يشترك فيه جميع افراد العائلة والاسم الخاص يميزه عن باقي أعضائها مثال ذلك السرقة والتزوير فاركان السرقة الخاصة هي :

أولاً - اختلاس مال منقول

ثانياً - بشرط ان يكون مملوكا للغير

ثالثاً - بقصد الاستحواز عليه

وأركان التزوير الخاصة هي :

أولاً - تغيير الحقيقة

ثانياً - بشرط ان يكون التغيير باحدى الطرق المبينة بالقانون

ثالثاً - بقصد الضرر

فيتين من ذلك ان اركان السرقة الخاصة تختلف عن اركان التزوير

الخاصة والعكس بالعكس ولكن تشترك السرقة والنزوير في الاركان العامة فلا بد ان يتحقق فيهما الركن المادى والادبى والشرعى وركن التمدى

❖ الفصل الاول ❖ (في الركن المادى)

لاجل المؤاخذه على الجريمة يجب ان يتحقق في الوجود باعمال مخصوصة مادية وهذا أمر لا نزاع فيه ولكن من الوقت الذى يتبدى فيه الشخص ان يفكر فى الجريمة الى الوقت الذى يتم فيه تنفيذها يتخلل ذلك اعمال كثيرة يجب النظر فيها والحكم على كل عمل منها على حدة
نعم الانسان يصمم اولاً ثم يستعد ثم يشرع ثم ينفذ فيجب إذن البحث أولاً في التصميم ثانياً في التأهب ثالثاً في الشروع ورابعاً في الفعل النام

❖ المبحث الاول ❖ (في التصميم)

أول عمل يأتيه المجرم هو أن يفكر فى الجريمة فيختلج صدره الحواطر ثم ينتهي الامر بالزمم الاكيد على ارتكاب الجريمة وهذا هو مايسمى بالتصميم او بالافعال الباطنية Actes internes والتصميم لا يؤخذ عليه القانون بنص المادة ٤٥ « ولا يعتبر شروعاً فى الجناية او الجنحة بمجرد الزمم على ارتكابها ولا الاعمال التحضيرية لذلك » وذلك للاسباب الآتية
أولاً — لان التصميم لا يمس بالنظام العام ولا يضر بالمجتمع الانساني

والقاعدة التي بُنيَ عليها التشريع الجديد هي عدم التعرض لكل ما لا يمس بالمصلحة العامة

ثانياً — من الصعب تحقيق التصميمات وضبطها ولا يمكن للمحاكم أن تطلع عليها لأنها كامنة في صدور أربابها

غير أن بعض التصميمات يؤخذ عليها القانون إذا برزت إلى الوجود بشرط أن تكون مخلة بالنظام العام ومضرة بالمجتمع الإنساني وفي هذه الحالة يعاقب القانون على التصميمات بصفقتها أفعالاً قائمة بذاتها كمجرد التصميم على التحزب المشار إليه في المادة ٨٠ من القانون^(١)

المبحث الثاني (في التأهب)

هو الاستعداد لارتكاب الجريمة فإذا صمم الجاني يسعى في استحضار جميع ما يساعده على تنفيذها فيشتري المصمم على السرقة الآلات والمفاتيح

(١) المادة ٨٠ د إذا تحزب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل إحدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ يعاقبون بالاشغال الشاقة إذا الحقوا هذا التحزب بأفعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تنميم ما صمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصودهم وأما إذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الأفعال بل حصل مجرد التصميم والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المتحزبون بالسجن وأما إذا دعا شخص أحداً إلى التحزب على فعل إحدى الجنايات المذكورة في المواد السابقة ولم يجبه المدعو إلى ذلك عوقب الداعي بالحبس «

المصطنعة ويشتري المصمم على القتل الطبنجة او البندقية ويستحضر المصمم على الحريق عمداً المواد الملتبئة ويستعد المصمم على التسميم على المواد المسومة ويستحضر المصمم على الضرب النبوت او السكين الخ وبالطبع يعتبر المستعد أكثر اقداماً من المصمم لان نيته برزت إلى الوجود بأفعال محسوسة ظاهرة ومع ذلك لا يعاقبه القانون تطبيقاً للمادة ٤٥ السابقة الذكر وذلك للأسباب الآتية

أولاً — لان الفعل التحضيرى أو التأهب لا يضر بالنظام العام ولا يمس

بمصلحة المجتمع الانساني

ثانياً — لان التأهب لا يدل غالباً على نوع الجريمة التي يقصد الشخص المستعد ارتكابها ولا تستتج منه نية الفاعل فقد يكون الفعل الواحد صالحاً للاستعداد لارتكاب جرائم مختلفة كتسور المنزل او كسر الابواب فانه لا يدل على نية المتسلق او المستعمل للمفاتيح المصطنعة ولا يُعلم ان كان يريد ارتكاب جريمة القتل او الزنا او الضرب أو السرقة

ثالثاً — ان المشرع فرض عدم المؤاخذة على التأهب ليحمل التأهب على المدول عن ارتكاب الجريمة فانه اذا كان التأهب غير معاقب عليه ربما وقف التأهب عند هذا الحد وقد سن القانون لبعض الافعال التحضيرية عقوبة وما ذلك الا لأن واضع القانون يعتبرها أفعالا قائمة بذاتها مثال ذلك اصطناع المفاتيح والاقفال والآلات المنصوص عليه بالمادة ٢٨١ ع^(١) ومن هذا القبيل التأهب

(١) المادة ٢٨١ » كل من قلد مفاتيح او غير فيها أو صنع آلة مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن ستين ايام اذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل

لعمل التحزب المذكور بالمادة ٨٠ وذلك لان هذه الجريمة خطيرة جداً على المجتمع الانساني وانتظار البدء فيها ربما كان ضرره عظيماً لا يمكن تلافيه .
 وأيضاً لاثمة حمل السلاح الممنوع حمله قانوناً ولائحة المشتريين والشخاص المشتبه في أحوالهم انما تناقب على افعال تحضيرية ليس الا لأن الغرض من منع حمل السلاح هو لاجل عدم تمكن الاشرار وقطاع الطريق من ارتكاب جرائم السرقة والقتل والغرض من معاقبة المشتريين لالزامهم باتخاذ صناعة أو حرفة حتى لا يرتكبوا جرائم السرقة لان من لصناعة له يتوقع ان يكون مصيره التعيش من ارتكاب الجنايات وأيضاً اذا نظرنا الى بعض الجرائم الاخرى كجريمة التزوير وتزييف النقود نجدها من الافعال التحضيرية لأن الضرر الحقيقي في ذلك ناتج من استعمال الورقة المزورة لا من افتعال الورقة ومن استعمال النقود المزيفة لا من تزييفها فقط ويضاف الى ما ذكره الاحوال التي وردت بالمادة ٣٣٣ والمواد التالية لها فان المشرع يعاقب بمقتضى هذه النصوص من يوجد في عقار او منزل وثبت انه دخله بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم ولو لم يشرع في ارتكابها ولم يبدأ في العمل وقد اعتبر واضح القانون في هذه الحالة التأهب فعلاً قائماً بذاته معاقباً عليه لما في الوجود داخل المساكن من انتهاك حرمة الغير خصوصاً في بلاد يوجد فيها الحجاب



المبحث الثالث

« في الشروع »

قد يتفق لمن صمم واستعد لارتكاب الجريمة ان يقف عند هذا الحد ولا يخطو خطوة بعد ذلك وفي هذه الحالة لا يمكن مؤاخذته بشئ كما تقدم ولكن قد يتقدم هذا الشخص الى الامام ويبدأ في اعمال من شأنها تنفيذ الجريمة وفي هذه الحالة يعد شارعا ويؤاخذ قانونا

واليك الامثلة على ذلك فاذا دخل المنزل من تسور الجدار أو استعمال المفاتيح المصطنعة وقصد المكان الذي به صندوق الجواهرات والنقود وفتح ذلك الصندوق ولكن لم يتمكن من اخذها لصياح اهل المنزل او تيقظهم او صوب قاصد القتل البندقية على خصمه وفي الوقت الذي اراد ان يطلقها فيه حجزه شخص ومنعه بالقوة من ذلك او احضر المصمم على الحريق البترول والكبريت واقترب من المكان الذي يريد احراقه وأشعل الكبريت ولكن ضبطه اشخاص آخرون ومنعوه من ارتكاب الفعل او وضع قاصد التسميم المواد المسمة في أناء وقدمه للمجنى عليه ليشر به فلم يقبل او قدم قاصد الرشوة النقود الى الموظف ورفض هذا قبولها منه او احتال قاصد النصب على الغير وخدعه بأمر وهمية ليحملة على اعطائه نقودا فالتخدد وكاد ان يعطى النقود لولا مفاجأة صديق له ومنعه من اعطائه ففي جميع هذه الاحوال يعد الشخص شارعا في ارتكاب الجريمة ويستحق الجزاء القانوني اذ لا يشك احد في سوء نيته

التي ظهرت جلياً بارتكابه افعالا تنفيذية للجريمة وقد ورد تعريف الشروع بالمادة ٤٥ « وهو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية او جنحة اذا اوقف او خاب أثره لاسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها »

. وينتج من هذا التعريف انه يلزم لتحقيق الشروع ثلاثة اركان

الأول — البدء في العمل

الثاني — ان يوقف او يخيب العمل

الثالث — أن يكون ذلك باسباب خارجة عن ارادة الفاعل

❖ الأول البدء في العمل ❖

لا نجد في القانون تعريفاً أو حداً يفسر لنا البدء في العمل ولا نجد به قواعد يمكن الرجوع اليها لتمييز التأهب عن الشروع ولذلك نضطر في هذه المسألة للأخذ بأقوال الشراح وعلماء القانون واحكام المحاكم ومن البديهي ان واضع القانون يقصد بالبدء في العمل شيئاً أكثر من التأهب يقصد بذلك أمراً الصق بالجريمة من التأهب ويرى بعض الشراح ان البدء في العمل هو البدء في نفس الافعال المكونة للجريمة فمثلا السرفة لا يعتبر الانسان شارعا فيها الا اذا بدأ في اختلاس المال المنقول للملوك للغير وبناء على ذلك مجرد فتح الصندوق لا يعتبر بدءاً في الجناية على حسب هذا المذهب

ومنهم من يرى ان القصد بالبدء في العمل كل فعل يؤدي فوراً ومباشرة الى إرتكاب الجريمة وتحقيقها ولو لم يكن هذا العمل من الافعال المكونة للجريمة وقد جرت الخلاف في هذه المسألة الى البحث في مسألة التسور وكسر الابواب

واستعمال المفاتيح المصطنعة وهل تعتبر من الافعال التحضيرية او هي بدء في الجريمة التي يقصد الشخص ارتكابها داخل المنزل ويقول بعض رجال الفقه الجنائي ان التسور واستعمال المفاتيح المصطنعة يمكن اعتبارهما شروعا في ارتكاب الجناية ويرى العلامة جaro في هذه المسألة ان التسور يمكن اعتباره شروعا في السرقة بشرط ان يثبت أن نية الشخص كانت ارتكاب السرقة وحجته هو وغيره في ذلك أن التسور أو استعمال المفاتيح أو كسر الابواب هو جزء من اعمال السرقة أفلا يقال سرقة بتسور جدار أو سرقة باستعمال مفاتيح مصطنعة أو سرقة بكسر ابواب الخ والحقيقة انه يجب اعتبار كل فعل يؤدي مباشرة الى ارتكاب الجريمة شروعا كالبدء في نفس الافعال المكونة لها اذ لا يمكن ولا يعقل أن من يفتح الصندوق ولا يبقى بينه وبين اختلاس النقود الا برهة من الزمن لا يعتبر شارعا في ارتكاب الجريمة والدليل على ذلك من القانون المصري هو نفس تعريف الشروع إذ ورد بالمادة ٥٤ ان الشروع هو البدء في تنفيذ فعل يقصد ارتكاب الجناية والجنحة لا البدء في نفس الجناية والجنحة

وقال فوستان هيلي ان استعمال المفاتيح هو من الظروف المشددة للعقوبة لا من اركان السرقة بدليل أننا لو حذفناها فالجريمة تبقى ولا تزول وبناء على ذلك لا يعتبر شروعا ولكن اذا كان لهذه الظروف التصاق قريب بالفعل فلا بأس من ان تعتبرها بدءا في العمل ويمكننا ان نضيف على ذلك ان التسور او استعمال المفاتيح المصطنعة او كسر الابواب اذا لم تتبعه أعمال أخرى لها التصاق بالجريمة فلا يعد شروعا ولكن يجب جعل عقوبة مخصوصة لهذا الأمر لانه تعد على الملكية وفعل يمس بحرمة المياكن لاسيا في بلاد يوجد فيها الحجاب

ولذلك جعله القانون فعلاً قائماً بذاته إذا ترتب عليه الدخول في المنزل^(١)

❖ الثاني ان يوقف العمل او ينجب ❖

الركن الثاني هو ايقاف العمل أو خيته ويستفاد من عبارة المادة ٤٥ انه يوجد شروع يوقف باسباب خارجة عن إرادة الفاعل وشروع ينجب باسباب خارجة عن إرادته

والاول يوجد اذا لم يتمكن الفاعل من نهو الجريمة ومن ارتكاب جميع الافعال المكونة لها والثاني يكون اذا أتم الفاعل الجريمة ولكن لم يتحصل على نتيجة ومثال الاول ان يصوب الشخص السلاح النارى على إنسان وعند شروعه فى اطلاق النار جذبه آخرومنه ومثال الثاني ان يطلق العيار النارى بالفعل ولكن لعدم مهارته فى النيشان لم يتمكن من اصابة الخصم أو يتمكن من ذلك ولكن الاصابة كانت غير قاتلة كأن اصابه فى يده ويسمى الاول *Délit tenté* والثاني *Délit manqué* اعنى الشروع الذير تام والشروع التام أو الفعل المشروع فيه والفعل الخائب

والشروع التام والذير تام يتحدان فى امر واحد وهو ان كلاهما لم ينتج الضرر المقصود من ارتكاب الجريمة ويترقان من حيث ان صاحب الشروع التام فل ما يستطيعه ولم ينجح والثاني أوقف أثناء العمل ولم يبلغ النهاية وبناء على ذلك كان يجب على المشرع المصرى ان يجعل للشروع التام

(١) انظر المادة ٣٢٣ والمواد التالية وقد اتمنا بحث هذه المسألة فى باب التطبيقات

عقوبة اشد من عقوبة الشروع الغير تام لانه يحتمل الشروع مع هذا النوع
 الاخير من تنازل وعدول المصمم من تلقاء نفسه بخلاف الثاني فانه فعل ما يستطيعه
 لارتكاب الجريمة ولم ينجح فلم يكن من المحتمل انه يعدل من تلقاء نفسه عن
 تنفيذها ولذلك سنت بعض الشرائع الغربية عقوبتين مختلفتين للشروع التام
 التام وغير التام كالقانون الايطالى^(١) مثلاً غير ان التمييز بين هذين النوعين
 أمر يلاقي في المنزل بعض الصعوبات وهذه المسألة يجب الرجوع فيها
 لأركان كل جريمة على حدتها فمن الجرائم ما يشترط لتحقيقها والمؤاخذة عليها
 قانوناً حصول الضرر بالفعل . ومنها ما لا يشترط القانون فيه ذلك فمثلاً
 يشترط واضع القانون في جريمة القتل حصول الوفاة فعلاً ويشترط في جريمة
 اسقاط الحمل حصول الاسقاط فعلاً ولكن لا يشترط القانون في جريمة الحريق
 ان تهلك المين بالفعل راجع المادة ٢١٧ فلها تعاقب على مجرد وضع النازيا كانت
 نتيجة ذلك ومن هذا القبيل جريمة تزيف النقود فان القانون يعاقب المزيف
 سواء انتفع من عمله أو لم ينتفع وكذلك المزور سواء انتفع من تزويره أو لم ينتفع
 وكذلك الحال في جريمة السرقة سواء انتفع السارق أو لم ينتفع بل ان رد الشيء

(١) فانه ورد بالمادة ٦١ من قانون إيطاليا ان الشارع الذى يوقف عمله يعاقب
 بالسجن عشر سنوات اذا كان الفعل التام يستحق عقوبة الارجاستولو (السجن المؤبد)
 وفي الاحوال الاخرى يعاقب بثلاث او نصف العقوبة التى يستحقها اذا أتم ارتكاب
 الجريمة وورد بالمادة ٦٢ من القانون المذكور ان الشارع فى الجريمة الذى يجب عمله
 يعاقب بعشرين سنة سجن اذا كانت العقوبة التى يستحقها الارجاستولو ويعاقب فى
 الاحوال الاخرى بالعقوبة المقررة للفعل التام مع خصم سدسها او ثلثها والفضل فى هذا
 التشريع لا أرا العلامة كرازا وكارنيا ونيكولينى الايطاليين

المسروق بالفعل الى المسروق منه لا يمنع من وجود السرقة قانوناً لانها هي اختلاس الاموال المنقولة وقد تم الاختلاس قبل رد الاشياء لاربائها

❖ الثالث — إيقاف العمل أو خيئته بسبب خارج عن ارادة الفاعل ❖

والركن الثالث هو ان يوقف العمل او يخيئ بسبب أسباب خارجة عن ارادة الفاعل ومعنى ذلك ان الايقاف اذا حصل بمحض ارادة الفاعل فلا يؤاخذ القانون تشجيعاً له على المدول عن تنفيذ الجريمة ولكن اذا كان عدول الفاعل عن اتمام التنفيذ حصل بعد ان وقع منه من الافعال ما يعاقب عليه القانون فيؤاخذ بالعقوبة القانونية التي يستحقها على ما وقع منه فقط مثال ذلك قصد انسان قتل آخر فضربه الضربة الاولى وعدل عن الضربة الثانية التي كانت لازمة لتنفيذ جريمة القتل فلا يؤاخذ هذا الشخص بعقوبة الشروع في القتل لانه عدل من تلقاء نفسه وبدون سبب خارج عن ارادته ولكنه يؤاخذ على الضربة التي ضربها بعقوبة الجراح أو الضارب قانوناً

❖ المبحث الرابع ❖

❖ في الجرائم المستحيلة ❖

قد يصمم الانسان على الجريمة وليستعد لارتكابها ويأتى بجميع الافعال المتعلقة بالتنفيذ ومع ذلك لا ينجح عمله لاستحالة تحقق الجريمة لاي سبب من الاسباب والاستحالة على انواع كما يتضح ذلك من الاحوال الكثيرة التي نذكر البعض منها

حاولت امرأة ان تسقط نفسها عمداً وهي ليست بحامل — اطلق رجل عياراً نارياً على جثة باعتقاد انها انسان حي — اختلس انسان منقولا بقصد سرقة واتضح ان هذا المنقول ملكه في هذه الاحوال لم يفلح الفاعل لعدم وجود موضوع الجريمة او جسم الجريمة واستحالة تحققها استحالة مطلقة اذ لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تسقط المرأة الغير حامل أو ان يقتل الميت أو ان يسرق الانسان ملك نفسه

ومن احوال الاستحالة ان يقصد الانسان قتل عدو له فيذهب اليه في مكان اعتاد الجلوس فيه ساعة محددة واطلق عياراً نارياً على اعتقاد انه موجود في ذلك المكان وهو لم يكن موجوداً او ذهب ليختلس نقوداً من صندوق صاحبه ولكن لم يكن فيه نقود في ذلك الوقت وفي هذه الاحوال لم ينجح الفاعل لعدم وجود موضوع الجريمة ولكن الاستحالة ليست مطلقة بل مقيدة بزمان ومكان

ومن امثلة الاستحالة ان يضع الشخص في اناء مواد مسممة وهي ليست كذلك ويقدم ذلك الاناء لآخر بقصد ان يقتله أو يحاول الشخص القتل ببندقية ليست ممرمة او كانت ممرمة وافرغت بنير علمه قبل ان يستعملها او يريد اسقاط امرأة جبلى بمواد لا تنتج الاسقاط في هذه الاحوال لم ينجح الفاعل لان الوسائط التي استعملها يستحيل ان تنتج الجريمة وهذه الاستحالة مطلقة لانه لا يتأتى للانسان ان يرتكب جريمة التسميم بمواد غير مسممة او ان يقتل بآلة لا تنتج القتل او يسقط امرأة بمواد لا تنتج الاسقاط

وعما تقدم ينتج ان هناك

اولا — استحالة لدم وجود جسم الجريمة وموضوعها وتارة تكون مطلقة وتارة تكون مقيدة
 ثانيا — استحالة ناشئة عن الطرق المستعملة في ارتكاب الجريمة وهي اما مطلقة او مقيدة

وقد قرر العلماء ان الاستحالة المطلقة لا يماقب عليها القانون لان الفعل المادى المضر بالمجتمع الانسانى لا يمكن تحقيقه فلا يبق الا القصد والتصميم الجنائى والتصميم لا يؤاخذ عليه القانون مهما كان مخالفا للمدالة وللا داب
 أما الاحوال التى لم تقع فيها الجريمة لسبب شخصي متعلق بالفاعل لا بالموضوع او الوسائط فيؤاخذ فاعله بمقوبة الشارع في الجناية او الجنحة وذلك كحالة من لم ينجح في ارتكاب القتل لعدم إحكام تصويب الطلقة النارية اذ لا فرق بين هذه الحالة وحالة الشروع

المبحث الخامس

(في بعض تطبيقات على الشروع)

امثلة على جريمة الشروع في النصب
 ورد بالمادة ٢٩٣ عقوبات انه يعتبر مرتكبا لجريمة النصب من استعمل طرقا احتيالية من شأنها ليهام الناس بوجود مشروع او مقالة لا حقيقة لهما او واقعة مزورة او احداث الامل بمحصل ربح وهمي او ايهامهم بوجود سند

دين غير صحيح او سند مخالصة مزور او سعى نفسه كذباً باسم غيره او اتصف
بصفة غير صحيحة الخ وتوصل بوسيلة من هذه الوسائل الى الاستحواز على
نقود او عروض او سندات دين او سندات مخالصة او متاع منقول
واعتبرت المحاكم الفرنسية شارعاً في النصب من تحصل بواسطة الطرق
الاحتيالية على ميعاد من شخص آخر للمقابلة معه بقصد أن يسلب منه المبالغ
التي يرغب اخذها بواسطة الطرق الاحتيالية المذكورة ولكن لم يتم له استلام
المبالغ المذكورة لمدول المجنى عليه عن ذلك (راجع حكماً صادراً من محكمة
النقض والابرام الفرنسية في ٧ نوفمبر سنة ٨٤)

واعتبرت المحاكم الفرنسية أيضاً شارعاً في النصب من تحاسب مع
شخص آخر واستلم منه باقي الحساب الذي يستحقه ثم غير قطعة من النقود
التي استلمها بقطعة أخرى أقل منها في القيمة وردها طالباً الفرق ولكن لم ينجح
في ذلك (راجع حكم محكمة النقض والابرام الفرنسية الصادر في ٩ مارس
سنة ١٨٩٧)

وأيضاً يعتبر شارعاً في النصب من يسجل طردين ويأخذ وصلاً بهما من
مصلحة السكة الحديد ثم يبالغ موظفي المحطة ويأخذ أحد الطردين منه في
عربة المسافرين ويطلب في محطة الوصول المصلحة بتسليم الطردين بتمتضي
الوصل الذي بيده (حكم المحكمة المذكورة في ٩ يوليو سنة ١٨٨٨)

ويعتبر شارعاً في النصب من يكلف صاحباً له بمدينة أخرى ان يرسل له
طرداً يحتوي على أشياء مكسرة أو على أمتعة تالفة وعند وصول الطرد يطلب
من مصلحة السكة الحديد ان لا يستلم الطرد إلا بعد فتحه والكشف على

ما فيه بقصد الحصول على تمويض (حكم ٢١ مارت سنة ١٨٩٦)
ومن أمثلة الشروع في النصب الواقعة الآتية: قرأ جماعة في إحدى الجرائد
ان زيداً وهو صاحب قهوة حكم عليه بسبب مخالفة فاتحدوا على ان يوهموه بأن
ذلك يترتب عليه قفل القهوة ولهم اذا توسطوا له عند أولي الأمر والشأن يمكنهم
بواسطة مساعدهم ان يمنعوا عنه ذلك الامر الجائر ولكن يلزم ان يدفع لهم
مبلغاً في نظير ذلك وقد اقتنع الرجل في اول الأمر وكاد ان يسلمهم المبالغ
ولكنه عدل أخيراً (حكم محكمة النقض والابرام الفرنسية في ١٢ ديسمبر
سنة ١٨٧٢)

كل هذه الاحكام صادرة من المحاكم الفرنسية وأما المصرية فقد
حكمت محكمة النقض والابرام بانه يعتبر شروعا في النصب الواقعة الآتية
ان زيداً سلم عمراً مبلغ أربعين جنيهاً فأعطى عمرو به وصلاً لم يبين به
القيمة التي استلمها فكتب زيد على ظهر الايصال عبارة تاريخها مقدم على
تاريخه ذكر فيها ان المبلغ المسلم هو اربعمائة جنيه فاصدا بذلك قصداً سيئاً ان
يظن ان الترض الذي يتعلق به الايصال يبلغ اربعمائة جنيه وبعد ذلك رفع زيد
دعوى يتسك فيها بالكتابتين المذكورتين وطلب بها دفع دين الاربعمائة جنيه
المدعى بها ولكنه لم يصل الى غرضه (حكم محكمة النقض والابرام في ١٩ ابريل
سنة ١٩٠٢ - واردة في المجلة الرسمية عدد فبراير سنة ٩٠٣ صحيفة ٢٦)



٢

❖ تطبيقات على الشروع في السرقة ❖
(احكام الحاكم الفرنسي)

يُعتبر شارعاً في السرقة

أولاً - من ضبط ليلاً في منزل مسكون توصل اليه بواسطة الدخول من عريضة كان بابها مفتوحاً ولم يبين عند استجوابه سبباً مقبولاً لدخوله ذلك المنزل في ساعة متأخرة من الليل (اول مايو سنة ١٨٧٩)

ثانياً - من كان يحاول فتح باب مخزن بواسطة احراق الباب بشمعة وقبض عليه حاملاً لآلات السرقة ولم ينكر انه كان يقصد ارتكاب جريمة السرقة (نقض و ابرام ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٩)

ثالثاً - تعتبر الواقعة شروعا في السرقة اذا ضبط المتهمون داخل قاعة بدوار واعترفوا انهم كانوا يقصدون سرقة الجيوب الموجودة بتلك القاعة (١٩ يونيو سنة ١٨٨٥)

(احكام الحاكم المصري)

حكمت

أولاً - ان مجرد دخول لص في منزل وهروبه بدون ان يتمكن من سرقة شيء يعتبر شروعا في السرقة (محكمة بنى سويف ٦ مارس سنة ١٨٩٥ بمجلة الحقوق سنة عاشره صحيفة ١٧٣)

ثانياً - يعتبر دخول الرجل منزل غيره شروعاً في السرقة متى اقترن هذا الفعل باعتراف منه او بثبوت ذلك عليه من الوقائع (محكمة النقض والابرار ٩ يناير سنة ٩٧ مجلة الحقوق سنة ثانية عشرة صحيفة ٨٩)
ثالثاً - اذا لم يتم فعل الجريمة يعتبر شروعاً كمن سرق شيئاً وقبل ان يتمكن من الفرار به قبض عليه

وقائع الدعوى هي : ان المتهم دخل منزل المجني عليه ليلاً ووضع يده في جيبه ومسك كيساً فيه جنينه ولكن ذلك الكيس كان مربوطاً بجبل وعند ما استغاث المجني عليه حضر خفير ووجده ماسكاً في التهم والمتهم ماسكاً في الكيس المربوط (محكمة استئناف مصر ٧ أكتوبر سنة ٩٦ صحيفة ٣٤٨ مجلة الحقوق السنة الحادية عشرة)

رابعا - يعتبر شارعاً في السرقة من باشر نقب سقف بقصد السرقة لا سيما مع اعترافه بقصده اعترافاً صريحاً ولو ضبطه رجال الحفظ قبل اتمام مشروعه (قنا في ٢٠ مارث سنة ٩٤ مجلة القضاء سنة ٩٤)

وينتج مما تقدم ان المحاكم المصرية تعتبر شارعاً في السرقة من دخل منزل شخص ولو لم يضع يده على الشيء نفسه اذا تحققت نية السرقة من ظروف القضية أى انها تعتبر بدءاً في العمل كل فعل يؤدي فوراً ومباشرة الى ارتكاب الجريمة



تطبيقات على المشروع في التسميم

يمتد القانون الفرنسي جريمة التسميم تامة اذا تناول المجني عليه السم وشربه سواء ترتب على ذلك الوفاة أو لم يترتب وجرى على هذه الحطة القانون المصري القديم راجع المادة ٢١١ منه ^(١) وتعتبر الجريمة تامة ولو عالج الجاني بعد ذلك المجني عليه ونجا من الموت — نعم ان ذلك يستوجب الرأفة بالمتهم ولكن لا يمنع من اعتبار الفعل تاماً كما تقدم فان التناول حصل بالفعل والدول لا يمنع حيثئذ من وقوع الجريمة كما لو رد السارق الشيء المسروق وقد عدل المشرع الجديد عن ذلك واشترط حصول الوفاة بالفعل لاعتبار التسميم فعلاً تاماً

مادة ١٩٧ ^(٢)

(١) مادة ٢١١ من القانون القديم « من تعمد قتل احد بشيء من العقاقير او الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت او طويلة يعد قاتلاً بالسم ويعاقب بالقتل ايا كانت كيفية استعمال تلك العقاقير او الجواهر السمية ومهما كانت نتيجةها »

(٢) مادة ١٩٧ — من القانون الجديد « من قتل احدا عمداً بجواهر ينسب عنها الموت غافلاً او آجلاً يعد قاتلاً بالسم ايا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام » ويظهر من المقارنة بين المادتين ان المشرع الجديد لم يجعل المشروع في التسميم كالفعل التام بدليل انه حذف عبارة (ومهما كانت نتيجةها) الواردة بالنص القديم وبناء على ذلك اذا تناول المجني عليه السم ولم يمت يعتبر الفعل شروعاً لا جريمة تامة وهو اوفق للعدالة ولمصلحة المجتمع الانساني

المحاكم الفرنسية

اعتبرت هذه المحاكم ان شراء المواد المسمة وتجهيزها كوضعها في شراب او تسليمها لانسان وتكليفه بتقديمها للمجنى عليه يعتبر تأهباً (محكمة النقض في ١٣ يوليو سنة ١٨٣٧)

ولكن قررت المحاكم من جهة أخرى انه متى اتى الفاعل السم في الطعام المعد لان يأكل منه المجنى عليه او في المشروب المعد لان يشرب منه كل ذلك يعتبر شروعاً (حكم النقض في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٤)

ويرى ذلك أيضاً جارووفوستان هيلي وكارنو ولكن لا يعتبر ما تقدم شروعاً اذا لم يكن الطعام او المشروب تحت تصرف المجنى عليه ولا يلزم لتحقيق الشروع ان يتناول المجنى عليه شيئاً مما قدم له او ان يشرع في تناوله فقد حكمت المحاكم الفرنسية انه يعتبر شروعاً فعل من وضع السم في حنفية يظن ان المجنى عليه يشرب منها (نقض ٧ يونيو سنة ١٨١٤)

وذهب فوستان هيلي في هذه الحالة الى ان الفاعل يكون مسؤولاً ايضاً اذا شرب من الحنفية شخص آخر خلاف الذى كان يقصد ايقاع الضرر به اما اعطاء المجنى عليه السم بمقدار قليل لا يمكن ان ينتج الموت او الوفاة فقد اختلف فيه الشراح ويرى العلامة بلانش أن الفاعل مسؤول وقضت بهذا الرأى محكمة النقض والابرام الفرنسية بحكمها الصادر في ٧ يونيو سنة ١٨١٤ ولكن هذا الرأى غير معمول عليه لانه لاجل تحقق جريمة التسميم لا يكفي وجود قصد الجنائي بل يجب ايضاً تحقق الفعل المادى الذى يترتب عليه

امكان حصول النتيجة التي يقصدها الجاني. وقد حكمت بعض المحاكم بأن هذا الامر يتبر جرمية فاعمة بذاتها وهي جريمة اعطاء الغير اشربة مضرّة بالصحة ويعاقب عليها القانون المصرى بالمادة ٢٢٨^(١)

٤

— تطبيقات على الشروع في جرائم هتك العرض —

ان المادة ٣٣١ من القانون الفرنساوي ومثلها المادة ٢٣١ من القانون المصرى تعاقب على الشروع في هتك العرض كالفعل التام اذ الشروع والفعل التام لا يمكن تمييزهما عن بعضهما في هذه الجريمة وذلك لان هتك العرض يتم بمجرد بدء الفاعل فيه لا سيما وان القانون في هذه الجريمة لا يشترط وصول الجاني الى غاية مخصوصة او غرض معين كما هو الحال في جريمة التجوّر او وقاع الاثنى المعاقب عليه بالمادة ٢٣٠^(٢) وقد أيدت المحاكم الفرنسية هذا

(١) المادة ٢٢٨ — « كل من اعطى عمدا لشخص جواهر غير قابلة فنشأ عنها مرض او عجز وقتي عن العمل يعاقب طبقاً لاحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامته مانشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها او عدم وجوده »
(٢) المادة ٢٣٠ — « من واقع انى بغير رضائها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدّة او الموقته — فاذا كان الفاعل من اصول المجنى عليها او المتولين تربيتها او ملاحظتها او ممن لهم سلطة عليها او كان خادماً بالاجرة عندها او عند من تقدم ذكركم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدّة » .

مادة ٢٣١ « كل من هتك عرض انسان بالقوة والتهديد او شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع »

المبدأ بأحكام كثيرة - قض ١٥ ستمبر سنة ١٨٣١ و ١١ ابريل سنة ١٨٤٠
وفي ٧ اكتوبر سنة ١٨٥٢

وليس الامر كما تقدم في جريمة القصور او الوطء فان الشروع فيها يتميز عن
الفعل التام ولذلك اغفل ذكره بالفقرة الاخيرة من المادة ٢٣٠ وبناء على ذلك
يلزم الرجوع للقواعد التامة للشروع المذكورة في المواد ٤٦ و ٤٧ وحكمة ذلك ان
مرتكب جريمة الوطء يقصد غاية مخصوصة فلا تتم الجريمة الا بالحصول على
هذه النتيجة فيكون اذن البدء في العمل المؤدى لهذه النتيجة شروعاً في جريمة
القصور او الاغتصاب المسماة اليوم بالوطء وقد خالفت المحاكم الفرنسية هذه
الخطئة في مبدأ الامر واعتبرت الشروع في القصور نوعاً من انواع هتك العرض
وانه يعاقب في هذه الحالة بمادة هتك العرض (راجع احكام المحاكم الفرنسية
نقض ١٥ ستمبر سنة ١٨٣١)

ولكن لم يسلم علماء القانون الجنائي بذلك وقالوا انه يوجد فرق بين
الحالتين لتباين طبيعة الفعلين فان هتك العرض يتم بمجرد شروع الفاعل في
التمددى على عرض المجني عليه ولا ينفعه بعد ذلك عدوله عن تنفيذ قصده تماماً
بخلاف الوطء فان الغرض منه تحقيق الشهوة البهيمية فلا يتم الا باذراك هذه
الغاية وفي هذه الحالة تنازل الفاعل او عدوله بعد البدء في التنفيذ يخليه من
المسؤولية الجنائية . وقد أيدت نفس هذا الرأي المحاكم الفرنسية وعدلت عن
خطئها الاولى (نقض ٨ فبراير سنة ١٨٤٩) وقد أيدت ذلك المحاكم المصرية بحكم صادر
من محكمة الاستئناف في ٧ اكتوبر سنة ١٩٠١ مجلة الحقوق ٢٦١ سنة ١٦^(١)

(١) نص القاعدة التي وردت بالحكم ان المادة ٢٤٧ عقوبات تشمل على

تطبيقات على الجرائم المستحيلة

ان نظرية التقص والابرام الفرنسية في الجرائم المستحيلة هي معاقبة الفاعل اذا كانت الاستحالة مطلقة وبناء على ذلك حكمت المحاكم الفرنسية باعتبار الواقعة شروعا في الاحوال الآتية .

جائتين مختلفتين وهما جنابة الفسق وجناية الوطء بالاكره المنصوص عليها في المادة المذكورة ومعبر عنها بجناية الاغتصاب والفجور

لجنابة الفسق هي كل فعل واقع على شخص بقصد اهانة عرضه أو من شأنه ايجاد تلك الاهانة غير مشروط فيه ان يكون لايقا شهوة بل يكفي فيه الاخلال بالحيا والصيانة وجناية الوطء بالاكره هي كل جماع غير شرعي بين جنسين بالقوة وبغير الرضا . والجنايتان تمتاز الواحدة عن الاخرى منهما بكون الاولى ليس الغرض منها ارضاء الشهوة بل قد تكون لاغراض أخرى والثانية بأن يكون الغرض الاساسي منها ارضاء الشهوة هذا مع اجتماع هذين الشرطين فيهما وهما التعدي على الجسم والاكره

فالجنابة الاولى الفعل التام والشروع فيها عقابهما واحد أما الثانية فلها عقوبة للشروع وعقوبة للفعل التام كما يتلخص من المادة ٢٤٧ المذكورة .

وقد عن لنا ان نذكر هنا بطريق الايجاز القواعد التي يجب الاخذ بها للتمييز بين جريمة الاغتصاب والفجور التي يسميها القانون الجديد (جريمة الوطء) وبين جريمة الفسق التي يسميها القانون الجديد (هتك العرض) وجريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء فالجريمة الاولى ارتكاب كل فعل يكون الغرض منه واطأ غير شرعي قهراً عنها (راجع المادة ٢٣٠ ودالوز ريرتوار صحيفة ٤١٠ جزءه وباندكت صحيفة ٢٤ جزء ١١) وبناء على ذلك يكون كل من يعتدى على امرأة بقصد تحقيق الشهوة البهيمية على

(١) وضع رجل يده في جيب آخر بقصد سرقة شيء فوجد الجيب خالياً (نقض وابرام فرنساوى ٤ يناير سنة ١٨٩٥)

صورة غير شرعية مستحقاً للعقوبة المذكورة في المادة ٣٣٠ ويستفاد من التعريف السابق انه يلزم لتحقيق هذه الجريمة ثلاثة شروط الاول الفعل المقصود به اغتصاب امرأة والثانى ان يكون ذلك على وجه غير قانوني أى يحرمه القانون ولذلك من بطأ زوجته رغماً عنها ولو مع استعمال القوة لا يعد مقتصباً والثالث ان يقع الفعل رغم ارادة المجني عليه سواء كان باستعمال القوة او التهديد أو أى وسيلة من شأنها حصول الفعل المذكور بدون رضا المجنى عليها

وقد احسن واضع القانون الجديد بأبدال لفظة اكراه التى استعملها واضع القانون القديم بالمادة ٢٤٧ (بلفظة عدم الرضا) التى وضعت بالمادة ٣٣٠ الجديدة فان لفظة اكراه كانت قيد انه لا بد من استعمال القوة أو التهديد حتى يقع الجاني تحت طائلة العقاب وكان يظهر ان الفاعل لو استعمل طرقاً احتيالية للوصول الى غرضه كأن ينهز فرصة نوم المجنى عليها فيرتكب الفحشاء لا يؤاخذ القانون ولذلك كانت هذه المسألة محل بحث وخلاف في القانون الفرنساوى الذى نسج على منواله واضع القانون القديم عند تحرير المادة ٢٤٧ المذكورة ولكن اجمعت آراء الشراح واحكام الحاكم اخيراً بفرنسا على ان الممول عليه في هذه المسألة هو عدم رضا المجنى عليها وبناء على ذلك اذا انتهز رجل فرصة غيبوبة امرأة بسبب تعاطيها مخدر وفجر بها فانه يعاقب كمن يستعمل القوة او التهديد (راجع جاروه جزء ٤ صحيفة ٤١٧ والبانديكت صحيفة ٢٤ نمرة ٣١٢) وقد جرت محاكمتا الاهلية على هذه النحلة ايضاً ولذلك واضع القانون الجديد عبر عن ذلك بعدم الرضا بدل الاكراه ولكن عمالاً نزاع فيه ان عدم الرضا لا بد من ثبوته وتحققه بأفضل تدل عليه دلالة قاطعة قد ورد بالبانديكت صحيفة ٢٤ نمرة ٣١٨ انه يثبت بأحد امرين اما باثبات مقاومة المجنى عليه او ما باثبات ان الفاعل ارتكب غشاً او تجديلاً حال بين المجنى عليه وبين المانعة او المقاومة

(٢) اطلق رجل عياراً نارياً من خارج بيت على سرير نوم انسان في وقت اعتاد ذلك الانسان على النوم فيه ولكن لحسن حظه لم يكن موجوداً في ذلك اليوم (١٢ ابريل سنة ١٨٧٧) *

والجريمة الثانية هي التي وردت بالمادة ٣٢١ وكان يسميها واضع القانون القديم بالفسق وسميها القانون الجديد بجريمة هتك العرض وهي ارتكاب كل فعل يس بمرض الانسان وتتميز عن جريمة الوطء بأنه يكفي فيها ان يكون قصد الجاني الوحيد اهانة شرف او عرض الجاني عليه والازدراء به بخلاف جريمة الوطء فان الغرض منها تحقق الشهوة البهيمية وبناء على ذلك لا مانع من وقوع جريمة هتك العرض من امرأة على امرأة اخرى كما حكمت بذلك محكمة النقض الفرنسية بحكم في ١٤ يناير سنة ١٨٢٦ (راجع دالوز زيبرانو صحيفة ٤١٤ غرة ٧٦ جزء خامس) وبناء على ذلك يجوز ايضاً وقوع هذه الجريمة من زوج على زوجته اذا حدثت منه افعال لا تنطبق على ما تسمح به الغاية الشريفة المقصودة من الزواج (راجع جارو جزء رابع صحيفة ٤٨٢) ولاجل تحقق هذه الجريمة يجب اولا ارتكاب فعل محل بالمرض وماس بالغة وثانياً وقوع هذا الفعل باكره

اما جريمة الفعل الفاضح للفعل بالحياة فقد وردت بالمادة ٣٤٠ وقد عرفها العلامة جارو (جزء رابع صحيفة ٤٤٩) بأنها هي كل فعل او عمل او حالة او اشارة من شأنها الاخلال بحياة الناس ولا تتم هذه الجريمة الا بتحقيق الشرطين الآتيين
الاول وقوع فعل فاضح والثاني وقوع الفعل علانية

وقد افاض الشراح في تعريف الشرط الاول وضربوا له الامثلة العديدة وقالوا انه يتميز عن جريمة هتك العرض بأنه لا يقصد به اهانة ناموس او خدش عفاف شخص معين وانما يؤخذ عليه القانون لانه يجرح عواطف وعة جمهور الناس الذين شاهدوه ولذلك يشترط وقوعه علانية الا ما استثنى من ذلك بالمادة ٣٤١ بخلاف الثاني فان الغرض منه هتك عرض انسان معين ولذلك لا يشترط وقوعه علانية

وقد اعترض على هذه الاحكام دالوز وخلافه من علماء القانون الجنائي
 باحكام اخرى معتبرين هذه الاحوال من قبيل الجرائم المستحيلة لا الشروع^(١)



= الا ان جميع الشراح يسلّمون بأن من الافعال التي تقع على انسان معين ما يصح
 اعتباره فعلاً فاضحاً غفلاً بالحياة لا هنك عرض. قال العلامة جاره بصحيفة ٤٥١ جزء
 رابع ما معناه « اذا أردنا ان نضع ترتيباً للأحوال العديدة المختلفة لجريمة الفعل الفاضح
 يتلاحظ لنا ان هذه الاحوال ترجع الى حالتين الاولى الافعال القبيحة الفاضحة الموجهة
 ضد شخص معين سواء وقعت برضاه اورغمًا عنه والثانية الافعال المناقضة للأداب
 التي تدخل بحياء وتسهل فساد الأخلاق العمومية » وقال في محل آخر (صحيفة ٤٥٠)
 ان الفعل الواحد يمكن وصفه تارة بهتك عرض وتارة بفعل فاضح ولا شئ يمنع من
 رفع الدعوى العمومية على من يرأته محكمة الجنايات من تهمة هنك العرض ومحامته
 بتهمة الفعل الفاضح

ويستفاد مما تقدم ان الافعال القبيحة قد تكون من قبيل هنك العرض وقد تكون
 من قبيل الافعال الفاضحة المحلة بالحياة وفي اعتقادي ان التمييز بينهما من الامور الصعبة
 التي لا يعتمد في حلها الا على الظروف والموائد المحلية والذوق السليم
 هذا وقد أدخل مجلس شوري القوانين نصاً جديداً بالقانون يعاقب على الفعل الفاضح
 ولو لم يقع علانية بأن حصل ذلك أمام امرأة وهو تعديل لا بأس به ونحن في حاجة
 كبيرة الى مثل هذه النصوص لتقوم الموج من الاخلاق

(١) والذي عليه جمهور العلماء ان الجرائم المستحيلة لا يعاقب عليها الا في حالة
 واحدة هي حالة الاستحالة الناشئة عن الوسائط المستعملة في ارتكاب الجريمة اذا كانت
 مقيدة لا (مطلقة) كما هو الحال في من يده بندقية فأطلقها ولم يصب الجنى عليه لعدم معرفته
 احكام النيشان

المبحث السادس

« في عقوبة الشروع »

يجب التفريق بين الجنح والجنايات والمخالفات لمعرفة عقوبة الشارع في الجريمة اما في الجنايات فالشروع معاقب عليه دائماً واجمع (مادة ١٠ من قانون العقوبات القديم) و٤٦ من الجديد^(١) ولكن يستثنى من هذه القاعدة ما يأتي الشروع في الاسقاط بمقتضى المادة ٢٢٧ ع التي جاء بها صريحاً ان الشروع في الاسقاط لا يعاقب عليه في اى حال من الاحوال وحكمة ذلك هي المحافظة على شرف المائتات والمبالغة في عدم تعريضها للفضيحة خصوصاً وانه لا يوجد ما يمس بالنظام العام اذا لم يترتب على الشروع اسقاطاً بالفعل ولانه من جهة اخرى يصعب كثيراً في هذه الحالة تحقيق وضبط واقعة الشروع في الاسقاط ومادة القانون الفرنساوي المقابلة للمادة ٢٢٧ غير ظاهرة وقد فسرتها المحاكم الفرنسية بأن المرأة التي شرعت في اسقاط نفسها لا تعاقب ولكن اجمعت

(١) مادة ٤٦ - يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانوناً على خلاف ذلك

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام
بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤبدة
بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانوناً أو بالسجن
اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة
بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة
لا تزيد عن خمسين جنياً مصرياً اذا كانت عقوبة الجناية السجن

أرائهم على معاقبة الغير الذي شرع في اسقاطها كالطبيب والجراح هذا ولا يسرى حكم الرشوة المترف بها من حيث عدم المعاقبة على الشروع فيها اذ لا يخفى ان المادة ٩٢ القديمة فقرة اخيرة المعدلة بالامر العالي الرقيم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ والمادة ٩٣ من القانون الجديد^(١) يعنى الراشئ او المتوسط في الرشوة اذا اخبر الحكومة بوقوع الرشوة او اذا اعترف بها ولكن قضت المحاكم الاهلية بأن من يشرع في الرشوة ويعترف بذلك يؤخذ قانونا ولا تسرى عليه احكام المادة ٩٣ راجع حكم الاستئناف الصادر في ٩ يناير سنة ٩٧ مجلة القضاء سنة ٩٧ صحيفة ١٢٤ وهذا نص ما جاء فيه

« ان الشروع في الرشوة لا يدخل كالرشوة تحت نص الامر العالي الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ القاضي ذلك الامر بمعاذة الراشئ او المتوسط اذا اخبر الحكومة بوقوع الرشوة او اعترف بها لان المحكمة من صدور هذا الامر وهي سهولة الاثبات عند تمام الفعل غير متأتية في حالة الشروع لتيسر الاثبات فيها بواسطة الموظف الذي عرضت عليه الرشوة ولان جريمة الشروع منفصلة عن جريمة الرشوة نفسها وليست تابعة لها اذ لها عقاب مخصوص مدون بالمادة ٩٩^(٢) عقوبات ولم تترك للاحكام والشروط العمومية المقررة بمادة ١١٠ و١١١ من قانون العقوبات

-
- (١) مادة ٩٣ من ارشئ موظفًا والموظف الذي يرتشئ ومن يتوسط بين الراشئ والمرتشئ وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعنى من العقوبة الراشئ او المتوسط اذا اخبر الحكومة بالجريمة واعترف بها
- (٢) وصارت الآن ٩٦ بالقانون الجديد والمادة ١١٠ و١١١ حلت محلها المواد ٤٦ و٤٧

﴿ في عقوبة الشارع في الجناية ﴾

كان الشارع في الجناية يعاقب بالعقوبة التي تلى العقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل

ولذلك بحث المحاكم الاهلية في القاعدة التي يجب الاخذ بها لمعرفة العقوبة التالية للعقوبة الاصلية فقد كان يخطر على البال ان الواجب اتباعه هو المادة ٣١ من قانون العقوبات القديم التي ورد بها بيان عقوبات الجنايات ولكن نظراً لان هذه المادة لم ترتب بها العقوبات على حسب درجة جسامتها قرر الاخذ بالمادة ٣٥٢

ولا شك ان القانون المصري قد احسن في جعل عقوبة الشروع اقل من عقوبة الفعل التام ولم يسلك في هذه المسألة خطة القانون الفرنسي الذي وحد العقوبة في الفعل التام والشروع وهذه من المسائل التي يطمئن عليها علماء القانون في جميع البلاد الغربية وقد جرى اوضع القانون الايطالي على هذه الافكار (افكار العلماء) فلم يسمو بين الفعل التام والشروع بل جعل للشروع النير تام عقوبة اقل من عقوبة الشروع التام وكان ينادي بهذا الأمر العلامة كراارا Carrara الايطالي حتى اضطر المشرع الايطالي ان يعمل برأيه (١٩١٠ و ١٩٢٠ من القانون الايطالي)

اما القانون الجديد فلم يفرق بين الشروع التام والنير تام ولكنه يميز بين الفعل التام والشروع الا انه عدل في كيفية العقوبة فحاء بالمادة ٤٦ منه ان الشارع في الجناية يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت العقوبة التي يستحقها

لو تم الفعل هي الاعدام ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الفعل الاصل
يستحق الاشغال الشاقة المؤبدة ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة بمدة لا يمكن
أن تتجاوز نصف الحد الأقصى او بمقوبة السجن اذا كان الفعل التام يستحق
عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز نصف الحد
الأقصى المقرر قانوناً او بالحبس او بالغرامة التي لا تزيد عن خمسين جنهما مصرها
اذا كان الفعل التام يستحق عقوبة السجن

❖ في عقوبة الشروع في الجنح ❖

القاعدة في الشروع في الجنح هي عدم مؤاخذة الشارع لاسباب يذكرها
شرح القانون الفرنسي

أولاً — لعدم جسامته وأهمية الشروع في الجنح

ثانياً — لانه من الصعب ضبط واثبات الشروع في الجنحة اذ لا يمكن
القول بان من رفع يده يعتبر شارعاً في الضرب او من حرك شفتيه يعتبر شارعاً
في السب ولكن لهذه القاعدة استثنأت بنصوص صريحة في القانون لانه
كل اراد واضع القانون المؤاخذة على الشروع في جنحة يقرر ذلك بنص
مخصوص كما يستفاد ذلك من المادة ٤٧^(١) من القانون الجديد

(١) المادة ٤٧ « نعين قانوناً الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك

عقوبة هذا الشروع »

ويتضح من المقارنة بين نص المادة ٤٧ والمادة ١١ من القانون القديم ان المشرع
قد اتى الطريقة التي كان يرجع اليها في بعض الاحيان تمييز عقوبة الشارع في الجنحة
وسن قاعدة جديدة وهي النص على عقوبة الشروع في الجنحة في القسم التفصيلي لقانون

٣

الشروع في المخالفات

أما الشروع في المخالفات فلا يعاقب عليه القانون لعدم أهميته

المبحث السابع

(في الفرق بين القانون القديم والجديد في مادة الشروع)

لم يطرأ تعديل على تعريف الشروع بل بقي تقريباً على ما كان عليه مراجع المادة ٤٥ من القانون الجديد والمواد ٨ و ٩ من القانون القديم ولكن المشرع عدل في عقوبة الشارع في الجناية فوضع لكل جنائية مشروع فيها عقوبة محدودة والتي الطريقة القديمة التي كانت تفرض على القاضي البحث عن العقوبة التالية للعقوبة الأصلية وقد ورد بالتعليقات تأييداً لهذه الخطة مانصه « ولقد كانت المادة القديمة سيياً في وجود عقوبات عند العمل بها لعدم وجود تعريف « للعقوبة التالية » ولوجود ترتيبين للعقوبات في القانون أحدهما في المادة (٣) والآخر في المادة (٣٥٢) وقد ظهر أن الاوفق إيجاد ترتيب للعقوبات خاص بالشروع

العقوبات وذلك جاء بالمادة ٢٧٨ بيان عقوبة الشروع في جنحة السرقة بعد أن كان المرجع في معرفته إلى البحث عن العقوبة التالية طبقاً لنص المادة ١١ من القانون القديم هذا وتوجد بعض أحوال يعاقب فيها القانون على الشروع في الجنح راجع المادة ٢٩٣ التي تعاقب على الشروع في النصب والمادة ٣١٠ الخاصة بالشروع في قتل الحيوانات أو تسميتها

ولوضع هذا الترتيب قد اعترضت صعوبات بالنسبة للجرائم المعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة او المعاقب عليها بالسجن فانه مما يجب ملاحظته بالنسبة للصنف الاول من تلك الجرائم ان العقوبة التالية لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة هي السجن وهي عقوبة تختلف في نوعها عن عقوبة الاشغال الشاقة على ان الفرق بين الشروع والفعل التام ليس الا فرقا عرضياً ناشئاً عن اختلاف في النتيجة لا في المسؤولية الادبية وعقوبة الاشغال الشاقة هي قبل كل شيء عقوبة جعلت لاشرار الجناة الذين تمردوا ارتكاب الجرائم بلامبالاة ومعلوم ان الخطر لا يقل من جانب مجرم بسبب حؤول ظروف لا تعلق لها بارادته بينه وبين تمام مرغوبه واذا جاز قبول عقوبة أخف فلا يكون ذلك الا بسبب عدم وجود ضرر او بسبب قلة اهميته

وبالنظر لهذه الملاحظات قد جعل للقاضي في حال الشروع في ارتكاب جناية معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة ان يحكم بدلا من عقوبة الاشغال الشاقة بالسجن لمدة لا يمكن ان يزيد اقصاها عن نصف العقوبة المقررة للجريمة اذا وقعت وبهذه الطريقة يكون في استطاعة القاضي ان يحكم بالاشغال الشاقة على من يستحقها كما أنه من جهة أخرى يجوز له باستعمال الرأفة ان ينزل الى الحد الأدنى الذي كان يمكنه النزول اليه حتى اليوم وهو (الحبس لمدة ستة اشهر) وفيما يختص بالشروع في الجنايات المعاقب عليها بالسجن (وقد يجوز ان تكون مدته في بعض الاحوال خمس عشرة سنة) يظهر ان عقوبة ما بالحبس اقصاها ثلاث سنين قليلة جداً ولذا قرر القانون الجديد هنا أيضاً إيجاد عقوبة اختيارية هي السجن مدة لا تزيد عن نصف اقصى العقوبة المقررة للجريمة اذا

ارتكبت تماماً ولا ضرر في تقرير هذا الحد ولو ان عقوبتي الاشغال الشاقة والسجن حدها الأدنى ثلاث سنين لانه لا يتصور شروع بالنسبة للجريمتين المعاقب عليهما في القانون الجديد بالسجن او الاشغال الشاقة لمدة اقل من ستة سنوات راجع للمادتين ٢٠٤ و ٢٨٦

والمادة الجديدة ليس فيها نص عن احوال الغرامات في احوال الجنايات لانه يتضح من مراجعة المواد التي تنص عن غرامات نسبية أنه لن تكون صعوبة في هذه الاحوال لأن المقدار الذي يحاسب بمقتضاها مبلغ الغرامة لا وجود له في احوال الشروع

والمادتان ١٥٢ و ٣٣٩ القديمتان كانتا تنصان عن غرامات معددة في احوال الجنايات وقد حذفت هذه الغرامات وبذا لا تعود فائدة للنص عن اية غرامة وقد ادرجت في المادة ٤٦ هذه الكلمات « الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك » بما ان الشروع في بعض الجرائم منصوص عنه ومعاقب عليه في القانون في عدة احوال بصفة جريمة من نوع مخصوص »

وبالجملة فان واضع القانون الجديد نسج على منوال المشرع الايطالي في تحديد عقوبة الشروع في الجنايات راجع المادة ٦١ و ٦٢ من القانون المذكور واتبع المشرع ايضاً في تحديد عقوبة الشروع في الجنح طريقة جديدة وهي النص في القسم التفصيلي من القانون على عقوبة الشارع في الجنحة وعُدل عن الطريقة القديمة التي كان يرجع فيها الى البحث عن العقوبة التالية للعقوبة الاصلية والطريقة الجديدة مأخوذة عن المادة ٥٣ من قانون بلجيكا (راجع التعليقات على المادة ٤٧)

❦ البحث الثامن ❦ « في الجريمة التامة »

تكون الجريمة تامة اذا استوفى الفاعل فيها جميع الاعمال التي يشترطها القانون فينتج من ذلك انه لمعرفة ما اذا كانت الجريمة تامة او غير تامة يجب الرجوع دوما الى تعريفها في القسم الخاص بها من قانون العقوبات وبمباراة أخرى يجب البحث عن اركانها الخاصة . ولما كان هذا الموضوع داخلا في القسم التفصيلي اقتصرنا على ذكر بعض مسائل عامة لها ارتباط بالقسم الخاص من قانون العقوبات ولكن هذه المسائل عامة في ذاتها وتنطبق على قسم عظيم من الجرائم فلذا نذكرها على الترتيب الآتي :

أولاً — الوسائط التي تستعمل في ارتكاب الجريمة

ثانياً — زمن ارتكاب الجريمة

ثالثاً — مكان ارتكاب الجريمة

رابعاً — الضرر الناتج من الجريمة

❦ في وسائط ارتكاب الجريمة ❦

قد يستعمل الجاني عند ارتكاب الجريمة تارة اللين والحيلة وتارة العنف والقوة — والحيلة هي عبارة عن الخداعة او الغش او التدليس او الطرق الاحتيالية التي يستعملها الجاني في ارتكاب الجناية ويسمى هذا بالفرنساوية Dol

ويقابل ذلك القوة او العنف Violence ووردت المخادعة او الحيلة في قانون المقوبات تارة بالفاظ عامة ومطلقة وتارة بتحديد نوع مخصوص وكيفية مخصوصة ومن الامثلة على النوع الاول المادة ٢٥٠ التي نصها « كل من خطف بالتحيل او الاكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فان كان المخطوف انثى يعاقب الخاطف بالاشغال الشاقة المؤقتة » والمادة ٢٩٤ التي نصها (كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضراراً به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو إقتراض مبلغ من النقود أو شيء من النقود أو شيء من المنقولات او على تنازل عن اوراق تجارية او غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب ايا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز ان تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى واذا كان الخائن مأموراً بالولاية او بالوصاية على الشخص المنذور فتكون العقوبة السجن من ثلاث الى سبع سنين)

ومن امثلة النوع الثاني الاحوال الميئنة في المواد (٢٩٣) (ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهاً مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض او سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير او بعضها إما باستعمال طرق احتيالية^(١) من شأنها انهام الناس بوجود

(١) ولا يقصد بالطرق الاحتيالية في باب النصب ماورد بالقانوني المدني من

مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الأمل بمحصول ربح وهمي او تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح او سند مخالصة مزور واما بالتصرف في المال ثابت او منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه واما باتخاذ اسم كاذب او صفة غير صحيحة اما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة او بمرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا)

أنواع الاحتيال المكونة للتدليس او الغش (وهي عبارة عن الكذب الذي يولد في ذهن احد المتعاقدين خطأ لولاه ما رضى بالعقد ولذلك يترتب على الغش والتدليس المدني فسخ المشارطة)

اما الطرق الاحتيالية التي تشير اليها المادة ٢٩٣ فيشترط فيها اولا ان لا تكون مجرد أقوال كاذبة او تلفيقات باطلة فان الكذب وحده لا يعاقب عليه القانون وذلك لانه لا يصح للانسان ان يخدع بأقوال الناس ويجب عليه ان يتحرى الصدق من الكذب وبناء على ذلك يجب أن يقتزن الكذب بأفعال وأمر توبيده وتحمل على الاعتقاد بأنه صدق

على ان الحاكم الفرنسي اية جعلت مجرد الكذب من الطرق الاحتيالية في حالة ما اذا كان مرتكب النصب ممن يوثق بأقواله فظراً لمركزه بين الناس وجرت محاكمة الاهلية على هذه الخطئة قصفت بذلك محكمة الاستئناف بحكم تاريخه ٣ اكتوبر سنة ١٨٩٩ وارد بالحلقة الرسمية في سنتها الأولى جاء فيه ان الاكاذيب تعتبر من الطرق الاحتيالية اذا كانت صفة صدرت عنه تعمل على الثقة به

واذا كان من الضروري ان يقتزن الكذب بأفعال توبيده فليس من الضروري ان تكون الاكاذيب بما ينطلي على جميع الناس بل يكفي ان تكون مما يخدع به الجاني عليه عقاب

و ٢٢٩ التي نصها « كل من غش أشربة أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مفسوسة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ولو كان المشتري عالماً بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط »

و ٢٤٤ التي نصها « اذا حصل القبض في الحالة الميينة بالمادة ٢٤٢ من شخص تزني بدون حق بزى مستغدي الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن . ويحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل او عذبه بالتمذيذات البدنية »

والمادة ٣٠٢ التي نصها « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار شئ من المواد الذهبية أو الفضة أو في جنس حجر كاذب

وقد قررت هذا المبدأ محكمة الاستئناف الاهلية بمحكمة المذكور اذ جاء به انه اذا كان في اجراءات المجنى عليه مع المتهم ما يدل على بساطته فلا يصح ان يكون ذلك سبباً لحرماته من حاية القانون لان البسطاء اخرج من غيرهم تلك الحماية

ثانياً — ويجب أيضاً ان تقتزن الطرق الاحتمالية بأحد الامور الميينة في المادة ٢٩٣ كأنيام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة الخ.

فاذا تحقق الشرط الاول وهو الكذب المقترن بأمور توم انه صدق ولكن لم يتحقق الشرط الثاني وهو أحد الامور المذكورة في المادة ٢٩٣ فلا يكون الفعل نصباً

مبيع بصفة صادق او في جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٢٩ أشربة او جواهر أو غلة او غيرها من أصناف المأكولات او الادوية معدة للبيع او باع أو عرض للبيع شيئاً من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والادوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع في ان يغشه في مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة استعمال طرق أخرى من شأنها جعل الوزن والكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة إعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة »

وقد يكون الاحتيال ركناً من اركان الجريمة فلا تتم الجريمة الا بتحقيق ذلك الركن كالاhtial في جريمة النصب أو ظرفاً مشدداً لها كالتزبي بزى الموظفين في جريمة حجز الاشخاص بدون وجه حق فان الجريمة تتم ولو لم يتزى بزى الموظفين ولكن ان فعل ذلك تشدد عليه العقوبة كما يتضح ذلك من المقارنة بين المادة ٢٤٢ و ٢٤٤ وقد يستعمل الجاني العنف في ارتكاب الجريمة والعنف هو استعمال الشدة أو الاكراه أو القهر أو القوة في ارتكاب الجريمة وقد ورد العنف تارة بالفاظ عامة كما هو الحال في المواد ١١٤ التي نصها « كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان أو منقولاً قهراً عن مالكه

أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلاً عن رد الشيء المكتسب أو قيمته إن لم يوجد عيناً « والمادة ١١٦ التي نصها « كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدى في حال نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ قهراً بدون ثمن أو بثن بخس ما كولا أو علقاً يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً وبالعزل في الحالتين فضلاً عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لمستحقها » والمادة ٢٣١ التي نصها « كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع) والمادة (٢٥٠) « كل من خطف بالتحايل أو الاكراه طفلاً لم يبلغ منه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فان كان المخطوف انثى يعاقب الخاطف بالاشغال الشاقة المؤقتة »

وتارة يرد العنف بطريقة محددة في القانون فيكون مقيداً في بعض الاحوال باستعمال التهديد راجع المادة ١٣٨ التي نصها « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً »
أولاً - كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد

ثانياً - كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة لإقامة شعائر دين أو رموزاً أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس ثالثاً - كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دسبها »

وفي بعض الاحيان يقتزن استعمال العنف بالايذاء او الضرب كالأحوال الواردة بالمواد ١١٠ التي نصها - « كل موظف او مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاشتغال الشاقة او السجن من ثلاث سنوات الى عشر

واذا مات المحبني عليه يحكم بالمقوبة المقررة للقتل عمداً »

و ١١٣ التي نصها « كل موظف او مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمال القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث انه أخل بشرفهم أو أحدث آلاماً بابدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او برامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً »

وتارة تقتزن القوة بحمل السلاح أو باستعماله كالسرقات التي ترتكب مع حمل السلاح او مع استعماله (مواد ٢٧٠ و ٧٧٢ و ٢٩١ عقوبات ^(١))

(١) ولا استعمال القوة والاكره اهمية كبرى في جرائم السرقات وهناك الرض بنوع خاص وقد عرف العلماء الاكره في باب السرقة بأنه استعمال القوة الفعلية او التعدي الفعلي على الاشخاص ولذلك لا يعتبر التهديد من قبيل الاكره الا اذا كان مصحوباً بتخويف المحبني عليه باستعمال السلاح

وقد أصدرت محكمة الاستئناف حكماً في هذا المعنى بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ وارداً بمجلة الحقوق سنة ١٦ صحيفة ٢٦٨

وجاء بهذا الحكم ما نصه « ان شراح القوانين فسرّوا الاكره بأنه يشمل جميع التعديات الموجهة على الاشخاص ولو انها لم تمسهم في الأمن على أنفسهم او تهدد بآي خطر شخصي فحجز الشخص اثناء ارتكاب السرقة مثلاً ونزع مفتاح منه وسلبه متاعاً له هي اعمال تدل على الاكره . كذلك اذا مسك اللصوص رجلاً بالقوة وحملوه

في السلاح

ما هو السلاح؟ لم يأت القانون المصرى بتعريف للسلاح ولذلك نرجع الى المادة ١٠١ من القانون الفرنساوى لانها عرفت السلاح ونصها

== على الاسراع فى السير وأخافوا رايكه بحيث اضطره الى ترك الجبل والفرار من وجههم بعد علمهم هذا سرقة باكرهه »

وقررت محكمة النقض والابرار ان تخدير المجنى عليه فى مواد السرقة يعتبر ظرفا من ظروف الاكرهه ويترتب على ذلك تشديد عقوبة السرقة (راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ وورد بمجلة الحقوق سنة ١٧ صحيفة ٥٦) على انه لا يمكن التسليم بهذا المبدأ لأن الغرض من الاكرهه فى باب السرقة هو الارهاب وتخويف المجنى عليه

اما ما تذهب اليه محكمة النقض من ان الاكرهه هو فعل خارجي يحصل بامور قسرية تعمد كل مقاومة من قبل المجنى عليه وان التخدير يحدث هذه النتيجة فهو مردود بأن السرقة فى ذاتها يشترط لتحقيقها عدم رضا المجنى عليه ولذلك اوافق على ما رآته محكمة الاستئناف بحكمها الصادر فى ٨ ابريل سنة ١٩٠١ فى نفس القضية التى حكمت فيها محكمة النقض من أنه يجب التمييز والتفريق بين الاكرهه فى مواد السرقات والاكرهه فى جرائم هناك العرض اذ يكفى فى جريمة التعدى على العرض مجرد عدم رضا المجنى عليه وهو ركن من أركان الجريمة بحيث اذا لم يتحقق لم توجد جناية هناك العرض بخلاف السرقة فان الاكرهه ظرف من ظروف التشديد وعدم رضا المجنى عليه ركن من أركان السرقة

ومن البديهي انه يمكن التسليم باعتبار من يخدر انسانا لاختلاس أمواله مرتكباً لجريمة السرقة لان المجنى عليه لم يسلمه أمواله بمحض ارادته ولكن لا يمكن القول بأن تخدير المجنى عليه ظرف من ظروف التشديد لان الجاني لم يستعمل الارهاب ولا القوة فى تنفيذ الجريمة (راجع حكم محكمة الاستئناف المذكور بمجلة الحقوق سنة ١٦ صحيفة ١٢٢)

« يندرج تحت لفظه سلاح الآلات والادوات القاطعة والثاقبة »
 « والراضة أما السكاكين والمقاريض الجيئية والمصى العادية فلا يكون »
 « حكمها حكم الاسلحة الا اذا استعملت في قتل او جرح »

== ولا يكون الاكراه ظرفاً من ظروف التشديد في باب السرقة الا بشرطين الاول ان يكون الاكراه متقدماً على حصول الفعل او مقترناً به وحكم الاكراه في ذلك تحكم التسور واستعمال المفاتيح المصطنعة وغيرها من الظروف المشددة فانها لو توفرت بعد حصول الفعل لما استوجبت تشديد العقوبة ولم تزحزح السرقة عن وضعها البسيط فالبحث في وجود الاكراه من عدمه راجع اذن الى البحث في تحديد وتعيين الوقت الذي تعتبر فيه السرقة تامة

ويذهب بعض العلماء الى القول بان السرقة لا تتم الا بنقل الشيء المسروق من مكانه الى المكان الذي يقصد الجاني وضعه فيه وذهب آخرون الى ان مجرد النقل من مكان السرقة يكفي لجعل الجريمة تامة ولا حاجة الى تحويله الى مكان آخر وبناءً على ذلك قضت محكمة النقض والابرار الفرنسية بحكمها الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ بان لاتمد سرقة باكراه حالة من اختلس متقولاً وعند خروجه به من المنزل قاومه الجاني عليه فضر به الجاني للتخلص منه

وقالت محكمة النقض في حكمها ان الضرب والايذاء وقعا بعد تمام الجريمة بنقل الشيء المسروق من مكانه فلا يعد ظرفاً مشدداً للسرقة وحكمت محكمة الاستئناف الاهلية بما يؤيد ذلك بحكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وارد بالمجلة الرسمية سنة ٩٠١ صحيفة ٣٢٩ واليك نص ما قرره المحكمة المذكورة

« لا يكون الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة بل يكون جريمة مستقلة اذا حصل من السارق بعد تمام السرقة ويقصد التمكن من الهرب فمن ثم اذا ارتكب شخص سرقة في منزل مسكون وفي اثناء ركونه الى الهرب وقع منه تعدد على شخص هم بضبطه في بستان منزل مجاور فان الفعل في هذه الحالة لا يعد سرقة باكراه »

ويتبين من هذه المادة ان السلاح تارة يكون من الآلات القاطعة كالسكاكين والسيوف وتارة يكون من الآلات الثاقبة كالريفلنر والبنديقة وتارة تكون من آلات الرضاة كآلات المثقلة مثل العصي الجسيمة وينقسم السلاح الى سلاح حقيقى وسلاح حكمى أما الحقيقى فهو ما كان معداً بطبيعته للاستعمال بصفة سلاح كالسيف والخناجر واما الثانى فهو ما ليس معداً بطبيعته للاستعمال بصفة سلاح كالسكاكين الصغيرة او المطوى او العصي الاعتيادية ولكنها تمتد سلاحاً اذا استعملت بالفعل (فى جريمة القتل او الجرح)

== ولكن لم يسلم بهذا المبدأ العلامة جاور وعنده ان السرقة لا تعتبر تامة ما دام الشئ المسروق لم يزل موجوداً فى محل الجنى عليه ولم يخرج من يده ولا تتم الا اذا صار اللص فى مأمن من منازعة المالك له فى الاستيلاء على الشئ المسروق وبالجملة فان الجريمة لا تمت تامة الا بعد ازالة وضع يد صاحب المقتول تماماً وبناء على ذلك اذا قاوم الجاني الجنى عليه وضربه لتخليص الشئ المسروق من يده او لفرار به يمد سارقاً باكره وقد ذهبت الى هذا رأى محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٨٩٤ وهو مدرج فى جريدة القضاء صحيفة ٣٨٢ ويستفاد من هذا الحكم ان الاكراه يكون ظرفاً شديداً للسرقة اذا تلاها فى الحال ويؤيد هذا رأى الاخير المشرع الايطالى فانه يقول بوجود الاكراه لا فيما اذا اقترن بالسرقة فقط بل فيما اذا وقع على اثر ارتكابها فى الحال بقصد تخليص الشئ المقتول ونقله او لاجل الفرار والتخلص من القاء القبض عليه (راجع المادة ٤٠٦ من القانون المذكور)

والشرط الثانى من شروط الاكراه ان يكون الغرض منه فعل السرقة فاذا استعمل الجاني القوة أثناء ارتكابه هذه الجريمة لغاية أخرى كالفسق بالجنى عليها فلا يكون داعياً لتشديد عقوبة السرقة

وقد قضت المحاكم الفرنسية بأن الحجارة التي يستعملها الجاني تعد سلاحا وان لم تكن من الآلات وقالت المحكمة في حيثيات الحكم ان الحجارة يترتب على قذفها ومصادمتها للجسم حصول رضوض (محكمة النقض والابرار الفرنسية ٣٠ ابريل سنة ١٨٢٤ وصدر حكم ايضا من المحكمة المذكورة في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٢ باعتبار المصي العادي من الاسلحة عند استعمالها ولكن اذا كانت الآلة المعتبرة سلاحا في القانون لا يمكن استعمالها لاي سبب من الاسباب فهل تعطى حكم السلاح ام لا ؟

تقدمت المسألة للمحاكم الاهلية فحكمت بعدم اعتبار ذلك من الاسلحة (محكمة الاستئناف ١٨ ابريل سنة ١٨٩٧ واراد بجريدة المحاكم سنة ٨ صحيفة ١٢٤٥) وجاء بهذا الحكم ما يأتي

« وجود السلاح في حوادث السرقات من موجبات تشديد العقوبة اما وجود اسلحة معطلة ولا تصح مطلقا للاستعمال ليس هو المقصود القانوني ويلزم اعتبار تلك الاسلحة غير موجودة »

هذا والنباتات يجب اعتبارها من الاسلحة لانه يحدث عنها رضوض للجسم في التسور

وقد تقتزن بعض الجرائم بوسائط اخرى مثل التسور والكسر واستعمال المفاتيح المصطنعة

ما هو التسور؟ لم يعرف القانون المصري ايضا التسور ولذلك نرجع الى المادة ٣٩٧ من القانون الفرنسي التي نصها

« المراد بالتسور الدخول في دار او مطلق بناء او فناء دار او في مربى

«الطيور او في عمارة او في بستان او مراحل او زرية او حظيرة بواسطة الصعود او الارتقاء على جدار او باب او سطح او سور او نحو ذلك والدخول من فرجه تحت الارض او من غير المدخل المعتاد حكمه حكم التسور في الجسامة والجزاء» ونستفيد من هذا التعريف ضرورة تحقق الشروط الآتية في التسور

الشرط الاول — ان يكون التسور من الخارج لا من الداخل والالم يكن ظرفاً مشدداً للسرقة وبناء على ذلك حكمت محكمة النقض والابرار الفرنسية في ١٣ مايو سنة ١٨٢٦ بان لا يدخل في حكم السرقة بتسور حالة من دخل منزلاً بواسطة عربخانة كان بابها مفتوحاً وبعد دخوله تسوراً ممكنة أخرى داخل البيت للوصول الى مكان السرقة — وقد تأيد هذا المبدأ بأحكام أخرى من محكمة النقض في ٢٧ مايو سنة ١٨٢٨ و ١٤ سبتمبر سنة ١٨٤٧ و ١٢ أغسطس سنة ١٨٥٢

الشرط الثاني — ضرورة استعمال وسائل غير اعتيادية لتذليل المصاعب الناشئة من وجود سياج يمنع الانسان من الدخول — وبناء على ذلك لم تعد المحاكم الفرنسية سرقة بتسور خالة من دخل من فتحة في السور لم يسدها صاحب الدار لان اللص لم يستعمل في هذه الحالة مجهوداً ما ولم تمتد ايضاً سرقة بتسور حالة من اخترق خليجاً مشياً على الجليد وكان ذلك الخليج بصفة سياج للمكان الذي وقعت فيه السرقة (نقض و ابرام ٢٠ مايو سنة ١٨١٣)

ولكن لا يلزم لحصول التسور او التسلق استعمال سلم او وسائل تشبه ذلك ما دام الدخول للبغزل لم يكن من المدخل المعتاد ولذلك اعتبرت المحاكم

الفرنساوية سرقة بتسور حالة من دخل من الشباك بسهولة بأن تعلق به ولم يكن مرتفعاً كثيراً ويمكن من الدخول بهذه الوسطة وبدون مساعدة انسان آخر (نقض و ابرام ٧ نوفمبر سنة ١٨١١ و ١٨ يولييه سنة ١٨١٣ و ١٢ ابريل سنة ١٨٣٠) وعلى هذا القياس حالة من تسور المنزل بواسطة سقالة كانت موضوعة هذا وقد جمعت المادة ٣٩٧ من احوال التسور الدخول من فرجة تحت الارض ولكنها ليست معدة عادة للدخول

الكسر

وقد تقتزن الجرائم باستعمال الكسر ولم يأت في القانون تعريف الكسر ولذلك نرجع الى القانون الفرنسي معرفة ذلك فقد جاء بالمادة ٣٩٣ ف

« ان المراد بالكسر هنا ما يشمل هدم او ثقب حائط او خلع شباك او باب او تخريب سور او ازالة سطح او ثقب أو فتح قفل او فش كالون او غير ذلك من الآلات والادوات المعدة لسد الفرج »

وجاء بالمادة ٣٩٤ ان الكسر على نوعين كسر خارجي وكسر داخلي وورد بالمادة ٣٩٥ ان الكسر الخارجى هو ما يتوصل به الى الدخول فى الديار والمنازل والحيشان ومحال تربية الطيور والمواشى وملحقات الديار ومرافقها والحظائر وما اشبهها من الحجر والمساكن » وبالمادة ٣٩٦ ان الكسر الداخلى هو الذى يفعله السارق بعد دخوله فى الامكنة المذكورة فى باب من ابوابها او سور من اسوارها الداخلة او خزنة او دولاب او صندوق او نحو ذلك من مصابون الامنة المقل عليها »

« ويلحق بالكسر الداخلى مجرد سرقة الصناديق والعلب والبضائع المقل عليها وان لم تكسر في نفس المكان الذى سرقت منه »

ونستنتج من هذه المواد أنه يلزم لتحقيق الكسر بالمعنى القانونى
اولا — استعمال العنف او الشدة والمجهودات للدخول فى مكان
بواسطة ازالة السياج الموضوع لحمايته ومنع الغير من الوصول الى الداخل فاذا
تمكن السارق من الدخول بدون استعمال تلك الوسائط اى وسائط القوة
والعنف فلا تكون السرقة بكسر فان الكسر ظرف مشدد ولا يستحق
الفاعل تلك الشدة الا اذا امتاز عن غيره من السارقين بالجسارة وتذليل الموانع
والمحظورات التي تحول بينه وبين الشيء المقصود سرقة فاذا لم تكن ثمة
صعوبات يذلها ذلك السارق فلا يستحق شيئا من تلك الشدة وبناء على ذلك
اذا فتح السارق الباب بالفتح الممد له او سجب ترأس الباب الذى لم يكن
مقفلا بالكالون فلا يكون سارقا بكسر كما قضت به محكمة النقض والابرار
فى ١٨ يوليه سنة ١٨١٢

الشرط الثانى — ان يكون الشيء المراد سرقة موجودا داخل سور او
سياج مغلق يحتاج للوصول اليه الى ازالة ذلك السياج والحاجز الذي يحول
دون الوصول اليه ولذلك حكمت محكمة النقض والابرار القرنساوية بأنه لا
يتم سارقا بكسر من فحت فى الارض وازالت التراب للوصول الى الشيء
المسروق (نقض وابرار فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨١٤) ولا تعتبر ايضا سرقة
بكسر حالة من قطع الحبال المربوطة بها بالات اقشة موضوعة على عربات
(نقض وابرار ٢٣ فبراير سنة ١٨٢٠)

والكسر على نوعين كسر خارجي وكسر داخلي - ويشترط في الكسر الخارجي ان يكون القصد منه الدخول في مكان مسكون او معد للسكنى او في ملحقاته - وبناء على ذلك لا تعتبر سرقة بكسر من قطع اوشق خرجا بسكين وكان الخرج في عربة من عربات السكة الحديد (نقض ابرام في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٥٤)

ولا تعتبر ايضاً سرقة بكسر حالة من سرق خرجاً ممحولا على حصان وكان الحصان واقفاً على باب خان (٢٦ مارس سنة ١٨١٢)
ولا تعتبر سرقة بكسر حالة العرجى الذى يكسر صندوقاً سلم له لتوصيله لجهة معلومة (نقض ف ١ يولييه سنة ١٨٨٦)

ولكن محكمة النقض الفرنسية تدخل في السرقة بكسر حالة من نقب حائطاً خارجياً واستخرج منه مواشير وسرق تلك المواشير (٣١ اغسطس سنة ١٨١١)

وقد أيد هذا الرأي الملامه (بلانش) قولاً منه بان المتهم نقب الحائط ونقب الحائط ورد صريحاً في باب الكسر

وقد ذهبت محكمة النقض والابرام الى اكثر من ذلك حيث قررت أن مجرد سرقة الادوات المعدة لسد القرج او قفل الابواب تكون سرقة بكسر (٢١ مايو سنة ١٨١٣) ولكن يترض على ذلك الرأي الملامه فوستان هيل بقوله ان المراد بالكسر هو التمكن من الدخول للامان المقصودة سرقة الاشياء منها وجعل القانون ذلك ظرفاً مشدداً لما في الدخول بتلك الاماكن من الخطر والقلق للسكان لا لمجرد جرأة السارق ومقاومته للحواجز المانعة

وانه لو سلم برأى محكمة النقض والابرام وبرأى العلامة بلائش لترتب على ذلك ان مجرد سرقة ايجاباً أو اخشاباً تستخرج من السور بواسطة النقب او الهدم يكون سرقة بكسر على ان هذا يناق بالمره غرض المشرع ولا يلائم روح القانون اذ الغرض الحقيقي من تشديد العقوبة هو حماية المساكن والسكان وأما الكسر الداخلى فيتحقق بكسر الابواب او فئس الافقال او ما يماثل ذلك للوصول الى المكان الموجودة به الاشياء المقصود سرقتها ولذلك لا يصح اعتبار السرقة بكسر اذا كان السارق لم يستعمل الكسر الا بعد ارتكاب السرقة وعند خروجه من المكان

على ان الموسيو مرلان يرى غير هذا الرأى ويقول انها سرقة بكسر ويعلل ذلك بان السرقة هي اختلاس المالم المنقول واختلاس المنقول يكون بنقله من مكان الى آخر وقد استعمل السارق في هذه الواقعة الكسر عند نقل الاشياء من مكانها فكان سارقاً بكسر

ولكن العلامة فوستان هيلى يخالفه في ذلك ويقول السرقة تمت قبل النقل اى بمجرد الاختلاس وحكمت محكمة النقض الفرنسية بأن يعتبر سرقة بكسر حالة من سرق قفل الشباك الخارجى من الداخلى (نوفمبر سنة ١٨١٢) واعتراض ايضا على هذا الرأى فوستان هيلى قائلاً ان الكسر الداخلى هو كالحارجى الفرض منه الوصول الى مكان السرقة وفي هذه الحالة لم تكن عند السارق هذه النية

ولكن هذا التقسيم لا يمكن التسليم به بصفة مطلقة بالقانون المصرى لان بعض مواده التى ورد بها الكسر لم تذكر الا الكسر الخارجى وبعضها

ذكر النوعين فما يجب التحويل عليه والاخذ به هو الرجوع الى كل مادة على حدها (انظر مادة ٢٧٤ فقرة ٢) فلها ذكرت الكسر الخارجي بخلاف المادة ٢٧٠ فلها اطلقت ولم تقيد بلفظ كسر خارجي

هذا ويعتبر من قبيل الكسر في القانون الفرنسي أخذ الأشياء المغلق عليها الموجودة داخل المنزل ولو لم تكسر الا بعد نقلها وخروجها من مكان السرقة وهذه الحالة لم تنص عليها القوانين المصرية فلا تعتبر سرقة بكسر عندنا المفاتيح المصطنعة - وقد تقتزن الجريمة باستعمال المفاتيح المصطنعة كما هو الحال في المواد ٢٧٠ و ٢٧٤ .

ما هي المفاتيح المصطنعة ؟

نرجع في ذلك الى القانون الفرنسي أيضاً اذ ورد حكمها بالمادة ٣٩٨ التي نصها « يطلق لفظ مفتاح كاذب على جميع المشابك والآلات التي تفتح » بها الاقفال وعلى المفاتيح المقلدة او المصطنعة او نحو ذلك مما لم يعبه او « ينخصه رب الدار او المستأجر او صاحب الخان لفتح الكوالين او الاقفال » او نحوها »

ونستفيد من هذه المادة أنه لا صعوبة في اعتبار السرقة حاصلة بمفاتيح مصطنعة اذا فتح السارق أبواب الدار او الغرفة التي سلب منها الاشياء بواسطة مفتاح اصطناعي او بواسطة الاحتيال على فتح كالون او قفل بالآلات التي تستعمل في مثل ذلك ولكن اذا استعمل السارق المفتاح الحقيقي للدار بأن ضاع هذا المفتاح من صاحب المنزل فوجده السارق واستعمله فهل تكون السرقة سرقة باستعمال مفاتيح مصطنعة أم لا ؟

حكمت المحاكم الفرنسية باعتبارها سرقة باستعمال مفاتيح مصطنعة بناء على ان المفتاح المصطنع هو الذى لم يخصه صاحب الدار لفتح الابواب وان المفتاح الذى ضاع لا يعده صاحب المنزل لفتح بابه لانه فقد هذه الصفة من ساعة ضياعه وبالطبع قد اعد المالك مفتاحاً آخر للاستعمال (راجع احكام محكمة النقض والابرام الفرنسية الصادرة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٢٥ و ٢٧ ابريل سنة ١٨٥٤)

ولم يسلم بهذه الاحكام العلامة فستان هيلي محتجاً بأن تفسير محكمة النقض والابرام مخالف لنص القانون ومناقض لغرض المشرع اما كونه مخالفاً لنص القانون فلان المادة ٣٩٨ صريحة فى ان المفتاح المصطنع هو الذى لم يخصه صاحب المنزل للاستعمال والمفتاح الحقيقى معد بلا نزاع لهذا الغرض وزعم المحكمة ان هذه الصفة زالت عنه بفقدته لا يسلم به اذ من الممكن ان يجد السارق المفتاح فى نفس الباب فيستعمله فى الحال فهل يكون سارقاً باستعمال مفاتيح مصطنعة وتشدد فى حقه العقوبة ويقاس حاله بحالة من صرف زمناً فى تدبير الدخول بمكان السرقة وبذل عناية ومجهودات فى اعداد الآلات التى يفتح بها الباب او فى تقليد مفتاح غير حقيقى يتوصل به الى الدخول فى مكان السرقة ذلك مما لا يسلم به الذوق السليم واما كون هذا التفسير يناقض روح القانون وغرض المشرع فلان القانون يريد التفریق والتمييز بين السرقة البسيطة التى تتم بسهولة وبدون مشقة والسرقة بطرؤف التى تحتاج الى بذل العناية واعمال الفكر واعداد المعدات ومقاومة الصعوبات للوصول الى محل السرقة ومن البديهي ان حالة الذى يجد مفتاح

الباب الحقيقي ويستعمله بسبب إهمال صاحب الدار كحالة من يجد باب الدار مفتوحاً يدخل بسهولة ويأخذ ما تصل إليه يده اه - هذا وفضلاً عما تقدم فإن القانون جعل عقوبة خاصة بمن يقلد المفاتيح المصطنعة ولو لم يكن شريكاً أو فاعلاً في السرقة (راجع المادة ٢٨١ من قانون العقوبات) ويمكننا ان نستنتج من هذه المادة ان الصانع للمفاتيح المصطنعة لا يعاقب الا اذا كان مالماً بان المفاتيح التي يصطنعها ستستعمل في ارتكاب الجنايات على العموم اما إذا كان يعلم ان المفاتيح الذي اصطنعه سيستعمل في جنابة مخصوصة أطلع على مشروعها ووقف على حقيقتها فلا يعاقب بالمادة ٢٨١ ولكن يمد شريكاً في الجريمة التي اعد لها المفاتيح المصطنع ويعاقب بعقوبة الفاعل الاصلى وتشدّد المادة ٢٨١ العقوبة على من جعل مسألة اصطناع المفاتيح حرفة له فبدل ان يعاقب بالحبس لمدة سنتين فقط يعاقب لغاية ثلاث سنين لانه يجب التمييز بين من اصطنع مفتاحاً بالصدفة مرة او مرتين وبين الشخص الذي يحترف بحرفة تقليد المفاتيح المصطنعة

٢

في زمن ارتكاب الجريمة

لزم من ارتكاب الجريمة اهمية وشأن كبير من وجوه كثيرة منها ان للزمن تأثيراً على اقامة الدعوى العمومية او عدم اقامتها لان النيابة العمومية اذا لم ترفع الدعوى في الوقت المعين لرفعها سقط حقها في ذلك لان الدعوى تسقط في الجنايات بعد مضي عشر سنوات من تاريخ ارتكابها وفي الجنح بعد مضي

ثلاث سنوات من ارتكاب الجريمة وفي المخالفات بعد مضي ستة اشهر من تاريخ ارتكاب المخالفة

وعلى هذا القياس تنفيذ العقوبة المحكوم بها نهائياً فان لها وقتاً معيناً في قانون تحقيق الجنايات للتنفيذ فاذا انقضى هذا الزمن سقطت العقوبة ولم يعد في الاستطاعة تنفيذها على المحكوم عليه راجع المادة ٢٧٦ والمواد التالية لها من قانون تحقيق الجنايات

ومنها ان الزمن له تأثيراً في تقدير العقوبة من حيث كونه طويلاً او قصيراً (راجع المواد ٢٠٥ و٢٠٦ من قانون العقوبات) ومنها ان الزمن يجعل في بعض الاحوال ركناً من اركان الجريمة كالليل في ارتكاب مخالفة اللغظ والغاغة الموجبة لتكثير راحة السكان (مادة ٣٣٣ فقرة أولى) فان الليل في هذه المخالفة ركن من الاركان ولان اللغظ اذا وقع نهائراً لا يعاقب عليه وتارة يعتبر الزمن الذي وقعت فيه الجريمة ظرفاً من الظروف المشددة للعقوبة كالليل في جرائم السرقة (راجع المواد ٢٧٠ و٢٧٢ و ٢٧٤ من قانون العقوبات) ويقصد بالليل في هذه الحالة انسلاخ النور لالليل الحسكى الذى يشير اليه قانون المرافعات في اعلان الاوراق فانه يبتدىء من الساعة السادسة مساء وينتهى الساعة السادسة صباحاً

وهناك ليل آخر حددته بعض اللوائح يبتدىء مع غروب الشمس (راجع لأئحة المنشردين والمشتبه في احوالهم أمر عال ١٣ يوليو سنة ١٨٩١ المادة ٣) ومنها ان للزمن تأثيراً على التحقيقات الجنائية فان سلطة المحقق من رجال الضبطية القضائية تختلف باختلاف ما اذا كانت الجناية متلبساً بها او لا

❖ في مكان الجريمة ❖

المكان الذي تحصل فيه الجريمة له شأن واهمية كبيرة من عدة أوجه أولا من حيث الاختصاص فان المحكمة المختصة تلتبس عادة اختصاصها من المكان الذي تقع فيه الجريمة سواء ارتكبت داخل القطر المصرى او خارجه وبناء على ذلك فالبحث عن كون المحاكم المصرية هي المختصة او المحاكم الاجنبية او البحث في كونه المحكمة التي قبض فيها على المتهم هي المختصة او غيرها كل ذلك يبين ما لمكان الجريمة من الاهمية في القانون راجع المادة ٢ و ٣ من قانون العقوبات

ثانياً يعتبر القانون في بعض الاحوال المكان دكتاً من اركان الجريمة (راجع المادة ٢٣٩^(١) والمادة ٣١٠ فقرة ثالثة من قانون العقوبات) فان المادة ٢٣٩ لا

(١) ان المادة ٢٣٩ من القانون تشترط في جريمة زنا الزوج شرطين الاول وقوع الزنا بمنزل الزوجية والثاني تكرار الفعل بأمرأة لمدة لذلك يعنى ان مجرد الزنا بأمرأة داخل منزل الزوجية لا يكفي لا مستحقاقه العقاب القانوني بل يجب ان تكون المزدني بها رفيقة او محضية الزاني أى امرأة له بها علاقة مستمرة مستديرة — وهذا النص موافق لما ورد بالمادة ٣٥٤ من القانون الطلياني الا ان هذه المادة يوجد بها حالة أخرى يعاقب عليها المشرع الطلياني وهي اتخاذ الرجل رفيقة او محضية بصفة ظاهرة خارج منزل الزوجية وجرى على هذه النحلة المشرع الأسبانيولى (راجع المادة ٤٩٨ منه)

تغاقب على زنا الزوج الا اذا وقع في بيت الزوجية والمادة ٣١٠ لا تغاقب على تسميم الاسماك الا اذا وقع في ترعة او غدير او نهر فاذا وقع زنا الزوج في غير منزل الزوجية فلا عقوبة عليه وكذلك اذا حصل التسميم في غير الامكنة المينة بمادة ٣١٠ الآتفة الذكر

وتوجد أحوال كثيرة في القانون من هذا القبيل (راجع المواد ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ في المادة ٣٢٨ التي نصها « يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً

« اولاً من زحم الطريق العام بلا ضرورة او بلا اذن من جهة الاقتضاء « سواء كان ذلك بحفره فيه حفراً او بوضعه او بتركه فيه مواد او اشياء تجعل المرور غير مأمون للمارين او توجب مضايقته وكذا من يقتصبه بأى كيفية كانت « ثانياً من أهمل في وضع مصباح على المواد او الاشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام او على الحفر التي عملها فيه

« ثالثاً من يعرض بضائمه او يبيعها في المواضع المنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الاوقات المعينة بمعرفته لذلك

« رابعاً من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب او النقل او بهائم معدة للجبر او الحمل او للركوب

« خامساً من قطع جسر ترعة او مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتط لمروور الناس بوضعه ممراً أو اتخذاه أى وسيلة اخرى »

وكذلك الفقرة الرابعة من المادة ٣٣٠^(١) تشترط وقوع الجريمة في محلات

(١) الفقرة الرابعة من المادة ٣٣٠ « من ترك في الشوارع او الطرق او الميادين او

مخصوصة وهي المحلات العامة

وفي بعض الاحوال يعتبر القانون المكان ظرفاً مشدداً للمقوبة كوقوع السرقة في الطريق العام (مادة ٢٧٢^(١))

ويشترط القانون في بعض الاحوال وقوع الجريمة بمحل عام كخاتمة السكر بعبدة في الطريق العام والقاء القاذورات بالطريق العام راجع المواد ٣٣٤ و ٣٣٨ وفي هذه الحالة يعتبر المكان ركناً من أركان الجريمة لا ظرفاً مشدداً لها

ويقسم القانون المحلات العامة الى ثلاثة أقسام محلات عامة حقيقية وهي المخصصة بطبيعتها لذلك مثل الطرق العمومية والميادين العمومية والمنزهات العمومية والسكك الزراعية العامة

المحلات العمومية او النيطان شيئاً من الآلات والعدد والاسلحة التي لو وقعت في ايدي اللصوص او غيرهم من الاشياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصدر ايضاً لجانب الحكومة »

(١) والغرض من تشديد عقوبة السرقات التي تقع بالطريق العام هو حماية طرق المواصلات وجعلها مأمونة على الدوام للمسافرين والمساكين بها ولذلك كانت الشرائع القديمة تعاقب قاطع الطريق بأشد العقوبات

وقد عرف الطرق العامة بعضهم بانها الطرق التي هي ملك للحكومة والمخصصة لمنفعة جميع الناس (فوستان هيل) وقال البعض الآخر ومنهم (جارو) ان الطريق العام هو المستعمل لمرور الناس دوماً ولو كان ملكاً لاحد الافراد وايدت ذلك محكمة النقض والابرار الفرنسية بحكم صادر في ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٠ وورد بمجموعة السيرة قسم اول صحيفه ٤٨٧ سنة ٨٠

ومحلات عامة حكماً واعتباراً كالتيارات والمدارس وعربات السكة الحديد لانها في الاصل محلات خاصة اعدت لنرض عام وكذلك المساجد والكنائس

ومحلات عامة بالصدفة كمحل خاص عقد فيه اجتماع مثل فرح او ماتم او خطابة ومن الواجب التمييز بين الجرائم التي تقع بمحل عام والجرائم التي

ولا تعتبر السرقة واقعة بالطريق العام اذا ارتكبت في الجزء المجاور للمساكن او داخل المدن والقرى واتفقت على ذلك احكام المحاكم الفرنسية ومنها الحكم السالف الذكر ولا يدخل تحت لفظة طريق عام الترع والانهر والسكك الحديدية ولذلك حكمت محكمة المنصورة الابتدائية بتأييد هذا المبدأ في ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٥ حكماً نشرته مجلة الحقوق (سنة عاشره صحيفة ١٤٤) ووقائع القضية ان الوابور «باروديل» حضر من انجلترا مشحوناً بفحم فربقنال السويس وسار حتى ارتطم بشعب واقع على بعد مائة وستين ميلاً من السويس وعشرة اميال من جزيرة شديوان وتعذر عليه المسير فحضر جماعة في قطائر وسرقوا ما فيه من الادوات والاخشاب والمنقولات وبعد التحقيق قدمت النيابة القضية لمحكمة الجنايات بالمنصورة ووصفت الواقعة انها سرقة باكره مع استعمال اسلحة بالطريق العام واعتبرت النيابة ان وقوع السرقة في البحر الاحمر من قبيل السرقات التي تقع بالطرق العمومية ولكن المحكمة لم تر هذا الرأي وعملاً بالقواعد القانونية لم تعتبر السرقة سرقة بالطريق العام وجاء بحكمها في هذا المعنى ما نصه :

حيث ان البحر ماء مباح للملاحة فلا تمتد عليه سيطرة امة ولا يمكن ان تختص به دولة دون اخري وحيث ان امتلاك البحار غير ميسور حتى ان من ادعى ذلك من الامم قديماً لم يفرز به ولم يلبث ان تلاشى فمكر الملك على البحار وصارت كل امة حرة في استعماله لسفنها وبوارجها

يشترط القانون وقوعها علانية

والعلانية تكون اما بوقوع الجريمة في محل عام او بوقوعها في محل خاص
يتمكن الناس من مشاهدة الفاعل فيه وقت ارتكاب الجريمة
أما من جهة وقوع الجريمة في محل عام فلا فرق فيه بين ما اذا كان

وحيث ان العقوبات المخصوصة على الوقائع ذات الظروف المينة انما وضعت
لحفظ الامن من قبل كل امة على ما دخل في حوزة ملكها من الاراضى وما انبسطت
عليه سيطرتها من الاصقاع

وحيث ان المواصلات المستمرة بين الامم وبعضها جعلت حكومة كل امة تبالغ في
تأمين سبلها وطرقها ومن اجل هذا شددت العقوبة على من يرتكب جنائية في الطريق العام
وحيث ان الطريق العام هو جزء من املاك الدولة داخل تحت سلطتها وتسري
عليه احكامها

وحيث ان ما خرج عن هذه السلطة لا يصح أن يسأل عنه صاحبها
وحيث ان تأمين الطرق الكبيرة العمومية جاء من احساس كل أمة بمسؤوليتها
الادبية امام غيرها عما يقع في بلادها من الجرائم

وحيث ان واضع كل قانون انما ينظر في تقنيته الى روابط أمة بغيرها الى حاجات
افرادها في معاملاتهم مع بعضهم ولا يلتفت الى ما خرج عن سلطته
وحيث ان خروج البحر عن سلطة الحكومات يخرجها أيضاً من الظروف التي أوجبت
التشديد في قانونها على المجرمين

وحيث أنه لذلك لم يكن البحر طريقاً عمومياً وكان للسفن المارة فيه عند الامم
نظام مخصوص من حيث الجنائيات وعقوباتها
وحيث ان لذلك تكون الجناية القائمة بشأنها هذه الدعوى على المتهمين غير حاصلة
في الطريق العام

الحل عاماً حقيقة أو حكماً ولا يشترط ان تقع الجريمة وقت اجتماع الناس
 او مرورهم او وجودهم بالمكان العام
 ولكن اذا وقع الفعل الفاضح في محل خصوصي فلا تتحقق الملاية الا
 اذا شاهد الناس الفعل او كان في الامكان أن يراه احدهم
 وبناء على ذلك حكمت المحاكم الفرنسية باعتبار الملاية متحققة بالنسبة
 لجريمة الفعل الفاضح المعاقب عليه في القانون المصري بالمادة ٢٤٠ في الاحوال
 الآتية

أولاً - حصول الفعل الفاضح في بستان مجاور للطريق العام ولكنه
 معرض لنظر المارة (حكم من محكمة النقض في ٥ فبراير سنة ١٨٦٣)
 ثانياً - وقوع الفعل في دكان او حانوت مجاور للشارع وكان في استطاعة
 المار ان يرى ماهو حاصل بداخله من لوح قزاز يباب ذلك الدكان (حكم
 محكمة النقض في ٥ نوفمبر سنة ١٨٦٩)

ثالثاً - وقوع الفعل في دكان مطل على جوش لكن كان الشباك
 مفتوحاً فتمكن الناس من مشاهدة من بداخل ذلك الدكان (نقض في ٢٥
 ديسمبر سنة ١٨٥٨)

رابعاً - حصول الفعل بالقرب من نافذة بحيث كان يمكن للمار بالطريق
 العام أن يرى ماهو حاصل (حكم محكمة ديجون في ٢٠ ابريل سنة ١٨٥٩)
 خامساً - وقوع الفعل بمرية مارة في الطريق العام اذا كانت العربية
 مكشوفة بحيث يمكن للجمهور مشاهدة الفعل (نقض وابرام في ٢٣ فبراير
 سنة ١٨٥٦)

ويوجد في القانون نوع آخر من الملاية يشترط ظهورها بأفعال مخصوصة (راجع المادة ١٤٨ من قانون العقوبات^(١))

ومكان الجريمة له أيضا أهمية من حيث كونه مسكوناً أو معداً للسكنى (راجع المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات وراجع ايضا ٢١٧ و ٢١٨)

ومن الاوجه التي تجعل للمكان أهمية حصول الجريمة بمكان معد للعبادة فان المحلات المدة لعبادة المولى يجب احترامها احتراماً كبيراً ومن لا يحترمها تشدد في حقه العقوبة (راجع المادة ٢٧٤ الخاصة بالسراقات التي تقع بمحلات العبادة والمادة ١٣٨ الخاصة بتخريب محلات العبادة)

وللمكان أهمية أيضاً من حيث وقوع الجرائم بمجلسات المحاكم لان الاجلال الواجب للمحاكم حال اداء وظيفتها حمل المشرع ان يوجد في القانون ما يحميها حماية مخصوصة

ولذلك يسمح القانون للمحاكم ان تحكم في بعض الاحوال فوراً في الجرائم التي تقع في جلساتها ولولم تكن المحكمة مختصة بنظر تلك الجريمة

(١) ١٤٨ « كل من اغرى واحداً او اكثر بارتكاب جنحة او جناية وترتب على اغرائه وقوع تلك الجنحة او الجناية بالفعل بعد مشاركاً في فعلها ويقاب بالمقاب المقرر لها سواء كان الاغراء واقفاً بايلاء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عومي أو كان بكتابة او مطبوعات وصاريع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرضه في محلات او محافل عومية او كان التحريض بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان او غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة

اما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجناية فيحكم بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون »

بحسب طبيعة تشكيلها (راجع المواد ٢٣٧ تحقيق جنابات و ٨٦ وما يتبعها من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ^(١))

(١) ومن مراجعة المادة ٢٣٧ تحقيق جنابات و ٨٦ والمواد التالية لها من قانون المرافعات يتبين ان اختصاص المحكمة بالحكم فيما يقع بالجلسة من الجرائم يختلف باختلاف ما اذا كانت المحكمة من المحاكم المدنية أو من المحاكم الجنائية

فالذا كانت المحكمة التي وقعت بجلستها الجريمة محكمة مدنية فلا يكون لها حق الحكم الا في الاحوال الآتية : اولاً اذا حصل تشويش في الجلسة وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة ان تحكم في الحال بالحبس لغاية ٢٤ ساعة وينفذ حكمها في الحال . ثانياً اذا كانت الجلسة التي وقعت شهادة زور ويكون حكم المحكمة نافذاً ولومع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف ثالثاً اذا كانت الواقعة جنحة مما يقع في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم (راجع المادة ٨٩ من قانون المرافعات المعدلة بالامر العالي الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦) وفي ما عدا ذلك من الاحوال فليس للمحكمة المدنية ان تحكم فيها بل يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع ويسوغ له ان يأمر ايضاً بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراؤه في حال انعقاد الجلسة واذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجريمة في الجلسة يأمر الرئيس بذلك ويضع الرجل في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الامر (راجع المواد ٨٧ و ٨٨ من قانون المرافعات)

اما اذا كانت المحكمة التي وقعت بجلستها الجريمة من المحاكم الجنائية فيكون لها ان تحكم فيها على الفور اذا كانت الواقعة من الجنب او المخالفات فان كانت الواقعة جنائية فتصدر المحكمة أمراً بأحالة القضية على النيابة العمومية (راجع المادة ٢٣٧)

٤

❖ في نتائج الجريمة او ضررها ❖

من المعلوم ان واضع القانون يلاحظ في المسؤولية الجنائية أمرين هما العدل والضرر الذي يلحق المجتمع الانساني من جراء ارتكاب الجريمة حتى يوجد التناسب بين جسامة الجريمة وبين العقوبة . ولكن هل القانون المصري اتبع هذه القاعدة ولا حظها عند سن العقوبات ؟ نعم ان القانون المصري لاحظ هذه القاعدة في بعض الاحوال وان لم يعمل بها في مواضع أخرى فانه راعى هذه القاعدة في مادة الشروع لانه لم يؤخذ الشارع في الجنائية بعقوبة الفعل التام كما فعل المشرع الفرنسي و فرق بين عقوبات جرائم الضرب بحسب درجة الضرر الذي احدثته تلك الجرائم (راجع المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون العقوبات)

ولكنه لم يلاحظ هذه القاعدة في باب الاشتراك لانه يعاقب الشريك في الجريمة اي المساعد كالفاعل الاصل

ومما يجب ملاحظته ندم الفاعل وعدوله ومحاولة جبر الضرر الذي انتجته الجريمة وقد يحدث الندم او الانابة قبل ارتكاب الفعل أو أثناء ارتكابه او بعد ارتكابه

اما ندم الفاعل وعدوله قبل ارتكاب الفعل فالمشرع المصري قد لاحظ ذلك لا يعاقب على مجرد التصميم والتأهب واما عدوله أثناء ارتكاب الفعل

فقد لاحظته ايضاً لانه لا يعاقب على الشروع الذي يوجب اويوقف بمحض ارادة الفاعل

اما عدوله بعد انتهاء الجريمة فينظر فيه الى نوعها فان كانت من الجرائم القابل ضررها للاستمرار وكفّ الفاعل عن ذلك الضرر من نفسه فلا شك انه يستحق تشجيع المشرع اما بتخفيف العقوبة او بمحوها ان كان لذلك محلّ ومثال ذلك جريمة الحريق عمدا وجريمة التسميم فان فاعل الحريق اذا حاول بعد وضع النار في المكان اطفاءها واحضار الماء على الفور جدير بان ينظر اليه المشرع بعين الشفقة والرحمة وان يخفف عنه العقوبة تشجيعاً له وتداركاً لما عساه ان يحصل من الضرر الجسيم اذا استمر الجاني على غيه وشره

وكذلك الشأن في جريمة التسميم فان الذي اعطى مواد سامة لشخص وحاول بعد ذلك ان يبالغه وان يبطل مفعول السم اهل لشفقة المشرع ورحمته لانه يتقذ نفساً كانت تهلك لولا انايته وعدوله عن قصده الجنائي. ومع الاسف ان المشرع المصري لم يلتفت لذلك في جريمة الحريق وسواء ندم الشخص او لم يندم او فعل ما يجبر الضرر او لم يفعل فالتقانون يعتبره مرتكباً لجريمة الحريق ومستحقاً للعقوبة باكملها بخلاف بعض القوانين الاخرى فان القانون المجري بعنى الشخص من العقوبة اذا تدارك الضرر قبل اكتشاف الجريمة^(١)

(١) ويظهر من التعريف الجديد الذي وضع لجريمة التسميم بالمادة ١٩٧ ان الجاني لو عدل بعد تناول الجني عليه السم واسرع في معالجته وتخليصه من الموت فلا يؤخذ قانوناً لان الفعل شروع اوقف بارادة الفاعل قبل تمام الجريمة اذ ان المادة ١٩٧ الجديدة لا تعتبر التسميم جريمة تامة الا اذا ترتب على تناول المواد السامة حصول الوفاة بخلاف القانون

واما ان يحصل المدول بعد وقوع الضرر تماما وانتهاء الجريمة وقد لاحظ القانون المصرى انابة الفاعل وعدوله فى احوال منها حالة رجوع الشاهد عن شهادة الزور بعد ادائها وقبل انقال باب المرافعة

وقد لاحظ القانون هذه القاعدة أيضاً في المادة ٢٥١ وهي حالة زواج الخاطف بالصبيبة التي اختطفها زواجاً شرعياً. ولاحظ هذه القاعدة أيضاً في باب الرشوة فانه لا يعاقب الراشي اذا اعترف او اخبر بها بعد ارتكابها. وهذا وبعض الشرائع الحديثة تلاحظ رد الفاعل للاموال التي سلبها بواسطة الجرائم التي تقع على المال فان القانون الايطالى يخفف العقوبة على السارق الذي يرد الشيء المسروق للمجني عليه كما ورد ذلك بالمادة ٣٢٢^(١) منه



القديم فانه كان يعتبر الفعل تاماً بمجرد تناول السم سواء اتبع الوفاة أو لم ينتجها (١) وقد جاء بالمادة ٤٣٢ المذكورة ان السارق اذا رد الشيء المسروق قبل تحويل القضية على الجلسة او في حالة استحالة الرد قام بتعويض الضرر للمجني عليه تخفيض عقوبته بقدر الثلث على الاقل والثلثين على الاكثر اما اذا حصل الرد او القيام بالتعويض بعد تحويل القضية على الجلسة وقبل الحكم فتحذف العقوبة بقدر السدس على الاقل والثلث على الاكثر

ولكن القانون النسائى لا يعاقب السارق في الاحوال المذكورة (راجع المواد ١٨٧ و١٨٨ منه) وجاء بالمادة ٣٦٨ من قانون عقوبات مقاطعة «التيان» ان السارق لا يعاقب بشرط ان يحصل الرد او التعويض في ظرف الاربع والعشرين ساعة التالية لوقوع الجريمة وقبل معرفة الحكومة بها

❦ الفصل الثاني ❦

(في الركن الادبي للجريمة)

لا يكفي لتحقيق الجريمة وجود الركن المادى وحده بل يجب لاجل مؤاخذه المجرم توفر الركن الثانى ايضاً وهو الركن الادبي . ويبحث فيه عن تمتع الفاعل بالاودة او الاختبار وبقواه العقلية وقت ارتكاب الجريمة حيث لا يسأل انسان جنائياً الا اذا كان حراً ميمزاً والاسباب التي يترتب عليها حرمان الفاعل من الادراك او من الارادة والاختيار ترجع الى امور ثلاثة . السن والعتة والاكره : فيتمين الآن البحث في كل سبب من هذه الاسباب على حدة

❦ المبحث الاول ❦

(في السن)

يولد الانسان صغيراً ثم ينمو شيئاً فشيئاً حتى يتم نموه الجسماني كذلك قواه العقلية فانها تنمو شيئاً فشيئاً حتى يحصل له الرشد والتميز التام ولذلك يقسم العلماء عمر الانسان الى ثلاثة ادوار دور الطفولية وفي هذا الدور لا يدرك الانسان ولا يميز بين النافع والضار ولا يفرق بين الخير والشر ودور المراهقة وفي هذا السن قد يكون الانسان ميمزاً وقد لا يكون حسب استعداده

وترتيبه ودور الرشد وهو سن وصول العقل البشرى الى التمييز التام وحصول
المرء على القوى المدركة بصفة كاملة

وقد اتبعت الشرائع النظرية طريقتين لوضع الاحكام المناسبة لكل عمر
من هذه الاعمار

الطريقة الاولى : تحديد السن لكل دور بكيفية قطعية في القانون
والطريقة الثانية : تحديد سن الرشد فقط وترك تحديد زمن الطفولية
وزمن المراهقة الى سلطة المحاكم والقضاة ولكن المشرع المصرى اتبع
الخطوة الاولى فحدد سن السابعة لدور الطفولية وجعل سن المراهقة من السابعة
الى الخامسة عشرة وجعل سن الرشد يبتدىء من الخامسة عشرة (راجع المادة
٥٩ والمواد التالية لها)

وقد تقرر بالمادة ٥٩ من القانون القديم ان الدعوى العمومية لا تصح
اقامتها على من لم يبلغ السابعة وذلك لان المتهم فى هذا العمر ليس قادراً على
التمييز بين النافع والضار والخير والشر فلا يسأل جنائياً بل لا يصح للنيابة ان
تقدمه للمحاكم

ويستفاد من تلاوة المادة المذكورة والمواد التالية لها من القانون القديم ان
القاضى فى حالة ما اذا كان المتهم سنه ٧ سنوات فاكثر وأقل من ١٥ سنة يجب
عليه ان يضع تحت نظره مسألة مهمة وهى هل المتهم فعل تمييزاً أو لم يفعل فان
ثبت للقاضى ان المتهم فعل بغير تمييز يأمر بتسليمه لاهله أو لمن يقبل ان
يتكفل به من ذوى الشرف او الاعتبار او محلات الزراعة او محلات الصناعة
الى ان يبلغ سنه ٢٠ سنة وذلك لاجل ان يربى على مبادئ الاستقامة والعمل

وتنزع من اخلاقه جرثومة الشر والفساد

وقد أحسنت الحكومة بمجعلها سجناً خاصاً لمثل هؤلاء الاطفال وهو
سجن الاحداث الشهير. واذا ثبت للقاضي انه فعل بتمييز فيحكم عليه ولكن مع
تخفيف العقوبة بالكيفية الموضحة في المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ من قانون
المقوبات ~~التعديلات~~ الجديدة.

وذلك لانه لا يستحق ان يعامل معاملة الانسان الرشيد الكامل العقل
وقد عقد بالقانون الجديد باب خاص بالمجرمين الاحداث وهو الباب
التاسع ويشتمل على تعديلات مهمة^(١)

(١) مادة ٥٩ — لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة
مادة ٦٠ — اذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة
وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن او الاشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة
بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً
واذا ارتكب جنابة عقوبتها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة تبذل هذه العقوبة
بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين

مادة ٦١ — اذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة
وارتكب أى جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة او المخالفة المقررة قانوناً
او بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في مسائل الجنائيات ان يقرر إما تسليم المجرم
لوالديه او لوصيه اذا التزم الوالدان او الوصى في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل
واما تأديبه تأديباً جسيماً ان كان غلاماً

وكذلك يجوز له في مسائل الجنح والجنائيات ان يقرر بإرسال المجرم الى مدرسة
اصلاحية او محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له في هذه الحالة ان يقرر ايضاً

ويستتبع من مطالعة نصوص القانون الجديد ان المشرع اضاف على ادوار العمر الثلاثة التي كانت في القانون القديم دوراً رابعاً يبتدىء من الخامسة عشرة وينتهي عند السابعة عشرة وفي هذا السن لم يخل القانون المجرم من المسؤولية الجنائية ولكن فرض عدم جواز الحكم عليه بمقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاشغال المؤقتة (راجع المادة ٦٦ من القانون)

تأديبه تأديبا جساما ان كان غلاما

مادة ٦٢ - يثرب على التزام الوالدين أو الوصي طبقاً للمادة السابقة ما يأتي
اذا حصل التزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى
قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الاولى يحكم على الملتزم بغرامة لاتزيد عن خمسين
قرشاً مصرياً

واذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل
مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى يحكم على الملتزم بغرامة لاتزيد عن جنيه
مصري ان كانت الجريمة الثانية مخالفة او عن جنيتين مصريين ان كانت جنحة
او جناية

مادة ٦٣ - يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بمصا رفيعة ولا يجوز
أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضى عن اثنتى عشرة في المحالفات ولا عن اربع
وعشرين في الجنح والجنايات

مادة ٦٤ - لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية الى مدرسة
اصلاحية أو محل آخر لمدة اقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين

واذا ارتكب الصغير عذبة جنح او جنايات جازت محاكمته من اجلها كلها مرة واحدة
ويجوز في هذه الحالة تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين
الى خمس سنين

وأبدل المشرع عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة بالسجن لمدة لا تقل عن عشرين سنة وأبدل عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن (الذى يمكن ان يكون لمدة ثلاث سنوات)

ويقول جناب المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٢ ان سبب هذا التمديل هو من جهة لأن الشخص الذى لم يبلغ السابعة عشرة قرب العهد من سن الطفولية ولم يكتسب تمام الادراك ولم يبلغ درجة الرجولية ومن جهة ثانية لانه يوجد عند القضاة احساس كراهة طبيعية للحكم على اشخاص لا يزالون صغاراً بعقوبات كالاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة وكثير من الشرائع ادخلت نصوصاً لتلطيفها — (٣)

والمجرم الذى سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية او محل آخر لا يجوز في أى حال من الاحوال ارساله مرة ثانية الى مدرسة اصلاحية او محل آخر
مادة ٦٥ — لا تسرى احكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالعود على المجرم الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة
مادة ٦٦ — لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفي هذه الحالة يجب على القاضي ان يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشرين سنة وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

مادة ٦٧ — اذا كان من المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه

(١) وتأيداً لما يقوله جناب المستشار القضائي نورد ما جاء في القانون الطليانى من الاحكام في هذا المعنى فقد قسم هذا القانون العمر الى خمسة ادوار الدور الاول

ونبحث الآن في الاحكام التي وضعها القانون الجديد لكل دور . من
الادوار السالفة الذكر فنقول

الدور الاول — وفي هذا الدور لا تقام الدعوى العمومية على المتهم
ويعتبر غير مسؤول مطلقاً لعدم قدرته على فهم ماهية العمل الجنائي وعواقبه^(١)

== ينتهي عند بلوغ الصبي سن التاسعة وفي هذا الدور لا يؤخذ ولا ترفع عليه الدعوى
العمومية . والدور الثاني ابتدئ من التاسعة وينتهي في الرابعة عشرة وفي هذا الدور
يفرق القانون بين ما اذا فعل المتهم الجريمة بتمييز او بغير تمييز فان لم يفعل بتمييز لا
يحكم عليه بشيء . وان ثبت انه كان مميزاً وقت ارتكابه الجريمة فللقاضي ان يحكم عليه
مع تخفيف العقوبة وله ان يأمر بتسليمه لأهله لتربيته أو بابقائه في محل تربية عام
حتى يبلغ سن الرشد والدور الثالث ابتدئ من الرابعة عشرة وينتهي في سن الثامنة عشرة
وفي هذا الدور يعتبر المجرم رشيداً ومميزاً ولكن لا ينظر اليه القانون بنظر من وصل الي
سن الرجولية ولذلك لا يحكم عليه بالعقوبة القصوى وهي عقوبة الأرجاستولو (السجن المؤبد)
وتخفف له العقوبات الأخرى . والدور الرابع ابتدئ من الثامنة عشرة وينتهي عند بلوغه
الواحدة والعشرين وفي هذا الدور يعتبر الانسان مسؤولاً ومسؤولية شبه تامة ومع ذلك
لا يحكم عليه بالعقوبة القصوى وتخفف عنه باقي العقوبات بنسبة أشد من حالة من لم يبلغ
الثامنة عشرة . والدور الخامس هو دور الرشد الكامل وابتدئ من سن الواحد والعشرين
— راجع المواد ٥٥ و٥٦ من قانون العقوبات الطلياني

(١) وجاء بالتعليقات على باب المجرمين الاحداث بمناسبة من لم يبلغ سنه السابعة
عشرة ما يأتي :

ففي الدور الاول يكون الطفل صغيراً جداً ويفترض عدم قدرته على فهم ماهية
العمل الجنائي وعواقبه وهذا الافتراض قد قوى جدا بحيث ان كثيراً من الشرائع
تعتبره عاملاً لا يقبل التمييز وعلى هذا فالطفل الذي لم يبلغ السبع سنوات معدود في

الدور الثاني - ويبتدىء هذا الدور متى تجاوز سن المجرم السابعة ولم يبلغ الخامسة عشرة وفي هذا السن وان جاز أن يكون الصبي قادراً على التمييز ولكنه لم يصل الى درجة تؤهله أن يقدر نتائج اعماله حق قدرها ولذلك لم يحتم القانون على القاضي أن يعتبره مسؤولاً على الدوام وترك له الخيار بين الحكم عليه وبين اتخاذ طرق أخرى لتعديبه حتى لا يعود الى ارتكاب الجرائم ولا يمتنع على القاضي أن يفصل أولاً في مسألة التمييز كما كانت ذلك واجباً حسب نصوص القانون القديم وان يذكر في حكمه ان المتهم فعل بتمييز او لم يفعل بتمييز وقد جاء بالتعليقات تأييداً لذلك مانصه « فان وجود التمييز وعدم وجوده هو أمر نسبي وبما أن للقاضي بمقتضى المواد الجديدة سلطة غير محدودة في تخفيف العقوبة على الجاني الصغير السن وان له حقاً غير معين في الاستعاضة عن العقوبة بوسائل أخرى فلا ضرر على المجرمين الاحداث اذن لو حذف هذا التمييز »

وللقاضي ان يتخذ في حق من تجاوز السابعة ولم يبلغ الخامسة عشرة^(١)

= القانون المصري وفي إنجلترا والهند غير قادر على ارتكاب جريمة . وتوجد قاعدة كهذه في إيطاليا حيث السن المحدود للطفل فيها لمثل هذه الحالة هو التسع سنوات وكذلك توجد مثل هذه القاعدة في بلاد أخرى كثيرة الا ان فرنسا وبلجيكا لم تقضا قاعدة مطردة من هذا القبيل ولم يعدل القانون في هذا الصدد

(١) وقد احسن واضع القانون الجديد بتغيير لفظ (ولم يبلغ خمس عشرة سنة) الذي كان وارداً بالمادة ٥٧ القديمة واستبداله في المادة ٦٠ الجديدة بالعبرة الآتية (وقل عن خمس عشرة سنة) فان التعبير الاول كان يحتاج الى تأويل فيما يخص معرفة ما اذا كان هذا الدور من العمر ينتهي بدخول المتهم في السنة الخامسة عشرة او

إحدى ثلاث طرق وهي اما الحكم عليه بالعقوبة واما الحكم عليه بالتأديب
الجسماني واما بتسليمه لأهله او لمدرسة اصلاحية

✽ في الحكم على المراهق ✽

تختلف سلطة القاضي في هذه المسألة باختلاف ما اذا كانت الواقعة جنابة
او جنحة او مخالفة فان كانت الحادثة جنابة يستحق فاعلها الاعدام او الاشغال
الشاقة المؤبدة فتبدل هذه العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد عن عشر سنين وان
كانت الجنابة يستحق فاعلها السجن او الاشغال الشاقة المؤقتة فتبدل هذه
العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر للجريمة قانوناً

اما اذا كانت الواقعة من الجنح او المخالفات فللقاضي ان يحكم بالعقوبة
المقررة لتلك الجنحة او لتلك المخالفة بدون تخفيضها كما كان متبعاً في التشريع
القديم ولم يشاء المشرع الجديد ان يسلك الخطة القديمة لسببين الاول ان للقاضي
سلطة غير محدودة تسمح له بدون احتياج الى اثبات عدم ارتكاب المراهق
الجريمة بتمييز ان يعدل عن الحكم عليه بعقوبة ما وان يؤدبه تأديباً جسمانياً او
يبحث به الى مدرسة اصلاحية والسبب الثاني ان بعض الاحداث من المجرمين
لا يبالى بالعود الى الجريمة في بعض الجنح قبل ان يبلغ سن خمس عشرة سنة
كارتكاب السرقة البسيطة مثلاً فيدعو الحال الى الحكم عليه بعقوبة الجنحة
كاملة لانه يستحقها

= انه لا ينتهي الا اذا انتمى وقت ارتكاب الجريمة . وصدر حكم من محكمة سوهاج في
١٤ مارس سنة ١٨٩٩ وارد بمجلة الحقوق سنة رابعة عشرة صحيفة ١٦٨ بتأييد التأويل
الثاني لا الاول

التأديب الجسماني

ويجوز للقاضي بدلا من الحكم على المراهق بمقوبة الجناية لو الجنحة او المخالفة^(١) ان يقرر تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما والتأديب الجسماني امر جديد أدخل على التشريع المصري ويقصد المشرع بتقريره في القانون ابعاد الاحداث من المذنبين عن مخالطة المسجونين هذا فضلا عن كون التأديب الجسماني للاحداث موجودا في جميع البلاد السائد فيها العنصر الانجلو ساكسوني وهو مستعمل في العائلات وفي المدارس (راجع التعليقات على المادة ٦١ و ٦٣ من القانون الجديد)

ويحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بمصا رقيقة ولا يجوز ان يزيد عدد الضربات عن اثني عشرة في المخالفات ولا عن اربعة وعشرين في الجنح والجنايات ولا يقبل الحكم الذي يصدر بالتأديب الجسماني الطعن عليه بطريق الاستئناف بل يجب تنفيذه في الحال ويحصل التنفيذ في السجن بحضور مأموره والطبيب (راجع المواد ٢٤٣ و ٢٤٤ من قانون تحقيق الجنايات)

« تسليم المراهق الى أهله او الى مدرسة اصلاحية »

ويجوز للقاضي بدلا من الحكم على المتهم بالمقوبة القانونية او بالتأديب

(١) قد اغفل القانون القديم ذكر المخالفات في باب الاحداث فأدى ذلك الى خلاف بين الحاكم في معرفة ما اذا كان القاصر الذي يرتكب مخالفة يعامل كمعاملة القاصر الذي يرتكب جناية او جنحة ولكن واضح القانون الجديد اراد ان تشمل احكام باب الاحداث مرتكبي المخالفات منهم ايضاً - راجع التعليقات على المادة ٦١

الجسماني ان يأمر بتسليمه الى أهله او الى وصيه او الى مدرسة اصلاحية .
 اما تسليم الصبي لاهله او لوصيه فقد ورد بالمادة ٥١ ويشترط لذلك ان
 يكون والد المتهم او وصيه حاضرا في الجلسة وتشهد كتابة بحسن سيره في
 المستقبل ويترتب على اعطاء هذا التعهد ان يكون مسؤولا عما يرتكبه القاصر
 من الجرائم في المستقبل . فقد ورد بالمادة ٦٢ انه اذا حصل الالتزام بناء على
 ارتكاب الصغير مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من
 تاريخ الاولى فيحكم على الملتزم بفرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً واذا
 كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة او جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي
 سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى حكم على الوالد او الوصي بفرامة لا تتجاوز
 جنيتها مصرياً ان كان ما وقع من القاصر في الدفعة الثانية مخالفة او بفرامة لا تزيد
 عن جنيتين مصريين اذا كان ما وقع منه جنحة او جناية

والنص المذكور جديد في التشريع المصري والغرض منه حمل الوالدين على
 ملاحظة القاصر وحسن تربيته وزيادة النباه بأمره والا وقع في مسؤولية مالية
 وقد اقتبس المشرع المصري هذه الطريقة عن المشرع البلجيكي^(١) والمشرع البلجيكي
 اما تسليم القاصر الى مدرسة اصلاحية فقد ورد بالمواد ٦١ و٦٤ من
 القانون ولكنه قاصر على من يرتكب جناية أو جنحة وبناء على ذلك لا يجوز
 للقاضي ان يرسل المتهم بمخالفة الى مدرسة اصلاحية فان ارتكب مخالفة لا يدل

(١) وقد ورد بالمادة ٥٣ من القانون المذكور انه يصح للمحكمة ان تسلّم الصبي
 الى اقاربه او الى من تعهد بتربيته قانوناً لاجل ملاحظة سلوكه وفي حالة ما اذا وقعت
 منه جريمة بعد ذلك فيحكم على من سلم اليه القاصر بفرامة التي فرناك

على ان أخلاق المتهم تستلزم وضعه في مدرسة اصلاحية
والنرض من ارسال القاصر الى مدرسة اصلاحية هو تهذيبه او تعليمه
صناعة أو حرفة يتمس معاشه منها في المستقبل حتى يربى على مبادئ الشرف
والاستقامة وقد حتم القانون بقاء المجرم حديث السن داخل المدرسة
الاصلاحية مدة محدودة لا يصح أن تكون اقل من سنتين ولا أكثر من
خمس سنين ولو تعددت الجرائم التي ارتكبها مع ملاحظة انه اذا خرج من
المدرسة الاصلاحية وارتكب جريمة فلا يصح اعادته اليها مرة أخرى^(١)
هَذَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُلَاحَظَ فِي حَقِّ الْمَتَّهِمِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغِ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ
الْأَحْكَامَ الْآتِيَةَ: أَوَّلًا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ جُنَايَةً يَحَاكِمُ أَمَامَ مَحْكَمَةِ
(الْجَنَاحِ) لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِي الْمَحَاكِمَةِ مِنْ زَيْدِ عَمْرِهِ عَلَى خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ بِصِفَةِ فَاعِلٍ
أَوْ شَرِيكَ وَالْوَاجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هُوَ مَحَاكِمَةُ الْجَمِيعِ أَمَامَ مَحْكَمَةِ الْجُنَايَاتِ إِمَّا

(١) وقد ورد بالتعليقات تأييداً لتحديد الزمن الذي يمكثه القاصر في المدرسة

الاصلاحية ما يأتي

وَمَا اقْتَضَى أَمَانُ النَّظَرِ فِيهِ الْمُدَّةَ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَقْضِيَهَا مُذْنِبُ حَدِيثِ السَّنِ فِي
مَدْرَسَةِ إِصْلَاحِيَةٍ فَإِنَّ تِلْكَ الْمُدَّةَ لَوْ كَانَتْ قَصِيرَةً جِدًّا فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ وَقْتُ كَافٍ لِتَحْقُوقِ
التَّهْذِيبِ وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ نَصَّ الْمَادَّةِ ٥٨ مِنَ الْقَانُونِ الْقَدِيمِ كَانَ يَقْضِي بِأَنْ أَبْقَاءَ
الْمُذْنِبِ فِي الْمَدْرَسَةِ الْإِصْلَاحِيَةِ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَمِرَّ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ سَنَةَ الْعَشْرِينَ غَيْرَ أَنَّ
ذَلِكَ نَظَرًا إِلَى تَقْيِضِ الْحَالَةِ الْأُولَى إِذَا انْصَرَفَ إِلَى مَدْرَسَةِ الْإِصْلَاحِ لَمْ تَجْعَلْ لَهَا فَيَمِينٍ لِأَنْ حَفِظَ
النِّظَامَ يَزِيدُ صَعُوبَةً بِإِزْدِيَادِ سَنَةِ أَوَّلِكَ الْمُسْجُونِينَ وَتَزِيدُ خَشْيَةَ الْفَسَادِ عَلَى الصِّغَارِ مِنْ
الْكِبَارِ وَالْحُدُودُ الْجَدِيدَةُ هِيَ الْمَوْضُوعَةُ فِي الْقَانُونِ الْإِنْجِلِيزِيِّ تَحْتَ هَذَا الْبَابِ

يجزئه المحاكمة^(١) ثانياً اذا حكم عليه بالغرامة أو بالرد أو بالتعويضات والمصاريف فلا يجوز التنفيذ عليه بالاكرام البدني (راجع المواد ٢٤٢ و ٢٤٦ من قانون تحقيق الجنايات) ثالثاً لا تسري عليه أحكام المود المقررة في القانون أي أنه لا تشدد في حقه العقوبة التي يستحقها المائد اذا تكرر منه ارتكاب الجرائم قبل بلوغه الخامسة عشرة من السن ولا مانع من اعتباره عائداً اذا ارتكب جريمة أخرى بعد وصوله الى سن الرشد الجنائي (راجع المادة ٦٥ من القانون)

الدور الثالث - ويتبدى هذا الدور عندما يتجاوز الانسان سن الخامسة عشرة ولا يبلغ السابعة عشرة ولا يترتب على ارتكاب الجرائم في هذا السن عدم مسؤولية الجاني أو تخفيض عقوبته في جميع الاحوال بل كل ما يقضى به القانون في هذه الحالة هو عدم الحكم عليه بمقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة وتستبدل تلك العقوبات بمقوبات اخف منها كما سبق بيانه للاسباب التي شرحناها

اما اذا تجاوز المتهم سن السابعة عشرة فيعتبر رشيداً ويؤخذ باعتباره مسؤولاً مسؤولية تامة ومهما بلغ من العمر فلا يوجد بالقانون ما يلطف تلك المسؤولية

(١) وقد ذهبت محكمة النقض ولجنة المراقبة القضائية (بمذكرتها الصادرة في ٤ ابريل سنة ٩٠٠) الى ان تخفيض العقوبة بسبب القصير له تأثير على الاستئناف في الجنج فيما يتعلق برضه الى محكمة الاستئناف العليا أو الى المحكمة الكلية بصفة محكمة ثاني درجة وسنعود لهذا البحث ان شاء الله عند الكلام على الاستئناف في قانون تحقيق الجنايات (راجع أيضاً حكم محكمة النقض الصادر في هذا المعنى بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٩٨)

غير ان المشرع يلاحظ في تنفيذ بعض العقوبات من الانسان . فقد ورد بالمادة ١٥ من القانون ان من جاوز الستين من العمر ويحكم عليه بمقوبة الاشغال الشاقة يقضي مدة عقوبته في أحد السجون

ويعلم مما تقدم ان سن الرشد الجنائي سابق سن الرشد المدني الذي لا يبلغه الانسان الا عند الثامنة عشرة من العمر لان الانسان يستطيع ان يميز بين الخير والشر وان يقدر الافعال الجنائية حق قدرها قبل بلوغه السابعة عشرة من عمره بخلاف الاعمال المدنية فانها تحتاج الى تجربة وخبرة طويلة حتى يدرك الانسان الفث منها والتميز

المبحث الثاني

« في العته »

الثاني من أسباب عدم المسؤولية الجنائية هو العته ولاجل معرفة الاحكام القانونية المتعلقة بالعته يجب التمييز بين ثلاثة أحوال مختلفة

١. الحالة الاولى — حدوث العته او الجنون وقت ارتكاب الجريمة

٢. الحالة الثانية — حدوث العته بعد ارتكاب الجريمة وعند المحاكمة

٣. الحالة الثالثة — حدوث العته بعد الحكم على الجاني نهائياً

الحالة الأولى — اذا ثبت أن مرتكب الجريمة كان معتوهاً وقت فعلها اعني من الحكم المقرر قانوناً لتلك الجريمة وبالطبع معرفة كون التهم معتوهاً من عدمه امر يرجع فيه المحاكم الى الاطباء الشرعيين وكان نص المادة الخاصة بالعته بالقانون القديم كالآتي « يماق التهم بفعل جنائية او جنحة من الحكم

عليه بالعقوبة المقررة قانوناً اذا ثبت انه كانت معتموها وقت فعلها » ولكن استبدلت بالمادة ٥٧ التي نصها « لا عقاب على من يكون فاقد الشعور في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون او عاهة في العقل الخ » ومن المقارنة بين النصين يتضح جلياً ان المادة القديمة كانت ناقصة اذ لم يرد بها تعريف للفظ جنون وترتب على هذا الابهام^(١) خلاف بين الاطباء وعلماء الشريعة في شأن مسؤولية المصابين بخلل في قوام العقلية وبالطبع العبارة الجديدة اوضح لانها تشمل جميع الاحوال التي يكون الانسان فيها فاقد الشعور سواء كان ذلك لجنون او لاي عاهة اخرى من العاهات التي يصاب بها العقل البشري

الحالة الثانية — ان يحدث الغته بعد ارتكاب الجريمة وقبل صدور حكم نهائي على المتهم ومن المسلم ان من كانت هذه حالته لا يخلى من المسؤولية الجنائية لانه ارتكب الجنابة وهو متمتع بقواه العقلية ولكن لا يصح محاكمة هذا

(١) وقد اورد المشرع في التعليقات مواد القوانين الاجنبية التي استمد منها النص المصري الجديد ونورد تلك النصوص

المادة ٤٦ من القانون البلجائي « لا عقاب على من ارتكب فعلاً وكان أثناء ارتكابه له في حال اختلال عقل من شأنها ان تنزع منه ادراك ما يأتي من الافعال او حرية التصرف فيها »

المادة ٥١ من القانون الالماني « لا عقاب على فعل متى كان فاعله في وقت ارتكابه له فاقد الشعور او في حالة عقلية انتزعت منه حرية العمل بمقتضى ارادته »
والمادة ٨٤ من القانون الهندي « لا عقاب على من اتي فعلاً وكان وقت اتيانه في حالة ضعف عقلي لا يتيسر له معه أن يعرف نوع العمل الذي يأتيه او اذا كان هذا العمل مضراً بالآخرين ام لا ومخالفاً للقانون ام لا »

الشخص حتى يبرأ من مرضه اذ لا يجوز محاكمة من لا يميز وبعبارة اخرى محاكمة من ليس في استطاعته ان يدافع عن نفسه فلذلك نص القانون على وجوب ايقاف محاكمته حتى يتم شفاؤه ويصير قادراً على الدفاع عن نفسه امام القاضى (راجع المادة ٢٤٧ من قانون تحقيق الجنايات)

الحالة الثالثة — ان يحدث العته بعد الحكم عليه نهائياً بالمعقوبة فهل في هذه الحالة يصح تنفيذها على المحكوم عليه المعتوه ام لا ؟

لم يرد في القانون نص على هذه المسألة واذا رجعنا الى آراء شراح القانون وجدناهم يميزون بين العقوبات فان كانت العقوبة المحكوم بها هي الزمانة فلا خلاف عندهم في جواز تنفيذها على اموال المحكوم عليه وان كانت العقوبة المحكوم بها هي الاعدام او الاشغال الشاقة او السجن او الحبس فلا يصرحون بتنفيذها لان الفرض من الجزاء هو ايلام المحكوم عليه وتعميده ومن كان فائداً التمييز والادراك لا يشعر بهذا الالم ولا يتأثر من هذا العذاب فلذلك يقول هؤلاء الشراح بوجوب تأجيل تنفيذ العقوبات حتى يبرأ المحكوم عليه من العته غير أن هذه المسألة جرت الى البحث في مسألة أخرى تولدت عنها وهي هل تحسب المدة التي يقيمها المحكوم عليه في المستشفى تحت المعالجة من المدة المحكوم بها وهل تخصم له من مدة العقوبة ام لا ؟ من الواضح انه اذا أريد الاخذ بقواعد القانون لم تحسب للمجرم المعتوه المدة التي يمضيها في المستشفى ولكنها قد تحسب له من زمن العقوبة من قبيل الانسانية والرحمة بمن أصيب بمعقوبة الاهية لا تقل في الاهمية عن المعقوبة القانونية

المبحث الثالث

« في الأحوال المماثلة لعمته »

الحالة الاولى من هذه الاحوال — حالة السكر والسكر رذيله تحط بالانسان وتنزله الى درجة الحيوانات ولذلك تحرمه الشرائع الدينية وتمتته الآداب ويعتبر شرب الخمر في الشريعة الاسلامية من الكبائر وعقوبته من الحدود ولكل مسلم اقامة الدعوى على شارب الخمر لأن هذه الدعوى من حقوق الله والقوانين الوضعية جرت على عدم اعتبار السكر جريمة الا اذا وقع علانية

يحكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه
واذا انضج عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على
الوجه المتقدم

٢٤٨ — اذا ظهر في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقاً لأحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه في أحد مستشفيات المجازيب تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهي تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات وتتبع هذه القواعد أيضاً في حال ما اذا رأت النيابة أن لا وجه لاقامة الدعوى على
متهم بسبب عاهة في عقله

٢٤٩ — يجوز للنياية العمومية في كل الاحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في احد محلات المجازيب او في مستشفى للحكومة بعد الحصول على اذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى او من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الادارة

وبحالة عريضة وتماقب عليه بمقوبة المخالفات وتصير المخالفة جنحة في بعض القوانين اذا تكرر السكر اى في حالة الدود

وقد أخذت الامم الغربية من بعض سنوات تفكر كثيراً في أمر السكر ومضاره وما يتبعه من ارتكاب الجرائم وما يجر اليه من اشقاء المائلات الفقيرة وعدم قيام الآباء بالواجب نحو اولادهم وزوجاتهم ولهذا السبب أخذ الكثير من الكتاب والعلماء يحاربون بأقلامهم انتشار الكحول وعقدوا لذلك المؤتمرات واسسوا الجمعيات حتى صار بمدينة لوندريه وغيرها محال ونواد ولوكاندات لا يشرب فيها الخمر مطلقاً

وقد زادت الحكومة الفرنسية من عهد قريب الضرائب على الكحول وخفضتها عن النبيذ حتى يقل تماطى المشروبات الكحولية

والآن نبحث في تأثير السكر على المسؤولية الجنائية فنقول اذا ارتكب انسان جريمة وهو سكران هل ترفع عنه المسؤولية الجنائية وهل يقاس حاله بحالة المجنون او الممتوه لم يرد نص بالقانون المصرى القديم ولا القانون الفرنساوى في هذه المسألة ونشرح آراء علماء القوانين في مسألة تأثير السكر ونشفعها بالرأى الذى يوافق البلاد المصرية قبل البحث في نصوص القانون الجديد يقسم علماء الجنائيات السكر الى قسمين سكر لا يراد به الاستعانة على ارتكاب جريمة وسكر يستعان به على ارتكابها فاذا سكر انسان سواء كانت هذه عاده او كان مكرها على تماطى السكر وارتكب جنابة فان كان سكره تاماً اى انه غاب عن الوجود واستغرق الخمر جميع حواسه فلا يؤخذ جنائياً لعدم توفر الارادة والتمييز وان كان سكره غير تام فيؤخذ مع تخفيف

المقوبة لانه لم يكن مالكا لجميع قواة العقلية وصوابه ورشده وقت ارتكاب الجريمة اما اذا قصد بشرب الخمر الاستعانة على ارتكاب جريمة من الجرائم فينظر في ذلك أيضاً الى حاله هل السكر كان تاماً ومستغرقاً لحواس الشخص او كان غير تام فاذا كان السكر تاماً فبرى بعض العلماء انه لا يؤخذ وحجتهم في ذلك هو ان الجاني عند ارتكاب الجريمة لم يكن مميزاً ولم يكن مدركاً معنى ما يفعله

ويقول البعض الآخر انه يسأل جنائياً ويؤخذ لان الركن الادنى متوفر اذا الجاني قبل تماطيه المواد المسكرة كان مصمماً على ارتكاب الجريمة وكان لديه هذا التصميم حين كان مالكا لرشده وصوابه ونحن نظن ان هذا الخلاف لفظي اذ لا يعقل ان انساناً يصمم على ارتكاب الجريمة ويسكر سكرآ تاماً ويبقى متذكراً ما صمم عليه وينفذه فتتفيذه الجريمة دليل على ان سكره لم يكن تاماً ولم يكن مستغرقاً لجميع حواسه اما اذا شرب الخمر تهيأ لارتكاب جريمة وكان سكره غير تام فلا نزاع عند العلماء في انه يسأل جنائياً وتشد عليه المقوبة لانه لم يتماط المسكر الا ليكتسب قوة وجسارة تشجعه على تنفيذ مقاصده السيئة هذا هو رأى شراح القانون في المسألة

ولم تعمل محاكمنا الاهلية بهذه الاراء ولم تشأ مطلقاً اعتبار السكر عذراً من الاعذار التي يترتب عليها عدم المسؤولية الجنائية ولذلك حكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ اول مايو سنة ٩٧ « حقوق سنة ١٢ صحيفة ٢٧٣ »^(١) ان

(١) حيثيات الحكم المذكور « وحيث انه اتضح جلياً ان محكمة أول درجة حكمت ببراءة المتهم مرتكبة على انه كان في حالة سكر شديد وقت وقوع فعل الضرب والتعدي

المادة ٦٣ القديمة لا تنذر الا المعتوة لا السكران نعم يمكن ان يعذر السكران اذا كان سكره ناشئاً عن شربه مادة مسكرة بغير علمه

وقد أخذ المشرع الجديد بأحكام المحاكم المصرية فقررو مؤاخذه من يرتكب الجريمة وهو سكران ولم تستثن من ذلك الاحالة ما اذا كان السكر او تعاطى العقاقير المخدرة وقع قهراً عنه او على غير علم منه بذلك (راجع المادة ٥٧ من

= المنسوب اليه وقد قارنت حالة السكر الشديد بحالة الغته

وحيث ان هذه المقارنة لم تدخل تحت نص المادة ٦٣ التي لم تتكلم الا على الغته لا السكر ومع ذلك يجوز الاخذ بهذه المقارنة اذا كان السكر الشديد بغير قصد كالعته نفسه ولكن هذه الحالة انما هي حالة شخص قد وضع بمشروبه على غير علمه مادة مسكرة وانه ممكن في حالة التهييج التي نشأ عن ذلك ارتكاب جناية أو جنحة ففي هذه الحالة لم ينص القانون بعقاب لانه لم يكن هناك قصد يترتب عليه مسؤولية الشخص ولكن الامر بخلاف ذلك اذا كان الشخص وضع في مشروبه بعمومه وفي حالة يستشعر معها بما يصدر منه كشخص عاقل (مادة مسكرة) وهذه هي الحالة التي يعلم بها الانسان انها تكون سبباً لارتكاب جناية أو جنحة

وحيث ان السكر يمكن اعتباره من الاحوال التي تستعمل فيها الرأفة لما لم يكن له علاقة قط مع الجريمة وهي حالة توافق موضوع الدعوى

وحيث انه ثابت في الحكم على المتهم أبو الحسن محمد ضرب مصطفى عبد الحميد جاهين والتمدى بالقول على الاوناشي عبد الهادي محمد اثناء تأدية وظيفته وذلك في يوم ١٨ يناير سنة ١٨٩٧ في الاقصر

وحيث ان هذه التهمة يقع عقابها طبقاً للمادة ٢٢٠ و ١٢٤ و ١٢٥ عقوبات التي نصها النخ

وبعد الاطلاع على المادة ٣٥٢ ققرة سادسة التي نصها النخ

القانون الجديد) وهذا التشريع موافق للقانون الطلياني انظر مادة ٤٨ منه^(١)
وللقانون الهندي انظر مادة ٨٥ منه

ومن البديهي ان هذه الخطة الجديدة موافقة للعدالة لان من يتعاطى مسكراً او مواد مخدرة بمحض ارادته غير مكره على ذلك او غير جاهل ان ما يتعاطاه قد يترتب عليه فقد الشعور يجب ان يتحمل نتائج الضرر الذي يسببه للغير وهو غائب عن رشده ومهما احتج لدوره المسؤولية الجنائية عن نفسه بأنه كان غير مميز وغير مدرك وقت ارتكاب الجناية فلا يصح ان يقبل منه ذلك لانه تعاطى المسكر او المخدر مختاراً فيجب ان يتحمل عواقب اختياره على ان القانون وان كان يشترط في المسؤولية الجنائية تحقق القصد الجنائي الا انه يخالف هذه القاعدة في بعض الاحيان ويؤاخذ الانسان على مجرد خطاهه الجسيم أفلا يعاقب القانون على القتل خطأً والضرب خطأً مع ان القاتل لم تكن هذه نية القتل والضارب نية الضرب

الحالة الثانية من الاحوال المماثلة للمته اليقظة النومية وتسمى Somnambulisme وهي حالة الشخص النائم الذي يتحرك ويقوم من نومه ويفعل افمالاً ولكن لا يبي مايفعل فاذا ارتكب هذا النائم جريمة فهل يعتبر

(١) قد وزد بالمادة ٤٨ المذكورة ان الفاعل لا يعاقب اذا لم يكن من عادته تعاطى المسكرات بل شرب بالصدقة وبؤاخذ على الدوام اذا تعاطى مسكراً بقصد ارتكاب الجريمة وبؤاخذ مع تخفيف العقوبة اذا ثبت انه من المعتادين على الشرب وفي هذه الحالة الاخيرة يمكن للمحكمة ان تقرر بان يقضى المحكوم عليه مدة عقوبته في محل مخصوص (أي محل يعالج فيه)

غير مسؤول كالمجنون ام لا ؟

بالطبع لا يسأل جنائياً لانه فاقد الارادة والشعور انما يجب عليه ان يتخذ الاحتياط والتدبير اللازم لمنع ايصال الضرر بالغير فاذا كان يعلم بجالة نفسه ولم يتخذ تلك الاحتياطات والتدابير فيسأل جنائياً ان كان ماوقع منه يدخل في باب الخطاء

الحالة الثالثة — والحالة الثالثة هي حالة التنويم المغناطيسى التى تسمى (Hypnotisme)

وقد أثبت العلم والتجارب التى قام بها العلماء فى أوروبا فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر انه يمكن تنويم الانسان بطرق عديدة اهمها النظر اليه وأنه متى نام يمكن ان يؤمر بأوامر فينفذها كتحريك يده او رجله وقيامه وقعوده وذهابه وايباه وغير ذلك ولذلك بحث العلماء فى حالة ما اذا ارتكب النائم جريمة بأمر النوم هل يسأل جنائياً ام لا ؟ انه لا يسأل ولا يؤخذ اذا ثبت انه لا يستطيع مقاومة الامر وبالعكس يعاقب الأمر بصفة شريك فى الجريمة

المبحث الرابع

﴿ فى الاكراه ﴾

جاء بالمادة ٦٥ من قانون العقوبات القديم انه « لا يعد ماوقع من المتهم جنائية ولا جنحة اذا اكراه على ذلك بقوة لا يستطيع مقاومتها »
وقد ورد بالمادة ٥٦ من القانون الجديد « ان لا عقاب على من ارتكب

جريمة الجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى » والمادة الجديدة أكثر وضوحاً من القديمة لأنها أتت بالشروط التي يلزم توفرها قانوناً لا اعتبار الشخص مكرهاً على ارتكاب الجريمة^(١)

(١) ولم يشاء المشرع الجديد ان يدخل بالمادة ٥٦ حالة الاكراه المادى لانه لا يقع الا نادراً ولان المكره في هذه الحالة غير مسؤول بطبيعة الحال وقد ورد باتعليقات تأييداً للنص الجديد ما يأتي « والمادة القديمة مأخوذة بالنص من المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهي على ما فسرنا القضاة ربما كانت وافية بالمرام ولكن اذا اخذت بنصها فانها تشير الى الاكراه المادى وهو ما لا يقع الا نادراً
ومن القوانين الحديثة ما يعين باكثر وضوحاً نوع الاكراه الذي يعتبر مانعاً من العقاب كالقانون الالماني مثلاً حيث يقول في المادة ٥٢ ما نصه « لا عقاب على فعل متى كان فاعله اكراه على اتيانه بقوة لا قبل له بردها او اكراه بتهديد مفترن يخطر محقق بشخصه او بحياته او ب حياة أحد ذوي قرباه ولم يتمكن من دفعه بغير ذلك
وكالقانون الطلياني حيث يقول في المادة ٤٩
« لا عقاب على من يأتي ضلاً :

« أولاً

« ثانياً — متى اكراهته عليه ضرورة تنجيه نفسه أو غيره من خطر جسيم محقق به ومهدد لشخصه ولم يكن هذا الخطر نتيجة عمل أتاح باختياره وليس في وسعه ان يتجنبوا منه بوسيلة أخرى (ترجمة لا كواتنا)

والقانون الانجليزي في هذه المسألة موافق في الواقع ونفس الامر للقانون الطلياني وان ما جاء في النص الجديد من قوله :

« ولم يكن لارادته دخل في حلوله » قد قصد به الحالة التي ياتمر فيها الجاني مع آخرين لارتكاب جريمة ثم يدعى انه لم يكن يقصد في آخر لحظة أتيان الجريمة ولكن

وينقسم الاكراه الى مادى ومعنوي فالاكراه المادى هو الضغط على جسم الانسان لاجلئنه الى ارتكاب الجريمة بقوة لا يستطيع مقاومتها وقد يكون مسيياً عن حادثة قهرية او عن فعل انسان ومثال الاول ان تقذف العاصفة انسانا على آخر فيقتله أو ان تطفى الرياح فوانيس عربية سائرة في الطريق العام أو ان تقذف أمواج البحر بانسان الى البرعريان فلا يعتبر الانسان في المثال الاول قاتلا ولا يعتبر في المثال الثانى مرتكباً لمخالفة عدم انارة القوانيس ولا في المثال الثالث مرتكباً لجريمة القتل القاضح المخل بالحياة

وامثلة ما اذا كان الاكراه ناشئاً عن فعل آخر ان يلقي زيد عمرا على ولد صغير في الطريق فيقتله أو أن يجرّد جماعة من قطاع الطريق زيدا من الملابس ويتركونه بالطريق العام معرضا لانظار المارة فلا يعتبر الشخص في المثال الاول مرتكباً لجريمة القتل ولا يعتبر في المثال الثانى مرتكباً لجريمة القتل القاضح المخل بالحياة

اما الاكراه المعنوى فهو الضغط على الارادة لاجلئ الشخص الى ارتكاب جريمة من الجرائم بقوة لا يستطيع مقاومتها وقد ينشأ ايضا عن حادثة قهرية أو

== عاقه الآخرون عن الامتناع

وليلاحظ ان ما جاء في القانون الالماني من قوله «قوة لا قبل له بردها» لم يؤخذ به هنا لان الاحوال المقصودة بهذه الكلمات هي التي يكره فيها انسان بقوة مادية على اشغال النار في منزل او على دس سم في شراب وما مائل ذلك والظاهر أنه يكفي ان يلاحظ ان القوة متى كانت لاترد فالجريمة على من استعمل القوة في الاكراه لا على من كانت يده آلة ليست في طوعه »

عن فعل انسان وامثلة الاول ان يحدث حريق بالتيار ويحاول بعض المنفجرين ان يكون السابق في الخروج لينجو نفسه فيدوس غيره فيصبيه بجراح أو يقتله أو تفرق سفينة في البحر فيتعلق بعض ركبها باخشاب ليعوموا عليها فينجون من الموت فيزاحمهم ويطلبهم على ذلك غيرهم فيقتذف منهم القوى الضعيف في اليم فيغرقه فلا يسأل القاتل في الحالتين السابقتين لانه فعل ما فعل مكرها بمحادثة قهرية

وامثلة الاكراه الممنوى الناشئ من جراء فعل الغير ان يهدد زيد بكرا بالقتل اذا هو لم يحرق منزل خالد او لم يقتل عمروا فاذا نفذ بكر ما أمر به فهل لا يسأل جنائياً يقول نفر من العلماء انه مسؤول عما فعله ويجب مؤاخذته قانوناً لانه لم تنتزع منه قوة الاختيار والارادة تماماً حيث كان لا يزال مخيراً بين ايصال الضرر للغير واحتماله هو تنفيذ الجريمة لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية لانه اختار ذلك فلا يقال انه مكره الا ان هذا الرأي لا يعول عليه وافق جمهور العلماء بعدم مسؤوليته بناء على ان القانون الوضعي لا يكلف الانسان بما فوق استطاعته ولا يطالبه ان يأتي المعجزات او الامور الخارقة للعادة نعم ان الدين والآداب تطالبان الانسان بتضحية نفسه فداء لامثاله واثارهم على نفسه ولكن القوانين البشرية لا تكلف المرء الا بعدم الاعتداء على حقوق الغير ولا تأمره بأن يضحي حياته في سبيل انقاذ غيره

على ان العلماء يشترطون شروطاً لا بد منها لاختلاء المكره من المسؤولية الجنائية وقد تنبه لها المشرع فادخلها في النص الجديد وهي أولاً أن يكون المكره مهدداً بخاطر جسيم على نفسه (راجع المادة ٥٦)

والخطر الجسيم هو الذى اذا تحقق انتج ضرراً لا يمكن تلافيه ولا جبهه في المستقبل كالتهديد بالقتل او بهتك العرض بخلاف التهديد باتلاف الاموال فانه ليس من الخطر الجسيم في شيء لان المال يسترد او يستعاض ثانياً ان يكون الخطر حالياً أى على وشك الوقوع لا خطراً مستقبلاً لم يحن وقته راجع المادة ٥٦ التى تشير الى ذلك بالمادة الآتية « على وشك الوقوع به او بنيره » ثالثاً ان لا يتيسر للمكره التخلص من الخطر الذي يحدق به الا بتنفيذ ما أمر به فان ثبت أنه كان يستطيع النجاة باستعمال أى وسيلة من الوسائل ولم يفعل فيعد مسؤولاً جنائياً وبالطبع يجب في هذه المسألة على القاضي أن يلاحظ سن المتهم وحالته وكونه ذكراً أو أنثى ودرجة قوته وضعفه وفطنته وغير ذلك من الظروف ليحكم بأنه كان في استطاعته او لم يكن في استطاعته أن يتخلص من شر المكره وقد أشارت الى هذا الشرط المادة ٥٦ (بقولها ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى) رابعاً وان لا يكون لارادة المكره دخل في حلول الخطر به وقد زيد هذا الشرط بالمادة ٥٦ الجديدة وورد بالتعليقات على تلك المادة أن المشرع يقصد به الحالة التي يثمر فيها الجاني مع آخرين لارتكاب جريمة ثم يدعى انه لم يكن يقصد في آخر لحظة أتيان الجريمة ولكن عاقبه الآخرون عن الامتناع

ونرى انه لا اعتبار للشخص مسؤولاً في الحالة المذكورة لاحاجة للرجوع الى قواعد الاكراه اذا كان في باب الاشتراك من القواعد الجديدة ما يسمح باعتداده شريكاً فان من يتفق مع آخر على ارتكاب جريمة وتقع هذه الجريمة بناء على الاتفاق المذكور يكون شريكاً في الفعل ولو لم يشاركه ارتكابه . خامساً

يجب ان يكون سبب الاكراه اجنياً عن المكره وبناء على ذلك لا يصح له ان يحتاج للتخلص من المسؤولية بانه حدث له افعالات نفسية وغضب^(١) ألجأه الى ارتكاب الجريمة اذ يجب على الانسان ان يكون قادراً على تسكين غضبه وكبح شهواته والا فلو تقرر العكس لوجد كل مرتكب لجريمة سبباً للتخلص من طائلة العقاب غير ان الغضب قد يكون في بعض الاحوال سبباً من اسباب تخفيف العقوبة اذا كان الباعث عليه شريفاً كمن يقتل زوجته حال ارتكابها جريمة الزنا فان القانون يمدد ذلك الزوج الذي دفعه الشرف والدفاع عن العرض الى سفك دم زوجته الخائنة

وقياساً على ما تقدم لم يمدد العلماء الجوع والبرد من اسباب الاكراه المعنوي وقرروا انه يجب الحكم بمسؤولية من دفعه الجوع الى سرقة ما كولات ومن دفعه البرد القارس الى سرقة ملابس للتدرب بها ولكن للقاضي في مثل هذه الاحوال ان يستعمل ظروف الشفقة

المبحث الخامس

(في القصد الجنائي)

قد يحتاج الرشيد العاقل الحر الذي يرتكب جريمة من الجرائم انه لم يمتد ارتكابها او انه سليم النية ولم يقصد بفعله إيصال الضرر بغيره فهل ترتفع عنه المسؤولية الجنائية اذا أقام الدليل على دعواه

(١) وقد أحسن واضع القانون اللبناني حيث وضع نصاً عاماً خاصاً بحالة الغضب والألم اذا كان الباعث عليه امرأ من الامور الغير حقة وفرض في هذه الحالة تخفيف العقوبة عن فاعل الجريمة

يجب حل هذه المسألة أن تقف أولاً على ماهية القصد الجنائي قانوناً



القصد الجنائي هو تعمد ارتكاب الفعل الذي يعاقب عليه القانون ولا يلتفت الى كون الفاعل يرى الى غاية شريفة او غاية سيئة من ارتكاب الجريمة لانه يجب التفريق بين القصد وهو مجرد اختيار تنفيذ الفعل مع العلم بأنه معاقب عليه والباعث وهو السبب الذي دفع الانسان الى ارتكابه فقد يكون الباعث شريفاً ومع ذلك لا يخلى الفاعل من المسؤولية الجنائية مثال ذلك ان يقتل الرجل امرأته المتلبسة بالزنا او ان يسلب انسان مال آخر بطريق النصب بنية ان يهبه للجمعية الخيرية الاسلامية او ان ينشر طبيب في مجلة من المجلات مقالة تتضمن طريقة جديدة في معالجة مرض من الامراض مع ذكر اسم المريض الذي عالجته وذلك بقصد افادة زملاءه الاطباء وارشادهم الى امر ينفع الناس فان الزوج يعاقب في المثال الاول لتوفر العمد وان كانت تخفف في حقه العقوبة ويعاقب المحتال في المثال الثاني وان كانت غايته شريفة لتوفر القصد الجنائي بتعمده الفعل الذي ارتكبه ويعاقب الطبيب في المثال الثالث بعقوبة افشاء الاسرار لانه تعمد النشر (راجع المادة ٢٦٧) ومهما اقام التهم في هذه الاحوال من الادلة على حسن نيته وسلامة طويته وشرف الغاية التي يرى اليها فلا ينغمه ذلك في درء المسؤولية الجنائية لانه تعمد ارتكاب الفعل وهذا القدر كاف لا اعتبار ان القصد الجنائي موجود

نم يشترط القانون في بعض الاحوال علاوه على نية ارتكاب الجريمة

ان يكون الفاعل يرمي لتأية مخصوصة كما هي الحال في جريمة التزوير فان تمتد
تغيير الحقيقة غير كاف لاعتباره مزوراً بل يجب ايضاً حصول الضرر او احتمال
حصوله وبالطبع يرجع في هذه المسألة الى الاركان الخاصة لكل جريمة على حدها
بل يشترط القانون في بعض الاحوال ان تكون نية ارتكاب الفعل سابقة عليه
وهو ما يسمى بسبق الاصرار^(١)

(١) ورد تعريف سبق الاصرار بالمادة ١٩٥ التي نصها «الاصرار السابق هو القصد
المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة او جناية يكون غرض المصمم منها اذيء شخص
معين أو أي شخص غير معين وجده او صادفه سواء كان ذلك القصد معلماً على حدوث
أمر أو موقوفاً على شرط (ويستفاد من هذه المادة انه يلزم لتحقيق سبق الاصرار ان تكون
نية القتل عند الفاعل قبل مباشرة ارتكاب الجريمة فاذا وجدت عند ارتكابها فقط عد
القتل أو الضرب عمداً بلا سبق اصرار ويرجع بالطبع في هذه المسألة الى وقائع الدعوى
والتحقيقات وتستفاد هذه النية على الخصوص من استعداد المتهم واستحضاره للاسلحة
قبل ارتكاب الجناية ومن تهديده المجنى عليه مقدماً ومن قتله اياه بطريق الخيانة ويدون
ما يوجب التحريض على ذلك قبل الفعل والامر المهم في باب سبق الاصرار هو تقدير
الزمن الذي يكون فاصلاً بين الاصرار وتنفيذ الجريمة فانه من الجائز تقديره بسنة أو شهر
أو أسبوع أو يوم أو ساعة ولا نجد نصوصاً في القانون لحل هذه المسألة

ولكن القاعدة التي قررتها المحاكم وافق بها العلماء هي ان سبق الاصرار لا يعد
موجوداً الا اذا كان الزمن الذي مضي من وقت التصميم الى وقت التنفيذ كان كافياً لان
يتروى الجاني في الامر وان تراجع نفسه وان لا يسترسل في الانتقام فاذا فرض ان
انساناً دفعه باعث فجائي على القتل فذهب على الفور واستحضر آلة للقتل ثم ارتكب
الجناية فلا يعد قاتلاً بسبق اصرار لانه فعل متلبساً بالغضب ومتقاداً للعوامل الشديدة
التي ذهبت بصوابه ولكن اذا مضي زمن يكفي لتسكين غضبه كان قاتلاً بسبق اصرار

٢

فاذا اعترف المتهم بارتكاب الجريمة وانكر القصد الجنائي كأن ادعى في السرقة أنه أخذ المال المنقول من صاحبه ولكن على سبيل المزاح لا بقصد الاستحواذ عليه فهل يقبل منه مثل هذا الدفاع ويجب حل هذه المسألة التمييز بين الجرائم المقصودة والجرائم الغير المقصودة ففي النوع الاول لا بد لاعتبار الشخص جانباً من تحقق القصد الجنائي وبناء على ذلك اذا اتفق هذا القصد

ولا يكون سبق الاصرار فيما اذا وقع القتل على المقتول بالذات فقط بل فيما اذا اخطأ الجاني واصاب شخصاً آخر فقد قرر فستان هيلي وغيره ذلك بناء على ان تعريف سبق الاصرار الوارد بالقانون يشمل هذه الحالة حيث ورد به ان سبق الاصرار يتوفر سواء كان غرض المصرايذاء شخص معين او غير معين وبناء على ان عدم نجاح الفاعل في اصابة المقصود بالذات لا يمكن الاحتجاج به لانه ظرف خارج عن ارادته ويمارض نفر قليل من العلماء في هذا الرأي قائلين ان القاتل لا يستحق عقوبة الاعدام الا اذا اصاب المقتول بالذات

واني اسلم برأى فستان هيلي في مادة العمد لاني سبق الاصرار لان العمد هو ان يختار الانسان ارتكاب الفعل فسواء اصاب شخصاً معيناً او شخصاً غير معين فهو قاتل عمداً بناء على انه تعمد ارتكاب الجريمة

اما في سبق الاصرار فنحن نسلم بوجوده اذا كان الفاعل مصمماً من قبل على قتل أي شخص غير معين وجده او صادفه ثم فعل ذلك ولكن لا نسلم بوجوده اذا كانت نية القاتل في الاصل قتل شخص معين ثم اخطأ واصاب شخصاً آخر لا يمكن في هذه الحالة ان يقال ان القاتل كان مصمماً من قبل على قتل المجنى عليه وان كان من الممكن القول بأنه قتل عمداً للاسباب السابق ذكرها

لا شيء على مرتكب الفعل المعاقب عليه في القانون
والجنايات والجنح هي من الجرائم المقصودة ما عدا احوال يعاقب فيها
القانون على مجرد الخطأ كالقتل خطأ والضرب خطأ^(١) وفي هذه الجرائم لا ينفع

(١) ورد الخطأ في باب القتل والضرب راجع المادة ٢٠٢ و ٢٠٨ ولا بد في
الجرائم المذكورة بالمادتين الآتيتين ان يعزى للانسان خطأ يتسبب عنه القتل أو الضرب
وبناء على ذلك لا يسأل اذا وقع الفعل بسبب حادثة قهرية لم يكن في استطاعته تداركها
فيتعين على الدوام التفريق بين الغلط أو الخطأ وبين القضاء والقدر لان الاول يترتب
عليه مسؤولية جنائية . والثاني لا يترتب عليه هذه النتيجة ومن قبيل القتل أو الجرح
بالقضاء والقدر ان يسقط جدار حائط على انسان يكون ماراً بالطريق فيقتله اذا ثبت
ان صاحب الحائط وضع العلامات اللازمة لمنع المرور من تحت الحائط

وقد ورد بالمادة ٢٠٢ بيان لانواع الخطأ الذي يتسبب عنه القتل أو الضرب فإذ
يكون الخطأ ناشئاً عن رعونة او عن عدم احتياط وتجبرز او عن اهمال وتقریط او عن
عدم انتباه وتوق او عن عدم مراعاة وانباع اللوائح

والخطأ المسبب عن الرعونة هو الذي يتولد عن سوء تصرف القاتل أو الضارب
مثال ذلك ان يسقط من يد الماعل الذي يبنى حجراً فيصيب انساناً ماراً بالطريق أو
ان يقتل انسان يدافع عن نفسه رجلاً غير المعتدى عليه لا سيما اذا كان هذا الرجل
تداخل بينهما لفض المشاجرة ومنع الضرر وقد تنشأ الرعونة من جهل الشخص بقواعد
واصول حرفه أو صناعته ولهذا المسألة أهمية كبيرة بالنسبة للمهندس المعماري والطبيب
اما بالنسبة للمهندس المعماري فانه مسؤول جنائياً عن سقوط المباني التي شيد هاهنا
كان ذلك بسبب عدم احكام البناء او عن رداءة الارض التي بني عليها (راجع حكم
محكمة النقض الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٥ من محكمة النقض والابرار الفرنسية)
وعلى هذا القياس حالة ما اذا كان سقوط البناء مسبباً عن عيب التصميم الذي اقيم البناء
على موجه ولو لم يكن المهندس المعماري الذي باشر البناء هو واضع ذلك التصميم (راجع حكم

التمهم تمسكه بعدم وجود القصد او بسلامة النية لان القانون انما يعاقبه على
الاهمال وعدم الاحتياط

محكمة النقض والايام الفرنسية الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٦٧) وحكمت ايضا الحاكم
الفرنساوية بمسؤولية المهندس في حالة من قيل ما تقدم وهي ان مهندساً بمصلحة السكة
الحديدية كلف باصلاح الطريق الحديدى فلم يصاحبه اصلاحاً تاماً وترتب على ذلك سقوط
القطار عند مروره (راجع حكم محكمة النقض والايام الفرنسية الصادر في ٧ مايو
سنة ١٨٦٨)

اما بالنسبة للطبيب قالت المحكمة الفرنسية حكمت بمسؤوليته الجنائية اذا اخطأ
خطأ جسيماً ترتب عليه وفاة المريض وقالت انه لا يمتنعها التدخّل في المباحث الطبية
والنظريات العلمية لمرة ما اذا كان الطبيب غفلاً في عمله او لا ولكنها لا تترك بلا
عقاب اخطأ الظاهر الذى لا يرتكبه الا من يجهل المبادئ الواجب على كل طبيب
ان يعلمها (راجع حكم محكمة متس الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ وحكم محكمة باريس
الصادر في ٢٨ يوليى سنة ١٨٩٤)

ومن الامثلة على ذلك ان طبيباً اعطي مريضاً تذكرة بتعاطي زيت السمك
الفوسفورى بدون تعيين القدر (راجع حكم محكمة كان الصادر في ١٢ يوليى سنة ١٨٩٨)
اما اخطأ الناشئ عن عدم الاحتياط والتحرز فهو ما يكون سببه عدم التدبير
والاحتراس كمن ينقل مولوداً من المكان الذى ولد فيه الى مكان آخر بقصد اخفائه
فيه فيعرضه للبرد القارس ويترتب على ذلك وفاة المولود (راجع حكم محكمة اكس
الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٨٧١) ومن هذا القبيل حالة الام التى تنام مع ولدها في سرير
واحد فتقلب عليه حال نومها فيموت بسبب ذلك

والنوع الثالث من انواع اخطأ الاهمال والتفريط او عدم الانتباه والتوقي ويتحقق
هذا النوع من ترك الشخص لواجباته وعدم قيامه بأمور لولاها لما وقعت الجريمة مثل
ذلك ان يهمل الحارس البكاف بمحراسة مجنون واجباته فيخرج المجنون في الشوارع

اما الجرائم النير المقصودة وهي المخالفات فحكمها حكم الجنايات او الجحج التي يعاقب عليها القانون لمجرد الخطأ

العموية ويتندي على الناس او الموضع تهل شأن الرضيع فيموت او الحكيم الذي يعالج شخصاً وينقطع عن معالجته فتسبب عن ذلك ضرورة اجراء عملية جراحية لقطع ذراعه والنوع الرابع من الخطأ عدم مراعاة الواثق كما اذا لم يسور المالك ارضه التي فيها بئر حسبما تقتضيه الواثق فيمر بها انسان ويناله ضرر (راجع حكم محكمة النقض والابرار الفرنسية الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٧٠) او من يطلق سوار يخ نارية مخالفة للواثق المنبئة فينشأ عن ذلك ضرر للآخرين او حلاق الصحة الذي يجري عملية جراحة كبرى بدون مساعدة طبيب كما تقتضيه الواثق فينشأ عن ذلك وفاة المريض ولو لم يثبت انه اخطأ في العملية (راجع حكم محكمة باريس الصادر في ٣ يوليو سنة ١٨٣٣) والقابلة التي لم تطالب مساعدة الطبيب كما تقتضيه الواثق لمشاركتها في ولادة شاقة فيتسبب عن ذلك وفاة الام او الولد (راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ١٨ ستمبر سنة ١٨١٧)

هذا وقد اضافت المادة ٢٠٢ الى ما ذكر حالة ما اذا تسبب الانسان في القتل خطأ وذلك لان واضع القانون فرض حالتين احدهما ان يكون القتل ناشئاً مباشرة عن خطأ الانسان والثانية ان يكون حاصل من الغير بسبب خطائه فيقال في هذه الحالة انه تسبب في القتل . ومثال ذلك ان مالك الحصان المروح يسلمه لآخر يجهل حاله وينشأ عن ذلك ضرر لآخر فيسال في هذه الحالة صاحب الحصان جنائياً (راجع حكم محكمة بورديو الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٨٤١) وصاحب الاجر خانة الذي يترك تلميذاً بها يحضر وقت غيابه دواء يدخل في تركيبه مواد سامة ويترتب على ذلك قتل المريض الذي تعاطى الدواء لا سيما اذا كان صاحب الاجر خانة يعلم ان معارف تلميذه الكيماوية ليست كافية لتأدية هذا العمل

وقد صممت محكمة النقض والابرام بهذه القواعد بحكم صدر منها في ١٣ يولييه سنة ٨٩١ واردة بمجلة الحقوق صحيفة ١٨٥ سنة سادسة فقررت ان الرشوة لا تعد جريمة تستحق العقاب الا اذا وجدت نية الرشوة عند الراشي وقالت في الحكم المذكور مانصه « وحيث ان الهيئة الحاكمة شرعت في ايجاد مأموري الضبطية الادارية لحفظ نظام الهيئة الاجتماعية ومن أهم وظائفهم منع ماعساه يقع بين افراد الهيئة الاجتماعية مما يخل بالنظام العام وقد وضعت قانون العقوبات لعقاب من يقدم على ارتكاب اى جريمة رغمًا عن هذه المحافظة وردع المرتكب عن العود وزجر غيره عن مثلها وليس من وظائف اؤلئك المأمورين إيقاع افراد الهيئة في شرك الجريمة وتحريضهم على ارتكابها ان لم نقل ان ذلك نقض ما هم منوطون به وعلى خلاف الباعث لسن قانون العقوبات من تقليل وقوع الجرائم بين افراد الهيئة ولذا كان من مقتضى القانون ان من اركان العقاب على الجريمة حرية ارادة المجرم الاختيارية ونية قصد السوء عدا بعض احوال استثنائية ولا شك ان الارادة الاختيارية قد تفقد بسبب الحديمة والتحريض وعند فقد نية الارتكاب لا يعتبر الفعل جريمة ولا يماقب عليه القانون وان كان في نفسه أمراً فظيماً اذ ان الاعمال بالنيات وذلك امر أجمع على وجوبه النقل والعقل

ومن حيث انه يلزم وجود الرشوة وحيث لا تمكن الا بوجود نية الارتكاب من الراشي والمرتشى ولذا لم يخل القانون الراشي من العقاب بل جعل عقابه هو والمرتشى سواء لان الراشى هو المحرض على الرشوة والمسهل لاسبابها وصاحبه المتتم لمقاصده وقد اتفقت قوانين العالم على عقابها مما عدا

بعض القوانين حيث عاقبت الراشي ان اخبر الهيئة الحاكمة بالرشوة ومن حيث انه من ذلك ومما ثبت اثناء تحقيق هذه الحادثة يعلم ان نية الرشوة لم تكن عند مصطفى عامر وان الفرض من اعطائه النقود الى حنا افندى بارشاد على افندى هاشم هو تحقيق ما عند المرشد من الشك في استقامة حنا افندى من عدمها وحينئذ لم توجد جريمة الرشوة »

المبحث السادس

(في ارتكاب الجريمة عن جهل بالقانون او عن غلط في فهم نصوصه)
قد يحتج من يرتكب الجريمة بأنه لم يكن عالماً بالقانون الذي يعاقب على الفعل أو أنه لم يفهم من نصوصه ما يؤخذ منه ان الفعل محظور عليه أما الاحتجاج بعدم العلم فغير مقبول ومردود بما ورد بالمادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي نصها « لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته القوانين او الاوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها » والسبب في وضع هذه القاعدة هو انه لا يصح بعد نشر القانون واعطاء الوقت السكاني للاهالي للعلم بما فيه ان يتنصل إنسان من المسؤولية القانونية بحجة الجهل بالقانون على ان هذه القاعدة تمشي ايضاً على الاجانب الذين يدخلون الديار المصرية ويرتكبون جرائم على الفور لانه من المعلوم ان الجنايات والجنح من الافعال التي يوحى ضمير كل إنسان اليه بأنها محرمة ومحظور عليها فلا توجد سريرة لا تنافي صاحبها بأن القتل او الضرب والحريق والتسميم من الافعال التي لا يصح ارتكابها

أما بالنسبة للمخالفات فيمكن القول بأن الاجنبى الذى حل فى بلد من زمن قريب يمكن ان يكون جاهلا بقانونها لانها جرائم محلية تختلف باختلاف البلدان والافطار ولذلك يصرح الملامة ارتولان فى كتابه الشهير بضرورة استعمال الرأفة بالمتهم فى هذه الحالة (راجع الجزء الاول من كتاب ارتولان صحيفة ١٦٣)

اما الاحتجاج بعدم فهم نص القانون وبارتكاب الفعل على اعتقاد انه غير معاقب عليه فيرى جمهور العلماء انه يقاس بحالة الاحتجاج بالجهل بالقانون ويوافق هذا رأى احكام المحاكم الفرنساوية ومن ذلك (حكم صادر فى ١٧ يوليو ١٨٣٩ وحكم آخر من محكمة النقض فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٦٢) ولكن الاستاذ لابورد يخالفهم فى هذا الرأى ويقول بضرورة التمييز بين الاعتذار بعدم العلم بالقانون والغلط فى فهم نصوصه ويرى انه يوجد من الاحوال ما يجب التسليم فيه بهذا العذر كما لو اثبت المتهم ان ما حمله على عدم اعتبار الفعل محظورا عليه سكوت النيابة وعدم رفعها الدعوى العمومية فى احوال مماثلة لحالته وكما لو اثبت ان احكام المحاكم الصادرة فى مثل تهمته بعدم المؤاخذه على الفعل جعلته يعتقد انه من الافعال المباحة او انه عمل بناء على امر صادر اليه من رئيس مختص بشرط ان لا تكون مخالفة الفعل للقانون فى هذه الحالة واضحة للعيان (راجع كتاب لابورد المطبوع فى سنة ١٨٩٨ طبعة ثانية صحيفة ١٠٣)



المبحث السابع

« في ارتكاب الجريمة عن غلط »

١

وقد يحتج الفاعل بأنه ارتكب الجريمة عن غلط اما لجهله بواقعة من الوقائع التي لا بد من العلم بها لحصول المسؤولية الجنائية او لوقوع الجريمة على شخص غير الذي كان يقصد الفاعل ايقاع الضرر به كأن يدعى انه لم يكن عالماً بأن المرأة التي زنى بها متزوجة وفي عصمة رجل آخر او انه كان يعتقد ان المواد التي وضعها في الشراب الذي قدم للمجنى عليه سكر لا مواد سامة او ان الذي أخذ منقولاً مملوكاً لغيره يدعى انه كان يعتقد ان هذا المنقول ملك له او انه وجه السلاح الناري على عدوه فاصاب شخصاً آخر غير من يقصد قتله .

ولحل هذه المسألة يجب التفريق بين الغلط الواقع في اجزاء الجريمة والغلط الواقع في شخص المجنى عليه

ففي الحالة الاولى لا يسأل الفاعل اذا كانت الجريمة من الانواع التي يشترط فيها واضع القانون لزوم توفر القصد الجنائي او العمد وبناء على ذلك لا يمكن الحكم بعقوبة على من أخذ المنقول المملوك للغير باعتقاده ملك له اما اذا كانت الجريمة من الجرائم التي يؤاخذ القانون فيها على مجرد الخطأ غير مشترط تحقق العمد فيسأل الفاعل جنائياً

وبناء على ذلك يؤاخذ من وضع السم غلطاً في الشراب على اعتقاده انه سكر بعقوبة القتل خطأ الا ان يثبت ان الامر وقع بمحادث قهري ولا يمكن ان

ينسب للفاعل فيه اهمال او عدم احتياط لمنع وقوع الجريمة لانه اذا فرض مثلاً وان العلة المعدة لحفظ مسحوق السكر وضع فيها انسان مواد سامة وقت غياب الفاعل وبدون علمه فأخذ منها جزءاً ووضع في الشراب فلا يمكن الحكم في هذه الحالة بمسؤوليته خصوصاً اذا لم يوجد ما يميز بين مسحوق السكر والمواد السامة (راجع جبارو مطول جزء اول صحيفة ٥٦١ وارنولان جزء اول صحيفة ١٦١)

اما الغلط في المجني عليه فلا يخلى الفاعل من المسؤولية الجنائية اذا تحقق تعدده ارتكاب الجريمة ولا يلتفت في هذه الحالة الى ان المقصود بالذات كان زبداً او عمراً ولذلك حكمت المحاكم الفرنسية بان من يقتل شخصاً غير من كان يقصد قتله يعتبر قاتلاً عمداً لا خطأ. وقد ايدت هذا المبدأ محكمة الاستئناف الاهلية بمحكمها الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ٩٦ وورد بمجلة المحاكم صحيفة ١١٣٣ سنة ثامنة^(١)

(١) حيثيات الحكم « وحيث انه يؤخذ من قول عثمان حسين قبل وفاته ومن قول اخيه يوسف حسين ومن اعتراف المتهم أمام احد اعضاء النيابة العمومية ما يفيد ان صالح حسين المتهم قد قتل عمداً اخاه عثمان حسين بضربه سكيناً في جنبه في ٤ يونيو سنة ٩٦

وحيث ان الآلة التي استعملها المتهم في ضرب اخيه بعقب مشاحتها عن قسمة اجر يابها صباح الحادثة هي آلة من معدن القتل واستعملها مفيد لتأييد العمد في القتل وحيث انه ما دامت الآلة المستعملة في الجناية هي قتالة فسيان مات المضروب بها فوراً او بعد حين من الزمن طال او قصر

٢

وقد يقع الغلط في أمور أخرى لا تعلق لها بجوهر الجريمة كالجهل بالظروف التي تستوجب تشديد العقوبة القانونية . مثال ذلك ان من يهتك عرض انسان بالقوة يعاقب قانوناً بالاشغال الشاقة التي لا تتجاوز سبع سنين ولكن اذا كان المجنى عليه لم يبلغ عمره الاربع عشرة من السنين يعاقب القاعل بالاشغال الشاقة لغاية خمس عشرة سنة فاذا فرض ان انساناً هتك عرض صبية لم تبلغ الرابعة عشرة سنة على اعتقاد ان عمرها ست عشرة سنة فهل يعاقب بالعقوبة الاولى او الثانية ؟

مثال آخر يعاقب القانون الخادم الذي يسرق مال سيده بعقوبة الحبس مع الشغل لغاية ثلاث سنين ويعاقب على السرقة البسيطة بالحبس مع الشغل لغاية سنتين فاذا فرض ان خادماً سرق متعولات على اعتقاد انها ليست لسيده فهل يؤخذ بالعقوبة الاولى او الثانية

وحيث انه يؤخذ ايضاً من قول المتوفي والمتهم واخيها يوسف ما يفيد ان المتهم كان يقصد ضرب اخيه يوسف بالسكين عقب مشاجرته مع المصاب وقد ضرب المتوفي بها في موضع آخر في جسمه لما منعه عنه

وحيث ان العمد في القتل يتوفر بمجرد وجوده عن شخص معين ولو لم يقتل هو وقتل آخر في الحادثة

وحيث انه لا شك في كون المتهم كان يقصد قتل اخيه يوسف وقد قتل عمداً اخاه عثمان حسين بالسكين التي كان يريد اعدام الاول بها

يرى العلامة جارو في هذه المسألة ان الفاعل لا يؤاخذ بالتشديد الناشئ عن الظروف التي كان يجملها وقت ارتكاب الفعل وان كان رأيه يخالف ماتيل اليه المحاكم الفرنسية لأنها حكمت بان الظروف المشددة المتحققة في شخص الفاعل الاصلى تسرى على الشريك ولو كان جاهلاً بها ويستدل جارو لتعزيز رأيه بما ورد بالمادة ٦٩ من قانون مقاطعة نوشاتل السويسرية الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٨٩١ من ان مرتكب الجريمة لا يكون مسؤولاً عن الظروف التي كان يجملها عند ارتكاب الفعل (راجع جارو مطول صحيفة ٥٦١ جزؤ اول)

وقد دون ايضاً المشرع الايطالى هذه القاعدة بالمادة الثانية والخمسين وذهب الى اكثر من ذلك حيث قرر وجوب معاملة الفاعل بالتخفيف الذي يستحقه لو وقعت منه الجريمة بالحالة التي كان مصمماً عليها عند ارتكابها^(١) اما البحث في كون الظروف المشددة اذا تحققت في شخص الفاعل الاصلى تناول الشريك او لا تناوله فنرجى الكلام عليه الى باب الاشتراك

(١) نص المادة ٥٢ من القانون الطلياني (اذا ارتكب انسان جريمة اضرار بشخص غير الذي كان مقصوداً بالذات على وجه النلط او بسبب حادث ما فلا يسأل الفاعل لتلك الجريمة عن الظروف المشددة الناشئة عن حالة الخيبي عليه ويجب معاملته بتخفيف العقوبة الذي يستحقه قانوناً فيما لو وقعت منه الجريمة اضراراً بمن كان مقصوداً بالذات »

والقاعدة التي دونت بهذه المادة هي متهى ما يصل اليه مشرع يريد التوفيق بين النظريات القانونية والمدل ويؤخذ من هذا النص أنه اذا حاول زوج قتل زوجته متلبسة بالزنا وغلط قتل غيرها بسبب من الاسباب فانه يمدر وتخفف عنه العقوبة لان ما وقع منه هو قتل زوجة خائنة ومتلبسة بالزنا

المبحث الثامن

« في تجاوز ضرر الجريمة غرض الفاعل »

وقد يتندر الجاني بأنه لم يكن في نيته أحداث الضرر الذي ينتج عن الجريمة وان هذه النتيجة تجاوزت مشروعه الجنائي وانه لذلك لا يسأل الا بقدر الضرر الذي كان يقصد ايصاله بالجني عليه لاعما زاد على ذلك ومثاله ان يصوب انسان طلقة قارية على رأس آخر فيقتله ويدعى انه كان لا يقصد الا ائذائه بالضرب فقط او ان يشعل النار بمنزل فيحترق المنزل بمن فيه من السكان ويدعى ان قصده احراق المنزل فقط دون من فيه او ان يترك بمحل خال من الادميين طفلا فيفتسه حيوان ويدعى انه لم يقصد تعريضه للموت فهل يسأل الفاعل في الاحوال السالف ذكرها عما قصده فقط او عن النتيجة والضرر الذي عاد من فعل الجريمة

ان القواعد التي يجب الاخذ بها في هذه المسئلة ترجع الى وجوب التمييز بينما اذا كان الضرر الذي وقع بالفعل من مستلزمات الجريمة المقصودة او احدي نتائجها الغالبة ام لا ففي الاول يجب ان يؤخذ الفاعل عن النتيجة باعتبار انها كانت داخلة في مقصوده اذ من البديهي ان من يطلق الميار النار على رأس الجني عليه يعتبر قاتلا عمدا لا ضاربا لان الموت نتيجة لازمة على اطلاق الميار للناري على مقتل

وفي الثاني أى في حالة ما اذا كان الضرر من النتائج الغالبة للجريمة

نرى^(١) ان يسأل الفاعل عن النتيجة التي حدثت لا باعتبار أنها داخلة في مقصوده بل لتقصير الفاعل في الاحتياط واتخاذ التدابير لمنع حدوث هذه النتيجة التي جاوزت مشروعه الجنائي أى انه يجب على واضع القانون في هذه الحالة للمؤاخذه على أمرين الاول قصد الجاني والثاني خطاه بالنسبة للزائد من الضرر وقد عمل المشرع بهذه القاعدة في بعض نصوصه فمقاب الضارب لانسان ضرباً أفضى الى الموت بعقوبة لا تعادل عقوبة القاتل عمداً في الجسامة وليست هي عقوبة الضارب فقط ولم يعمل بها في مواضع أخرى لانه يؤاخذ من التي طفلاً بمحل خال من الأدميين بعقوبة القاتل عمداً اذا حدث للطفل حادث استوجب موته اذ ان وفاة الطفل ليست من النتائج اللازمة للجريمة بل هي من النتائج الغالبة (راجع المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات)

اما اذا كان الضرر ليس من النوع الاول ولا من النوع الثاني بان كان خصوله ناشئاً عن حادثة قهرية او عن امر لم يكن في الحسبان فلا يسأل الفاعل الا عن قصده ولا يدخل في تقدير العقوبة الضرر الزائد عن مشروعه كأن يشعل النار انسان بمكان غير مسكون ولا معد للسكنى مثل خربه مهجورة فأوى إليها في ذلك الوقت لصوم للاختفاء عن عين رجال الحفظ فأحرقتهم النار فأتوا

(١) ويرى العلامة ارتولان في هذه الحالة ان الفاعل يؤاخذ باعتبار ان الضرر الذي وقع كان داخلاً في مشروعه الجنائي ولكن بعض الامثلة التي أوردها تدخل في الحالة الاولى لا في الثانية فان احراق منزل يعلم الفاعل انه مسكون أو اطلاق سلاح ناري في بطن انسان (وهي الامثلة التي أوردها ارتولان) تعتبر من الاحوال التي يكون الضرر فيها نتيجة لازمة للفعل لاغالبية (راجع ارتولان جزء أول صحيفة ١٦٤)

ولهذا الموضوع أهمية كبرى في مادة الاشتراك لان واضع القانون جعل الشريك مسؤولاً عن الافعال الجنائية التي لم يتعمد ارتكابها اذا كانت تلك الافعال نتيجة غالبية للتحريض او الاتفاق او المساعدة (راجع المادة ٤٣ وسنعود لهذا البحث عند الكلام في الاشتراك) راجع ارتولان صحيفة ١٦٤
 (نمرة ٣٨٩ جزء اول)

المبحث التاسع

(في الفرق بين القانون الجديد والقانون القديم)

في مادة السن والمث والاكرام

عقدنا هذا البحث لتلخيص ما تقدم من المواضع حتى نبين للقارئ التبعيات المهمة التي ادخلها المشرع على المواد السالفة الذكر
 أما بالنسبة للسن فان القانون الجديد لم يغير شيئاً من أحكام القانون القديم فيما يتعلق بجعل السن الذي لا مسؤولية فيه بالمرة ينتهي عند السابعة وجعل سن المراهقة يتبدى بعد السابعة وينتهي عند الخامسة عشر ولكنه اضاف دوراً ثالثاً لم يكن موجوداً من قبل يتبدى بعد الخامسة عشر وينتهي عند بلوغ الانسان السابعة عشر ثم ادخل في القانون اموراً أخرى جديدة هي أولاً التأديب الجسماني ثانياً جعل الوالدين او الوصى مسؤولين عن سلوك المراهق المحكوم عليه اذا تمهدوا بتربيته والقيام بشؤونه وتؤدي هذه المسؤولية الى الحكم عليهم بمقوبة الفرامة عند ارتكاب الحديث السن جريمة جديدة ثالثاً عدم سريان احكام المود على المحكوم عليهم من الاحداث رابعاً تقييد

اوسال المحكوم عليه الى مدرسة اصلاحية بـمده لا تتجاوز الخمس سنين خامساً
حذف القاعدة التي كانت تقضى على القاضي ان يبين فى حكمه ان كان الصغير
الذى تجاوز السابعة ولم يبلغ الخامسة عشر فعل الجريمة بتميز او لم يفعلها بتميز
سادساً جعل احكام هذا الباب تشمل المخالفات بعد ان كانت فى القانون القديم
قاصرة على الجنح والجنايات

اما فيما يتعلق بالمتة فقد حورت المادة القديمة وصارت عبارتها أكثر
وضوحاً من المادة القديمة واضيف اليها احكام عن مادة السكر والعقاقير المخدرة
ولم يكن لها نص بالقانون القديم (راجع المادة ٥٧ من القانون الجديد والمادة ٦٤
من القانون القديم) ولكن وضعت الاجكام الخاصة بحالة من يطرأ عليه العتة
عند المحاكمة بقانون تحقيق الجنائيات بعد ان كانت مدونة بقانون العقوبات
وهذا أوفق من حيث الترتيب (راجع المادة ٢٤٧ والمواد التالية لها من قانون
تحقيق الجنائيات)

أما الاكراه فقد وضعت له مادة جديدة تخالف فى نصها المادة القديمة
وهى أوفى من الاولى لانها تضمنت يان جميع الشروط التى يجب توفرها
حتى يعتبر الانسان غير مسؤول بسبب الاكراه (راجع المادة ٥٦ من
القانون القديم)

هذا وقد افرد واضع القانون الجديد باباً على حدة للأحداث هو الباب التاسع
ودون احكام المتة والاكراه مع امور اخرى بالباب الثامن الذى عنوانه (اسباب
الاباحة وموانع العقاب) ونحن لا نرى محلاً لاعتبار المتة او الاكراه من
اسباب الاباحة لانها من موجبات عدم المسؤولية الجنائية واسباب الاباحة

لا تطلق الا على الافعال التي يباح ارتكابها كالدفاع الشرعي عن النفس او قيام الموظف بالواجب عليه
وسنعود الى هذا البحث وبيان الفرق بين اسباب عدم المسؤولية واسباب
الاباحة والاعذار

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في الركن الشرعي)

لا يمكن ان يرتكب الانسان فعلا مادياً ضاراً بالمجتمع الانساني ولا ان
يكون هذا الفعل مقترناً بالقصد الجنائي بل يجب ايضا لاعتباره مجرماً ان
يكون مدوناً بالقانون ومنصوصاً على عقوبته . وهذا هو ما يسمى بالركن
الشرعي للجريمة

واذا تقرر ان الانسان لا يعاقب الا بنص القانون وجب البحث أولاً
فيما يعتبر قانوناً في المواد الجنائية وثانياً في كيفية سريان القانون على الحوادث
والامكنة والاشخاص وثالثاً في كيفية تفسير القانون وفهم معنى نصوصه



❖ البحث الاول ❖

(فيما يعتبر قانوناً في المواد الجنائية)

من المعلوم انه يوجد لكل حكومة متمدنة سلطتان سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية ووظيفة الاولى سن القوانين ووظيفة الثانية تنفيذها وفي البلاد الدستورية لا تقلد وظيفة التشريع والتنفيذ لجهة واحدة حتى لا يتسنى لهذه السلطة أنها كمالا اشتهدت امراً من الامور محلت به قانونا ونفذته على الاهالي فيجب اذن ان تبقى سلطة التشريع منفصلة عن سلطة التنفيذ ويوجد في البلاد المصرية شبه سلطة تشريعية وهي مجلس شورى القوانين لان رأيه ليس الزامياً ولذلك يستبرمج مجلس النظار^(١) هو السلطة التشريعية الحقيقية للبلاد المصرية

(١) وكان اول انشاء مجلس النظار في عهد الخديوي الاسبق اسماعيل باشا وشكلت اول وزاره تحت رئاسة نوبار باشا فصدر اليه الأمر العالي الرقم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ بتشكيلها ونورد نصه هنا قلا عن قاموس الادارة واقتضا لغليب جلاد ه اني اطلت الفكر واممنت النظر في التغيرات التي حصلت في احوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الاحوال الاخيرة واردت في وقت مباشرتكم للمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التي فوضت أمرها اليكم ان اؤكد لكم ما توجه قصدي اليه وثبت عزمي عليه من اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في ادارات ممالك أوروبا — وأريد عوضاً عن الافراد بالامر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى اني أروم القيام بالامر من الآن فصاعداً باستانة مجلس النظار والمشاركة معه — وعلى هذا الترتيب ارى ان اجراء الاصلاحات التي نهبت عليها تستلزم ان يكون اعضاء مجلس

وللجناب الخديوى حق سن القوانين بمقتضى القرماتات العديدة التى منها فرمان تولية المرحوم محمد توفيق باشا وفرمان تولية ولّى النعم الخديوى الحالى الصادر في ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ وقد اتخذ الخديوى الاسبق اسماعيل باشا خطة مشاركة مجلس النظار فى حكومة البلاد واتبعه فى ذلك الخديوى السابق

== النظار بعضهم بعض كفيلا فان ذلك امر لازم لا بد منه — يجب على مجلس النظار ان يتفاوض فى جميع الامور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجع رأى اقلية اعضائه على رأى الاقل عددا فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الاقلية وبصديقي عليها أقزر الرأى الذى تكون عليه الاقلية وتعين على كل ناظر من النظار ان يجرى تنفيذ قرارات المجلس المصدق عليها منا فى الادارة المنوطة به — تعيين المديرين والمفاظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين النظار التابعين لم لادارة وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لاجل تصديقنا عليه — الناظر الذى يكون المأمورون وارباب الوظائف السالف ذكرهم تحت ادارته مباشرة له الحق فى توقيعهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار. واما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا — للنظار ان ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لادارتهم وان يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه واما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب او قرار من ناظر الديوان — اعمال كل ناظر تجرى فى الامور التى تكون من خصائصه لا غير وارباب الوظائف والمستخدمين كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون الاوامر الا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا تجب عليهم طاعة امر غيره — ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم لافى قورست هذا التنظيم الجديد الى عهدتكم وجعلت مسئولته عليكم — وانى ارى ان تشكيل هيئة نظارة حازمة لهذه المخصوصيات ليس مخالفا لمبادئنا واخلاقنا ولا لارائنا وافكارنا بل

فأصدر القانون الاساسى^(١) فى اول مايو سنة ٨٣ ثم اتبعها ولى النعم الخديوي الحالى فى ذلك . والجارى عليه العمل الآن فى سن القوانين للبلاد المصرية هو
اولا — عرض المشروع على لجنة بنظارة الحفانية تسمى اللجنة التشريعية الصادر تشكيلها الامر العالى الرقيم ٢٥ يناير سنة ٩٦ ووظيفة هذه اللجنة تحضير المشروعات وتحريرها وجعلها ملائمة لقوانين البلاد (ثانياً) ثم يعرض المشروع بعد ذلك على مجلس شورى القوانين لابداء رأيه فيه (ثالثاً) ثم يقدم لمجلس النظار للتصديق عليه وصدر الامر العالى به فاذا صدر القانون على هذه الصفة صار واجب العمل به بعد اجراءات النشر المدونة بلائحة ترتيب المحاكم ولكن حق التشريع الجنائى مخول ايضاً لسلطة أخرى وهي جهات الادارة كما ورد ذلك صريحاً بالمادة ٣٤٨^(٢) من قانون العقوبات

موافقاً لاحكام الشريعة الفراء وبتعميم ترتيب محاكم الحفانية يكون فيها الكفاية لحاجات هيئتنا الاجنبية والمساعدة على تنعيم مقاصدنا الحقيقية وبناتنا الخيرية — وانى معتمد عليك فى اجراء الاصلاحات التى صممت عليها مؤملاً ان تكفل للبلاد جميع التامينات التى لها الحق فى انتظارها والحصول عليها من حكومتنا »

(١) وجاء بالمادة ٥١ من القانون المذكور ما يأتى « لا يسري قانون او امر منا (ذكرتو) ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والنظر الذى يختص بنظارته ذلك القانون او الأمر »

(٢) « من خالف احكام اللوائح العمومية او المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية او البلدية او المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط ان لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً انزالها اليها »

ومما لا نزاع فيه هو ان ذلك مخالف للاصول لأن جهات الادارة هي من فروع السلطة التنفيذية فلا يصح ان تتولى وظيفة التشريع ولكن خول لها هذا الحق على وجه الاستثناء لمعاقبة بعض المخالفات المحلية على شرط ان لا تتجاوز تلك العقوبات الحد الاقصى المقرر للمخالفات كما هو واضح بالمادة المذكورة

ويستفاد مما تقدم ان ما يعتبر قانوناً في المواد الجنائية هو :

اولاً — القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية السابق بينها
ثانياً — اللوائح التي تصدر من جهات الادارة على مقتضى الشروط
المدونة بالمادة ٣٤٨

المبحث الثاني

﴿ في سريان القانون على الحوادث ﴾

يتناول هذا المبحث الكلام على عدم سريان القوانين على الحوادث الماضية فقد ورد بالمادة الثالثة من لائحة ترتيب المحاكم ان القوانين لا تسري احكامها الا على الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابق عليها ما لم يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها وورد بالمادة الخامسة من قانون العقوبات انه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها

• فاذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازي من يخالف احكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً

ومن المعلوم ان هذا المبدأ تقتضيه العدالة فانه لا يصح مؤاخذة انسان
بجريمة الا بعد تحريمها وانذاره بعدم ارتكابها والا لو كان العكس جائزاً لما
آمن انسان على نفسه وكان مهدداً على الدوام باضطهاد الحكومة واستبدادها
ولا نزاع في وجوب العمل بهذه القاعدة اذا صدر القانون الجديد وصار
معمولاً به بعد صدور احكام نهائية في الوقائع السابقة عليه ولكن اذا صدر
قانون وصار معمولاً به قبل الحكم في جريمة من الجرائم السابقة على صدوره
او وجوب العمل به صار من الضروري ان يطرح في ميدان البحث مسألة
التنازع بين القانون الجديد والقانون القديم لمعرفة أي القانونين يلزم العمل به
دون الآخر

ولحل هذه المسألة يلزم التمييز بين قانون الموضوع وقانون الاجراءات
وقانون سقوط الحق بمضي المدة

قانون الموضوع

قانون الموضوع هو الذي يبحث عن الجريمة والعقوبة (اي قانون
العقوبات) ولا يسري هذا القانون على الحوادث الماضية مطلقاً اذا صدر حكم
نهائي فيها قبل صدوره او قبل وجوب العمل به ولكن اذا صدر هذا القانون
بعد ارتكاب الجريمة وقبل الحكم فيها نهائياً فيتبع في العمل به من عدمه المادة
الخامسة من القانون التي نصها « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول
به وقت ارتكابها »

« ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون
اصح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره »

ويكون القانون الجديد اخف من القانون القديم في حالتين الاولى بخذف
القانون الجديد العقوبة المقررة للفعل بالقانون القديم والثانية بسن القانون الجديد
عقوبة للفعل أخف من العقوبة المقررة للفعل بالقانون القديم

وفي الحالتين المذكورتين يجب على المحكمة ان تعامل المتهم بأحكام
القانون الجديد ولا يعترض على ذلك بأن المتهم لا يستحق هذه المعاملة لانه لم
يرتكب الجريمة الا وهو عالم بالعقوبة المفروضة لها بالقانون القديم فان المشرع
لم يلاحظ في ذلك حالة المتهم بل لاحظ المصلحة العامة التي اقتضت نسخ
عقوبة تبين انه لا يصح بقاؤها في القانون او تخفيف جزاء شديد ليس بينه
وبين الجريمة التناسب الذي يستوجبه العدل ومصلحة المجتمع الانساني

ويسهل على الانسان ان يعرف ماهية أخف العقوبتين في بعض الاحوال
ولكنه يجد دون معرفة ذلك بعض الصعوبات في احوال اخرى فاذا كانت
العقوبات الواقع في شأنها التنازع أحدهما عقوبة جنائية والثانية عقوبة جنحة
فمن البديهي ان عقوبة الجنحة أخف واذا كانت العقوبات من نوع واحد أي
عقوبات جنائية مثلاً فأخفها هي الموضوعة في درجة ادنى من الاخرى في سلم
العقوبات كالا شغال الشاقة والسجن فيقضي بالسجن لانه أخف من عقوبة
الا شغال الشاقة واذا كانت العقوبات الواقع في شأنها النزاع احدهما الحبس
مع الغرامة والثانية الحبس فقط فتكون أخف العقوبتين هي الاخيرة

واذا كانت العقوبات مماثلة بعضها لبعض فالتمييز بينهما يرجع فيه الى المدة

المقررة قانونا لكل منهما فالفعل المعاقب عليه بالاشغال الشاقة سبع سنين يكون جزاءه أخف من الفعل المعاقب عليه بالاشغال الشاقة خمس عشرة سنة ولكن الانسان يصادف صعوبة في حل هذه المسألة اذا اختلف الحد الادنى والحد الاقصى للمعوقين مثال ذلك ان القانون القديم يعاقب على السرقة البسيطة من ثلاثة اشهر الى سنة اما القانون الجديد فيعاقب على هذا الفعل بالحبس لعاية سنتين (راجع المادة ٢٧٥) وبما ان هذا القانون حذف الحدود الدنيا في الجنب فاصبح الحد الادنى الحقيقي لهذه العقوبة اربعا وعشرين ساعة فان قيل في هذه المسألة او في امثالها الكثيرة ان القانون القديم أخف اعترض على ذلك بان الحد الادنى فيه (وهو ثلاثة اشهر) اشد من الحد الادنى في القانون الجديد (وهو اربع وعشرون ساعة) وان قيل ان القانون الجديد أخف اعترض على ذلك بأن الحد الاقصى فيه (وهو سنتان) اشد من الحد الاقصى في القانون القديم (وهو سنة واحدة) وقد حاول بعض العلماء حل هذه المسألة باتخاذ للحك الادنى المقرر في القانون الجديد والحد الاقصى المقرر في القانون القديم وتكوين عقوبة على هذا الاسلوب يقضي بها القاضي على المتهم وقال بهذا الرأي العلامة ادايلوز وترافع به امام محكمة النقض والابرام الفرنسية في سنة ١٨٣٣ ولكن لم تفصل فيه المحكمة واعترض عليه جارو وفستان هيلي بناء على ان القاضي ليس من وظائفه التشريع ومن القانون بل ان مأموريته قاصرة على تنفيذ القوانين وأن مزج القانونين احدهما في الآخر واختيار الحد الادنى المقرر بقانون والحد الاقصى المقرر بقانون آخر انما هو عمل من اعمال السلطة التشريعية وليس من اختصاص الحاكم

ويرى الأستاذ جارو ان القانون الاخف في هذه الحالة هو الجديد ^{المعتمد} لانه لا يسمح للقاضي ان يتجاوز سنة واحدة على انه لو عمل بالقانون الجديد لجاز له ان يحكم بسنتين (ويخالف هذا الرأي دالوز وبلاش) ولهذه المسألة اهمية كبيرة في الاحوال التي يقضي فيها القانون بتشديد العقوبة او تخفيفها لظروف مخففة او مشددة . مثال ذلك ان من يحكم عليه في مراد الجنب بالحبس نيفاً على سنة ويعود بعد ذلك الى ارتكاب جنحة اخرى يعتبر عائداً حسب القانون القديم ولو ارتكب الجنحة الثانية بعد عشر سنين من تاريخ الحكم عليه في الجنحة الاولى بخلاف القانون الجديد فانه لا يعد المحكوم عليه عائداً الا اذا وقعت منه الجنحة الثانية في ظرف الخمس سنين التالية لانقضاء العقوبة أو سقوطها

وبالطبع اذا كانت العقوبات الاصلية متماثلة كما لو عاقب القانون القديم المتهم بسنتين حبساً والقانون الجديد يعاقب بمثل ذلك فلا نزاع في ان القانون الجديد هو الواجب العمل به لانه اخف بسبب احكام العود التي وردت به . ولكن اذا لم تعد العقوبات الاصلية لا في النوع ولا في الكم كأن يعاقب القانون القديم المتهم بسنة حبس والقانون الجديد بسنتين فيصعب في هذه الحالة معرفة أى القانونين اخف من الآخر لانه ان قيل ان القانون القديم اخف رد على ذلك بأننا لو اخذنا باحكامه لوجب اعتبار المتهم عائداً وترتب على ذلك تشديد العقوبة عليه وان قيل ان الواجب هو العمل بالقانون الجديد لانه لا يعتبر المتهم عائداً رد على ذلك بان الحد الاقصى به أشد من الحد الاقصى بالقانون القديم ويرى العلامة جارو في هذه المسألة أنه يجب الاخذ بالاخف في كلا

القانونين ثم هو يقول انه لا يمترض على ذلك بان القاضي يقف موقف المشرع ويمتثل عقوبة لم يوجد لها المقتن لانه في الحقيقة ونفس الأمر يعمل بالقانون اذ ان لمقوبته الاصلية نصاً قائماً بذاته وللظرف المشدد نصاً آخر ولا ضرر من الحكم باحدهما عملاً بالقانون القديم والحكم بالثاني عملاً بالقانون الجديد فلا محل اذن للقول بان القاضي مزج العقوبتين واستنبط منهما عقوبة جديدة لم يضعها المشرع (راجع جارو جزء اول مطول صحيفة ٢٤٩ وتعليقات المسيو قبلي بمجلة السيرة لسنة ٨٥ قسم اول صحيفة ٤٠١)

هذا ويمكن الحكم بالقانون الجديد فيما اذا كان لمصلحة المتهم اكثر موافقة ووجب العمل به قبل صدور حكم نهائي في الدعوى وبناء على ذلك اذا وافق صدور القانون الجديد ووجوب العمل به وقت نظر الدعوى في محكمة الاستئناف فيستين على هذه المحكمة الاخذ بأحكامه والعمل بنصوصه ولكن اذا صادف صدور القانون الجديد ووجوب تنفيذه وقت نظر الدعوى امام محكمة النقض والابرار فهل للمتهم ان يتمسك به وان يطلب المعاملة بنصوصه أولاً

مما لا نزاع فيه ان للمتهم هذا الحق ولكن ماهي وظيفة محكمة النقض والابرار في هذه الحالة أيجب عليها ان تقضى بالنصوص الجديدة وان تنقض الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية وهل يتسنى لها ذلك اذا كانت الالوجه التي بني عليها النقض غير مقبولة قانوناً

أما اذا كانت الالوجه التي رفعها المتهم مقبولة فلا صعوبة في الامر وذلك كما لو كان وجه النقض من أوجه البطلان فيترتب عليه تحويل القضية على

محكمة اخرى للنظر في الموضوع وعلى هذه المحكمة ان تلاحظ لدى نظر الدعوى مجددا العمل بما يكون اصلح للمتهم وان كان الوجه المقدم خاصا بالخطأ في التطبيق وقبلته محكمة النقض فعليها عند النظر في تصحيح تطبيق القانون ان تلاحظ معاملة المتهم بالقانون الاخف

اما اذا كانت الاوجه التي بنى عليها النقض غير مقبولة بذاتها فيكون لمحكمة النقض ان تسلك أحد طريقين فاما ان ترفض النقض المرفوع من المتهم وتحيل الدعوى على المحكمة الاستئنافية التي حكمت فيها لتصحيح تطبيق القانون واما ان تنقض الحكم الاستثنائي وتقضى بالقانون الاصح للمتهم أما الطريقة الاولى فيؤيدها نص من القوانين الفرنسية وهو المادة ١٣ من اللائحة الصادرة في ٢٥ بريرال للسنة الثامنة من عهد الجمهورية التي نصها « أما الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية المرفوع عنها نقض و ابرام فتحولها هذه المحكمة عند الحكم برفض النقض الى تلك المحاكم لمعاملة المحكوم عليهم بالمقبولة المنصوص عليها في هذا القانون »

وأما الطريقة الثانية فيميزها ان محكمة النقض هي المحكمة المالية التي وظيفتها تنفيذ القانون ومراعاة العمل بنصوصه وما دام انه يوجد قانون معمول به وقت نظر الدعوى فلا محل للموافقة على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية وتأيد (راجع جازو مطول جزء اول صحيفة ٢٤٩ والتعليقات الواردة به تحت فقرة ١٣) أما اذا صدر القانون الجديد ووجب العمل به بمد صدور حكم نهائي في الدعوى أى حكم غير قابل للطعن عليه بأى وجه من الوجوه فلا يسرى القانون الجديد على الوقائع المحكوم فيها ولو كان اخف من القانون القديم بناء

على انه لم تبق سلطة يتسنى لها هذا العمل الا النيابة العمومية عند مباشرة التنفيذ والنيابة انما تنفذ العقوبات المحكوم بها لا العقوبات المشروعة قانوناً واذا حاولت تنفيذ القانون الجديد اعترضها مبدأ قوة الاحكام النهائية الواجب احترامها ولكن يسهل على ذوى الشأن ان يعالجوا هذه المسألة باستصدار عفو من الجنب الخديوي عن العقوبة المقررة بها ان كان القانون الجديد قد نسخها او بابطالها بعقوبة اخرى ان كانت العقوبة الواردة في القانون الجديد اخف من عقوبة القانون القديم

٢

في قانون الاجراءات

النرض من قانون الاجراءات استكشاف الحقيقة بطرق معلومة رسمتها هذه القوانين وكل تعديل او تغيير في الاجراءات يعتبر تحسيناً مؤدياً الى تحسين طرق الاكتشاف عما في القانون القديم على ان سريان المستحدث على الماضي لا يمس بالحقوق المكتسبة لان النيابة العمومية والمتهم لا يمكنهما التظلم من سريان قوانين الاجراءات على الماضي لانها لا تمس بحق من حقوقها اذ وظيفته النيابة هي اقامة الدعوى العمومية واثبات ادانة المذنب ووظيفة المتهم ان يتمكن من اثبات براءته بواسطة الطرق المبينة بالقانون وما دام التعديل يعتبر تحسيناً في الاجراءات يمكن للنيابة والمتهم ان يقوم كل منهما بوظيفته بواسطة طرق احسن من الأولى ذلك هو المبدأ في قوانين الاجراءات أى أنها تسرى على الحوادث السابقة على صدورها ويؤيد ذلك ما ورد بالمادة

الثانية من الأمر العالى الصادر على قانون تحقيق الجنايات الجديد المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ التي نصها « يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية

وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقاً لاحكام القانون الجديد »

وينحصر التمديد أو التفسير في الاختصاص في حالتين الحالة الاولى ان يلغى القانون الجديد محكمة وينشئ بدله محكمة اخرى وفي هذه الحالة يسرى القانون الجديد بلا نزاع على الماضى اذ من المستحيل تقديم الدعوى لمحكمة لا وجود لها — والحالة الثانية هي ان يغير القانون الجديد الاختصاص فيجعل جريمة من الجرائم او نوعاً من الجرائم من اختصاص محكمة غير التي كانت مختصة بها وقت ارتكابها ومثال الحالة الاولى انشاء المحاكم الحالية في سنة ١٨٨٣ والغاء المحاكم المحلية (المجالس المحلية) التي كانت قبل ذلك التاريخ — ومثال الثانية صدور الأمر العالى الذى جعل الجرح من اختصاص القاضى الجزئى بعد ان كانت في وقت انشاء المحاكم من اختصاص المحاكم الابتدائية المركبة من ثلاثة قضاة وقد تضاربت الآراء في الحالة الثانية فقال بعضهم ان المحكمة المختصة هي المحكمة الجديدة لان الاختصاص وعده من موضوعات فوائين الاجراءات وقوانين الاجراءات تسرى على الحوادث السابقة على صدورهما وقال البعض الآخر باختصاص المحكمة القديمة لانها محكمة المتهم الطبيعية

التي ألقها وذهب آخرون الى ان المحكمة القديمة تكون مختصة اذا رفعت اليها الدعوى قبل العمل بالقانون الجديد وذهب بعض العلماء الى ان المحكمة القديمة لا تكون مختصة الا اذا صدر منها حكم في الدعوى قبل العمل بالقانون الجديد اذ في هذه الحالة فقط يمكن ان يمس التعديل حقاً مكتسباً
وانا نرجح^(١) الرأي الثالث لان تقديم الدعوى يمين ويحدد الاختصاص

(١) ويظهر ان المحاكم الاهلية تميل الى الاخذ بالرأي الرابع وهو ان المحكمة القديمة لا تكون مختصة الا اذا صدر حكم في الدعوى قبل العمل بالقانون الجديد يؤيد ذلك الاحكام الصادرة منها (حكم استثنائي في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وارد بمجلة الحقوق سنة سادسة صحيفة ٢٨٠)

(وحكم تأديبي صادر من المجلس المخصوص بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٩٧ وارد بمجلة المحاكم صحيفة ١١٩٨ سنة ثامنة)

وحكم صادر من محكمة النقض والابرار في ٤ مارس سنة ١٨٩٣ جاء به ان عدم تأثير القوانين على الماضي انما هو قاصر على مواضيع الدعاوى . ولما كانت قوانين المرافعات وتحقيق الجنايات لامس الموضوع بل هي خاصة بمسائل الاختصاص والاجراءات فهي نفسها وكل تعديل يحصل فيها تسرى من تاريخ صدورهما على جميع الدعاوى التي لم يحكم فيها انتهائياً ولو كانت نشأت قبلها وان مخالفة هذا المبدأ وجه مهم لبطالان الاجراءات موجب لنقض الحكم «
ونورد حيثيات الحكم المذكور وهي :

من حيث ان مبدأ عدم سريان مفعول القوانين على الماضي لا يعمل به الا في موضوع الحقوق

وحيث ان قوانين المرافعات وتحقيق الجنايات واجب العمل بمقتضاها من تاريخ صدورهما سواء كان في الدعاوى المنقاة او التي ستقام الا اذا وجد بها نص يخالف ذلك

فيقال ان المحكمة اختصت بنظر القضية اذا وفعت اليها او تقدمت لها فتقل القضية من هذه المحكمة الى محكمة اخرى يس بحق المحكمة القديمة التي كانت مختصة بنظرها قبل صدور القانون الجديد أو قبل العمل به

فتدخل ضمن هذه القوانين التي تعدل ترتيب المحاكم وتبين اختصاصاتها وعدد قضاتها الذين تشكل منهم تلك المحاكم

وحيث ان القوانين المذكورة لا تمس في الواقع الموضوع القانوني ولا تعلق لها الا بجواد اختصاص المحاكم وكيفية تشكيلها

وحيث ان المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ٢ نوفمبر سنة ٩٠ بتشكيل محاكم جزئية في دائرة كل محكمة ابتدائية قد ابحاث لهذه المحاكم الجديدة الحق في النظر والحكم في مواد الجرح للنصوص عنها بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات

وحيث انه لما كان هذا الامر العالي لم يستثن بالنسبة للدعاوى السابق رفعها قبل صدوره فيؤثر طبقاً لمفعوله على جميع الدعاوى التي لم يصدر فيها حكم انتهائي

وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بلفظ الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ٩٢ القاضي باختصاص المحكمة المشار اليها بنظر الدعوى ويرفض المعارضة المرفوعة من مرزوق ضد الحكم النهائي الصادر من محكمة اسبوط الابتدائية القاضي بحبسه مدة سنة واحدة عملاً بالمادة ٢٩٤ عقوبات

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه طبق خطأ مبدأ عدم سريان مفعول القوانين على الماضي وخالف نص المادة الرابعة من الامر العالي المشار اليه يكون قد اشتمل على اوجه مهمة لبطلان الاجراءات

وحيث أنه بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٠ والفقرة الثالثة من المادة ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات الآتي نصها

الاولى « اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات او الحكم »

الثانية « تحيل الدعوى على محكمة امتثاف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً »

﴿ في القانون المتعلق بسقوط الحق بمضي المدة ﴾

إذا صدر قانون جديد وعدل او غير المدة المقررة لسقوط الحق بمضي المدة بأن جعلها في الدعوى العمومية في الجناح ٥ سنوات بدل ٣ سنوات فهل يسرى هذا القانون على المتهمين الذين لم يمض على ارتكابهم الجريمة ثلاث سنوات وقت صدور القانون الجديد وبالعكس اذا صدر قانون جديد يجعل المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية في الجناح سنتين بدل ٣ سنوات فهل المتهمين الذين مضى على ارتكابهم الجريمة سنتان وقت صدور ذلك القانون ان يتسكوا به او هل يعاملون بحسب القانون القديم ؟

هذه المسألة خلافية ومبنى الخلاف هو هل تمد القوانين المتعلقة بمضي المدة من قوانين الموضوع او تعتبر من قوانين الاجراءات ؟ فالقائل بأنها من قوانين الموضوع يذهب في ذلك الى ان الجاني لا يمكن مؤاخذته الا اذا ارتكب الجريمة في زمن محدد في القانون فيكون مضي المدة وعدمه شرطاً من شروط العقوبة والعقوبة ليست من موضوعات قوانين الاجراءات وبناء على هذا المبدأ يجب ان يعامل المتهم على قاعدة القانون الاخف

والقائل بأنها أي قوانين سقوط الحق من قوانين الاجراءات يذهب في ذلك الى ان قانون العقوبات لا يتكلم عن سقوط الحق بمضي المدة وان هذا الموضوع مدون بقانون تحقيق الجنايات وان المدة شرط من شروط محاكمة

المتهم وجميع ذلك يدخل في الاجراءات وبناء على ذلك يسرى القانون الجديد على الماضي

ولا يلتفت في ذلك الى اخف القانونين لان المتهم لم يكتسب حقاً في المعاملة بمقتضى القانون القديم لعدم اتمامه المدة اللازمة لسقوط الحق وقت صدور القانون الجديد وليس للنيابة ايضاً ان تتظلم من سريته على الماضي لانها تشخص المصلحة العامة وتنوب عن المجتمع امام المحاكم والتعديل او التفسير لم يحصل الا لفائدة عمومية

المبحث الثالث

(في سريان القانون الجنائي)

« على الامكنة والاشخاص في البلاد الغريبة »



نرى من الواجب قبل درس النصوص المتعلقة بهذا الموضوع في القوانين المصرية ان نورد للقارئ الاحكام المعمول بها في هذا الشأن بالبلاد الأوروپية ليقف على الفرق بينهما وليكون ذلك تمهيداً للمبحث في المسألة في القانون المصري ويقول الباحثون في هذا الموضوع من العلماء أنه لا يخلو الحال من ان يكون القانون الجنائي شخصياً او محلياً او مختلطاً فالاول لا يسري الا على رعايا الحكومة ويتبهم في الخارج والثاني يسرى على جميع السكان او القاطنين بأراضي المملكة سواء كانوا من الرعايا أو من الاجانب — والثالث يسري على جميع القاطنين بالمملكة ويتبع الرعايا خارج القطر

وقد املت الشرائع الغربية المذهب الاول ولم تعمل به واتبعت المذهب الثاني ولم تأخذ بالمذهب الثالث الا في احوال مخصوصة تري فيها الحكومة ان من مصلحتها الكبرى ان تؤاخذ على فعل وقع خارج المملكة واذا تقرر ذلك نبحث الآن في معنى سريان القانون على الامكنة والاشخاص اما بالنسبة للامكنة فان القانون يسري على الجرائم التي تقع داخل المملكة ولا يقف ذلك عند حدودها الطبيعية فان القانون يسري ايضاً على جهات وان لم تكن داخلية في الحدود ولكن تعتبر ملحقة بها وجزاً منها وهذه الجهات هي أولاً الجزء من

البحر الداخل في حكم المملكة المصطلح على تسميته *Mer territoriale*

ثانياً السفن — ثالثاً الامكنة التي تحتلها جيوش المملكة في الخارج وبيان ذلك انه من المقرر بين الدول احترام حرية البحار فلا يصح لاحد ادخال البحر في حوزته وامتلاكه لنفسه لانه طريق عام للمواصلات بين الامم غير ان هناك جزءاً من البحر لا يقع تحت هذا الحكم وهو الجزء المجاور للشواطىء والمرافىء فانه تابع للحكومة صاحبة الشاطئ وما يقع به من الجرائم يعتبر واقعاً بأرض المملكة وهو يمتد من الشاطئ الى أبعد نقطة من البحر تصل اليها نيران المدافع أما من جهة السفن فانه يجب التمييز بين السفن الحربية والتجارية فالحرية سواء كانت في عرض البحر او كانت راسية في احد مرافىء الدول الاجنبية فانه لا يسري عليها الا قانون البلاد التي تحمل علمها وذلك لان السفن الحربية هي جزء من قوة المملكة فلا يصح ان تدخل تحت سلطان مملكة أخرى والا اعتبر ذلك عداء من الحكومة التي تحاول بسط نفوذها واحكام قوانينها على سفينة حرية

فاذا كانت السفينة سفينة تجارية فما يقع عليها من الجرائم يتبع فيه احكام المملكة التابعة لها السفينة ان كانت في عرض البحر - فان كانت راسية في احدى المرافئ ووقعت فيها جريمة فالحكم في ذلك يختلف باختلاف قوانين الدول فان منها ما يحاكم المتهم على حسب قوانين البلاد الراسية فيها السفينة كقوانين انجلترا ومنها ما لا يتدخل الا في احوال خصوصية مثل ما اذا كانت الجريمة واقعة على احد الركاب او نتج عنها تشويش واضطراب في الميناء او ان السفينة طلبت المساعدة والتدخل من قبل حكومة الشاطئ وذلك هو المتبع في القوانين الفرنسية

وتعتبر ايضا الجيوش البرية حال وجودها بارض اجنبية جزءاً من المملكة التابعة لها ولكن يجب التمييز بين وجودها في ارض مملكة محالقة لها او على الحياد ووجودها في بلاد دخلها عنوة او بطريق الفتح - ففي الحالة الاولى لا يسري قانون بلاد الجيش الا على افراد الجيش الملكيين والمسكرين وفي الحالة الثانية يسري ايضا على اهالي المملكة التي احتل الجيش بلادها ما لم يقرر خلاف ذلك باتفاق بين الامتين

هذا ومعنى سريان القانون بالنسبة للاشخاص ان يكون نافذ المفعول على جميع السكان القاطنين بأرض المملكة ولا يقف عند ذلك بل يتعدى اراضي المملكة في أحوال مهمة معلومة في القوانين الثرية ويسرى على بعض جرائم تقع خارج القطر الا ان هذه القاعدة اي قاعدة سريان القانون على القاطنين بالمملكة يستثنى منها احوال لاسباب مهمة وهذه الاحوال هي (١) قانون المملكة لا يسرى مفعوله على معتمدي الدول الاجنبية

ووكلائهم السياسين فانه لا يجوز محاكمتهم لا مدنياً ولا جنائياً امام محاكم البلاد التي يؤدون فيها وظائفهم وذلك حفظاً لكرامة الامة النائب عنها ذلك المعتمد السياسى وصيانة لاستقلاله فى عمله ولا يمنح هذا الامتياز الا من كان حائزاً صفة نيابة عن بلاده فيدخل تحت هذا الحكم السفراء والمرسلون فوق العادة وكتاب اسرار السفارات والوكلاء السياسيون المفوضون من حكوماتهم والقناصل الجنرالالية

ولا يدخل تحت هذا الحكم القناصل ووكلاء القناصل لعدم حيازتهم صفة النيابة عن بلاده فى الامور السياسية

ولا يتمتع بهذا الامتياز الانفس المعتمد السياسى ولكن جرت العادة واقتضت المجاملة الدولية ان لا ترفع الدعوى على أحد من أعضاء عائلته وانه يؤخذ تصريح او اذن منه قبل محاكمة أحد من حاشيته

وجرت العادات الدولية ايضاً بعدم محاكمة الملوك ورؤساء الحكومات عند وجودهم فى بلاد اجنبية بصفة رسمية ولا ينال هذا الامتياز الا شخص الملك او الامير او الرئيس المتولى الحكم فى بلده فلا يمنح ذلك لاقاربه او لولي عهده او لمن تولى رئاسة الحكومة واصبح فى حكم افراد الناس

(٢) لا يسرى القانون الجنائى على الملوك ورؤساء الحكومات داخل بلادهم لان الاحكام تصدر باسمهم وتجرى بارادتهم ومحاكمتهم كباقي افراد الناس مستقطعة لمنزلتهم وموجبة للازدراء بهم وما داموا متولين الاحكام وجبت المحافظة على كرامتهم كما تقتضيه المصلحة العامة على ان هذه القاعدة تختلف باختلاف القانون النظمى لكل مملكة لان عدم المسؤولية فى الحكومات

المطلقة ليست كما هي في الحكومات المقيدة وليست في الحكومات الملكية كما هي في الحكومات الجمهورية وجاء في القانون النظامي لحكومة فرنسا ان رئيس الجمهورية لا ترفع الدعوى عليه الا باقرار من مجلس النواب ولا يحاكم الا امام مجلس الشيوخ وأنه ليس مسؤولا الا في حالة ارتكابه خيانة من الخيانات الكبرى للوطن وفي التاريخ مثال لمحاكمة الملوك فقد حاکت فرنسا لويس السادس عشر وقال المحامي عنه ان المحكمة غير مختصة بالدعوى لان القضاة يستمدون العدالة من سلطة الملك فلا يسعهم ان يحاكموه

وقبل ان تترك هذا الموضوع نذكر على وجه الايجاز ما يسمى عند الغربيين Extradition وتعريبه استرداد الجناة القارين . ومن المعلوم ان من يرتكب جناية يسمى جهده في التخلص من القبض عليه ومن المحاكمة امام المحاكم او من تنفيذ العقوبة عليه ويلجأ غالباً الى الفرار بعد الحكم عليه فيخرج من المملكة وينتقل الى بلاد اخرى يكون آمناً فيها من بحث البوليس وتفتيش الحكومة عنه

وقد سهلت طرق المواصلات انتقال الجانين من بلد الى آخر لا سيما اختراع البخار وانشاء السفن البخارية والسكك الحديدية فان هذه الوسائل جعلت في استطاعة الجاني ان يرتكب الجريمة في ارض مملكة في يوم ولا يمضي ذلك اليوم الا وهو في ارض مملكة أخرى فهذا السبب رأته الدول الغربية ضرورة التكافل والتضامن برد الجاني الى المملكة التي وقعت فيها الجناية ليحاكم على ما ارتكبه او تنفذ عليه العقوبة ان كان قد سبقت محاكمته فهددت الدول الغربية في هذا الشأن معاهدات بعضها مع بعض وتذكر هذه

المعاهدات على أمرين الامر الاول بيان الاشخاص الجائز استردادهم والامر الثاني بيان الجرائم التي يصح الاسترداد بسببها - وتسمح المعاهدات الدولية برد كل شخص ماعدا الرقيق الذي فر طلباً للحرية والاشخاص التابعين في الجنسية للدولة المطلوب منها الجاني

فان الشخص المطلوب تارة يكون تابعا في الجنسية للدولة التي تطلبه وذلك كأن يرتكب ايطاليا جريمة في بلاد ايطاليا ثم يفر الى فرنسا فطلبت ايطاليا من فرنسا رده واما ان يكون الشخص المطلوب تابعا لدولة أخرى غير الدولة الطالبة او المطلوب منها وذلك كأن يرتكب الماني جريمة في بلجيكا ثم يفر الى البلاد الفرنسية فطلبت الحكومة البلجيكية من الحكومة الفرنسية وفي هاتين الحالتين لا مانع في المعاهدات من تسليم الجاني القار وقد يكون الجاني تابعا للدولة المطلوب منها التسليم وذلك كأن يرتكب شخص الماني الجنس جريمة في بلجيكا ثم يفر الى المانيا وفي هذه الحالة فقط لا تسلم الحكومة الألمانية الجاني القار لانه تابع لها في الجنسية ويعلمون ذلك بأن حكومته ستتولى هي مؤاخذته ومعاقبته على ما ارتكبه من الجرائم في الخارج ولكن هذا التعليل مردود عليه بأن الجهة التي وقعت فيها الجريمة هي الاحق بمحاكمته لان بها يتيسر اثبات التهمة عليه بسبب وجود شهود الواقعة وآثار الجريمة المادية ولان النظام العام يقتضي ان تنفذ عليه العقوبة بالبلاد التي أدخل إليها من بها

هذا وتسمح المعاهدات بتسليم الجاني فيما اذا كان ما ارتكبه جريمة او جنحة ولا يستثنى من ذلك الاجرائم الحرب من العسكرية والجرائم السياسية

وفضلاً عما تقدم فإن لكل دولة في داخلها الحق في طرد الاجانب السيء
السلوك وهو ما يسمى عندهم Expulsion

المبحث الرابع

﴿ في سرمان القانون الجنائي على الامكنة والاشخاص بالديار المصرية ﴾

ليس في استطاعة أحد أن يقول مبدئياً أن القانون الجنائي شخصي
محض بالديار المصرية بعد أن دخلت هذه البلاد في التمدن الغربي واتخذت
النظامات الاوربية دستوراً لها وإذا كان من قواعد تلك الشرائع أن القانون
يسرى على جميع الافراد القاطنين بأرض المملكة فيتمتعين علينا الاخذ بهذه
القاعدة كلما كان العمل بها ممكناً في بلادنا ويؤيد رأينا ما ورد بالمادة الأولى
من قانون العقوبات الجديد التي نصها « تسرى أحكام هذا القانون على كل
من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا
كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين او معاهدات او
عادات مرعية »

ولا يستثنى من هذه القاعدة الا الاجانب المميزون بالمعاملة على حسب
القوانين والمعاهدات او العادات الدولية وإذا تقرر ذلك وجب البحث أولاً
في أصل تلك الامتيازات وثانياً في العمل بها بالبلاد المصرية

❖ في أصل الامتيازات الدولية ❖

تضاربت الآراء وكثرت المذاهب في منشأ الامتيازات الدولية فقال بعضهم ان منشأها الاختلاف في الدين والموائد بين الامم الشرقية والامم الغربية وأنه كان يستحيل على الغربيين النزلاء بممالك الدولة العثمانية أن يقيموا بها ان كانت احكامها وقوانينها جارية عليهم ويقول أحد الفرنسيين (وقد ألف كتاباً في الامتيازات طبع في سنة ١٨٩٨ بدون ذكر اسم مؤلفه اكتفاء بالرمز اليه بانه سياسي قديم) ان القرآن هو قانون ديني وسياسي وجنائي ولما كان هذا الكتاب منزلاً تعين أن تكون المدنية الاسلامية غير قابلة للترقى وبناء على ذلك فليس في الاستطاعة أن يتقرر بهذه الشريعة الدينية حقوق أو أن يسلم بمعتقدات الذين لا يؤمنون بالدين الاسلامي فكان من الواجب اذن إيجاد طريقة تمكن المسلمين من الاختلاط بالاجانب الذين جمعهم الفتوح بالامم الاسلامية (راجع صحيفة ١٥ من الكتاب المذكور) وقال بعضهم ان سبب الامتيازات أن الامم الاسلامية تعتبر الامم التي ليست من دينها اعداء لها وأنها على الدوام مغاربة لهم فوجدت الامتيازات بمثابة مهادنات صلح او هدنة وقتية (راجع الكتاب المذكور صحيفة ١٦)

وقال البعض الآخر ان الدولة العلية نفسها كانت تأبى معاملة الغير المسلمين بنصوص الشريعة الاسلامية لانها مقدسة لا يصح ان تسرى على غير المتدينين

بها (راجع كتاب المسيو لاجيت) وذهب بعضهم الى ان المعاهدات مجرد تسامح بل واحتقار للاجانب ويستدلون على ذلك بالفاظ وعبارات وألقاب العظيمة التي كانت تعزى لنفسها الدولة العثمانية عند تحرير المعاهدات القديمة والحقيقة هي ان الامتيازات مصدرها الشريعة الاسلامية التي تسمح لغير المسلمين ان يرفعوا منازعاتهم لجهة ملتهم ولا تلزمهم بقبول حكومة القاضى الشرعى الا برضاؤهم عملا بقوله تعالى (فان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم) (راجع كتاب ارشاد الامة الى احكام الحكم بين أهل الذمة لحضرة العالم المحقق الشيخ محمد باجيت) والدليل على ذلك ان الذميين كانوا ممتازين بحق التحاكم من أجل فض مشكلاتهم وحسم منازعاتهم الى جهاتهم الدينية قبل ارتباط الدولة العثمانية بالدول الاوروبية بمعاهدات ومن له المأم بأحكام الشريعة الاسلامية لا ينازع في ان نصوصها تقضى باحترام الذميين في معتقداتهم ومعابدهم وحريةهم واموالهم ومسكنهم مما اشترطه الاجانب على الدولة العثمانية في المعاهدات التي تسميها بالامتيازات ومما يرجع رأينا ان آثار تلك المنح لازالت باقية الى الآن فان رعايا الدولة العلية الغير المسلمين لهم الآن مجالس ملية تحكم فيما يقع بينهم من النزاع في الاحوال الشخصية كالزواج وغيره وبسبب هذه المنح القديمة صار من الصعب توحيد القضاء في البلاد الاسلامية واذا تقرر ذلك نقول لا محل اذن للذهاب الى ان اصل الامتيازات هو بيان الامم الاسلامية وغيرهم في الدين والعوائد والاخلاق أو عدم قابلية انطباق الشريعة الا على المسلمين او انها شريعة مقدسة لا يقضى باحكامها الا فيما بين المتدينين بها اذ لا مانع مطلقاً يمنع القاضى الشرعى من ان يحكم بين غير المسلمين اذا

ارتضوا حكمه ورفضوا منازعاتهم اليه من أنفسهم
وأضيف على ذلك أنه ان لم يكن في الشريعة الاسلامية ما يسمح بترك
القناصل يحكمون بين رعاياهم ماجاد السلطان سليمان (والدولة في إيان سلطانها)
بهذه المنح للجانب

وأول معاهدة عقدتها الدولة العلية في هذا الشأن هي التي وقع عليها
السلطان سليمان وفرنسوا الاول في سنة ١٥٣٥^(١) ثم تلتها معاهدة أخرى بين
الدولة وأنجلترا في سنة ١٥٧٩ وبينها وبين هولانده في سنة ١٥٩٨ وبينها وبين
المجر في سنة ١٦١٥ وروسيا في سنة ١٧٠٠ ومملكة نابولي سنة ١٧٤٠ ومملكة

(١) وتوجد معاهدات سابقة على معاهدات الدولة العلية فأن السلطان صلاح
الدين ابرم معاهدة مع جمهورية فيزا في ٢٥ سبتمبر سنة ١١٧٣ فنحصر على ذكر
ما ورد بديانيتها « قلا عن كتاب فيلب جلاذ

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ هذه صورة الوفاق الذي ابرمه صلاح الدين سلطان
بابل مع جمهورية فيزا بواسطة الديران والوزير المرسل اليه من قبل القناصل يقول فيه
صلاح الدين ان الاحكام الآتي ذكرها يجب ان تكون نافذة في عموم سلطنتي وينبغي
ان يحاذر الجميع من مخالفة اوامري في كافة مملكتي وعلى جميع رعاياي ان يراعوا الاتفاق
الصادر عني ويحترمونه لان كتابتي واجبة الاعتبار في أيدي البيزانين وحال ابرامي هذا
العقد والوفاق انا صلاح الدين كانت السنة ١١٧٤ لميلاد سيدنا عيسى الموافقة لعام ٥٦٩
لهجرة النبوة صلى الله على صاحبها وسلم اذ في السنة المرقومة حضر الى بلاطنا الملوك
ذى العظمة والعدل حضرة الدبرندو مليتي رسولا مكرماً من قبل قناصل فيزا واحضر
معه الكتب من قنصلاتو الجمهورية المشار اليها فاستمعنا أقواله من فم وتلونا الكتب التي
احضرها ففهمنا منها ان البيزانين راضون في ولائنا واطاعة أوامرنا والمعجى الى ممالكنا
كما في الماضي وقد فهمنا أيضاً من الرسول الموحى اليه ومن الكتب المذكورة انه أى

الدانمارك في سنة ١٧٥٦ واسبانيا في سنة ١٧٨٢ وامريكا في سنة ١٨٣٠ ومعاودة
اخرى مع فرنسا في سنة ١٧٤٠

الرسول المذكور حضر باسم قناصل بيزا وجمهوريتها بحيث اعتبرنا ان لسانه لسانهم
وايديهم ايديهم وان كل ما اجرناه نحن صلاح الدين معه يكون جارياً نافذاً بتمامه
وبعد ان تحقق لدينا انه حضر باسم جميع قناصل بيزا وجمهوريتها أدخلناه الى بلاطنا
الملوكي وسألناه عن السبب الذي الجأ القناصل والجمهورية لارساله الينا وعما يريد منا
لتجسيه بكلام يعود لشرفنا وشرفهم ويكون سبباً للولاء والسلام فيما بيننا فتكلم الرسول
بكلام نذكره لكم وأجبتنا بما أجبتنا نذكر جوابنا لكم وقد أثبتنا كل ذلك في عقد يحفظونه
في أيديهم كشهادة بيننا وبينهم تثبت الوفاق الذي قررناه فيما بيننا

ومن مقتضى الوفاق المذكور انه اذا حدث أمر نخل من رعاياي انا صلاح الدين
في الديار البيزنائية أو من البيزنانيين في ممالكنا يرجع كل منا الى الوفاق المذكور كأنه
شاهد علينا زمن طويل ذلك ما سبب حضور الرسول المشار اليه الى بلاطنا الملوكي
مراعاة لمصلحة التجار الذين يجيئون الى بلادنا ويحضرون معهم اصناف السلع والبضائع
ويؤدون عليها الرسوم»

والسلطان ابو النصر سلطان مصر عقد مع جمهورية فيورنسا في سنة ١٤٨٨
وهذا طرف مما جاء بها قلا عن كتاب فيلب جلاذ

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا أمر السلطان السامي رفع الله شأنه وأعلى مقامه

اتنا نعرف جميع الوكلاء والحكام وولاة المسلمين المحمدين وكتاب سرنا المستخدمين
في مدينة الاسكندرية حفظهم الله وفي سائر مراقي مملكتنا السنية الإيلامية ان المأدب
لويجي دبلاستوا المرسل من قبل السلطان حاكم الفيورنتيين تقدم اليه بابتنا العالي ويحبه

واهم ما ورد في تلك المعاهدات حرية التجارة والملاحة للاجانب وحرية الدين وحرية العبادة في الكنائس والمحلات المقدسة واحترام مساكن الاجانب وغير ذلك من الامتيازات التي جعلت الاجنبي في بلاد الدولة العثمانية ممتازاً عن العثمانيين انفسهم

ان اسعد بالولوس في حضرنا السنية وعرض علينا باسم رئيسه الاشياء المتعلقة بأمته الفيورنتيين وتجارها والمعاهدات التجارية السابق عقدها من السلاطين سلفائنا التمس من مراحنا تجديد المعاهدات المذكورة وتثبيتها بأمر سام منا فبناء على ذلك امرنا جميع وزرائنا بأن يطيعوا أمرنا هذا ويقوموا بتنفيذ المعاهدات الآتية ذكرها بيزيد الناية والدقة (البند الرابع عشر) اذا وقع خلاف ونزاع بين الفيورنتيين انفسهم ليس لحكامنا وقضاةنا المسلمين أن يتدخلوا في مسائلهم ولكن الحكم في ذلك عايد لقنصل الفيورنتيين فيحكم في مثل هذه الحالة بما يناسب القوانين الفيورنتية هذا ما تأمر بأجرائه »

ويوجد خلاف ما تقدم معاهدات اخرى عني بجمعها حضرة العلامة الفاضل المسيو اماري المستشرق الايطالي واستخرجها من مكتبة فلورنسا وطبعها وقد وجدنا بها أمر على صادر من السلطان قايتباي لجماعة الفرنتيين (اي اهالي فلورنسا) في ١٧ جمادى الآخرة سنة ٩٠١ بصرح لهم بالتجارة بشفرة الاسكندرية وابلجها قنصل لهم واتفاق بين السلطان قانصوه مع صاحب الفرنتيين في ١٤ ربيع الاول سنة ٩١٠ هجرية بالتصريح بابلجها قنصل له في مدينة الاسكندرية

واليك نموذجاً من هذه المعاهدات القديمة وهو نص أمر على صادر بالتصريح لفرنتيين بأن يحضروا إلى مين الاسكندرية ودمياط والبرلس ورشيد لاجل التجارة

الاسم الشريف

مرسوم ان يتقدم كل واقف عليه من جماعة الفرنتيين وقهم الله تعالى باعتماد ما تضمنه هذا المرسوم الشريف والعمل به على ما شرح فيه

اما فيما يتعلق بمحاكمة الاجانب فالنصوص التي وردت بتلك الماهدات ترجع الى ثلاثة احوال . الحالة الاولى ان يكون النزاع واقعاً بين اجنيين من جنسية واحدة وفي هذه الحالة نص بالماهدات ان المحكمة المختصة تكون المحكمة القنصلية . وذلك يوافق بالطبع نصوص الشريعة الاسلامية التي اشترنا اليها . والحالة الثانية ان يكون النزاع واقعاً بين اجنيين من جنسيات مختلفة وفي هذه الحالة يرفع النزاع الى سفراء الدول بالاستانة ما لم يتفق الطرفان على تحكيم المحاكم العثمانية وهذا الحل ايضا يوافق نصوص الشريعة الاسلامية . والحالة الثالثة ان يكون النزاع واقعاً بين اجني وعثماني وفي هذه الحالة تقضي نصوص الماهدات بالاجماع بان المحكمة المختصة تكون المحكمة العثمانية انما لا تجري محاكمة الاجنبي الا بحضور القنصل أو ترجمان القنصلاتو (راجع المادة الخامسة عشر من الماهدة) التي عقدت بين الدولة العلية والحكومة الفرنسية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٧٤٠ التي نصها « اذا حدث امر من أمور القتل والاضطراب فيما بين الفرنسيين كان لسفرائهم وقناصلهم ان يحكموا بها حسب عادتهم ومشاربهم وليس للأمورنا ان يلقوهم بهذا الشأن »

بسم الله الرحمن الرحيم

رسم بالامر الشريف العالي المولوي قانصوه

السلطان الملكي الاشرفي السني اعلاه الله تعالى وشرفه وافذه وصرفه ان ينظر هذا المرسوم الشريف الى كل واقف عليه من جماعة الفرنتين وقسم الله تعالى يعلم ان المجلس السامي الاميري الكبيرى المضدى الحرى الاوحدى الاكل السني تغرى بردي الترجمان القاصد ادام الله معده حضر الى خدمة ابوابنا الشريفة

والمادة ٦٥ من المعاهدة المذكورة التي نصها « اذا ارتكب فرنسوى او احد من حمايا فرنسا جريمة القتل او غيرها من الجنايات فأراد أحد ان يقف المحاكم عليها ليس لقضائنا ومأمورى حكومتنا ان يباشروا امر رؤيتها الابلجصور السفير والقناصل أو من ناب عنهم حيث وجدوا ولكي لا يجرى شئ مخالف للعدل ومناف لاحكام المعاهدات السلطانية يياشر بمأمور وحكومتنا والقناصل كل من بجهة التحقيق والتحرى بما ينبغى من التدقيق »

والمادة ١٦ من المعاهدة التي بينها وبين دولة بريطانيا العظمى المؤرخة

وذكر لنا أنه جهز اليكم امانا شريفا لا يحصل معه تشويشا على احد قد أحاطت علومنا الشريفة بذلك وهو ناشئ عن مقامنا الشريف سمحنا لكم ان تحضروا الى ميننا الشريفة بالثغر الاسكندري و ثغر دمياط و بولس ورشيد وسائر المين الداخلة في خوزتنا الشريفة وتبيعوا وتشتروا اسوة بقية التجار وعليكم امان الله تعالى و امان رسوله صلى الله عليه وسلم و اماننا الشريف و رسمنا يمنع من يتعرض لكم بأذية او ضرر او تشويش وأن لا يطالب الأب عن ابيه ولا الاخ عن اخيه الالجمسند في الثغر الاسكندري أو في ثغر من ثغور الاسلام بمسند شرعي فيقدموا باعتقاد ما رسمنا به من ذلك على الحكم المشروح اعلاه ويحضروا الى ثغور مملكتنا الشريفة طيبين القلب مشرحين الصدر آتئين على انفسهم وأموالهم لا يمسهم ضرر ولا سوء فيعلموا ذلك ويعتمدوه والله الموفق بجهه وكرمه

في ثاني عشرين شهر جمدي خره المبارك سنة ثلاث عشر وتسعمائة حسب المرسوم الشريف . الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

نعم الوكيل
حضبتنا الله تعالى

تم

سبتمبر سنة ١٦٧٥ التي نصها « وان حدثت دعوى ما أو خلاف او مشاجرة بين الانكليز وبعضهم فيترك الحكم لسفرائهم وقناصلهم بما يوافق عادتهم دون ان يكون لمييدنا من قضاة وولاية مداخلة ما »

والمادة ٢٤ من الماهدة المذكورة التي نصها « واذا كان لانكليزي او لشخص من رعايا انكلترا دعوى ما قضائية فليس للقاضي «ماعا والحكم بها قبل ان يحضر السفير او القنصل او الترجان وكل دعوي تجاوزت قيمتها اربعة آلاف قرش تسمع في الباب العالي لا في سواه »

والمادة ٨ من الماهدة التي بين الدولة ومملكة سردينيا المؤرخة ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٢٣ التي نصها « ان الدعاوى وانواع الخلاف التي تقع فيما بين الرعايا السردنيين ترى ويحكم فيها بمعرفة سفرائهم وقناصلهم وأما ما حدث من ذلك فيما بين الرعايا المذكورين ورعايا الباب العالي فيحكم به وفقاً للقوانين الثمانية بحضور الترجان السردى على أن الدعوى التي يزيد موضوعها على أربعة آلاف أسبر (والأسبر عمله فضيه تبلغ قيمتها ثلاث ستميات) تحال رؤيتها الى مجالس الاستانة ويحكم فيها بمقتضى الشريعة المطهرة

٢

﴿ في العمل بالامتيازات في الديار المصرية قبل انشاء المحاكم المختلطة ﴾

من المعلوم ان النزلاء من الاوروبيين لم يتوافدوا بكثرة على البلاد المصرية الا بعد ان تولى حكومتها المرعوم محمد علي باشا ولم يكن منهم قبل

هذا العهد الانفر قليل^(١) يقيمون في الثغور وعلى الخصوص في الاسكندرية بقصد التجارة وبيع السلع التي يجلبونها من الثغور الاوروبية الواقعة على البحر الابيض المتوسط وكان بدء ترددهم على القطر المصرى في عهد ملوك الشراكسة الذين اباحوا لهم الاخذ والعطاء مع المسلمين واتداب من يقوم مقامهم (القناصل) لينظر في مصالحهم وشؤونهم ومعظم الوافدين منهم من اهالى البندقية وبيضا Pise ومن الافرقيين وهم اهالى فلورنسا Florence

ويظهر لكل من يطلع على نصوص المحررات التي صدرت من ملوك الشراكسة لتلك الامم انها تقضى بحماكتهم فيما يقع بينهم وبين المصريين من الخصومات امام السلطة المحلية وانهم يعاملون حسب قوانين البلاد وكانت اذ ذلك الشريعة الاسلامية ويؤيد ذلك ما ورد صريحاً بالمرسوم الشريف الصادر من الملك قايتباى للفرقتين في سابع شهر جمادى الآخرة سنة ٩٠١ هجرية « ان من شروط البنادقة انه اذا وقعت محاكمة أو غاصبة بمال أو غيره » « من مسلم على بندقى أو على مسلم من بندقى تكون المحاكمة مرفوعة الى » « الابواب الشريفة ان كانا بالابواب الشريفة أو الى النائب والجائب أو » « المباشرين بالثغر وان لا يحكم بينهما غير المشار اليهم فرسم لهم باجرائهم فى » « ذلك على العادة والشروط القديمة ومنع من يقصد الحكم بينهم غير المشار » « اليهم الا بمقتضى الشرع الشريف »

(١) يقال ان فى أوائل القرن الماضى لم يكن بمدينة الاسكندرية لفرنساوين الا بيت واحد للتجارة وجميع التزلاء منهم كانوا قاطنين بمحل واحد يقفله البوليس مساءً ويقتضه صباحاً ويسمى fondique أى فندق وأقام الجنرال بوناپرت فى هذا المحل لما وفد على الفايان المصرية

وجاء بالمرسوم الشريف المذكور في محل آخر ما نصه :

« ذكر أن في شروط البنادقة أن ثم من الخاصكية والماليك السلطانية »
 « والبريدية الذين يحضرون إلى ثغر الاسكندرية من يشوش على طائفة »
 « البنادقة ويسجنهم ويهينهم ويضربهم قصداً لقطع مصانعتهم بغير مستند »
 « ولا طريق فرسهم لهم بمنع المذكورين من التعرض اليهم الا بطريق او »
 « مرسوم شريف وكذلك لا يسجنهم النائب ولا يضربهم ولا يمكن احداً »
 « من التشويش عليهم ولا من يعارضهم الا بمسند شرعي او بمرسوم شريف »
 « واذا طلب احد من البنادقة الحضور الى الابواب الشريفة لا يمنع ولا »
 « يعوق عليه الابواب بل يمكن من التبع من غير تمويق فالجناب العالي »
 « يتقدم باجراء جماعة القرنيين المذكورين على عادة البنادقة المذكورين »
 « ومنع من يشوش عليهم او يتعرض لهم من المذكورين الا بمسند شرعي »
 « او بمرسوم شريف ومن طلب منهم الحضور الى الابواب الشريفة يمكن »
 « ولا يعوق على حكم شروط البنادقة المذكورين »

ولم أجد ما يسمح لقناصلهم بالتدخل الا عند وفاة احدهم . ففي هذه الحالة فقط يصح للتفصيل^(١) ان يضع يده على متروكاته بدون تدخل للسلطة المحلية

(١) قد ورد ذلك بالمرسوم الشريف المذكور ايضاً « ذكر ان من العادة في الشروط القديمة من الملوك السابقين أنه اذا هلك أحد من طائفة البنادقة لا يتعرض أحد من المسلمين إلى موجوده بل يكون جميع ما يخلقه تحت يد القنصل او رقبته من التجار وانه ممن يتعرض لموجود من هلك منهم فرسم لهم يمنع من يتعرض لموجود من هلك منهم وان يتولى امر الهالك القنصل او رقبته محلاً على جاری العادة وما تضمنته الشروط المشار اليها »

(راجع كتاب أمارى من صحيفة ١٨٤ الى صحيفة ٢٠٩)

هذا ولا اظن ان هذه الحالة تغيرت بعد دخول الديار المصرية تحت سلطة الدولة العلية في عهد السلطان سليم بمعنى ان المعاهدات التي ابرمتها الحكومة العثمانية مع الدول الغربية كان من شأنها تأييد ما كان معمولاً به في البلاد المصرية وبالجملّة فان المنازعات التي وقعت بين الاجانب وبين العثمانيين كان الفصل فيها على الدوام بمعرفة السلطة المحلية بل انه في عهد المالك كان يحق للاجانب ان يعتبروا أنفسهم سعداء اذا عاملتهم الحكومة المصرية على مقتضى قوانين البلاد فانه من الثابت في التاريخ ان المالك كانوا يرغمون التجار الاجانب على اقراضهم مبالغ لا سبيل الى استردادها وكان سوء معاملتهم للفرنجة وعلى الخصوص الفرنسيين منهم سيئاً (على الاقل ظاهرياً) تمحطوه لارسال الحملة الفرنسية بقصد فتح البلاد المصرية (راجع كتاب وصف مصر للارسلية العلية الفرنسية جزء ١٧ صحيفة ٣٧٥)

وقد دخلت البلاد المصرية في دور جديد عند ما تولى عليها المرحوم محمد علي باشا فان النزلاء من الاجانب كثر توافدهم على القطر من هذا الحين بسبب تطلع الامير الى الاستفادة من علومهم وصنائعهم واختراعاتهم فاستخدمهم في فروع الحكومة وجلب منهم الى البلاد المهندسين والاطباء والضباط والصناع لتعليم المصريين وترقيتهم الى اوج الحضارة والمدنية

وقد كثر عدد النزلاء من الاجانب بعد فتح قال السويس وفي عصر الخديوي الاسبق المرحوم اسماعيل باشا الذي مهد لهم سبل الاقامة بتنظيم المدن الكبرى من القطر على الشكل الاوروبي مع استخدام العدد العظيم من

الفرنساويين في الحكومة

وكان من الواجب بالطبع على المرحوم محمد علي باشا ومن خلقه من الخديويين احترام المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر مع الحكومات الأوروبية وتنفيذ ما منحه سلاطين آل عثمان من الامتيازات للاجانب وورد فيرمان تولية المرحوم محمد علي باشا المؤرخ في أول يونيه سنة ١٨٤١ أن جلالة السلطان يسلمه مقاليد الحكم على البلاد المصرية ولكن يلزمه احترام جميع المعاهدات التي أبرمت والتي ستبرم بين الحكومة العثمانية والدول المتحابة وقد أجاب محمد علي باشا على ذلك في خطاب رفعه الى الصدر الاعظم في ٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ أنه سيقوم بتنفيذ جميع المعاهدات المذكورة بالديار المصرية

وقد علم القارئ بما تضمنته تلك المعاهدات فيما يخص بامتيازات الاجانب وان نصوصها الصريحة تقضى بمحاكمتهم أمام الحاكم العثمانية في منازعاتهم مع العثمانيين سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم بشرط حضور القنصل او الترخيم وقت المحاكمة فهل عمل بهذه النصوص الصريحة في البلاد المصرية انا نشاهد ان العمل جار على خلاف ذلك وان الاجانب الذين يرتكبون جرائم ضد المصريين يحاكون أمام محاكمهم القنصلية ويجازون على نصوص قانون بلادهم فكيف جاز لهم ذلك والمعاهدات ناطقة باختصاص الحاكم الالهية في مثل هذه الحالة

يزعم الغربيون ان القناصل يستمدون هذا الحق من العادات لا من المعاهدات اى انه جرت العادة بالديار المصرية ان الاجنبي الذي يرتكب

جريمة يرفع أمره الى فصله وان هذه العادة اقرتها الحكومة المصرية فان
 المرحوم سعيد باشا والى مصر أصدر لأئحة في ١٥ اغسطس سنة ٥٧ وورد
 بالمادة ٥٧ منها ما يأتي « اذا صدرت من اجنبي ذنوب وجناتيات وثبت ذلك
 بالتحقيق الابتدائي واستحق عليها القصاص والمجازاة فيحسب طلب مأمور
 الضبطية يصير اجراء وقوع تلك المجازاة بالفتصلاتو التابع لها المذنب »
 فتسكنت الدول بهذه اللائحة واعتبرت اعتراف الحكومة المصرية مسوغا
 لتعديل نصوص الماهدات التي ابرمتها الدولة صاحبة السيادة على مصر
 وأخذ الكتاب من الفرنسيين وغيرهم يشرحون سبب دخول هذه العادة
 في المحاكمات فقال البعض منهم ان سببها عدم حضور القنصل عند رفع دعوى
 من مصرى على اجنبي امام المحاكم المصرية وبسبب ذلك كان يتعذر على هذه
 المحاكم نظر الدعوى فكان المصري يضطر لتقديم دعواه الى قنصل المدعى عليه
 وقال البعض الآخر ان المصري كان يفضل تأديب الاجنبي على يد قنصله لان
 اغلب الجزاآت التي كان يقضى بها في المحاكم الاهلية جزاآت مالية
 وبناء على ذلك تقرر في دوائر جميع المحاكم القنصلية مبدأ ان المدعى يتبع
 محكمة المدعى عليه

وقد تولد عن العمل بالقاعدة المذكورة تعدد السلطات القضائية بالقطر
 المصرى وصار لكل قنصل أن يجرى احكام بلاده وينفذ قانون حكومته
 في الديار المصرية وناهيك بما ينجم عن ذلك من الارتباك والصعوبة لا سيما
 اذا تعدد المدعى عليهم في قضية واحدة وكأثوا من اجناس مختلفة فانه يمتنع
 في هذه الحالة على المدعى أن يخاضع كل واحد منهم بدعوى على حدها أمام

محكمة فصله ولا تسل عما يقاسيه المدعي اذا أراد رفع استئناف بعد الحكم الابتدائي اذ لا بد له من السفر خارج القطر الى اكس ولوندن وغيرها لتوكيل محام يرفع له الاستئناف ويرافع عنه في القضية هذا فضلا عن البطء في الاجراءات والاضطرار الى تنفيذ قوانين مختلفة في بلاد واحدة وهو ما لم يسبق له مثال في التاريخ وناهيك بما وقعت فيه الحكومة المصرية من الخيرة والعجز عن تأديب الاشقياء من الاجانب لتذرعهم بالامتيازات وعدم قدرتها على مجازاتهم بالجملة التي وقعت بها الجناية لان التنفيذ بيد فئاصلمهم وحكوماتهم لا بيد الحكومة المصرية

وقد جرات هذه الحالة عددا ليس بالقليل من المصريين على السعى في الالتئام الى دول اجنبية يقصد المتخلص من أحكام السلطة المحلية والحصول على معاملة يمتازون بها عن غيرهم من الاهالي او يساوون بها الاجانب وقد شعرت الحكومة المصرية بمخرج مركزها وشدة الحاجة الى تغيير الحالة الحاضرة فرفع نوبار باشا تقريره الشهير الى الخديوى الاسبق في سنة ١٨٦٧ عن حالة القضاء في القطر المصرى وشرح له فيه الصعوبة التي تلاقيها الحكومة من جهة الاجانب واحتج على الامتيازات الاجنبية قائلا انها مخالفة لنصوص المعاهدات وطلب تشكيل محاكم مختلطة وتأليف لجنة من علماء شرعيين مصريين ومشرعين اجانب لوضع قوانين تسرى على الاهالي والاورباويين في مخاصمتهم واقضيتهم

وقد ورد بتقرير نوبار باشا فيما يتعلق بمادة اختصاص المحاكم القنصلية في المواد الجنائية ما نصه « ان العدالة صار اجراؤها في البلاد موقوفا على مشيئة

الأشخاص لا على ما تقضى به النظامات فاصبح مركز الحكومة حرجاً والبوليس المحلى غير قادر على معاقبة الجرائم الخفيفة بل المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية او بالمراتب العمومية اذ ان بعض القناصل يجب طلب البوليس ويدعو العريجي الى النظام ولكن بعضهم ينظر للامر بعدم الاهمية ولو لم يكن من الاسباب التى تحمل على ذلك سوى ان زميله يرى طلب الحكومة موافقاً للصواب »

ثم قال نوبار باشا في مقام آخر في تقريره ما يأتى « ان الغرض من الامتيازات هو حماية الاجنبى لا عدم معاقبته ، واذا رجعنا الى نصوص المعاهدات نجدها صريحة في انه يحاكم امام المحاكم المحلية بحضور ترجمان حكومته »

وقد طلبت الحكومة المصرية بناء على هذا التقرير من الدول الاجنبية انشاء المحاكم المختلطة والغاء اختصاص المحاكم القنصلية في مواد الجنح والجنايات والمخالفات . وقد انعقدت في هذا الشأن لجنة فرنساوية يباريس سنة ١٨٦٧ وكانت نتيجة اعمالها رفض تحويل المحاكم المختلطة الجديدة حق النظر في الجنايات والجنح وبقاء الحالة على ما كانت عليه اى اختصاص المحاكم القنصلية دون غيرها بمحاكمة المتهم فى جناية او جنحة ولم تسمح هذه اللجنة للمحكمة المختلطة المزعم انشاؤها ان تنظر الا المخالفات التى تقع من الاجانب (راجع اعمال هذه اللجنة وتقريرها الذى رفعتة الحكومة الفرنسية فى كتاب بورلى صحيفة ٢٧)

ولم يئس نوبار باشا من عدم النجاح بل حصل على عقد لجنة أخرى

دولية في سنة ١٨٦٩ بمدينة القاهرة وقد عرض نوبار باشا على اللجنة المذكورة فيما يختص بالمواد الجنائية الاسباب التي تدعو الى التنازل اختصاص المحاكم القنصلية قائلا « ان الحكومة اصبحت لا ساطة لها فيما يتعلق بضبط الجرائم الجسيمة والخفيفة التي تقع من الاجانب وانها مسؤولة عن الامن العام ولكن ليس بيدها وسائل تدبرها عن نفسها تلك المسؤولية وان البوليس المحلي اصبحت اعزل وانه في الحقيقة ونفس الامر صار بوليس القناصل المختلفة لا بوليس السلطة المحلية ورغمما عن ذلك فانه مسؤول عن الامن واذا وقعت جنائية فلا يتيسر له ابقاء القبض على المذنب الاجنبي الا بتصريح من القنصل ماعدا التلبس وانه اذا قبض على المتهم فالتحقيق لا يجري الا بمعرفة القنصل وبعد الجاني عن الجهة التي وقعت فيها الجريمة واختل بها الامن العام وانه يحدث غالبا ان يرى الجاني يذهب ويحجى بمشهد من جميع الناس ويعلم جميعهم وان هذه الحالة خطيرة ومستوجبة لىأس الادارة المصرية وفضلا عن ذلك فان الاهالى يتقنون ان الاجنبي الذي يرسل الى بلده بقصد محاكمته انما يبعد عن القطر المصري للتخلص من العقاب وان النزلاء الاوروبيين انفسهم مستأثرون من هذه الحالة »

وقد اعترفت اللجنة بالمضار التي شرحها الوزير المصري فوالت اجتماعاتها للبحث من ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٩ لغاية ٥ يناير سنة ١٨٧٠ وقد قرر أعضاؤها باغلبية الآراء وجوب تحويل المحاكم الجديدة حق النظر في الجنايات والجنح والمخالفات التي تقع من الاجانب وكان المندوب الفرنسي في تلك اللجنة يعارض فيما يختص بنزع اختصاص المحاكم القنصلية في مواد الجنايات والجنح

ولم يرض بتحويل المحاكم المختلطة الا حق النظر في الخلافات فقط ثم وقعت حرب السبعين بين فرنسا والمانيا فوقعت المحاكمات وعطل مشروع انشاء المحاكم المختلطة ثم استؤنفت المسألة في سنة ١٨٧٣ وعقدت لها لجنة اخرى دولية بالاستانة العلية وقد حضرها نوبار باشا وقبل مبدئياً الوزير المصري ارجاء تحويل المحاكم المختلطة حق النظر في الجنائيات والجنح الى ما بعد سنة من تأسيسها ولكنه من جهة اخرى ألح بوجوب تحويل تلك المحاكم النظر في بعض جنائيات وجنح تقع من أو على موظفي المحاكم المختلطة اثناء القيام بوظيفتهم وقد قبلت اللجنة المذكورة اقتراحات نوبار باشا بعد ان بحثت فيها طويلاً وحررت تقريراً برأيها مؤرخاً ١٥ فبراير سنة ١٨٧٣

وبناء على ذلك صار للمحاكم المختلطة حق النظر في الجنح والجنائيات المذكورة وفي الخلافات التي تقع من الاجانب

ولم تمض سنة ١٨٧٤ الا وقد قبلت الدول مشروع انشاء المحاكم المختلطة ما عدا الحكومة الفرنسية التي كانت آخر حكومة صدقت على انشائها وفي ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ جرى الاحتمال بافتتاح هذه المحاكم تحت رئاسة الخديوى السابق وابتدأت في العمل من يوم أول فبراير سنة ١٨٧٦

وبعد مضي الخمس السنين الاولى من انشاء المحاكم المذكورة شرعت الحكومة في طلب نزع اختصاص المحاكم القنصلية فمقدت لجنة دولية في هذا الشأن تحت رئاسة دوللو رياض باشا واقترحت الحكومة المصرية في هذا الوقت جعل المحاكم المختلطة مختصة بالجنائيات والجنح التي تقع من أجنبي على أجنبي من جنسية اخرى أو من أجنبي على وطني أو من وطني على أجنبي وقد

والت هذه اللجنة اجتماعاتها لغاية يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٨١ وصادف بعد ذلك حصول الحوادث المرارية فأوقف المشروع لغاية سنة ٨٤ حيث تألفت لجنة دولية بالقاهرة تحت رئاسة نوبار باشا وقد والت هذه اللجنة اجتماعاتها وأقرت أخيراً بتحويل المحاكم حق النظر في بعض الجنايات والجنح ولكن الحكومة المصرية لم تنفذ ذلك المشروع لاسباب أهمها اشتراط بعض الحكومات أن يكون رجال النيابة من الاجانب

وبالجملة فمن ذلك العهد الى الآن لم توسع سلطة المحاكم المختلطة فيما يختص بالجنايات والجنح الا في مواد التفالس بتقصير او بتدليس^(١) التي

(١) ونورد هنا ما جاء بتقرير المستشار القضائي عن سنة ٩٠١ مختصاً بالأمر العالي المشار اليه لتبين للقارئ الصعوبات التي تلاقها الحكومة المصرية للآن بالنسبة لمحاكمة الاجانب في المواد الجنائية

واما حق المعاقبة المحول الآن للمحاكم المختلطة في بعض مسائل التفالس فالظاهر أن النصوص القانونية الجديدة المتعلقة به سارية على وجه العموم سيرا حسناً وقد كانت قضايا التفالس كثيرة في العام الماضي فان مجموعها ٤٤ منها ٢٥ في الاسكندرية و١٤ في مصر وه في المنصورة وبلغ ما انتهى منها في غضون السنة ٢٢ قضية ٩ منها صدرت فيها أوامر بدم وجود وجه لاقامة الدعوى وصدرت احكام في ٣ منها بالبراءة وفي ١٠ بالعقوبة والسبب في زيادة الاوامر التي صدرت بعد وجود وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للاحكام الاخرى التي مر ذكرها هو ما للقضاة بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات من السلطة الواسعة في المحاكمة على التفالس بالتقصير فانهم على ما يظهر يراعون في استعمال هذه السلطة الشفقة والرفقة . وبسبب خطتهم هذه امتنعت النيابة عن اقامة الدعوى في الاحوال المبينة في المادة ٢٩٦ (فقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦) مالم توجد قرائن قوية على

من وقع منهم التفالس كما لو حصل منهم ضرر كبير بسبب الاهمال فى بعض الواجبات المفروضة او فى حالة ما اذا كان عدم انتظام الحسابات يتعذر معه على الحكم حقيقة حالة التعليقات المشبهة فيها

وقد اتصل بي أن الاحكام الصادرة بالبراءة كان واحد منها على الاقل غامضاً جداً وليس له من سبب سوى أن العدول الاربعة المركبة محكمة الجنح منهم ومن ثلاثة قضاة (راجع المادة الثالثة من الفرع الأول من الباب الأول من الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة) هم الذين لهم الاغلبية . ولسوء الحظ ليس فى وسع النيابة استئناف الحكم الصادر بالبراءة ولو كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون وأما الاحكام الصادرة بالعقوبة فى مواد التفالس المبني على تدليس فالتراثي أن القضاة أظهروا فيها شفقة كبيرة فلم يحكموا الا على واحد من المتفالسين بالتدليس بالحبس سنتين وهذه المدة هى الحد الأدنى للعقوبة المقررة وقد توصل القضاة فى باقى القضايا الى ظروف مخففة للعقوبة فكانت عقوبات الحبس التى حكموا بها غير متجاوزة مدة قدرها من شهر الى ثلاثة أشهر على ان قضايا التفالس لم تنجز بالسرعة المرجوة اذ من المستحسن التعجيل بصدور العقوبة فى مثل هذه الأفعال لكيلا يذهب التواني بشدة التأثير وقوة الاعتبار فى نفوس التجار

ومهما يكن من الامر فان النصوص القانونية الجديدة يظهر انها اثرت على وجه العموم فى التجار سيئى القصد تأثيراً مفيداً فأوقفت فى قلوبهم الرهبة والخوف الا انه ترتب على هذا التأثير أمر موجب للارتباك وهو كثرة من يولون القرار من المدينين وربما فتحت هذه الحالة باباً لمسألة هي معرفة ما اذا كان فى الامكان حصول المحاكم المختلطة على المساعدات التى منحت للفصللات حين كانت تنظر فى هذه الشؤون قبل ان حلت محلها المحاكم المذكورة ولاى درجة يمكن الحصول على تلك المساعدات . حيث كان للفصللات عند ما يهرب احد تبعثها بكيفية تستوجب محاكمته جنائياً استرجاعه

❖ في العمل بالامتيازات بعد تشكيل المحاكم المختلطة ❖

ولم يغير انشاء المحاكم المختلطة شيئاً كثيراً مما كان عليه الحال قبل تشكيلها فان المحاكم القنصلية بقيت صاحبة الحق في محاكمة رعاياها الذين يرتكبون جرائم بالديار المصرية سواء كان المجرم عليه وطنيا او اجنبيا فيما عدا ما يذكر بعد
اولا - الجنح والجنائيات التي تقع من او على موظفي المحاكم المختلطة

بواسطتها ان هرب لوطنه وبواسطة الحكومات الاخرى ان كان هروبه لغير وطنه بان تطلب من الحكومة التي هرب الي بلادها القبض عليه واعادته متى كان بينها وبين الحكومة التابع لها المار ب معاهدة تبيح مثل هذا الطلب
وحيث وافقت الدول علي منح المحاكم المختلطة هذه السلطة الجنائية فخلق بها ان توافق أيضا على شمولها بتلك المساعدات مادام من الجلي ان الغرض من النصوص القانونية الجديدة جعل المعاقبة على مثل الجرائم التي نحن بصدددها أشد تأثيراً في المستقبل عن ذي قبل لا أخف منه ويظهر أن هناك عددا جماً من قضايا التفالس بالتدليس لم يتيسر اجراء المحاكمة فيها بسبب هرب المتالفين

وفي هذا المقام استلفت النظر لنقص عظيم في النصوص القانونية الجديدة سق لي التنويه عنه في تقريرى الخاص بسنة ١٨٩٩ وهو انه اضيف الى المادة ٢٧ من الباب الثاني من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة حكم من مقتضاه انه اذا كان المتهم اجنبياً فيقوم بأعمال النيابة العمومية أحد رجال القضاء الأوروبيين وقد فسرت هذا الحكم بأن أبنت في ذلك التقرير (راجع صفحة ٢٨) انه يؤخذ منه عدم صحة اقامة الدعوى العمومية الا برضاء ومباشرة النائب العمومي الاوروبي والمبادر ان التأويل بهذا المعنى هو الملازم دون سواء لما تقتضيه حالة العمل ولكنى أعترف بغير تردد بأن

أنشاء القيام بوظيفتهم (راجع المادة السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة) فان هذه الجرائم أصبحت من اختصاص المحاكم المختلطة المذكورة

ثانياً - جرائم الافلاس بتدليس او تقصير (راجع الامر العالى الصادر فى مارس سنة ١٩٠٠ فلها ايضا من اختصاص المحاكم المختلطة)

منطوق الحكم المذكور يفيد الحصر المطلق والظاهر انه على حسب ما كان يتوقع بسبب هذا الحصر فهم ان النائب العمومي لسيا (وهو الاوروبى الوحيد فى النيابة المختلطة) هو الذى يجب عليه ان يخصص نفسه فى أول الامر كل قضية من قضايا التفالس التى تقام امام المحاكم المختلطة الثلاث و يتراجع فيها بشخصه على أنه بالنظر لمقدار الاعمال الادارية وأعمال المراقبة العمومية المثل بها كاهل هذا الموظف يكون من المستحيل عليه أن يخصص زمنه لقضايا التفالس اذا حصلت فيها زيادة تدريجية كما هو المحتمل وقد رفعت أمام محكمة اسكندرية المختلطة فى السنة القضائية الماضية ثمان قضايا تفالس ضد اناس من الأجانب احداها جسيمة للغاية ومرتبكة ولوجود النص المحكي عنه التزم النائب العمومي أن يخصص جزءاً كبيراً من زمنه لنظرها والتفرغ لها بحيث لو وجدت قضايا اخرى من قبيلها فى محكمتى مصر والمنصورة لاختلت الاعمال الاعتيادية بالنيابة ولكن من حسن الحظ لم يرفع منها شئ امامها فى الستة الماضية على أن نفس الطريقة المتوء عنها بهذا النص الجديد الذى من مقتضاه انه فى حالة عدم وجود أجنبى فى النيابة تتدب محكمة الاستئناف أحد مستشاريها أو قاضياً أجنبياً من المحاكم الابتدائية للقيام بأعمال النيابة العمومية لم تأت بحل مرض وانه ليتعسر علينا ان نفهم السبب الذى يحمل على حرمان النيابة من حق مباشرة قضايا التفالس فى حين انه مخول لها حق مباشرة اقامة الدعاوى العمومية على الاوروبين بما فيها من دعاوى الجنائيات

فمن ان اشتراط رضا النائب العمومي وتصريحه قبل اى عمل من اعمال اقامة

ثالثاً — المخالفات المدونة بقانون العقوبات المختلط والتي أقرت عليها الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة

وسواء كانت المحاكم القنصلية او المحاكم المختلطة هي صاحبة الاختصاص في الجرائم التي يرتكبها الاجانب فالنتيجة ان المحاكم الاهلية لم يزل بينها وبين التمتع بالولاية على الاجانب موانع ناشئة تارة عن المعاهدات وتارة عن العادات

الدعوى العمومية على الاورو باويين مقبول وليس فيه اعتراض مما ولكنه متى تصرح باجراء المحاكمة وابتدئ فيها فعلا فاما الضمانة الحقيقية التي تكون لهم بعد ذلك من اشتراط مباشرة القضايا بمعرفة النائب العمومي بنفسه دون غيره لان اجراءات المحاكمة متى ابتدئ فيها تخرج من يد النيابة ويمهد لتحقيق القضية لاحد القضاة وتقام الدعوى العمومية بقرار يصدر من اودة المشورة ولا يبقى للنيابة الا تقديمها للمحكمة للفصل فيها

فبمثل هذه الاحوال يتعسر علينا ان نفهم كيف يكون لجنسية اعضاء النيابة تأثير مضر بصالح الاورو بين المتهمين بجرائم تجارية فاذا كان الاعضاء الوطنيون غير اكفاء للقيام بالواجبات المفروضة عليهم وجب تجربتهم من حق محاكمة الاورو بين في جميع القضايا لا في الغالب فقط علي انه حسبما اعرفه ليس هناك اسباب مطلقاً في القول بعدم كفاءة أولئك الاعضاء في اداء واجباتهم واذا وجد شيء من ذلك فالظروف كلها تكون في صالح الاورو بين لانه يترتب بشير شك على سوء ادارة الدعوي التي تقام عليهم صدور الحكم ببراءتهم

وبالجملة فان طريقة المحافظة على صوالح المتهمين الاجانب التي قررتها اللجنة الدولية وهمية لا تنطبق على الصواب ولا يمكن تنفيذها وقد شعرت الحكومة في ذلك العهد بأنه ربما لا يمكن العمل بها فجاءت الحوادث مؤيدة لهذا الشعور تقام التأيد ومن الواجب اذن محوها في أقرب ما يمكن من الزمن والا فيخشى أن تذهب بفائدة النصوص القانونية الجديدة»

وتارة عن القانون أما المعاهدات فلأن الجريمة التي تقع من أجنبي على أجنبي من جنسه يكون النظر فيها بمعرفة المحكمة القنصلية طبقا لنصوص المعاهدات المذكورة وأما المعاهدات فلأن من يرتكب من الاجانب جناية او جنحة على عثمانى يحاكم امام المحكمة القنصلية طبقا للعادة التي جرت بالديار المصرية وعلى خلاف ما تقضى به نصوص المعاهدات وأما القانون فلأن من يرتكب من الاجانب مخالفة او جناية او جنحة مما هو مبين بالمواد (١٩٨ و ١٩٩) من لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة أو يرتكب جريمة الافلاس بتدليس او تقصير مما يشير اليه الأمر العالى الصادر في مارس سنة ١٩٠٠ يحاكم امام المحاكم المختلطة بمقتضى قانونها

وقد لاحظ واضع قانون العقوبات الجديد هذه الامور فأوردها بالمادة الاولى التي نصها « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين او معاهدات او عادات مرعية »

اذا تقرر ذلك نبحت الآن فيما يجب مراعاته للعمل بالمادة المذكورة فنقول ان الامتيازات الاجنبية معها عظم أمرها وكبر شأنها لم ترد الا على سبيل الاستثناء من قاعدة وجوب سريان قوانين الضبط والربط على جميع القاطنين بأرض المملكة والاستثناء لا يصح التوسع فيه ولا القياس عليه وبناء على ذلك يجب

أولا - أن لا يمنح هذا الامتياز الا لمن كان تابعا لدولة من الدول التي حصلت على امتيازات من الحكومة العثمانية بمقتضى معاهدات أو كان تابعا

على الأقل الحكومة من الحكومات التي تماثرت مع الحكومة المصرية على
إنشاء المحاكم المختلطة

ومن المعلوم أن رعايا كثير من الدول لا تدخل تحت الحكم المذكور
قالياباني والصيني والحبشي ورعايا ملوك الهند المستقلين عن الحكومة الانكليزية
يسرى عليهم القانون المصري ويحاكون أمام المحاكم الاهلية
وقد عملت بالبداء المذكور محاكمة الاهلية فيما يختص بالمراكشين
فانهم حاولوا كثيراً أن يخرجوا من ولاية المحاكم الاهلية بحجة أنهم من
الاجانب وقد اجابهم لذلك المحاكم المختلطة في المواد المدنية وحكمت
باختصاصها بنظر المنازعات التي بين المراكشين والوطنيين أو بينهم وبين
غيرهم من الاجانب باعتبار أن المراكشين أجانب وأن المحاكم المختلطة سلطة
قضائية مصرية أسست لهذا الغرض وأن المحاكم الاهلية لا يصح لها أن تنظر
الا قضايا الاهلية فقط وقد توسعت المحاكم المختلطة في هذا الامر ولم تقف
عند حد اعتبار نفسها محاكم استثنائية وأن المحاكم الاهلية هي الاصل وأن
الاستثناء لا بد من الاتفاق والنص عليه وأن المراكشين ليس بينهم وبين
الدولة العلية مهادتات تمنحهم شيئاً من الامتيازات ولم يكن لهم دخل في
إنشاء المحاكم المختلطة
وقد حكمت المحاكم الاهلية باختصاصها مدنيا وجنائيا^(١) بنظر قضايا

(١) ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل لم تشأ الحكومة المصرية اعتبار وجود
تفصيلة للمراكشين بالديار المصرية . وصاروا في احوالهم الشخصية تابعين للجانس
الحسبية . واليك ما ورد بتقرير المستشار القضائي الصادر في سنة ٩٠٠ بهذا الشأن :

المراكشيين وقضت محكمة الموسيقى الجزئية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ في دعوى مدنية باختصاص المحاكم الاهلية وجاء بالحكم المذكور مانصه (تختص المحاكم الاهلية بالنظر والحكم في قضايا المراكشيين والقضايا التي تقام بين مراكشي واحد رعايا الحكومة المحلية (١) وذلك لان المحاكم الاهلية

(١) « من عهد غير بعيد رفعت لنظارة الحقانية شكاوى متوالية تتعلق بالمحق المراكشيين نزلاء البلاد المصرية من الاحجاف فيما يتعلق بنظر احوالهم الشخصية اذ اعتاد شيخ طائفتهم ان يتولى ضبط تركات من يتوفى منهم والاستيلاء على ريعها زمناً غير محدود قبل ان يسلمها الى الورثة عديدي الاهلية متوصلا الى ذلك من طريق المحافظة على مصالحهم الخصوصية . وكان يضيع على الورثة عادة في غضون ذلك مقدار عظيم من هذه اليرادات مما اضطر كثيرين من هؤلاء المراكشيين الي ان يهرعوا الى نظارة الحقانية ويرفعوا اليها العرائض مصحوبة ببيان التركات التي تناولتها ايدي التعدي من الطريق الذي صر ذكره ومن طرق أخرى مختلفة الانواع وطلبوا من الحكومة المصرية ان تتخذ من التدابير ما من شأنه حماية مصالحهم في مصر ومساوئهم بالرعايا المصريين فيما يختص بتركات المتوفين والوصاية على القصر »

واول مسألة بحث فيها كانت مسألة حقوق هذا الشخص الذي انتحل لنفسه لقب وكيل مراكش العمومي بالنسبة للوظائف القنصلية والقضائية التي يدعى انه قائم بها بموجب فرمان من سلطان مراكش . ولم تتمكن الحكومة من الحصول على صورة من هذا المستند ولكن بخص فرمانات اسلافه وجد ان ما خول لم لا يتعدى التأثير على جوازات الحجاج وامورية صومية معبراً عنها بالفاظ مبهمه جداً غاية ما يفهم منها ان يحافظوا على صوالح ارباب وطنهم المعوزين سواء كانوا حجاجاً او تجاراً في الديار المصرية . ولو سلمنا جدلاً ان هذا الشيخ خول له فعلاً سلطان مراكش علي اشخاص وممتلكات بني وطنه سلطة اوسع مما كان مخول لسلفه فن الجلي ان هذا الامر وحده لا يكفي لجلس الحكومة المصرية مقيدة بشئ الا اذا وجدت معاهدة او وفاق بين

هى المحاكم الاعتيادية فى القطر المصرى ومن ثم تكون مختصة بالنظر والحكم فى جميع القضايا ما كان الخصوم فيها مالم يكونوا تابعين لجهة اختصاص أخرى بمقتضى قوانين او معاهدات (٢) ولا يمكن القول بان المراكشين هم خارجون عن اختصاصها بمقتضى احكام المادة (٩) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة التى جعلت لها حق النظر فى قضايا الاجانب لان المحاكم المختلطة لما كانت حلت

الباب العالمى ومراكش تقول المراكشين فى البلاد العثمانية التمتع بحقوق وقوانين بلادهم وهو ما لم يوجد الى الآن لهذه الاسباب قررت الحكومة المصرية ان كافة المسائل المتعلقة بتركات المراكشين الذين يتوفون فى القطر المصرى وما يتفرع عنها من الوصاية على القصر يجب ان تنظر بالمجلس الحسى العادى اسوة بشؤون الرعايا المصريين (راجع الوقائع المصرية فى ٢٩ ابريل سنة ٩٠٠)

ولم يبق موضع للنظر بعد ذلك الا مسألة واحدة وهى ان المراكشين فى الديار المصرية الذين يريدون التخلص من الانتظام فى سلك العسكرية ينبغي لهم اثبات جنسيتهم بواسطة تقديم شهادة كان يعطيها عادة الشيخ المذكور وقد اوجدت هذه العادة سبيلا الى الظلم والتعدي كما كان الحال فى المسائل المتعلقة بتركات المتوفين

وحيث لم يكن من الصواب ان تطلق للشيخ المذكور السلطة القنصلية التى ظهر أنه اغتصبها فكذاك يكون استمراره على التصرف المطلق فى قسم حظوظ بنى وطنه بالنسبة لما يختص بالخدمة العسكرية فيه خطر ايضا فحينئذ احسن طريقة تراوت ان تشكل لجنة صغيرة من خمسة من اعيان المراكشين للفصل فى هذه المسائل (مسائل الجنسية) ومن باب الاحتياط تقرر ان فظارة الحربية لا تكون مقيدة بشهادات هذه اللجنة ولا تعتبرها الا مجرد مستند لحاملها فى طلب الاعفاء من الخدمة العسكرية وقد تشكلت هذه اللجنة بصفة قانونية فى شهر اغسطس سنة ٩٠٠ ويظهر انها قائمة باعمالها خير قيام .

محل المحاكم القنصلية في دائرة حدود الاختصاص الذي كان لها لا يمكن ان يكون القصد من كلمة (اجانب) الواردة في هذه المادة الا الاشخاص الذين لم يكونوا تابعين للمجالس المحلية وقت تشكيل تلك المحاكم وقد كان المراكشيون تابعين لتلك المجالس المحلية يدل على ذلك أيضاً ما جاء في المادة (١٨) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من ضرورة اخطار القنصلاتو التابع لها الاجنبي باليوم والساعة للذين سيكون فيهما التنفيذ اذ أنه يستدل من ذلك على أنه لم يقصد امتداد اختصاص تلك المحاكم على امثال المراكشين ممن لم يكن لهم قنصل في القطر المصري » (راجع المجموعة الرسمية صحيفة ٣٠٦ سنة ٩٠١)

ثانياً - ولا يمنح الامتياز المذكور من يتجنس من العثمانيين بجنسية اجنبية على خلاف الشروط والنصوص المدونة بقانون الجنسية العثماني الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ كان يدخل عثماني في الجنسية الفرنسية او الطليانية بدون اذن من الحكومة كما تقتضيه المادة الخامسة من القانون المذكور فان مثل هذا التجنس باطل ولا قيمة له في الممالك العثمانية ويعامل صاحبه معاملة رعايا الدولة العلية وقد أيدت هذا المبدأ المحاكم المصرية بحكم صادر من محكمة بنى سويف في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٩٤ وارد بمجريدة المحاكم سنة خامسة صحيفة (٣٣٣) وجاء به « نص البند الخامس من قانون الجنسية العثماني على انه اذا انتسب احد رعايا الحكومة المحلية لدولة اجنبية بدون اذن من الحكومة السلطانية تصير تبعيته كأنها لم تكن وتنظر في دعاويه المحاكم المحلية »^(١)

(١) حيثيات الحكم المذكور « وحيث ان وكيل المدعى عليه رفع مسألة فرعية قبل الدخول في الموضوع طلب فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه القضية

أما اذا كان تغيير الجنسية موافقاً للاصول المراعاة فلا نزاع في ان التهم لا يحاكم امام المحاكم الاهلية اذا اتى لدولة صاحبة امتيازات ولكن قد يكون تغيير الجنسية حاصلًا بعد ارتكاب التهم جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون المصرى فهل يبقى الاختصاص للمحاكم المصرية رغمًا عن هذا التنصير او هل تكون محاكمنا غير مختصة بناء على ان التهم صار اجنبياً لا محل للبحث في هذه المسألة اذا كان التهم تابعاً في الاصل لدولة اجنبية صاحبة امتيازات وغير جنسيته بعد ارتكاب الجريمة واتى لدولة اجنبية مثلها فالمحاكم الاهلية غير مختصة على كل حال غير أن المسألة لا تخلو من الاهمية اذا كان التهم عثمانياً او

وبالزام المدعية بالمصروفات قيمة الحاماة للاسباب المدونة بالنتيجة المقدمة منه ومحصلها ان موكله معين بوظيفة مأمور اشغال دولة روسيا ينفى سوف من سنة ١٨٩٠ افرنيكة بمقتضى مشاركة مبرمة بين الحكومة المصرية وقنصلاتو الدولة المشار اليها ومن مقتضى تلك المشاركة ان القضايا التي كانت مرفوعة منه او عليه حال عقد هذه المشاركة مدنية كانت او جنائية ومنظورة وقتها بالمحاكم الاهلية يصير نظرها فيها وتنفيذ احكامها بواسطة الحكومة المحلية وما عدا ذلك لا يمكن نظره امام المحاكم المشار اليها وبما ان هذه القضية هي مستجدة فلا ينسئ للمحكمة نظرها على ما بنصوص المشاركة وارنكن ايضاً على المادة الرابعة من الاتفاق المبرم بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ بين الحكومة المصرية ودولة روسيا القاضية بان وكلاء القناصل ومتوظفين آخرين مذكورين بها تنظر دعاويهم الشخصية امام المحاكم المستجدة وهى المحاكم المختلطة التى أنشئت في ذاك الهد وقدم للمحكمة صورة حكم صادر من محكمة استئناف مصر الاهلية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٨٩١ قضى بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر اى دعوى ترفع من او على موكله ويتضح من أسباب هذا الحكم ان محكمة الاستئناف ارتكبت في عدم الاختصاص على المشاركة والمادة الرابعة من الاتفاق السابق التكلم عنها

اجنبيا من المحرومين من الامتيازات وغير جنسيته بعد ارتكاب جريمة من الجرائم

أما اذا كان هذا التغير حاصلًا بعد اقامة الدعوى فلا نزاع في أن المحاكم الاهلية تبقى صاحبة الاختصاص بالحكم فيها رغما عن هذا التغير

يؤيد ذلك المنشور الصادر من الباب العالي للولايات العثمانية في ٢٦ مارس سنة ١٨٦٩ حيث ورد به ان تنفير الجنسية لا يؤثر بأي حال من الاحوال في الدعاوي المدنية او الجنائية المرفوعة قبل حدوث التغير المذكور ولا يصح

وحيث ان وكيل المدعية طلب الحكم برفض المسألة الفرعية وبازام الخصم بالتكلم في الموضوع للاسباب التي ابداهها ودونت بمحضر الجلسة وارتكن على شهادة صادرة من نظارة الخارجية المصرية بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩٤ وقدم أوراقًا أخرى، لأهمية لذكرها وحيث ان البند السابع من المودثاته الشاهانية الصادرة بتاريخ ٦ اغسطس سنة ١٨٦٣ افرنكية تقضي بأنه لا يجوز لفنيس قنصل او مامور قنصلات أو أن يتوظف او يشتغل بهذه الوظيفة الا بعد حصوله على ارادة سلطانية بواسطة السلطات العالية الاجنبية وهذه الارادة تكون مستنداً له في الحصول على الامتيازات اللازمة لوظيفته ونص بالبند الثامن منها انه لا يجوز لاي شخص من رعايا الحكومة المحلية ان يتخلص من الحكم الاهلية بواسطة توظيفه او اشتغاله عند احد الاجانب وانما تكون رعايته متميزة وتابعة للحاكم الاجنبية اذا كانت تتعلق بمصالح الاجنبي ذاته ونص بالبند الخامس من قانون الجنسية العثمانية المؤرخ في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ ان رعية الحكومة المحلية اذا تبع لدولة اجنبية برضاء السلطنة يعتبر كالاغانب . اما اذا لم يحصل على الاذن من الحكومة السلطانية فتعتبر تبعيته للدولة الاجنبية كأنها لم تكن ويجب معاملته واعتباره من رعايا الحكومة المحلية ولا يجوز لاي شخص من رعايا الحكومة المحلية في أى حال من الاحوال ان يتبع دولة اجنبية الا اذا حصل على ارادة سلطانية

ان يكون من نتائج افلات المتجنس بجنسية جديدة من السلطة التي كان تابعا لها قبل ذلك (راجع مجموعة اريشتكاركي جزء اول صحيفة ١١ Aristarchi وقد أيدت أيضا المحاكم المختلطة هذه القاعدة بأحكام كثيرة ومن ذلك حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٠ وجاء به مانصه « متى تقدمت الدعوى بالصفة القانونية الى المحكمة فتبقى مختصة بنظرها الى النهاية ولا يؤثر في اختصاصها تغيير جنسية احد الخصوم اثناء الخصومة » (راجع الاحكام الاخرى الصادرة من محكمة الاستئناف في ٢٩ ابريل سنة

وحيث ان الشهادة الصادرة من نظارة الخارجية المصرية التي هي صاحبة الشأن في مثل هذه الاحوال دلت صراحة على ان روقايل افندى لطف الله عرف في ٢ اغسطس سنة ١٨٩٠ بصفته مأمور اشغال قضاة الروسيا بيني سوف مؤقتاً حين ورود البراءة المنوه عنها بالمادة السابعة من عهدنامه سنة ١٨٦٣ وتلك البراءة لم ترد لغاية الآن أي لحد تاريخ تحريره وهو ٦ يونيه سنة ١٨٩٤

وحيث ان المدعى عليه لم يقدم للمحكمة البراءة المذكورة وهذا يفيد عدم حصوله عليها لغاية الآن

وحيث انه بناء على نصوص البنود التي ذكرت وعلى شهادة نظارة الخارجية المصرية يجب اعتبار المدعى عليه وطنياً راضخاً لاحكام المحاكم الالهية ما دام لم يتحصل على البراءة

وحيث انه يتعين في هذه الحالة الحكم برفض المسالة الفرعية واختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسالة الفرعية من وكيل المدعى عليه وقررت اختصاصها بنظر هذه الدعوى

١٨٩١ وفي ٢٣ مارس سنة ١٨٩٢ وفي ١١ مارس سنة ١٨٩٦)

أما اذا حصل تغيير الجنسية بعد ارتكاب الجريمة وقبل رفع الدعوى على المتهم فيظهر أن المشتغلين بأمر القانون الدولي يترددون في القول بأنه يحاكم أمام محاكم الحكومة التي كان تابعا لها في الاصل ويرى حضرة زميلي الاستاذ المحقق ارمنجون معلم القانون الدولي بمدرسة الحقوق أنه يحاكم أمام المحاكم المصرية اذا قام الدليل على تدليسه اى على كونه طلب تغيير الجنسية للتخلص من المحاكمة وفيما عدا ذلك ينظر في امره بمعرفة محاكم الحكومة التي اتى اليها حديثا (راجع مقالة زميلي المذكور على الجنسية العثمانية المستخرجة من مجلة القانون الدولي العام لسنة ١٩٠١ صحيفة ٢٨)

ويظهر لي أنه لا حاجة للتفريق والتمييز بين التدليس وسلامة النية اذا كانت نصوص قانون الجنسية العثمانية صريحة في هذا المعنى إذ جاء بالمادة الخامسة من القانون المذكور أن العثماني الذي يتجنس بجنسية أجنبية يملأ معاملة الاجانب من يوم تغيير تابعيته واليك نص المادة الخامسة المذكورة (« من دخل في تابعيته الدول الاجنبية باذن الدولة العلية ينزل منزلة الاجانب من يوم تغيير تابعيته الاصلية وعلى هذا الوجه تجري معاملته الخ » راجع فيليب جلاد صحيفة ٣٤٤ جزء ٢)

وبناء على هذا النص لا يكتسب الشخص الصفة او الجنسية الاجنبية الا من يوم التغيير بمعنى انه لا يسرى حكم التجنس على الماضي وقد حدث بالبلاد الفرنسية ان بعض الاجانب الذين يقيمون بارضها تنجسوا بالجنسية الفرنسية بعد ارتكابهم جرائم في بلادهم الاصلية وطلبتهم

دولهم بعد حصولهم على الجنسية الجديدة . ومن المعلوم ان من القواعد المقررة عدم تسليم الجاني الفار اذا كان من جنسية البلد المطلوب منها التسليم كما سبق لنا شرح ذلك في محله (راجع صحيفة ١٤٧) ولذلك بحث علماء التشريع الجنائي في جواز التسليم وعدم جوازه عند ارتكاب الجرائم السابقة على التجنس فقال العلامة جاردو توجد طريقتان لحل هذه المسألة . الاولى اعتبار التجنس سارياً على الماضي وبذلك يمكن للحكومة المقيم بارضها المتهم أن تحاكمه على الجرائم التي ارتكبها قبل تغيير جنسيته أى انه في الحالة التي فرضناها يحاكم أمام المحاكم الفرنسية بمقتضى القانون الفرنسي وقد سلك هذا الطريق المشرع الألماني (راجع المادة الرابعة من قانون عقوبات ألمانيا) والمشرع البلجيكي (راجع المادة العاشرة من قانون بلجيكا الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٧٤)

والطريقة الثانية عدم اعتبار سريان التجنس على الماضي وبذلك يسلم الجاني الى الحكومة الطالبة بدون التفات الى الجنسية الجديدة التي اكتسبها المجرم اذ لا يعتبر أثرها الا من يوم الحصول عليها وقد عمل بهذه الطريقة في الاتفاق الذي أبرم بين فرنسا وانكلترا في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٦ (راجع المادة ٢ منه)^(١)

ولا يمكن ان يحدث مثل هذا الخلاف في الديار المصرية لان للقتاصل بها محاكم وفي استطاعتهم محاكمة المتهم أمامها بدون احتياج الى طلب استرداده من الحكومة المصرية وقد يؤدي ذلك الى التنازع بين المحاكم القنصلية والمحاكم الأهلية في الاختصاص فترغب كل من السلطتين الافراد بالحكم وليس هذا

مما يحل بالطرق الادارية او السياسية لان الخلاف لا يتعلق بمجنسية المتهم، فان تبعيته مسلم بها والنزاع يرجع فقط الى معرفة اى الجهتين تختص بمحاكمته

ولا توجد بالديار المصرية سلطة تحكيم يرفع لها مسائل النزاع في الاختصاص بين المحاكم الاهلية والقنصلية كما يوجد ذلك في مواد النزاع في الاختصاص بين المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية التى نص عليها بالمواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة^(١)

(١) مادة ٢٣ اذا ادعى قنصل المتهم بعد اطلاعه على الاوراق ان الحكم فى الدعوى مما يختص به وانها واجبة احالتها على محكمة القونصلات ونازعته فى ذلك المحكمة المصرية فيحال الفصل فى مسألة الاختصاص على مجلس يتركب من قاضين فى محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية يمينها رئيس محكمة الاستئناف المذكورة ومن قنصلين ينتخبهما قنصل الدولة التابع لها المتهم

مادة ٢٤ اذا اتفق حصول تحقيق دعوى بمعرفة قاض التحقيق المعين من طرف المحكمة المصرية وحصوله ايضاً بمعرفة القنصل فى آن واحد وكان كل منهما مصراً على اختصاص محكمته بالدعوى وجب انعقاد المجلس المبين فى البند السابق فى مسألة الاختصاص بناء على طلب أحدهما

ولا تصح المنازعة من قاض التحقيق فى الاختصاص اذا كانت الجناية او الجريمة عادية هذا ويجب ان تبين الجناية او الجريمة المدعى بها باوصافها فى طلب التحقيق الذى يحصل للقاضى من وكيل الحضرة الخديوية مع مراعاة انواع الجنايات والجناح الداخلة فى اختصاص المحاكم المصرية السابق بيانها اما اذا أقام القاضى او وكيل الحضرة الخديوية أو المأمور الموظف بالمحكمة الواقعة فى حقه الجناية دعواه بها امام محكمة القنصلات و فلها

فلم يبق لحل هذه المسألة الا تسليم احدى السلطينين للآخرى بالافراد
بمحاكمة المتهم حتى لا يحاكم مرتين عن جريمة واحدة مع وجوب ترجيح
اختصاص المحاكم الاهلية لان الجريمة وقعت بارضها واخضع النظام بها
ويشير اهل الاطلاع في القانون الدولي بالعمل بهذا الرأي . قال العلامة
Weiss ويس في كتابه جزء أول صحيفة ٦٨٦ « ان الحق المخول للقناصل
بمحاكمة رعايا دولهم في الشرق مخالف لحقوق السيادة التي للدولة العثمانية على
ممالكها فيجب أن يحمل هذا الحق على وجه الاستثناء ، والاستثناء لا يصح
التوسع فيه . فبناء على ذلك لا يصح ان يرجع الا للقانون العثماني في معرفة
من هو العثماني ومن هو الاجنبي ولا يتسنى للمحكمة القنصلية ان تمد نفسها
مختصة بمحاكمة الاجانب الا اولئك الذين خولهم هذه الصفة القانون المذكور
وعند التنازع في الجنسية فالارجح ما تقضى به القوانين العثمانية في هذا الشأن
بالجهات التي تمتد سلطة هذه القوانين عليها ولنفرض ان العثماني الذي يتجنس
بجنسية أجنبية بدون اذن حكومته حكمت عليه فنصولا تو الدولة التي انتمى
اليها حديثاً فهل في استطاعة القنصل تنفيذ حكمه نعم ان السلطة العثمانية تساعد
بإرتياح القناصل في تنفيذ الاحكام الصادرة على الاجانب عند وقوع نزاع فيما
ينهم ولكن لا تتأخر السلطة المحلية عن رفض تلك المساعدة اذا كان المدمي
عليه تابعاً في نظرها للحكومة العثمانية »

الحكم فيها بغير منازعة في الاختصاص

مادة ٢٥ للمحكمة التي يحصل الاقرار على اختصاصها بعد استيفاء الاجراءات المبينة
سابقاً ان تحكم في الدعوى ولا وجه لها بعد ذلك في التنحي عن اختصاصها بها . اهـ

ثالثاً - وأن لا تمنح الامتيازات الا لمن يثبت تبعيته او انتماءه لحكومة اجنبية ممتازة . وبناء على ذلك فالحاكم الالهية لها حق عاكمة الاجنبي المجهول الجنسية او الذي لا يقوم بأبات التبعية او الانتماء للمدى به ويؤيد ذلك ما ورد بالمادة ٥٥ من اللائحة الصادرة في ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٧ التي نصها « اذا ظهر ان الشخص الاجنبي الذى يقع منه الذنب او الجناية او المخالفة غير تابع لاحدى القنصليات ويتضح بالقياس على ما تقدم انه خارج عن كل حكومة اجنبية فلأموور الضبطية ان يجري فى حقه مجرى الحكومة المحلية بموافقة قوانين البلدة »

ويتذكر القارئ ان هذه اللائحة كانت المستند الوحيد للحكومات الاجنبية فى تثبيت العادات المخالفة لنصوص المعاهدات خصوصاً وان هذه اللائحة لم تنفذ الا بعد موافقة القناصل الجزائرية عليها كما جاء ذلك صريحاً فى صدرها « لقد عرضت علينا المذكرة التى اتفقت عليها فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٣ كلمة جناب القناصل الجزائرية واعيان الحكومة المصرية الميتين . من طرفنا لهذا الخصوص وانحط عليها رأى الفريقين الخ »

وقد عملت محاكنا بهذه القاعدة فى حق اجنبي تخلت حكومته عنه فصكت محكمة الاستئناف باختصاصها بمحاكته جنائياً بحكمها الرقيم ٢٧ فبراير سنة ٩٠٠ الوارد بالهجلة الرسمية سنة ١٩٠١ صحيفة ٤٣ وقالت فى حكمها

« اذا نزع السلطة القنصلية حمايتها من شخص وتخلت كل التخلي عن سلطتها قبله وسلمته الى الحكومة المحلية لتسرى عليه احكامها فليس للمحاكم

في هذه الحالة أن تنظر فيما اذا كان للتفصيلة هذا الحق أو لا ،^(١)
ولم يخرج ما تقدم ذكره عما تقرر من القواعد بقانون الجنسية العثاني
الصادر في سنة ١٨٦٩ حيث ورد بالمادة التاسعة منه ان كل من يقيم في الممالك

(١) وحيث ان من المبادئ العمومية التي قررها علماء القانون في كل البلاد
واتفقت الحاكّم على العمل بها ان السلطة القضائية في المواد الجنائية التي هي جزء من
السلطان الخاص بدولة من الدول تمتد على كافة انحاء الدولة كأنها لازمة بارض الدولة
أى ان احكامها تسرى وجوباً على جميع الاشخاص القاطنين فيها بدون فرق بين
الوطني والاجنبي . وبناء على هذا المبدأ تكون كافة الوقائع الجنائية التي تحدث في ارض
دولة من الدول خاضعة وجوباً لاحكام تلك الدولة

وحيث ان لهذا المبدأ مع ذلك استثناء فيما يتعلق بالامتيازات التي يحصل عليها
الاجانب بمقتضى معاهدات او يكتسبونها لعوائد اتبعوها زمناً طويلاً حتى يعتبر أن
الحكومة سمت بوجودها كما هي الحالة في القطر المصري حيث اختص الاجانب بالحاكم
التفصيلة الاستثنائية الشكل التي تأسست بناء على امتيازات حصلوا عليها بالطرق
الموضحة آنفاً

وحيث انه وان كانت الامتيازات الممنوحة في مصر للاجانب بلغت من الاهمية
والجسامة ما لم تبلغه في اكثر البلاد الاخرى الا انه لا يؤخذ من ذلك ان السلطة
القضائية المحلية اصبحت لا تأثير لها بالكلية على الاجانب بل انه من الثابت المقول
ان تلك السلطة ما زالت ولا تزال هي القاعدة وان السلطة التفصيلة هي الاستثناء

وحيث انه في حالة وقوع نزاع في جنسية احد الاخصام يتعين ملاحظة ما اذا
حصل بسببه خلاف سياسي او لم يحصل . ففي الحالة الاولى يجب على الحاكم ان تسلّم
امر ذلك النزاع الى الدوائر السياسية للفصل فيها

وحيث ان هذه الحالة لم تكن في هذه السعوى حيث لم يرق النزاع الا من المتهم
نفسه ولم تعرض التفصيلة البريطانية التي يزعم انتماء اليها في أى دور من ادوار القضية

المحروسة السلطانية يعد من تبة الدولة العلية وتجري في حقه معاملة تابعيها
فإذا كان من تبة الاجانب فعين عليه اثبات تبعيته على موجب الاصول

الى المطالبة بالمتهم او المنازعة في تبعيته وبناء عليه لم تخرج المسألة من دائرة القضاء
وينسئ اذن للمحكمة البحث فيها

وحيث انه فضلا عن عدم مطالبة القنصلية البريطانية بالمتهم قد تبين انها نزعت
حمايتها عنه منذ بضع سنوات كما يتضح ذلك من صورتين افادتين رسميتين جاءت بهما
النيابة وهما صادرتان بتاريخ ١٤ يونيه سنة ٩٧ و ٤ ستمبر سنة ٩٩ من قنصل بريطانيا
الجنرال بالاسكندرية الى محافظ تلك المدينة الذي صادقه القنصل المذكور على مطابقة
الصورة لأصل الافادتين وقد ثبت منهما ان القنصلية تخلت تمام التخلي عن سلطتها على
المدعو انطونيو ماجري أي المتهم ونزعت حمايتها عنه وسلمته الى الحكومة المحلية لتسرى
عليه احكامها وأوردت ان ذلك الحرمان تقرر بعد ان في المتهم دفعتين من القطر
المصري وبجي اسمه من سجل الرعايا الانكليزية

وحيث انه ليس من شؤون المحاكم البحث لمعرفة هل يحق لقنصلية دولة من
الدول ان تنزع حمايتها عن احد رعاياها أو لا ؟ فان من البديهي ان تلك المسئلة تتعلق
بقوانين الدولة التابعة لها القنصلية ولا غرض للمحكمة الا ان تأكد من صدور حكم
القنصلية القاضي بنزع حمايتها وما يليها من الامتيازات عن الخصم الذي يتمسك بها
ويرفع اختصاص المحاكم المحلية بحجة حيازته لتلك الحماية

وحيث انه قد ثبت لدى المحكمة بأجلى بيان ما تقدم من انه وان كان المتهم
تابعاً في الاصل لدولة اجنبية الا انه نظراً لثبوت حرمانه من حماية تلك الدولة يجب
معاملة بالاحكام المحلية التي يسقط تحت حكمها بناء على قاعدة الساطة القضائية المحلية
التي سبق ايضاحها في الحثيات المتقدمة فيعين اذن والحالة هذه رفض المسئلة الفرعية
والمحكم باختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى

فلهذه الاسباب (الخ)

(راجع قاموس القضاء والادارة لفيليب جلاذ المجلد الثاني سنة ١٨٩١ صحيفة ٣٤٥)

وقد أصدرت نظارة الداخلية المصرية منشوراً لجهات الادارة في ٢ ستمبر سنة ٨٣ بمعنى ما ذكر بناء على ما ورد لها من التعليمات من نظارة الخارجية وملخص ما جاء بالمنشور المذكور هو (١) اذا حدثت واقعة مثل مشاجرة او معركة او سطو او غير ذلك من الحوادث يجب على جهة الادارة التابعة لها جهة تلك الواقعة بمجرد وصول الاخبار اليها أن تبادر بضبط الجانين مهما كانت جنسيتهم (٢) اذا ادعى أى شخص الانتماء لاية دولة فلا تكثر الحكومة بدعواه الا اذا أتى بالدلة والبراهين الكافية لثبوت انتمائه (٣) اذا اوتيت جهة الادارة فى انتماء اى انسان فن الواجب عليها ان تعرض ذلك لنظارة الداخلية لتتخبر فى شأنه مع نظارة الخارجية وتلك الجهة تعتبره بصفة رعية حتى ثبت ما ينافى ذلك - وحيث انه باتباع هذه الاجراءات تيسر للحكومة ان تأتى فى كل تحقيق بالنتائج المرغوبة ولا يتعسر عليها ادراك اى أمر مما يستلزم الوقوف عليه اثناء التحقيق ولا يتمكن مدعى الانتماء كذباً من الخروج من قبضة تسلطها بغير حق فقد حررنا بهذا لجميع مأموري جهات الادارة وبالجمله هذا الحضر تكمل الاجراء بجهة ادارتك وفروعها على مقتضا «

وقد تأيد هذا المنشور بأخر فى ٢١ نوفمبر سنة ٨٨ (راجع قاموس

القضاء والادارة لفيليب جلاذ جزء اول سنة ١٨٩٠ صحيفة ١٣٤ و ١٣٥)

واذا تقرر ذلك وجب البحث الآن فى معرفة السلطة المخول لها حق النظر فى المنازعات المتعلقة باثبات الجنسية فهل هذا الحق من اختصاص المحاكم أو

من اختصاص نظارة الخارجية وقنصليات الاجانب والذي قضت به المحاكم
الاهلية هو انه اذا كان النزاع في الجنسية حاصلًا بسببه خلاف سياسى يجب
على السلطة القضائية ان تكل الفصل في أمر ذلك النزاع الى الدوائر السياسية
اما اذا كان النزاع حاصلًا من المتهم نفسه ولم تتصد السلطة القنصلية الى المطالبة
به او المنازعة في تبعيته فيدنى للمحاكم النظر في امر الجنسية (راجع الحكم
الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠ السالف الذكر)

وقد قضت المحاكم المختلطة بمثل ذلك كثيراً فن ذلك حكم صادر في ٢٥
مايو سنة ١٨٩٣ ورد به « اذا كان النزاع الحاصل في الجنسية لم يتولد عنه
أى خلاف سياسى فالمحاكم المختلطة مختصة بالفصل في ذلك » وحكم صادر في ٢٧
فبراير سنة ١٨٩٦ جاء به « انه في حالة وجود خلاف بين الحكومة المصرية
والسلطة القنصلية في جنسية احد المتقاضين فالواجب على المحاكم المختلطة إيقاف نظر
القضية حتى يحسم هذا الخلاف » وحكم صادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٨ جاء به
« انه في حالة وجود شهادات متناقضة في اثبات جنسية احد الخصوم صادر
بعضها من السلطة المحلية والبعض الآخر من قنصلات اليونان يجب إيقاف
الفصل في الموضوع حتى يحسم النزاع الواقع في الجنسية بمعرفة الجهة المختصة »
ويرى حضرة زميلي معلم القانون الدولى بمدرسة الحقوق ان للمحاكم حق
النظر والفصل في المنازعات الخاصة باثبات الجنسية وان الشهادات التى تطيحها
نظارة الخارجية او السلطة القنصلية يجب اعتبارها كاستدلالات تسترشد بها
المحاكم ولم يسلم حضرته بقول القائلين مثل السيولاجيه Laget ان مسائل
الجنسية من الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية وانه ليس للمحاكم الاحوال

العينية ان تظرفها ورد على ذلك بانه وان كانت مسائل الجنسية تعتبر حسب القانون الدولي داخلة فى الاحوال الشخصية للانسان كالاھلية وغيرها الا ان قانون المحاكم المختلطة وقانون المحاكم الاهلية دونت بهما المسائل المحظور عليهما نظرها من مواد الاحوال الشخصية ولم يذكر ضمنها المنازعات الخاصة بالجنسية وقد أفاض حضرة الاستاذ فى هذا الموضوع فى رسالته الساتقة الذكر (راجع صحيفة ٣٢ الى صحيفة ٤٣)

رابعا — أنه لا يمنح الاجنبى من الامتيازات الا ما تسمح به نصوص المعاهدات أو ما جرت به العادات فان كان لا يستحق الا بعض المنح المحفولة بغيره فلا يمنح له الا ذلك البعض ولا عبرة بغيره فى هذا الامر ولهذا السبب لا يعامل رعايا دولة ايران معاملة باقى الاجانب الحاصلين على امتيازات لان المعاهدة التى ابرمت بين هذه الدولة وبين الحكومة العثمانية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ لا تمنحهم الا بعض تلك الامتيازات ومن مقتضى المعاهدة المذكورة يحاكم الايراني أمام المحاكم العثمانية اذا ارتكب جريمة من الجرائم ما لم تكن الجريمة واقعة على ايراني وفى هذه الحالة فقط تكون المحكمة القنصلية مختصة بنظر الدعوى (راجع المادة الاولى والمادة السابعة من المعاهدة المذكورة)^(١)

(١) المادة الاولى — ان تكون التبعة الايرانية الموجودين بمالك الدولة الطلية متقادين مباشرة لاحكام قوانين ونظامات الدولة الطلية وتابعين للضبطيات ومحاكم السلطنة السنية بدون واسطة فى كافة المواد المتعلقة بالجنايات والجرح والقبايح . وحيث ان هذا الامر لا يخل بما للمؤمرى دولة ايران من حقوق الحماية لتبعة دولتهم كما هو

وقد تقرر ما ذكر بحكم صادر من محكمة الاستئناف الاهلية (في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٨ وارد بمجلة الحقوق سنة ثالثة صحيفة ١٣١) وذهبت هذه المحكمة في حكمها الى ان الجرائم التي تقع من الايرانيين على غير العثمانيين هي ايضاً من اختصاص المحاكم الاهلية واليك الحثيات الواردة بالحكم في هذا الشأن

مذكور في المادة الرابعة . فتحقيق ومجازاة الافعال الجنائية الواقعة علناً وصراحة يصير اجراؤها كما كانت بدون واسطة معرفة ضبطيات ومحاكم الدولة العلية . وأما ما عدا هذه الجنايات العلية والمشهورة فانه يجوز لشهتادر ايران ولو كلائهم بالاستانة او بالمالك العثمانية أن يحضروا بنفسهم او بواسطة احد من طرفهم في التحقيقات الابتدائية التي يصير اجراؤها في حق الايراني الذي يؤخذ ويحجز بناء على اتهامه من شخص آخر في فعل متعلق بمجينة او جنحة او قباحة لمعلومية احوال ذلك الشخص الصحيحة وذلك . لحين ظهور براءته او تهمة ويعطى صورة مصدقاً عليها الى المأمورين الايرانيين من اعلام الاحكام الصادرة في حق من ثبت عليه الجناية او الجنحة او القباحة من هؤلاء الاشخاص بأي وجه كان . واما كافة الدعاوى والاختلافات التي تحصل بين تبعه الدولة العلية وتبعه دولة ايران المتعلقة بالتجارة والحقوق العادية فهذه ينظر ويحكم فيها في محاكم الدولة العلية وحين رؤية الدعوى المائلة لذلك يجوز وجود ترجان من طرف الشهبندرية . ولو أن اجراء تنفيذ احكام الاعلام الصادرة في حق الايرانية المتعلقة بالحقوق والتجارة يكون بالمراجعة من طرف مأمورى الدولة العلية لوسطة السفارة والشهبندرية ومع ذلك اذا اتضح انه بالنظر للمدة اللازمة لاجراء الاعلام المذكورة ان السفارة او الشهبندرية لا تجرى ذلك او لا يمكنها اجراؤه فعند ذلك يصير اجراؤه بمعرفة مأمورى الدولة العلية بدون واسطة

المادة السابعة — كافة الدعاوى والمنازعات التي تحصل بين الايرانية مع بعضهم البعض يصير تسويتها بمعرفة شهتادر ايران انما ولو ان هذا من خصائص الشهبندرية والفصل فيها وترتيب الجزاء بشأنها ومعاملتها السائرة تترك لها لكن عند وقوع الافعال

« وحيث ان قول المفاوضة ^(١) بأن المنازعات التي تقع بين الايرانيين وتبعة »
 « الدول الاخر ينظر فيها حسب القاعدة المتبعة الاجراء لا يفهم منه عدم »
 « اختصاص المحاكم النظامية الممائية بالنظر في تلك المنازعات بل يفهم منه »
 « العكس مع انه بين الدولتين اتفاق يخالف لذلك وهذا فضلا عن كونه »
 « موافقا للبند الاول من المفاوضة فانه موافق للاصول والقواعد العمومية »
 « المتبعة الاجراء بين الدول في مواد الجنائيات فانه من خصائص الحكومة »
 « أن تعاقب على الجرائم التي تقع على أفراد الناس بسبب ما يترتب عليها من »
 « تكدير الراحة العمومية كما هو مقرر في المادة الاولى من قانون العقوبات »
 « وحيث انه يتضح من افادة وارادة من نظارة الخارجية الى نظارة »
 « الحقانية بتاريخ ١٢ ابريل سنة ٨٨ نمرة ٢٠ أن الخارجية في كافة مخابراتها »
 « مع قنصلاتو جنرال دولة ايران استندت في كل وقت على نصوص المعاهدة »
 « البادية الذكر ومحكمة الايرانيين حاصلة بالمحاكم الاهلية بخصوص ما يتوقع »

الجنائية وضبط الفاعلين بمعرفة مأموري الحكومة المحلية اذا افاد المذكورون عن تبتمهم
 فيصير المخابرة عن ذلك في الاستانة من السفارة وفي سائر الجهات الأخر من
 الشهبندريات واذا تحقق امر تبعتهم لدولة ايران فيجرب تسليمهم اليها . وفي هذه
 الحالات بصير المساعدة من طرف الحكومات المحلية للشهبندار ووكلاء الشهبندار اذا
 طلبوا ذلك

(١) يشير الحكم في ذلك الى ماورد بالمادة الثامنة عشرة من المعاهدة التي نصها
 المادة الثانية عشرة — الدواوى والمنازعات التي تحصل بين تبة ايران وتبعة
 الدول الأخر ينظر فيها حسب القاعدة المرعية الاجراء كما كان في السابق لحيث يعطى
 قرار عن ذلك من سفارة ايران وسفارات سائر الدول

« منهم من الجنح والجنايات في حق أحد الرعايا او الاجانب الخ »
 وقد تأيد ما ذكر بحكم^(١) صادر من محكمة الاستئناف المختطة في اول
 ديسمبر سنة ١٨٩٧ حيث جاء به مائنه (ان المحكمة القنصلية الايرانية
 ليس لها كباقي المحاكم القنصلية بالقطر المصرى حق محاكمة رعاياها فى المواد
 الجنائية الا اذا كان الجني عليه ايرانيا)

المبحث الخامس

(فى سريان القانون الجنائي على الحوادث التى تقع خارج القطر)

من المعلوم ان تأثير القوانين يجب ان لا يتخطى حدود المملكة وانه لا
 يكون معمولاً بها الا داخل القطر اذ لا يصح ان تسري شريعة حكومة من
 الحكومات على بلاد حكومة أخرى والا كان ذلك منافياً لمبدأ السيادة التى
 اختصت بها كل دولة فى بلادها . وبناء على ذلك فليس النرض من سريان
 القانون الجنائي على بعض الجرائم التى تقع خارج القطر ان يعمل بالقانون
 المصرى فى البلاد الاجنبية او ان يحكم على الجاني فى البلاد المصرية وينفذ
 الحكم عليه فى البلاد الاخرى التى يقيم فيها فان التنفيذ ليس واجباً الا لاحكام
 الصادرة من محاكم البلاد ولا يسلم بتنفيذ حكم اجنبى لما فى ذلك من المساس
 بحقوق السيادة والاستقلال المشار اليها

(١) هذا مع العلم بأن المحاكم المختطة تعتبر نفسها مختصة بالفصل فى المنازعات
 التى تحصل بين الايرانيين ورعايا الحكومة المحلية وأصدرت أحكاماً كثيرة فى هذا الشأن

وانما معنى سريان القانون على الخارج ان المشرع المصرى سن عقوبات لبعض الافعال التى تقع خارج القطر وأخذ مرتكبها عملاً بما تقتضيه المصلحة العمومية للبلاد فاذا حضر المجرم الى الديار المصرية من نفسه أو سلمته الحكومة التى يقيم فى بلادها صحح للسلطة القضائية المصرية ان تحاكمه على ما اقترفه خارج القطر عند الاحوال التى يصح فيها محاكمته غيائياً

ولم يكن بالقانون القديم نصوص تتعلق بالافعال التى تقع خارج القطر^(١) أما النصوص التى وردت بالقانون الجديد فيرجع ما ورد بها من الجرائم الى قسمين قسم يؤخذ عليه بقطع النظر عن جنسية مرتكبه وقسم لا يعاقب عليه الا اذا كان فاعله مصرياً . واليك الآن بيان كل من القسمين

« القسم الاول »

وردت جرائم هذا القسم بالمادة الثانية من قانون العقوبات التى نصها :

« تسرى احكام هذا القانون مع مراعاة الاستثناء السابق على »

« الاشخاص الآتى ذكرهم »

« أولاً — كل من ارتكب فى خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً او شريكاً »

(١) ولكن محكمة الاستئناف الاهلية حكمت باختصاصها بالحكم فى جريمة ضرب وقع من مصري بارض الحجاز وكان المجني عليه مصرياً وارتكبت فى حكمها على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التى جعلت للمحاكم حق الفصل فى مواد التعزير بانواعها التى تقع من افراد الاهالي ولم تكن من اختصاص المحاكم المختلطة وانه لم يأت بالمادة المذكورة قيد يمكن مخصص — راجع الحكم المذكور الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ٩٠٠ ووارد بمجلة الحقوق ضخيفة ١٩٧ سنة خامسة

« في جريمة وقت كلها او بعضها في القطر المصري . ثانياً — كل من ارتكب »
 « في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية : (١) جناية مخلة بأمن »
 « الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني من »
 « هذا القانون (ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا »
 « القانون (ج) جناية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ »
 « و ١٧١ من هذا القانون بشرط ان تكون المسكوكات متداولة قانوناً في »
 « القطر المصري »

ويستفاد من المادة المذكورة ان المشرع المصري يعاقب المجرم في اربعة
 احوال بقطع النظر عن جنسيته أى سواء كان مصرياً او عثمانياً او اجنياً من
 المحرومين من الامتيازات و اشار الى ذلك بقوله في المادة المذكورة « مع
 مراعاة الاستثناء السابق » أى الاستثناء الوارد بالمادة الاولى التى استثنت
 الاجانب غير الخاضعين لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين او معاهدات
 او عادات مريعه

وقد صرح المشرع في الحالة الاولى من الاحوال المذكورة بالمادة الثانية
 بمحاكمة من يشترك خارج القطر في جريمة وقت بالديار المصرية او أتى في
 الخارج اعمالاً تجعله فاعلاً اصلياً لجريمة وقت داخل القطر
 ولم يرد نص لهذه الحالة بالقانون الفرنسي ولكن حكمت المحاكم
 الفرنسية كثيراً باختصاصها بمحاكمة من اشترك خارج القطر في جريمة
 ارتكبت بالبلاد الفرنسية كأن يمرض الشريك المقيم ببلد أجنبية انساناً
 موجوداً بفرنسا على ارتكاب القتل او التسميم او الحريق عمداً (راجع الحكم

الصادر من محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٣ الوارد
بمجموعة السيرة سنة ٩٤ قسم اول صحيفة (٢٤٩)

ويرى العلامة جاردو أن المحاكم الفرنسية لا تستطيع محاكمة الاجنبي
المقيم في الخارج اذا كان ما وقع منه يمد فعلاً اصلياً لا عمل اشتراك في الجريمة
التي ارتكبت بالبلاد الفرنسية (راجع جاردو مطول جزؤ اول صحيفة ٢٨٤)
ولم يغفل المشرع المصري هذه المسألة بل وضع نصاً للحالتين وسواء
كان مرتكب الفعل في الخارج يمد شريكاً او فاعلاً اصلياً في نظر القانون
فلا نزاع في ان المحاكم المصرية لها حق محاكمته

وعبارة المادة المذكورة تفيد انه يشترط وقوع الجريمة كلها او بعضها في
القطر المصري حتى يسوغ للمحاكم المصرية محاكمة من اشترك فيها بالفعل وقعت
خارج القطر فاذا حدث العكس اى ان الجريمة ارتكبت كلها بالبلاد الاجنبية
ولم تقع بالقطر المصري منها شيء من الافعال المكونة لها بأن كان الأمر
قاصراً على اشتراك احد سكان البلاد المصرية في الجريمة المذكورة فالظاهر ان
المحاكم المصرية تكون غير مختصة بمحاكمة الفاعل الاصلى وبحق المحكمة محل
الوافقة دون غيرها ان يحاكمه على ذلك

ولكن يبقى علينا معرفة ما اذا كان يصح محاكمة الشريك أمام المحاكم
المصرية او انه لا يصح ذلك

ان نص المادة الثانية المشار اليها لا يستفاد منه حل لهذه المسألة لا سلباً
ولا ايجاباً واذا رجعنا للقاعدة المقررة بالمادة الاولى نقرر ان الاشتراك في
جريمة لم تقع بالقطر المصري. ليس من اختصاص المحاكم المصرية محاكمة

مرتكبه عليه لان القانون بمقتضى المادة المذكورة لا يسرى الا على من يرتكب جريمة في القطر المصرى والجريمة وقعت في الخارج وقد جرت المحاكم الفرنسية على هذه الحطة (راجع حكم محكمة النقض والابرام الفرنسية الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨ الوارد بمجموعة السيرية) سنة ٨٨ قسم اول صحيفة ٣٤٥) وكانت واقعة القضية التي صدر فيها هذا الحكم سرقة ارتكبتها اجنبى خارج البلاد الفرنسية واشترك فيها مقيم بفرنسا باخفاء الاشياء المسروقة

اما باقى الاحوال الواردة بالمادة الثانية المذكورة فيعاقب عليها المشرع ولو وقعت الجريمة كلها خارج القطر وذلك لان الحكومة المصرية لها مصلحة كبرى في الضرب على ايدى من يزور فرماتها او اوراق البنوك المالية المصرية او يقلد المسكوكات المتداولة في القطر المصرى او يثير الفتن ويحرض المصريين على حمل السلاح لقتال الحكومة او يلقى الدسائس بقصد ايقاع العدواة بين مصر والدول الاجنبية

نعم يمكن القول بأن محاكم البلاد الاجنبية التي وقعت فيها الجريمة تتكفل بمحاكمة الجاني وتأديبه ولكن الامر لايهما مثل ما بهم البلاد المصرية فان الجريمة لم تقض على مصالحها وضررها واقع مباشرة على المصالح المصرية ولذلك لا ينقض حق النيابة في اقامة الدعوى على مرتكب احدى الجرائم السابق ذكرها الا اذا ثبت انه حوكم في البلاد الاجنبية وبرئ من التهمة او حكم عليه نهائياً واستوفى مدة العقوبة (راجع المادة ^(١) الرابعة من قانون العقوبات)

(١) المادة الرابعة - لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة او فعل في الخارج

وبناء على ذلك فللنيابة رفع الدعوى العمومية على من لم يحكم عليه نهائياً بالبلاد الاجنبية او حكم عليه وفر قبل تنفيذ العقوبة ويسرى هذا الحكم طبعاً على من قضى بمض العقوبة وفر قبل تنفيذ الباقي عليه منها لانه لم يستوف على كل حال عقوبته كما اشترطته المادة الرابعة السالفة الذكر ولا يخفى ما في هذا الأمر من الظلم لان المجرم يعاقب مرتين في هذه الحالة على ذنب واحد

وقد فطن لذلك المشرع الطلياني فأورد بالمادة الثامنة من القانون الطلياني ما يفيد ان المحاكم يجب عليها ان تخصم من العقوبة التي يحكم بها المدة التي استوفها المجرم من العقوبة المحكوم بها في البلاد الاجنبية

ويلاحظ على المادة الرابعة المذكورة انها اغفلت حالة ما اذا سقطت عقوبة المحكوم عليه في البلاد الاجنبية بمضى المدة او بأى سبب آخر قبل رفع الدعوى عليه بالديار المصرية فهل يمكن للمتهم ان يتمسك بهذا الدفع ام لا نحن نظن انه لا يصح له التمسك بهذا الدفع لان المادة الرابعة لم تجعل هذا الأمر مانعاً كغيره من موانع المحاكمة وليس في استطاعته التمسك بسقوط الحق حسب القانون المصري لان العقوبة المحكوم بها عقوبة اجنبية لا مصرية ومقتضىها بمقتضى قانون اجنبي لا بمقتضى القانون المصري على ان المشرع الطلياني اعتبر سقوط العقوبة من موانع المحاكمة في بعض الاحوال - (راجع المادة السابعة من القانون المذكور)

الا من النيابة العمومية

ولا تجوز اقامتها على من يثبت ان المحاكم الاجنبية برأته مما أسند اليه او أنها حكمت عليه نهائياً واستوفى عقوبته

وتشترط المادة الرابعة المذكورة عدم جواز رفع الدعوى العمومية الا من النيابة العمومية اي انه لا يصح للمدعى المدني تقديم الدعوى مباشرة لمحكمة الجنح والمخالفات كما يصرح به قانون تحقيق الجنايات فان هذه الحالة استثنيت من القاعدة المذكورة ونزع من المدعى بالحق المدني الحق الذي منحه في رفع الدعوى مباشرة على من ارتكب جريمة خارج القطر وكانت له مصلحة في طلب محاكمته على ان النيابة العمومية في استطاعتها رفع الدعوى العمومية سواء كان المتهم حاضراً في القطر المصري او غائباً عنه بدليل ان المادة الثانية من القانون لم تقيد المحاكمة باشتراط وجوده بالقطر كما اشترط ذلك في المادة الثالثة الخاصة بالجنايات والجنح التي يرتكبها المصري خارج القطر

« القسم الثاني »

ويدخل تحت هذا القسم الجرائم التي إذا وقعت خارج القطر لا يعاقب مرتكبها الا اذا كان مصرياً وقد وردت هذه الجرائم بالمادة الثالثة من القانون التي نصها

المادة الثالثة - « كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو في خارج »
 « القطر فعلا يمتد جنائية او جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا »
 « عاد الى القطر وكان القفل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه »
 ويتخذ من هذه المادة ان الجرائم المذكورة هي الجنايات والجنح فخرجت المخالفات لعدم اهميتها والحكمة في مؤاخذة المصري على ما يرتكبه من الجنايات والجنح خارج القطر هي المحافظة على ناموس البلاد وشرفها والزام

المصري المقيم بالخارج اتخاذ خطة الاستقامة وحسن السلوك

ولا يعمل بالمادة المذكورة الا اذا توفرت الشروط الآتية - الشرط الاول - ان يكون المجرم^(١) مصريا وتعين علينا ان نبحث فيما هو المصري فنقول ان السوري والحجازي واليمنى والبغدادى يجمعهم بالمصرى جامعة واحدة وهي الجامعة العثمانية لأن الجميع تابعون للدولة العلية وكلهم خاضعون سياسياً لدولة آل عثمان ولكن السوري ليس مصريا والمصري ليس بسورى فكل منهما ينتسب لوطن غير وطن الآخر وكلاهما تابع لولاية تخالف الاخرى في احكامها ونظامها وادارتها الداخلية لا سيما ان البلاد المصرية بما منحته من الامتيازات من عهد المرحوم محمد على باشا صارت ولاية ممتازة ومستقلة في ادارتها وامورها واصبحت تخالف في شكل حكومتها وأموالها الداخلية باقى الولايات العثمانية

وقد حاول من زمن غير بعيد بعض الوافدين الى مصر من الولايات الاخرى العثمانية اعتبار انفسهم من المصريين وطلبوا منهم حقوق الانتخاب المخولة لسكل مصرى ورفع الامر لمحكمة الاستئناف فقضت بعدم استحقاقهم ووضعت في حكمها القواعد التي يجب الرجوع اليها للتمييز بين المصرى

(١) وجاء بالمادة الرابعة المذكورة انه يجب ان يكون المصرى تابعا للحكومة المحلية ولم أنهم لهذا القيد معنى سوى ان المشرع اراد ان يخرج من حكم هذه المادة المصرى الذى يكتسب حماية وقية من دولة اجنبية كالتراجمه فى القنصليات ووكلاء القناصل (فيس قنصل) فانهم غير خاضعين للقضاء الاهلى ما داموا شاغلين الوظيفة فقط ولكن هذا الاستثناء داخل فى المادة الاولى من القانون فلا حاجة لاعادة النص عليه

وغيره ^(١) (راجع هذا الحكم الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨٩٩ بمجمله المحاكم
السنة التاسعة صفحة ١٦٤٣)

(١) ونورد هنا الحثيات التي جاءت بالحكم في بيان من هو المصري : « حيث انه اذا
تلتبعت الحوادث التاريخية والسياسية يرى ان المصري هو كل من كان مستوطناً مصر
حينما أعطيت لها الامتيازات والحقوق التي سبق ذكرها من غير نظر الى دياناته وجنسيته
سواء كان من الاهالي الاصليين او الذين أتوا اليها مع ساكني الجنان المرحوم محمد علي
باشا لان مصر لم تكن قبل منح هذه الامتيازات والحقوق لها جنسية خاصة بها غير
الجنسية الثمانية لانها كانت ولاية غير ممتازة خاضعة للدولة العلية مباشرة . ولم تل
حكومتها المستقلة الامتيازات المذكورة التي ترتب عليها اختصاصها بجنسيتها الوطنية الا
بطلب المرحوم محمد علي باشا ومساعدة من كان متوطناً بمصر في ذاك الوقت له بالمال
والدماء فأعطته الدولة ومن قام معه بهذا الواجب تلك الامتيازات والحقوق المنصوص
عليها في الفرائض السلطانية وبذلك تكونت لمصر جنسيتها فهؤلاء وذريتهم هم الذين
يعدون مصريين دون من عداهم من العثمانيين

وحيث أنه لا يمكن اعتبار من توطن بمصر من العثمانيين بعد اعطاء الامتيازات لها
مصرياً الا اذا اكتسب الجنسية المصرية

وحيث انه وان كان لا يوجد قانون لاكتساب الجنسية المصرية وقدها الا انه
توجد قواعد عمومية متفق عليها بين علماء القوانين المتبعة في العمل عند جميع الامم
سواء كان عندها قوانين للجنسية أم لا . وهذه القواعد هي بالاجمال :

أولاً — ان عدم وجود قانون الجنسية لا ينفي وجودها لان وجودها لا يتوقف
على وجوده بل يتوقف فقط على وجود الحكومة المستقلة للامة صاحبة الجنسية كما سبق
لان قوانين الجنسية لم توضع لتقريرها وانما وضعت لبيان الشروط والاجراءات التي
يلزم توفرها واتباعها لاكتسابها او قدها

ثانياً — ان كل انسان لا بد له من جنسية يتجنس بها عند ولادته وقد اختلفوا

والتعريف الذى جاء بهذا الحكم هو « ان المصرى هو كل من كان »
 « مستوطناً مصر حين أعطيت لها الامتيازات (اى الاستقلال الادارى »
 « الذى منح لمصر فى زمن المرحوم محمد على باشا) مهما كانت ديالته »

فى هذه الجنسية فقال بعضهم انه يتبع جنسية والديه وقال آخرون انه يتبع جنسية البلدة
 التى ولد فيها . وجرت الدولة العلية على القول الاول فى المادة الثامنة من قانون باهية
 الدولة الصادر فى شوال سنة ١٢٨٥

ثالثاً - انه يجوز لكل انسان ان يترك جنسيته الاصلية ويتجنس بغيرها
 رابعاً - ان اساس الجنسية هو عقد ملزم من الجانبين لان كل فرد من افراد
 الامة له حقوق وعليه واجبات يودها لأمته وهذا العقد لا يتم الا بايجاب وقبول لان
 الحكومة لا تجبر على اعتبار أى شخص فرداً من افرادها بدون رضاها كما ان الشخص
 يجوز له ان يتجنس بأى جنسية ولا يبقى متجنساً بالجنسية التى جملت له عند الولادة
 لأنها جنسية ضرورية

خامساً - ان كل انسان لا يجوز له ان يتجنس بجنسيتين

وحيث انه يترب على هذه الفواعد انه يجب على كل من يجب أن يتجنس
 بجنسية أمة أن يطلب من الهيئة الحاكمة تجنيسه بجنسيتها ويتوطن بها بنية عدم الرجوع
 الى وطنه الاصلى للوطن به وأن تمنحه الحكومة حق التجنس . وأن تقرر له هذا الحق
 عند وجود قانون يبين فيه شروط التجنس فيكون الطاب قد توفرت فيه هذه الشروط
 والحالة الاخيرة تؤخذ من المادة السابعة من قانون تبعية الدولة وان اقامة شخص ببلد
 غير بلده وان طالت لا تكسبه جنسية هذه البلدة اننى اقام فيها ما لم يطلبها وتمنحها
 الحكومة او تقرر لها . وقد جرت على هذا المبدأ محاكم أغلب البلاد فقد حكمت محكمة
 استئناف موبيليه بأن الشخص اذا اقام ببلد لا تكسبه اقامته حق الجنسية ولو زادت
 على ثلاثين سنة - (راجع تعليقات دالبوز على القانون المدني جز' اول صحيفة
 ٤٥ : ٥٣)

« وجنسيته لان مصر قبل هذه الامتيازات لم تكن لها جنسية خاصة بها »
 « غير الجنسية العثمانية ولا يمكن اعتبار من توطن مصر من العثمانيين بعد »
 « اعطاء الامتيازات لها مصرياً الا اذا اكتسب الجنسية المصرية »

وتلا هذا الحكم الجليل صدور قانون في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠ لتحديد الجنسية المصرية واستمدت المشرع نصوص هذا القانون من الحكم المذكور وبمقتضى النصوص المشار اليها بعد مصرياً

أولاً - من توطن القطر المصرى قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكان محافظاً على اقامته فيه اي انه أقام بالقطر على التوالى بدون انقطاع غير عادي
 ثانياً - العثماني المولود في القطر المصرى من ابوين مقيمين فيه متى حافظ على محل اقامته

ثالثاً - العثماني المولود والمقيم في القطر (اي ولو من أبوين غير مقيمين في القطر) الذى يقبل المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية المصرى سواء كان ذلك بادائه الخدمة العسكرية أو بدفع البذل

رابعا - الطفل المولود في القطر المصرى من أبوين مجهولين
 خامساً - العثماني الذى يقيم في القطر المصرى أكثر من خمس عشرة سنة ويطلب التجنس بالجنسية المصرية بشرط ان يعلن هذه الرغبة الى المحافظة او المديرية التى فيها محل اقامته وان يقوم بكل ما تفرضه القوانين المصرية المختصة بالقرعة العسكرية (راجع المادة الاولى والثانية والثالثة والرابعة من القانون المذكور وتقرير جناب المستشار القضائى عن سنة ٩٠٠)

الشرط الثانى من الشروط التى دونت بالمادة الثالثة السابقة الذكر ان

تكون الجناية أو الجنحة التي ارتكبها المصري خارج القطر معاقباً عليها بمقتضى قانون البلد الذى وقعت فيه الجريمة اذ من البديهي ان المحاكم المصرية ليس لها ان تحاكمه اذا كان الفعل غير مؤخذ عليه في بلد محل الواقعة والعمل على خلاف ذلك يؤدي الى نتيجة غير محموده هي عدم استطاعة المصري الرجوع الى وطنه وتفضيله البقاء في البلاد الاجنبية على ان البلاد المصرية ليست لها مصلحة كبيرة في معاقبته لان الجريمة لم تقع بالقطر المصري ولم يخل النظام به - الشرط الثالث ان يعود المصري الذي ارتكب الجناية أو الجنحة من الخارج الى القطر المصري اى انه لا يصح محاكمته غيباً ولا رفع الدعوى العمومية عليه الا بعد ان يرجع الى وطنه - الشرط الرابع أن لا ترفع الدعوى العمومية عليه الا من النيابة - الشرط الخامس لا ترفع عليه الدعوى اذا ثبت انه حوكم في الخارج وحكم ببراءته أو حكم عليه نهائياً واستوفى عقوبته (راجع المادة الرابعة من قانون العقوبات)

المبحث السادس

(في استرداد مرتكبي الجرائم الفارين)

لاسيلا للحكومة المصرية الى استرداد الجاني الذي تمكن بعد ارتكاب الجناية أو بعد الحكم عليه وقبل تنفيذ العقوبة من الفرار الى بلاد اجنبية لانه لا يوجد بين الحكومة والدول الاجنبية معاهدات في هذا الشأن فاذا هرب القاتل أو المزور الى البلاد القبرانية أو الايطالية مثلاً فقد آمن شر المحاكمة والعقوبة

الا انه توجد حالتان يمكن فيهما استرداده - الاولى - حالة فراره الى البلاد
 العثمانية والثانية هروبه الى البلاد السودانية اما في الحالة الاولى فقد جرت
 العادة بين حكومة مصر وحكومة الدولة بتبادل تسليم الجائين الفارين من
 احد البلدين الى الآخر وقد عثت نظارة الحفانية المصرية بوضع قرار بتاريخ
 ١٤ مايو سنة ٩٨ يتضمن القواعد الواجب اتباعها في تسليم الفارين من بلاد
 الدولة الى اراضي الحكومة المصرية (راجع القرار المذكور في مجموعة نظارة
 الحفانية نسخة فرانسية صحيفة ٦٩١)

وأما الحالة الثانية فقد حصل فيها اتفاق بين حكومة السودان والحكومة
 المصرية وصدق عليه من مجلس النظار في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢

ويشمل هذا الاتفاق بيان الاشخاص المجرمين الجائز تسليمهم من احدى
 المملكتين للآخرى فقد ورد بالمادة السابعة والثامنة من الاتفاق المشار اليه
 أن كل حكومة من الحكومتين تسلم بناء على طلب الاخرى كل من
 وجدت أسباب تحمل على الظن بأنه ارتكب جريمة من الجرائم الداخلة في
 اختصاص محاكم الحكومة الطالبة ويماقب عليها ببقوة الحبس لمدة ستة
 اشهر على الاقل أو ببقوة أخرى أشد منها بشرط ان يكون قد صدر أمر
 سجن بسبب هذه الجريمة وكذا كل من هرب من المسجونين في احدى سجون
 الحكومة الطالبة والتجأ الى ارض الحكومة الاخرى

وتسلم حكومة السودان للحكومة المصرية كل شخص محكوم عليه من
 المحاكم ببقوة الحبس لمدة ستة شهور على الاقل أو ببقوة أخرى أشد منها
 بمقتضى حكم صادر من المحاكم المصرية وحائز للشروط اللازمة المدونة بالمادة

الثانية من الوفاق المذكور ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين لهم في القطر حق المعاملة بمنتهى الامتيازات فلا يجوز تسليمهم الا اذا صدر اذن بذلك من السلطة الفصلي المختصة (راجع المادة العاشرة)

أما شروط التسليم فقد نصت عليها المادة الحادية عشرة حيث تقرر بها انه لا يقدم طلب التسليم الا اذا اتضح من الحكم ان العقوبة نطق بها في حضور المتهم او غيبته أو اذا اثبت في حال صدور الحكم غيابياً انه حضر مدة على الاقل امام المحكمة او القاضى المحقق او حصل اخطاره في القطر المصرى بالدعوى المقامة عليه بواسطة اعلان طلب الحضور اليه شخصياً أو بطريقة اخرى أو كان الحكم اعلن اليه شخصياً في الوقت المناسب الذى يتمكن فيه من تقديم معارضة أو استئناف عنه

أما الاجراءات المتعلقة بالتسليم فهي المبينة في المواد ٨ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من هذا القانون

وملخص هذه المواد انه اذا كان الطلب من الحكومة المصرية فيحصل بمعرفة نظارة الحفانية ويرسل لمندوب حكومة السودان بالقاهرة واذا كان الطلب من حكومة السودان فيقدم من مندوبها بالقاهرة الى نظارة الحفانية ويصحب الطلب بكافة ما يمكن من البيان الذى يوصل الى معرفة نفس الشخص المطلوب تسليمه ويعين محل وجوده بقدر الامكان واذا كان الطلب مبنياً على صدور أمر بالسجن فيرفق بصورة منه مصدق عليها ويرفق ايضاً بصورة من محضر البوليس وشهادة الشهود التى اديت أمام المحقق وان كان المطلوب تسليمه شيخاً فرفق من السجن فيرفق بالطلب صورة مطابقة للأصلي من الورقة المثبتة

لسجن المسجون أو من الورقة المثبتة رسمياً لهربه وإن كان الطلب مبنياً على صدور أحكام ترفق بالطلب صورة مطابقة للأصل من الحكم وقد تقرر بالمادة (١٤) من هذا الاتفاق أن كلا من الحكومتين تسن القواعد والاجراءات الواجب اتباعها في امر تسليم المجرم وكيفية القبض عليه وكيفية استجوابه وكيفية اثبات شخصه والسلطة التي يكون من اختصاصها تقرير انطباق طلب التسليم على هذا الوفاق او عدمه

المبحث السادس

« في تفسير القانون الجنائي »

التفسير هو تأويل النصوص الخامضة وتحديد معناها إما بواسطة مدلول ألفاظها لغة أو بالبحث عن الاسباب التي دعت لوضعها أو بواسطة مفهوم النص أو بطريق القياس والاستنتاج أو الرجوع الى النصوص القديمة التي كان معمولاً بها قبل وضعه

وينقسم التفسير الى عرفي ورسمي والاول هو عبارة عن فتاوى المفتين وآراء العلماء والشراح والفقهاء وسعى عرفياً لانه تأويل صادر عن الافراد وليست له صيغة رسمية اذ المحاكم لا تقيد به فلها أن تحكم بما يفتى به ولها ان ترفض ذلك

والثاني هو كل تأويل يصدر من السلطة التشريعية أو السلطة القضائية أو المحاكم وسمى رسمياً لانه الزامى يجب أن يعمل به غير ان تأويل السلطة القضائية ليس الزامياً الا في الدعوى التي حكم فيها بمقتضى هذا التأويل ولباقي المحاكم أن تعمل به كما لها ان تذهب الى غيره اذا كان لا يروق في عينها ووجدت من الاسباب القوية ما يسمح لها بالمدول عنه وهذا بخلاف تفسير السلطة التشريعية فانه الزامى بكيفية مطلقة ويتمشي على جميع الاحوال ويعمل به في الدعاوى كافة لانه صادر من السلطة التي لها سن القوانين وتأويلها للنص الغامض يمد قانوناً يجب احترامه والعمل به

إذا تقرر ذلك بحثنا في الأحوال التي قد يضطر القاضي فيها إلى تفسير القانون الجنائي فنقول أن تطبيق المحاكم للقانون الجنائي لا يخرج عن ثلاث . الأولى أن يوجد للواقعة المطروحة أمام المحكمة نص صريح في القانون وفي هذه الحالة يتعين على القاضي العمل بهذا النص والحكم به . الثانية أن لا توجد المحكمة للواقعة التي لديها نصاً في القانون وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة أن تقضى ببراءة المتهم عملاً بقاعدة أن لا عقوبة بلا نص وليس للقاضي أن يرجع إلى الأصول المعمول بها في المواد المدنية فيحكم بعقوبة حكم تأويل بطريق القياس أو الاستنتاج أو اتباع قواعد العدل لأن هذا لا يصح في المواد الجنائية . الثالثة أن يجد القاضي نصاً عاماً في القانون . وفي هذه الحالة يبذل القاضي جهده في توضيح معني ذلك النص وفهم قصد المشرع من وضعه فإن لم يجد لذلك سبيلاً وجب عليه أن يفسر النص النافذ في مصلحة المتهم لأنه يجب على المشرع أن يحمل القانون واضحاً سهل الفهم يتناوله جميع الناس وليس له أن يطالب الأمة بأن تدرك مراده بالإشارة أو التلميح أو أن تتضلع من علم القوانين وأصوله لتقف على مر نصوصه غير أنه من الخطأ القول بوجوب تأويل النص في مصلحة المتهم كلما كان عاماً بل الواجب أولاً السعي في تفسيره فإن لم يتيسر أمكن العمل بالقاعدة المذكورة (راجع هوس جزء أول صحيفة ٩٣ إلى ١٠١ ومطول جارو ٢٢٧ طبعة ثانية وفوستان هيلي جزء أول صحيفة ٤٣ طبعة سادسة)



﴿ المبحث السابع ﴾

(في الفرق بين القانون الجديد والقديم)

من حيث سريان القوانين على الحوادث والامكنة والاشخاص
دونت قاعدة سريان القانون الجنائي على الحوادث بالمادة (١٩) ^(١) من
القانون القديم. ووردت في المادة (٥) ^(٢) من القانون الجديد مع تعديل في
الفاظها لم يغير شيئاً من معناها
على أن كل ما ذكر عن هذا الموضوع في القانون القديم انما هو ما
دون بالمادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم التي نصها « تحكم المحاكم المذكورة
فيما يقع بين الاهالي من دعاوي الحقوق مدنية كانت أو تجارية ونحكم أيضاً
في المواد المستوجبة للتمييز بانواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي
تقع من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تكون
من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها الخ »

(١) المادة (١٩) يكون العقاب على الجنايات والجنح والمخالفات على حسب
القانون المعمول به في وقت ارتكابها انما اذا صدر قانون بعد ارتكاب الجناية أو الجنحة
أو المخالفة يقضى بتخفيف العقوبة أو عدها بفتح دون غيره اذا كان صدوره قبل
الحكم النهائي

(٢) المادة (٥) يساقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها
ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح لهم
فهو الذي يفتح دون غيره

ولا يخفى ما يوجد في عبارة هذه المادة من البعد عن القواعد الصحيحة لفظ دعايا الحكومة المحلية يفيد ان المحاكم الاهلية ليس لها أن تحكم مطلقا الاجنبي الذي يرتكب جريمة في القطر المصري على أن جميع الاجانب ليسوا حائزين للامتيازات الدولية ومن كان محروما هذه الامتيازات وجبت محاكمته امام المحاكم الاهلية طبقا لقاعدة أن القانون الجنائي عيني يسرى على جميع سكان القطر

وقد أحسن واضع القانون الجديد بتوضيح هذه القاعدة في المادة الاولى^(١) منه

ولم تكن في القانون القديم نصوص تعاقب على الجرائم التي تقع خارج القطر فوضعت لذلك قواعد بالمواد (٢) و (٣) و (٤) من القانون الجديد ولم يترك المشرع الجديد شيئا في هذا الباب سوى وضع قواعد لاسترداد وتسليم الجناة الفارين كما فعل ذلك المشرع الطلياني ولكن لعل ذلك لان مصر ليس في استطاعتها استرداد جميع من يفر من الجناة الى البلاد الاخرى هذا الموضوع قليل الاهمية في نظر المشرع

المادة (١) تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو طادات مرعية



﴿ الفصل الرابع ﴾

« في ركن التمدي »

قد يرتكب الانسان الفعل الذي يعاقب عليه قانوناً حاله كونه غير فاقد الادراك ولا حرية العمل ومع ذلك لا يؤخذ لان ما أناه لم يكن على سبيل الاعتداء بل لاستعمال حق من الحقوق أو أداء واجب من الواجبات ولذلك جعل التمدي وتمعد الايذاء بلا حق ركناً من أركان الجريمة وما يقع من الافعال على غير هذه الصورة مباح لا عقاب عليه^(١) وأسباب الاباحة التي وردت بالقانون ترجع الى سببين الاول استعمال الحق والثاني ارتكاب الفعل المعاقب عليه عند القيام بالواجب.

﴿ المبحث الاول ﴾

(في ارتكاب الفعل المعاقب عليه قانوناً عملاً بحق من الحقوق)

لاشئ على من يرتكب فعلاً محرماً عملاً بحق مقرر قانوناً اذا لم يتجاوز حدود حقه وكان سليم النية أى انه لم يقصد الاضرار بالغير وقد وردت هذه القاعدة بالمادة (٥٥) من القانون الجديد^(٢)

(١) وفي رأينا ان هذا اللفظ لا يطلق الا على الاسباب المبررة للجرائم كالدفاع الشرعى ولا يصح ان يطلق على الاكراه أو القسوة لانها من أسباب عدم المسؤولية الجنائية
(٢) المادة (٥٥) لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل عمل ارتكب

وقد أضاف المشرع هذه المادة الى القانون بناء على طلب مجلس شورى القوانين حتى لا يؤاخذ الوالد الذي يضرب ولده بقصد تأديبه أو الزوج الذي يضرب زوجته ضرباً لا يتجاوز حدود التأديب المسموح به شرعاً فإن مثل هذه الاحوال لا تدخل تحت أحكام قانون العقوبات لارتكابها عملاً بحق مقرر قانوناً وهذا القانون هو قانون الاحوال الشخصية المعمول به في انحاء بلاد القطر المصري

على ان هذه القاعدة لا يقف العمل بها عند تأديب الولد أو الزوجة لانها من المبادئ العمومية التي تسرى على جميع الاحوال الماثلة للحالتين المذكورتين فان من يسترد منقوله الذي اغتصبه غيره لا يعتبر سارقاً اذا كان الاسترداد غير مصحوب بايذاء أو تهديد مما يعاقب عليه القانون ومن يزور امضاء مدينه ويقبض بهذه الوسيلة مبلغاً لهذا المدين لدى الغير لا يعتبر منوراً اذا كان ذينه صحيحاً لان من شروط الزور نية الاضرار بالغير ولم تكن نية المزور المذكور آنفاً الا ان يحصل على حقه (راجع هوس جزء اول صحيفة ٤٦٩ طبعة ثانية) هذا وقد نص المشرع بصفة خصوصية على حالة استعمال حق كثيرة الوقوع وهي حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال

بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة



﴿ في الدفاع الشرعي ﴾

من المسلم أنه ليس للإنسان أن يقتص لنفسه بنفسه ولا أن يسترد بالقوة الحق المقتصب بل الواجب عليه جفلاً للنظام أن يرفع أمره للسلطة الحاكمة لتأخذ بنصرته وتكشف ظلامته ولكن قد يوجد الإنسان في ظروف لا تسمح له بالاستغاثة أو بطلب المدونة أو المساعدة من القوة الحاكمة أو من الناس تحلياً من خطر يحدق به فلا يسمه في هذه الحالة إلا أن يقابل الشر بالشر ولأن يدفع القوة بالقوة وقد ورد هذا الحق الطبيعي في المادة (٧٠٩) من قانون العقوبات التي نصها « لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو » « ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره » « أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها »

وكان الدفاع الشرعي قاصراً في القانون القديم على الدفاع عن النفس ولم يكن مباحاً قتل إنسان أو أصابه بجروح دفاعاً عن المال (راجع المادة (٧٢٥) ^(١))

(١) (المادة ٢٢٥) لا بدائب بمقتضى ما القاتل أو الجارح أو الضارب إذا كان الباعث

له على ذلك ضرورة المدافعة عن نفسه أو عن غيره حال حلول الخطر بهما

و (٢٢٦) ("من القانون القديم) وحكمة ذلك أن الدفاع الشرعي لا يباح إلا لوقوع خطر جسيم أي خطر اذا تحقق لا يمكن تعويض ماينجم عنه من المضار كفقده الحياة والمال ليس من هذا القبيل لانه في الامكان استرداده من مقتضيه أو استعاضته بغيره

ولكن الحوادث التي وقعت في السنين الاخيرة في القطر واعتداء اللصوص في القرى وسرقة المحصولات مع عدم استطاعة الخفراء أن يطلقوا عليهم النيران إلا عند توفر شروط الدفاع وهذه لا تتوفر على الدوام حمل مجلس شوري القوانين على ادخال تعديل^(١) في القانون يسمح بمقاومة اللصوص دفاعاً عن الحياة والاموال مع تقييد ذلك بشروط مخصوصة وبناء على ذلك صار الكلام على حق الدفاع ينقسم الى قسمين : دفاع عن النفس ودفاع عن المال

٣

﴿ في الدفاع عن النفس ﴾

قدقرر هذا الحق بكيفية عمومية في المادتين (٢٠٩) و (٢١٠) من القانون ولوجود هذا الحق قانوناً يجب أن يتحقق أولاً مايبح الدفاع عن النفس

- (١) المادة (٢٢٦) ولا يحكم أيضاً بقوة ما على القاتل أو الجارح أو الضارب لغيره اذا صدر منه هذا الفعل حال منه ذلك الغير ليلا عن الصعود الى منزل أو حانوت أو أودة أو عن كسر محيط مناق بقل أو كسر حائط أو مدخل مكان مسكون أو ملحقاته
- (٢) راجع محضر جلسة مجلس شوري القوانين المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣

أو عن الغير وثانياً يجب ان يكون الدفاع شرعياً أى لا يتجاوز حدود ضرورة التخلص من الخطر الحال بالمرء اثناء الدفاع والآن نتكلم على كل من هذين الامرين فنقول : يلزم لتحقيق حق الدفاع اجتماع الشروط الآتية :

الشرط الاول حصول اعتداء أى ان يفاجأ الانسان بشر فيدفعه عن نفسه وبناء على ذلك فلا يعدّ مدافعاً عن نفسه من يبدأ الناس بالشر

الشرط الثاني ان ينبج عن هذا الاعتداء ضرر للمعتدى عليه او لغيره اذا لم يدفع هذا الخطر باستعمال القوة وكان القانون القديم لا يسمح بالدفاع الا لمن كان مهدداً بخطر جسيم كالوعيد بالقتل او بهتك العرض ولكن واضع القانون الجديد يقسم الخطر الى قسمين قسم يسمح فيه باستعمال القوة ولو أدت الى قتل المعتدى ، وقسم آخر يسمح فيه باستعمال القوة بشرط ان لا تحدث هذه النتيجة فيصح للانسان ان يدافع عن نفسه ولو أدى ذلك الى قتل المعتدى في ثلاثة احوال ذكرتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات . الحالة الاولى وجود فعل يخشى ان يحدث منه الموت او ان ينتج منه جراح بالغة اذا كان لهذه الخشية اسباب مقبولة . الحالة الثانية إتيان امرأة كرها او هتك عرض انسان بالقوة . الحالة الثالثة اختطاف انسان وهذه الاحوال الثلاثة جديرة حقيقة بان يسمح فيها بقتل المعتدى لانها تهدد الانسان بخطر جسيم لا يمكن تلافي ضرره اذا لم يرد المعتدى بالقوة وأى خطر افطع من التعدي على الحياة او العرض او الحرية

ويؤخذ من مفهوم المادة ٢١٣ انه لا يصح استعمال القتل فيما عدا ذلك من الاحوال وان كان يصح دفع المعتدى بطرق أخرى لا تؤدى الى هذه النتيجة

بمعنى انه يباح ضرب المعتدي أو اصابته بجروح فقط كما اذا كان الضرر المهدد به المعتدي عليه هو مجرد الايذاء بالضرب او محاولة القبض عليه ويظهر ان المشرع أراد في هذه الحالة اتباع خطه العدالة والمساواة أو الموازنة بين التعدي والدفاع فاراد ان لا يتجاوز احدهما الاخر في القدر والجسامة الشرط الثالث يجب أن يكون الخطر حالياً ومعنى ذلك ان يكون حالاً بالشخص كأن يصوب المعتدي سلاحه الناري ويشرع في اطلاقه ولكن ليس من الضروري انتظار وقوع الضرر بالفعل لجواز استعمال حق الدفاع فانه اذا تحقق الخطر فلا معنى حينئذ للدفاع

اما التهديد بخطر بعيد ومتوقع الحصول في المستقبل فلا يسمح باستعمال القوة لانها تكون في هذه الحالة من قبيل الاعتداء والانتقام لا من قبيل الدفاع الصحيح

هل يجب أن يكون الخطر حقيقياً أو يكفي أن يكون خيالياً وبعبارة أخرى اذا اعتقد انسان ان الخطر محقق به وانه واقع لا محالة فضرب او قتل بنية سليمة وفي اعتقاده انه يدافع عن نفسه اي في من العقوبة ام يؤخذ بالجزاء القانوني؟ نعم يعني من العقوبة اذا كانت الوقائع والظروف تؤيد هذا الاعتقاد بحيث أن كل انسان يوجد في مثل هذه الحالة يعتقد هذا الاعتقاد وقد قضت بذلك محكمة الاستئناف الاهلية في حكمها الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٣ « راجع هذا الحكم بمجلة المحاكم سنة عاشره صحيفة ١٨٥٣ » (١)

(١) وحيث انه ثبت من شهادة كل من محمد حموده زميل المتهم في خفر العزبة واسماعيل شلته شيخ خفر العزبة المذكورة انه حال مرورهما في ليللة الواقعة جهة زراعة

الشرط الرابع ان لا يكون في استطاعة المعتدى عليه التخلص من الضرر الا باستعمال القوة فاذا وجدت لديه وسائل للنجاء ولم يستعملها فلا يعد مدافاً عن نفسه ويعتبر معتدياً يستحق الجزاء القانوني وقد دون هذا الشرط بالمادة ٢١٩ التي نصها « وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية »

القطن ومهما المتهم فاستشعروا بوجود حركة اشخاص داخل الزراعة المذكورة فنظروا جملة اشخاص جارين سرقة القطن فنادوا عليهم ثلاث دفعات ولما لم يجابوهم فأمر شيخ الخفر المتهم باطلاق الميار الناري لكونه رأى الاشخاص الموجودين بالقطن قادمين وفازعين عليهم فأصاب الميار المجنى عليه في رأسه فوق قتيلا

وحيث ظهر من التحقيقات التي حصلت في هذه القضية وجود قرابة بين المتهم والمقتول ولم يتضح وجود عداوة بينهما او وجود باعث يثبت المتهم على كونه يتقصد قتل المقتول

وحيث ان ما ادعته زوجة المقتول أولاً من ان هذه الواقعة كانت مدبرة لزوجها بالكيفية التي اوضحتها في اوراق القضية قد نفي بعدولها عنه بعد نهاية التحقيقات

وحيث انه ثبت من التحقيقات المذكورة ان المقتول كان لصاً ومتعوداً على ارتكاب السرقات وانه سبق الحكم عليه نظير ذلك وقد وجد معه في ليلة الواقعة قطعاً من النبط خفارة المتهم

وحيث انه ظهر من شهادة الخفير وشيخ الخفر ومن اقوال المتهم ان المقتول ومن كان معه من اللصوص هجموا على الخفراء المذكورين حالة كون عدد اللصوص اكثر من عدد الخفراء الذين اعتقدوا وقوعهم في خطر عظيم قريب الوقوع حالاً بدون مغيث لهم فيكون ما وقع من المتهم من قبيل الدفاع عن النفس المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات

على انه لا يكلف الانسان في هذا الوقت الحرج الاستعمال الوسائل القريبة الظاهرة للعيان ولا يطالب بما يحتاج فيه الى انمغان نظر واعمال الذنكر وهذه المطالبة تختلف باختلاف الاشخاص فلا تطالب المرأة بما يطالب به الرجل ولا يطالب القاصر بما يطالب به الرشيد الخ

الشروط الخامس ويجب ايضاً ان يكون الخطر غير شرعى أي يلزم لجواز الدفاع عن النفس ان يكون الانسان مهدداً بأمر غير حق وبعبارة أخرى يجب ان يكون في موقف المعتدى عليه لا في موقف المعتدي ولذلك لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة مأمورى الضبط اثناء القيام بواجبات وظيفتهم عند مراعاة الاصول والقانون لان مقاومة الامر الحق ليست من قبيل الدفاع

وحيث انه في حالة الدفاع عن النفس تقدر جسامة الخطر بالنسبة للتأثير الذي يقع على المعتدى عليه وذلك لان حال المعتدى عليه وقت التعدى الشديد هو حال رجل يريد تخليص نفسه بأى طريقة ممكنة اذ قد يتأتى ان يعمل المعتدى عليه أى فعل يترآى له بدون تعقل للتخلص من الخطر لعدم وجود الوقت لاختياره الطرق المناسبة لحالة الدفاع خصوصاً اذا كان التعدى واقعاً من لصوص وحصل ليلاً والناس نيام كما هو الحال في هذه القضية

وحيث ولو ان شيخ خفراء العزة التى أمر المتهم بطلاق العيار الناري على اللصوص لا يمكن اعتباره بصفة رئيس قادر على استعمال الوسائل الجبرية ضد المتهم ولكن مع ذلك فلا يخلو الحال من وجود تأثير أدى للاوامر التى تصدر لاحد الخفراء التابعين له

وحيث انه من جميع ما ذكر يكون ما دفع به وكيل المتهم في محله وتكون الواقعة منطبقة على المادة ٢٢٥ عقوبات ويتعين الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الخ .

الشرعى (راجع المادة ٢١٢ من قانون العقوبات) (١)

وقد بحث العلماء فيما اذا كان يصح للاهالى مقاومة الموظف اذا كان ما يريد تنفيذه مخالفاً للقانون او اذا كان التنفيذ مخالفاً للاصول المقررة في اللوائح — فذهب بعضهم الى ان ذلك جائز فيه حفظاً لكرامة الاهالى وصيانة للحرية الشخصية من اعتداء السلطة الاستبدادية وذهب البعض الآخر الى عدم جواز ذلك وانه لو سلم بالمذهب الاول لآل الامر الى وقوف حركة اعمال الحكومة لان الاهالى لا يتركون عملاً من اعمال السلطة الادارية حتى يفحصوه جيداً وقد يخطئ الاهالى في تقدير ذلك فيعتبرون العمل الموافق للقانون غير شرعى وقد توسط المشرع المصري بين المذهبين فأخذ بالمذهب الثانى من حيث عدم اباحة مقاومة الموظف ولو تخطى حدود وظيفته مع حسن النية أى مع الاعتقاد بأنه يعمل عملاً من الاعمال الداخلة فى شؤون مأموريته ولم يأخذ بالمذهب الاول من حيث اباحة مقاومة الموظف الذى تخطى حدود وظيفته الا اذا خيف ان ينشأ عن افعاله موت او جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول كما تشير الى ذلك الفقرة الاخيرة من المادة ٢١٢ المشار اليها ونصها « ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف أن ينشأ عن افعاله موت او جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول » وقد ورد بالتعليقات على المادة المشار اليها ما نصه

(١) لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط اثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف ان ينشأ عن افعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول

(أما بالنسبة لما يأتيه أحد مأموري الضبط والربط أثناء قيامه بعمل داخل في حدود وظيفته فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لحق الدفاع الشرعي وجود لأن عمل العامل لا يكون في هذه الحالة جريمة . فتي تخطى العامل ما حوّل من السلطة أصبح عمله غير شرعي ولا بد لأول وهلة من أنه يترتب عليه جواز استعمال حق الدفاع الشرعي ممن يصد هذا العمل . ومع ذلك فمن الضروري أن يقوم هؤلاء المأمورون بأعمالهم وينتج عن ذلك ضرورة أنهم قد يتعدون أحياناً بسلامة نية حدود وظيفتهم في ذلك مثلاً يرى عامل البوليس فعلاً يظنه جريمة فيقبض على من يظنه مرتكباً له غير أن الفعل لم يكن في الحقيقة جريمة فيكون حيثئذ القبض على الفاعل من الوجهة القانونية حاصلًا بنير حق إلا أن المتهم لا يزال ملزماً بالتوجه بلا مقاومة الى مركز البوليس لابتداء أقواله

ومع ذلك كله قد يكون للمتهم الحق في بعض الأحيان في المقاومة اذا كان الفعل الذي أتاه العامل يحتمل أن ينشئ عنه لشخصه ضرر عظيم عند عدم حصول مقاومة منه

وكذلك يوجد هذا الحق اذا كان العامل سيئ النية في عمله . كما لو قبض بسوء قصد على شخص برئ . الا أنه مما يلاحظ أن الموظفين المومنين مفترض لديهم حسن النية . فالشخص الذي تصدر منه مقاومة اذا رأى أن العامل غير حسن القصد يفعل ذلك وعليه توبة عمله هذا

هذا واذا توفرت الشروط السالفة الذكر بأكملها تحقق حق الدفاع ولكن هذا الحق ليس مطلقاً بل يجب ان لا يتخطى استعماله حد ضرورة دفع الضرر

عن النفس ولذلك يشترط أولاً ان يكون الدفاع واقعاً في زمن الاعتداء بمعنى انه لا يصح للدفاع عن نفسه ان يضرب المعتدى بعد انتهاء المشاجرة ونهاية الواقعة والا عبد متدياً ومنتقماً ويستحق الجزاء القانوني وثانياً يجب ان لا يزيد المعتدى عليه في الدفاع عن نفسه حدود الضرورة فاذا حاول انسان ان يقتل او يضرب آخر فدافع المعتدى عليه عن نفسه وضرب خصمه الضربة الاولى فسقط على الارض وضربه الضربة الثانية والثالثة فيعتبر في هذه الحالة منتقماً لنفسه لا مدافعاً دفاعاً شرعياً

ولكن اذا تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله اياه بدون ان يكون قاصداً أحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع فيجوز للقاضي ان يعده معذوراً اذا رأى لذلك محلاً وان يحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة في القانون (راجع المادة ٢١٥ من قانون العقوبات)

٤

❦ في الدفاع الشرعي عن المال ❦

ورد هذا الحق وروداً عمومياً في المادة ٢١٠ من قانون العقوبات بفقرتها الثانية التي نصها « وحق الدفاع الشرعي عن المال يسمح استعمال القوة اللازمة »
 « رد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الابواب الثاني »
 « والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٤٠ »
 « فقرة أولى والمادة ٣٤٢ فقرة أولى وثالثة »

والجرائم المشار إليها هي أولاً جرائم الحريق عمداً ، ثانياً جرائم السرقة والاختصاب ، ثالثاً التخريب والتعيب والاتلاف ، رابعاً جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ، خامساً جرائم الدخول بغير حق في ارض الغير المبذورة او المزروعة او الميأة للزرع او المرور بها بهائم معدة للجر أو الحمل أو الركوب ، سادساً جرائم اتلاف منقولات الغير أو ترك البهائم ترعى في ارض الغير أو بستانه الموجودة فيه محصولات

وفي التعليقات ان المشرع المصري استمد نصوص هذا الباب من القانون الهندي على ان ذلك يوافق ما تقرر بالشريعة الاسلامية الفراء فانها تبين الدفاع عن المال^(١) (راجع باب دفع الصائل في كتب الفقه)

اذا تقرر ذلك فلنبحث في الشروط اللازم توفرها لجواز استعمال حق الدفاع عن المال وهي نفس الشروط التي شرحتها عند الكلام على الدفاع الشرعي عن النفس فيجب أولاً أن يوجد اعتداء على المال في الاحوال الميئة بالمادة ٢١٠ السابقة الذكر ، ثانياً ان يوجد خطر يهدد المال وهنا ايضا ينقسم الخطر الى نوعين خطر يبيع قتل المعتدي وخطر لا يبيع ذلك . اما الاول فقد ورد في المادة ٢١٤ التي نصها : « حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز ان يبيع القتل العمد الا اذا كان مقصوداً به دفع احد الامور الآتية ، أولاً فعل من الافعال الميئة في الباب الثاني من هذا الكتاب ، ثانياً سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات ، ثالثاً الدخول ليلاً في منزل مسكون او في احد

(١) راجع مقالة في هذا المعنى للمؤلف بمجلة جمعية مقارنة القوانين الفرنسية

عدد اكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ٩٧ غمرة (١ و ١١ و ١٢)

ملحقاته ، رابعا فعل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة »

ومن البديهي انه في حالة الحريق عمدا او السرقات باكره او باستعمال السلاح والدخول ليلا بمنزل مسكون يجب ان يسمح للمعتدى عليه ان يدفع الصائل ولو أدى ذلك الى قتله

أما الحالة الرابعة التي ذكرتها المادة ٢١٤ السالفة الذكر فلا عمل لا يراها في باب الدفاع الشرعي عن المال لانها من احوال الدفاع الشرعي عن النفس وبناء على ذلك تكون تكرارا لا معنى له

وفي غير هذه الاحوال لا يبيح حق الدفاع عن المال قتل المعتدى بل يجوز استعمال القوة التي لا تؤدي لهذه النتيجة مثال ذلك يصح للجاني عليه في السرقات البسيطة ان يقاوم السارق حال ارتكاب السرقة ولو أدى ذلك الى ايذائه بالضرب ويمد في هذه الحالة مدافعا دفاعا شرعيا عن ماله ولكن اذا قتله عدو مجرمًا وحوكم محاكمة القاتل ثالثا ان لا يكون في استطاعة المعتدي عليه ان يتخلص من الخطر المهدد بماله الا باستعمال القوة وحكم ذلك بحكم الدفاع الشرعي عن النفس (راجع المادة ٢١١ من قانون العقوبات) رابعا ان يكون الاعتداء على المال متوقفا حصوله في الحال وعلى ذلك فلا يصح ايذاء من يهدد المال بضرر مستقبل خامسا ان يكون النرض من الدفاع منع اعتداء لا دفع أمر شرعي وبالتالي فلا تصح مقاومة الموظفين اثناء قيامهم بتنفيذ امر من شؤون وظيفتهم (كالتنفيذ بطريق حجز المنقولات بمقتضى حكم) ولو تخطوا الحدود المرسومة لهم (راجع المادة ٢١٢ من قانون العقوبات)

هذا ويتحقق ان يكون استعمال حق الدفاع شرعياً ولذلك يجب اولاً ان يكون قد جرى في وقت الاعتداء فاذا تمت السرقة مثلاً وفر السارق فلا يجوز للمسروق منه ان يتبعه ويسترد متاعه بالقوة (راجع التعليقات). ثانياً ان لا يتجاوز حد ما يلزمه للدفاع عن ماله ولكن اذا فعل ذلك بنية سليمة جاز للقاضي ان يعده معذوراً كما ورد بالمادة ٢١٥ وان يحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة في القانون

المبحث الثاني

(في ارتكاب الفعل المعاقب عليه عند القيام بالواجب)

من البديهي أن لا جريمة اذا وقع الفعل المحظور من موظف عمومي عملاً بواجب قانوني وقد وردت هذه القاعدة في المادة ٧٠ من القانون البلجيكي التي نصها « لا جريمة حيث يكون العمل يحتمه القانون وأمور به من أولى الامر » وفي المادة ٤٥ من القانون الطلياني التي نصها « لا عقوبة على من يعمل عملاً طبقاً لحكم القانون او لأمر كان ملزماً بتنفيذه صادر اليه من جهة الاختصاص »

ويؤخذ من هذه النصوص ان عمل الموظف لا يبرر الا اذا كان مأموراً به قانوناً وهو ما يعبر عنه بلفظ *Ordre de la loi* وكان مأموراً به من الجهة المختصة وهو ما يعبر عنه بلفظ *Commandement* و *l'autorité legitime* ومن الامثلة على ذلك تنفيذ حكم الاعداء ببناء

على أمر من النيابة العمومية ودخول رجال الضبط منزل المتهم بناء على أمر من قاضي التحقيق وحبس المتهم بدار السجن بناء على أمر صادر من النيابة أو من القاضي الجزئي

فاذا لم يتوفر أحد الشرطين السابقين اعتبر الفعل جريمة وعوقب الموظف بالجزاء الذي يستحقه قانونا

وقد أقر المشرع المصري هذا المبدأ. وإن لم يخصه بنص صريح كخصوص القانون البلجيكي والقانون الطلياني من حيث تقرير القاعدة في ذاتها ولكنه اورد حلا للاحوال التي لا يستجمع فيها عمل الموظف للشرطين السابقين فذكر في المادة ٥٨ مالا يعد جريمة من أعمال الموظفين واليك نصها « لا جريمة » « اذا وقع الفعل من موظف اميري في الاحوال الآتية: اولا اذا ارتكب » « الفعل تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته او اعتقد انها » « واجبة عليه ثانيا اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذاً كما امرت به القوانين » « او ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف » « ان يثبت انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى. وانه كان يعتقد » « مشروعيته وان اعتقاده كان مبني على اسباب معقولة »

ويؤخذ من هذه المادة ان المشرع اراد ان يعذر الموظف الذي يخطئ في عمله مع حسن النية ففرض لهذا الخطأ حالتين.

الحالة الاولى — ان يأتي الموظف عملا من الاعمال التي يسمح او يحتمها القانون غير انه اخطأ عند تنفيذ هذا العمل كما اذا قبض أحد رجال الضبط على متهم غير المدين في امر القبض وهذه الحالة تشير اليها الفقرة الثانية من

المادة ٥٨ (راجع التعليقات) (١)

الحالة الثانية — ان يكون العمل في ذاته مخالفا للقانون ولكن الموظف الذى نفذه عمل بمقتضى امر صادر اليه من رئيس يجب اطاعته أو يعتقد ان طاعته محتومة عليه وهذه الحالة تشير اليها الفقرة الثانية من المادة المذكورة وفي الحالتين لا يخفى الموظف من المسؤولية الجنائية الا اذا اثبت اولاً انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى ثانياً انه كان يعتقد مشروعية هذا العمل

(١) (التعليقات على المادة ٥٨ وهى مادة جديدة) لا يحتوى القانون القديم ولا القانون الفرنساوى على أحكام عمومية تنص عن حالة موظف عمومي يعمل عملاً تنفيذياً لأمر يظنه صادراً اليه بصفة قانونية أو يعتقد من اختصاصاته وهذه المادة غرضان الاول النص بصراحة عن عدم ارتكاب الموظف العمومي لأية جريمة عند قيامه بتنفيذ أمر صادر اليه قانوناً او عند تأديته واجباً محتماً عليه قانوناً ولو كان عمله مما يقابله عليه القانون لولا هذا الظرف الذى جعله في حل مما ارتكبه والثاني تقرير حل كالسابق في حالة ما يكون الأمر الصادر اليه ليس من الأوامر التى يجب عليه العمل بها او كان هو اخطأ في معرفة واجبه ما دام عمله مبنياً على حسن النية ومع الاحتراس الواجب بشرط ان يبين اسباباً قوية تأييداً لظنه مشروعية العمل الذى اتاه

والفرض الاول منصوص عنه بصراحة في المادة ٧٠ من القانون البلجيكي الذى نصه « لا جريمة حيث يكون العمل يحتمه القانون ومأمور به من أولى الأمر »

والقانون الطليانى يقول أيضاً في المادة ٤٥ « لا عقوبة على من يعمل عملاً :

« اولاً طبقاً للحكم القانونى أولاً من كان ملزماً بتنفيذه صادر اليه من جهة الاختصاص » وقد أعطت الشروح للمادة البلجيكية تفسيراً ينطبق في الحقيقة على الفاية التى ترمي اليها المادة الجديدة (انظر قانون العقوبات لموس جزء اول صحيفة ٤٣٤ وما يليها)

ثالثاً ان اعتقاده كان مبنيًا على اسباب معقولة وبعبارة اخرى يمكن ان يقال ان
المشرع لا يخلو من المسؤولية الجنائية الموظف الذي يخطئ في تنفيذ عمل
قانوني اذا كان سبب الخطأ عدم الثبوت والتحرى ولا الموظف الذي ينفذ أمر
رئيس مع علمه واعتقاده ان العمل يخالف القانون ولا ينفعه عند ذلك احتجابه
بأنه مرؤوس وانه يجب عليه الطاعة لرئيسه

والمادة ٥٠ من القانون الطلياني تنص عن عقوبة مختلفة في حالة تمدى الموظف
لحدود سلطته

والمادتان ٧٧ و٧٨ من قانون العقوبات الهندي تحتويان على أحكام بمعنى المادة
الجديدة تتعلق بالأحوال التي يكون فيها الموظف العمومي قاضياً او منفذاً لحكم او امر
صادر من محكمة ولو كانت المحكمة غير مختصة باصدار ذلك الحكم أو الأمر
وليس في المادة الجديدة ما ينافي العدالة في شيء فانها أبقت الحق لمن يناله ضرر
بسبب عمل غير قانوني في المطالبة بموئض عن ذلك

ونذكر هنا على قبيل المثل للاحوال التي نص عنها في المادة الجديدة (أى الاجوال
التي يكون العمل المتوقع فيها غير قانوني من كل الوجوه) ان قبض على انسان بمقتضى
أمر بالقبض باطل من حيث الشكل او ان يقبض بمجنونة على انسان غير الذي عين
في أمر بالقبض مستجيب للشروط القانونية

والمادة الجديدة تلتزم الموظف بصريح العبارة بتقديم ما يثبت انه فعل ما فعل مع
كل الاحتراس الواجب قانوناً وان اعتقاده بني على اسباب معقولة وهي لا تخالف المادة
الثالثة من الامر العالي الخاص بترتيب الحاكم وما يؤمل ان تشدد الحاكم فيما يخص
بالاثبات المقدم

وليس للمادة ٦٦ القديمة محل في هذا الباب وبما انه ليس لها أدنى منقول قانوني
فالظاهر ان الاولى حذفها

الباب الخامس

« في تعدد الجرائم وتعدد المجرمين »

الفصل الاول في تعدد الجرائم

(المبحث الاول)

(في مائة التمدد)

لا يوجد التعدد قانوناً الا بتحقيق شرطين الاول وقوع عدة افعال لكل فعل منها عقوبة قائمة بذاتها في القانون ولذلك لا يعد من قبيل التعدد الافعال المتكررة التي لا تكون في نظر القانون الجريمة واحدة كالجرائم ذات العادة مثل جريمة زنا الزوج فانه يشترط فيها تكرار الفعل (راجع المادة ٢٣٩) ومثل جريمة تخريب الشبان على الفسق (راجع المادة ٢٣٣) ومن ذلك ايضاً الافعال العديدة المنفذة لقصد جنائي واحد كسرقة منزل على جملة دفعات

والشرط الثاني ان لا يكون صدر في حق المتهم حكم نهائي في احدي الجرائم التي وقعت والا اعتبر الامر داخلاً في احوال المود لا التعدد

وينقسم التعدد الى صوري او معنوي والى حقيقي او مادي

فالتعدد الصوري (Concours fictif) يتحقق كلما كانت الجرائم العديدة نتيجة ارتكاب فعل واحد ومثاله اعطى انسان لامرأة حامل مواداً سامة فلم تمت ولكن سقط الحمل فالفعل واحد وهو اعطاء المواد السامة ولكن انتج جريمتين هما الشروع في التسميم واسقاط الحمل او اطلاق رجل

عياراً نارياً على انسان بقصد قتله فأصاب العيار المقصود بالذات ثم تمداه الى آخر فجرحه فالفعل واحد وهو اطلاق العيار ولكنه انتج جرمين القتل عمداً والضرب والجروح . او هتك رجل عرض سيدة في الطريق العام فانه ارتكب في آن واحد جرمين هتك العرض والفعل الفاضح الخل بالحياء والآداب

اما الثانى أى التعدد الحقيقي أو المادى (Concours réel) فلا يوجد الا اذا كانت الجرائم العديدة نتيجة أفعال متعددة كن يضرب زيداً ثم يسرق منزل عمرو ثم يقتل بكرأ . وقد يكون بين الجرائم المتعددة ارتباط اما لكون احدى الجرائم مسببة للآخرى كن قصد منزلاً للسرقة فقط فقابله صاحب المنزل فضربه السارق او قتله للتمكن من السرقة او من الفرار فالارتباط هنا مبنى على السببية لانه لولا السرقة ما وقع القتل او الضرب

ومن هذا النوع حالة الموظف الذى زور فى دفاتر الحكومة للتمكن من اختلاس الاموال الاميرية وحالة السجين الذى يحرق باب السجن للتمكن من الفرار . واما ان يكون الارتباط بين الجرائم ارتباط زمن بأن وقعت فى زمن واحد كن يدخل منزلاً بقصد القتل ثم هتك العرض او بقصد الايذاء والضرب وارتكاب السرقة فانه لا رابطة بين هتك العرض والقتل سوى ارتكابهما فى زمن واحد ومكان واحد كذلك الحال بالنسبة للسرقة والضرب واما ان يكون الارتباط بين الجرائم ارتباط مكان فقط كن اتلف مزروعات النير فى يوم ثم سرق فى يوم آخر مواشي الزراعة التى اتلفها فانه لا ارتباط بين الجرمين سوى حصولهما بمكان واحد وقد لا يكون بين الجرائم المتعددة أى ارتباط او علاقة

ما كن يسرق ساعة زيد ويزور كيبالة على عمرو ثم ينصب على بكر في ازمان
مختلفة وأمكنة مختلفة

المبحث الثاني

(في حكم التمدد قانوناً)

١

انقسم علماء الجنايات في هذه المسألة الى قسمين فهم من ذهب الى
وجوب تعدد العقوبات بناء على مبدأ : لكل جريمة عقوبة à chaque
délit sa peine وهذا المذهب مبنى على ان العدالة المطلقة تقضي بمعاقة
الانسان كلما انتهك حرمة القانون وعدم الاكتفاء باشد العقوبات للأفعال التي
ارتكبها لان في ذلك عدم مساواة بين من لا يرتكب الا جريمة واحدة ومن
يرتكب جملة جرائم ويرى البعض الآخر عدم وجوب تعدد العقوبات
والاكتفاء بالعقوبة الأشد زاعمين ان الحكم بعقوبات متعددة يستحيل تنفيذه
في بعض الاحوال اذا كانت احدى العقوبات المحكوم بها مؤبدة وان ضم
العقوبات المؤقتة بعضها الى بعض يحولها الى عقوبات مؤبدة وان ضم الغرامات
بعضها الى بعض ربما استغرق كل تروء المحكوم عليه فتصادر بهذه الطريقة
الحكومة أموال الامة مع ان المصادرة المطلقة أمر نسخ من القوانين العالم
المتمدن .

وتوسط بعض العلماء بين الفريقين فذهب الى وجوب الاكتفاء باشد

المقوبة في المقوبات الجسيمة ذات الزم الطويل والى جواز الضم في عقوبة الحبس او الفرامة بشرط ان لا يزيد عن حد معين فى القانون
 وكان القانون القديم متبعاً مذهب ضم المقوبات بعضها الى بعض بكيفية مطلقة وذلك لانه لم ينص به على جواز الحكم بأشد العقوبة الا انه كان يستثنى من هذه القاعدة اولاً : الحالة التى وردت بالمادة ٢١٣ فقرة ثانية التى حلت محلها المادة ١٩٨ فقرة ثانية من القانون الجديد تأييداً لحكم بوجوب القضاء بأشد العقوبة فقط اذا كان ارتكاب الجرائم المتعددة لتحقيق غرض جنائى واحد أى اذا كان بين الجرائم المتعددة رابطة السببية : راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ وارد بالمجلة الرسمية سنة اولى صحيفة نمرة (٢١) ^(١)

(١) ﴿ محكمة الاستئناف ﴾

(حكم ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٩)

متى تداخلت أفعال جنائية فى بعضها وأدت كلها الى غاية واحدة ولم يكن الباعث على ارتكابها الا الوصول الى هذه الغاية وحدها وجب ان لا تعدد العقوبة بتعديدها وان لا يعاقب عليها الا بعقوبة واحدة وهى العقوبة المقررة لاشدها فى نظرة القانون .

﴿ باسم الجناب الانعم عباس حلمى باشا خديوي مصر ﴾

(محكمة استئناف مصر)

دائرة الجنح والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات باسبلى نادرس بك ومسيو دوهلس قضاة و ابراهيم ذو الفقار بك وكيل النيابة العمومية ومحمد الحريرى افندي كاتب الجلسة .

أما القانون الجديد فقد وضع نصوصاً للتمتع بالحق في القانون بأباً لم يكن موجوداً من قبل عنوانه تعدد المقوبات أخذ فيه المشرع الجديد في بعض الأحوال بقاعدة تعدد المقوبات مع وضع حد لها وفي أحوال أخرى

❖ أصدرت الحكم الآتي ❖

في قضية النيابة العمومية نمرة ٨١٩ سنة - المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١١٤٨ سنة - ومنصور أفندي نصير مدعي بحق مدني وموكل عنه محمود بك حمدي الجال الحامي

ضد

حسين نصير عمره ٣٠ سنة مزارع ومقيم بناحية ميت راضي
محمد بكير عمره ٢٧ سنة كاتب ومقيم بناحية ميت راضي
الاست حفيلة زوجة حسين عمرها ٢٢ سنة خالية الصناعة ومقيمة بالناحية المذكورة
سلم أفندي صبري عمره ٢٨ سنة معاون بوليس سابق ومقيم بالعباسية بمصر
ومعين للمطالبة عن الاول مراقص أفندي فحي الذي حضر نيابة عنه بالجلسة
عزيز خانكي أفندي

بعد شماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال
الوكيل عن المدعي بالحق المدني والحامي عن المتهم الاول في غياب باقي المتهمين
والاطلاع على اوراق القضية والمداولات قانوناً

حيث ان النيابة العمومية اتهمت الاثنين الاولين بتزوير محاضر تحليف يمين واعمال
آل خبزة بنتيجة مقدمة من عبد الرحمن نصير وذلك بوضع ختم مزور منسوب لعبد الله

اكتفى بأشد العقوبة ولتبحث الآن في النصوص الجديدة فنقول : رأى
المشرع عدم اتباع مبدأ تعدد العقوبات والاكتفاء بأشد العقوبة في حالتين
الحالة الاولى اذا كَوّن الفعل الواحد عدة جرائم أي حالة التمدد الصوري
راجع الفقرة الاولى من المادة ٣٢ التي استمدتها الشارع من المادة ٧٨ من
القانون الطلياني . الحالة الثانية اذا وقعت عدة جرائم لفرض جنائي واحد

محمد نصير على هذه الاوراق وهي بقلم كتاب محكمة نيا القمح ضمن قضية مدنية وطلبت
الحكم عليهما بادتق ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات وانتهت حسين نصير والسنت حفيظة زوجته
بتزوير سند يبلغ الفين وثلاثمائة وخمسين جنياً على المرحوم عبد الله نصير لمنفعة حفيظه
وباستعماله امام المحكمة المدنية وطلبت عقابهما بالمادة ١٩٣ عقوبات وانتهت سليم افندي
صبري بالاشتراك معهما في التزوير وطلبت عقابه بالمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ عقوبات والبالاغ
في ٦ و ٨ يونيه سنة ٩٨

والحامي عن المتهم الاول رفع مسألة فرعية امام المحكمة الابتدائية طلب فيها عدم
قبول منصور افندي نصير مدعياً بحق مدني في هذه القضية لانه لم يد عليه ضرر من
تزوير الاوراق الرسمية المقول بتزويرها لانها لم تكن مزورة عليه شخصياً من جهة ولم
يكن هو وارثاً للتوفي وتبين ان المدعي المدني المذكور رفع دعواه الى المحكمة المدنية
وحكمت برفض طلباته ولا يسوغ له بمثل ذلك ان يرفع طلبه الى المحكمة الجنائية بخصوص
الضرر الذي يلحقه من السند المدعي فيه بالتزوير

ومحكمة الزقازيق الاهلية حكمت بتاريخ ١٩ مارس سنة ٩٩ عملاً بالمادة ١٤٦
جنايات حضورياً بقبول المسئلة الفرعية المرفوعة من الحامي عن حسين نصير وبعد
دخول منصور افندي نصير في الدعوى مدعياً بحق مدني وأقرته بالمصاريف

ثم حكمت في الموضوع بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٩٩ عملاً بالمادتين ٢١٠ و ١٧١
جنايات حكماً بحضورياً ببراءة كل من حسين نصير ومحمد بكير والسنت حفيظه وسليم

وكانت مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة : راجع الفقرة الثانية من المادة ٣٢ والمادة ٧٩ من القانون الطلياني . وهذه الحالة هي من أحوال التمدد الحقيقي لا الصوري وقيدھا المشرع بقيدین القيد الاول ان تكون الجرائم المتعددة وقمت لتحقيق غرض جنائي واحد كالتزوير للاختلاس أو الضرب للسرقة

افندي صبري مما أسند اليهم ورفع المصاريف على الخزينة والمدعي بالحق المدني استأنف الحكم الاول بتاريخ ٢١ مارس سنة ٩٩ ونبابة المحكمة المذكورة استأنفت الحكم الثاني بتاريخ ٢٨ منه وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى طلب الوكيل عن المدعي المدني الغاء الحكم المستأنف وقبول موكله مدعياً مدنياً لانه بعد وفاة محمد نصير اتفقت ورثته مع المدعي بمقتضى عقود أودعت في دوسيه الدعوى بأنه يتنازل عما له في ذمة عبد الله نصير ورفع ما عليه من الديون في مقابلة تنازله عن حصتهم في الميراث وان القول من المتهم بأن دعوى موكله سبق نظرها مدنياً فهذا في غير محله لان الدعوى المقامة اليوم ليست بشكل الدعوى المدنية لوجود بعض المتهمين الذين لم يكونوا في الدعوى المدنية ولاختلاف موضوع الدعوتين والنيابة العمومية وافقت على ذلك

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٧ ستمبر سنة ٩٩ حضورياً بغاء الحكم المستأنف الختص بعدم قبول المدعي بالحقوق المدنية ورفض المسئلة الفرعية المرفوعة من حسين نصير وقبول منصور افندي نصير مدعياً مدنياً في الدعوى الجنائية والجنحة معاً والزام حسين نصير بمصاريف هذه المسئلة وأمرت الخصوم بالتكلم في الموضوع

فالنيابة العمومية بعد ان شرحت التهمة طلبت الحكم على الاول والثاني بالمواد ١٨٩ و ١٩٠ عقوباته وعلى الباقيين بالمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ منه والوكيل عن المدعي بالحق المدني طلب الحكم لموكله بمبلغ مائتي جنيه

والقيّد الثاني ان تكون الجرائم المتعددة مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومن الصعب جداً وضع قواعد أو حدود لتوضيح قصد الشارع من هذه العبارة ولا يوجد في التعليقات على المادة ٣٧ ما يوصلنا لهذه الغاية . وكل ما يستفاد من التعليقات هو ان المسألة موكولة للقضاة يعملون فيها بما يرونه في كل تهمة وكل قضية على حدها . ويمكن ان نقول ان التلازم بين الجرائم

﴿ عن الجنحة ﴾

من حيث انه ثابت من التحقيقات التي جرت في الدعوى والاوراق المقدمة فيها من المدعى بالحقوق المدنية والاوراق التي ضبطت مع المتهم في قضية أخرى ان عبد الله نصير كان يعرف القراءة والكتابة جيداً باللغة العربية واللغة الفرنسية وان أغلب محرراته كانت بخطه وكلها كانت بامضائه العربية وفي أغلب الاحيان كان يضيف اليها الامضاء الفرنسية ولم يستعمل في واحد منها ختماً باسمه

وحيث ان السند المطعون فيه بالتزوير لم يكن بخطه ولا بامضائه بل عليه ختم باسمه وامضاء حسين نصير وسليم صبري بصفة شهود

وحيث ان المتهمين لم يبينوا سبباً لعدول عبد الله نصير عن عادته في محرراته وعدم كتابة ذلك السند بخطه أو امضائه على الاقل بقلمه مع ان موضوعه في غاية الاهمية وحيث ان سليم صبري محرر السند وأحد شاهديه هو من أرباب السوابق في التزوير اذ حكم عليه في جناية تزوير رسمي بالحبس التأديبي مدة ستة أشهر وقد اضطرت أقواله كثيراً فتارة ينكر كون السند بخطه ويدعي تزويره وتارة يعترف بأنه بخطه ويدعي صحته ويسرد في الاعتراف والانكار أقوالاً ملفقة مختلفة وحسين نصير الشاهد هو زوج الست حفيظه ووكيلها وصفة كل منهما تمنع الاستئثار به موضوع السند المذكور وحيث ان العلاقة بين عبد الله نصير وحسين نصير في العهد المدعى بتحرير السند فيه كانت علاقة خلاف وخصام كما ثبت ذلك الخطاب المحرر في ٣١ يولييه سنة ٩٥

وعدم قابليتها للتجزئة لا يكون الا في حالة وجود رابطة النسيبة بينها وذلك بأن ترتكب احداها بقصد تنفيذ الاخرى . على ان القيد الاول وهو وحدة القصد الجنائي يستفاد منه القيد الثاني ضمناً لانه اذا كانت الغاية الجنائية واحدة وجب ان يكون بين الجرائم ارتباط لا يسمح بانفكاك بعضها عن البعض فيكون القيد الثاني مكرراً وقد استمدت هذه الحالة من احكام المحاكم الاهلية

من حسين نصير الى منصور نصير تحت امضائه بخطه اذ يتهم فيه عبد الله نصير بأنه اختلس خزانة منصور نصير ويدعو هذا الاخير لاتخاذ الوسائل اللازمة ضده وتاريخ هذا الخطاب قبل تاريخ السند يوم واحد فقط وهذه الحالة تمنع طعنا حسين نصير من مساعدة عبد الله في استلام مبلغ السند من أخته وتوسطه في تحريره والشهادة عليه وحفظه . وحيث انه عقب وفاة عبد الله نصير تقرر محضر مشتمل على بيان ديونه ولم يذكر فيه شيء . عن السند المذكور مع ان تاريخه قبل الوفاة بشهرين وحسب نصير هو أحد شهود السند وشهود المحضر المذكور وهو وكيل زوجته صاحبة الحق في مبلغه . وحيث ان الست حفيظة أقرت باسان وكيها مصطفى افندي الحلبي في قضية النيابة العمومية بمر ٢٤٥ سنة ٩٦ المختصة بوزير العقود (محضر ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ان عبد الله نصير لم يكن عليه من الديون سوى مبلغ اربعمائة جنيه فقط وأقرت هي بنفسها في صحيفة ستين من ذلك المحضر انها استفهمت عن ديون عبد الله نصير فعلمت انها سبعمائة جنيه فقط .

وحيث ان حسين نصير زوجها وكيها اقر في المحضر المذكور أيضاً ان دين الست حفيظة هو نظير مائة عشرة أفدنة ويقول هو وزوجته ان ثمن هذه الاطيان ستائة جنيه . وحيث انه هو وزوجته تلونا كثيراً في تأويل هذه الاقرارات وكل ما أتيا به من هذا القبيل فضلاً عن دلالة بعضه على سوء نيتهما فانه مما لا يصح تصوره . وجبت ان الست حفيظة لم تكن ذات ثروة تسمح له باقراض مبلغ السند المطعون

ومن المادة ٧٩ من القانون الطلياني غير ان احكام المحاكم والمادة ٧٩ لم تشترط
 القيد الثاني الذي وضعه المشرع المصري
 هذا وفيما عدا الحالتين المذكورتين تعدد العقوبات (راجع المادة ٣٣ و ٣٧
 من القانون الجديد)

وفي حالة تعددها تنفذ على الترتيب الآتي

فيه الذي يقارب ثلاثة آلاف جنيه

وحيث انه بناء على ما تقدم ثبت للمحكمة ثبوتاً تاماً ان السند مزور بكيفية انه تم
 بدون علم عبد الله نصير ووضع عليه ختم مزور باسمه قبل مضي ثلاث سنوات
 وحيث ان القاعل الاصلى لهذا التزوير هو سليم صبري لانه هو الذي حرر السند
 ووضع عليه اسم عبد الله نصير بخطه
 وحيث ان حسنين نصير شريك له في هذا التزوير لانه أعانه على تميمه بوضع
 امضائه عليه بصفة شاهد

وحيث ان الست حفيظه لم يثبت انها فعلت شيئاً بحجة التزوير وانما استلمت السند
 المزور مع علمها بتزويره لانها قدمت بشأنه دعوى امام محكمة الزقازيق قبل مضي ثلاث سنوات
 وحيث ان عقوبة سليم صبري بصفة مزور للسند والست حفيظه بصفة مستعملة
 له وحسنين نصير بصفة شريك في تزويره تنطبق على المادة ١٩٣ و ٦٨ و ٦٩ عقوبات

﴿ عن الجناية ﴾

من حيث ان الختم الموضوع على السند السابق ذكره وجد موضوعاً على اوراق
 قضائية كانت محفوظة بقلم كتاب محكمة منيا القمح في قضية مدنية نمرة ٤٨١ سنة ٩٤
 وهي محضر حلف يمين أهل خبرة مؤرخ ٢٠ ابريل سنة ٩٥ ومحضر اعمالم المؤرخ ٦ مايو
 سنة ٩٥ وإشارة صادرة من عبد الله نصير باطلاعه على نتيجة آخر الاقوال المقدمة من

اولا — الاشغال الشاقة ثانياً : السجن ثالثاً : الحبس مع التشغيل رابعاً :
الحبس البسيط . ولكن لم يشأ واضع القانون الجديد ان يكون تعدد العقوبات
بكيفية مطلقة غير محدودة فوضع لذلك حدوداً فيما عدا الغرامات فانها مهما
بلغت تتخذ بأسرها على أموال المحكوم عليه (راجع المادة ٣٧) والتعليقات التي
عليها . اما في غير الغرامات من العقوبات فقد جعل لها المشرع الحدود الآتية .

عبد الرحمن نصير بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٠٤ وكل هذه الاوراق عليها امضاء عبد الله
نصير بخطه

وحيث انه مع كون هذه الاوراق تحررت في تواريخ متفاوتة ومواقع مختلفة فان
بصمات الختم الموجودة عليها باسم عبد الله نصير وجدت كلها بحجر واحد بخلاف لسانر
الاجار الموجودة فيها وهذا يدل على انها وضعت في آن واحد
وحيث انه ثابت من اشارة كاتب المحكمة الموجودة على نتيجة آخر الاقوال المذكورة
انه تسلمت منها صورة بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ الى احمد نصير افندي

وحيث انه لم يكن في هذه الصورة دلالة على وجود ذلك الختم أصلاً
وحيث ان الكاتب الذي حرر محضر حلف اليمين واثنين من أهل الخبرة الذين
حلفوا هذه اليمين قرروا بأن عبد الله نصير لم يوقع على هذا المحضر الا بامضائه فقط
واتفق أهل الخبرة جميعاً بأنه لم يوقع اصلاً بختم على محضرهم
وحيث انه ينتج من كل ذلك أن هذا الختم وضع على تلك الاوراق بعد
تحريرها بدة

وحيث انه ثبت مما تقدم في جنحة تزوير السند ان الختم المذكور استعمله حسين
نصير وسليم صبري في تزوير السند فوضعه على تلك الاوراق يلزم ان لا يخرج عنهما
دائماً يلزم البحث فيمن وضعه منهما عليها
وحيث انه ثابت من شهادة شهود كتاب محكمة مينا التمتع ان حسين نصير حضر

اولا — مهما تعددت عقوبات الاشغال الشاقة فلا يصح ان تزيد عن
عشرين سنة
ثانياً — مهما تعددت عقوبات السجن فلا يصح ان تزيد عن عشرين سنة
ثالثاً — مهما تعددت عقوبات السجن والحبس فلا يصح ان تزيد مدتها
عن عشرين سنة

وطلب الاطلاع بالحاح على القضية المشتملة على تلك الاوراق واطلع عليها فعلا مع
آخر وأخذ صورة من الحكم الصادر فيها وبعد ان طلب صورة من محضر أهل الخبرة
وتأشروا على هامشها بتقدير الرسم اللازم عدل عن أخذها
وحيث انه ثابت من شهادتهم أيضاً ان هذا الاطلاع حصل اثناء نظر القضية
المدنية المختصة بالسند امام محكمة الزقازيق
وحيث ان حسين نصير له شأن في اثبات صحة السند الذي اشترك في تزييره
لانه هو الذي سعى في اختراعه وحمل زوجته على المطالبة به
وحيث انه ينتج مما تقدم انه هو الذي وضع الختم المزور على محضر حلف اليمين
ومحضر أهل الخبرة وعلى نتيجة آخر الاقوال لكي يثبت بالمضاهاة عليه صحة السند المذكور
وحيث انه لم يثبت ان الشخص الذي كان مصاحباً له وقت الاطلاع هو محمد
بكير وحيث يتعين تأييد الحكم بالنسبة اليه
وحيث ان نتيجة آخر الاقوال ليست من الاوراق الرسمية ووضع الختم المزور عليها
تحت امضاء صحيحة لا يترتب عليه ضرر مالا بالنسبة لموضوعها ولا بالنسبة لغيره
وحيث انه لا شك في كون محضر حلف اليمين من الاوراق الرسمية لانه محرر
من مأمور مختص بتحريره ولا في اعتبار محاضر أهل الخبرة كذلك لانه مفوض اليهم
بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ٩٤ من محكمة نيا القمح بتعيينهم تحرير
هذه المحاضر

رابعاً — مهما تعددت عقوبات الحبس فلا يصح ان تزيد مدتها عن ست سنين (راجع المادة ٣٣ و ٣٦ من القانون الجديد)

ويدمل بهذه الاحكام في الاحوال الاربعة السالفة الذكر اذا ارتكب الشخص الجرائم العديدة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها

(خامساً) مهما تعددت عقوبات مراقبة البوليس فلا يصح ان تزيد

وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا النظر فيما اذا كان وضع ختم مزور باسم عبد الله نصير على هذه المحاضر مع حضوره تحريرها وامضائه بخطه عليها يعد تزويراً بالكتابة وحيث ان وضع ختم على ورقة رسمية تحت امضاء صحيحة يفيد شهادة المأمور الرسمي المحرر لها بأن من نسب اليه هذا الختم وضعه بنفسه أمامه على تلك الورقة ولهذا المعنى جعل القانون الختم الموضوع على ورقة رسمية حجة في المضاهاة (مادة ٢٦١ مرافعات ققرة أولى)

وحيث انه اذا كان هذا الختم مزوراً كانت هذه الشهادة مغايرة للحقيقة وحيث انه قد يترتب على هذا التغير ضرر وهو جعل هذا الختم حجة في اثبات صحة الاوراق التي تشتمل على الختم المذكور بحيث لا يمكن نقضها الا بدعوى التزوير (مادة ٢٢٦ مدني)

وحيث انه اذا انضم الى ذلك سوء النية في الفعل تحققت أركان التزوير الثلاثة وحقت العقوبة على الفاعل

وحيث انه لا يمنع من اعتبار هذا الفعل تزويراً معاقباً عليه كون تغير الحقيقة لم يكن فيما قصد درجه بالورقة لان القانون لم يجعل هذا شرطاً في التزوير الواقع من الموظفين أو غيرهم في اوراق رسمية تحقيقاً للتمتع فيها بصيانتها عن كل تغير

وحيث انه لعدم وجود هذا الشرط في المادة ١٤٥ من القانون الفرنسي المقابل للادة ١٨٩ من قانون العقوبات المصري مالت المحاكم الفرنسية الى تقرير هذه القاعدة

مدتها عن خمس سنين (راجع المادة ٣٨ من القانون الجديد)
 (سادساً) تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة اخرى
 مقيدة للحرية محكوم بها لجرمة وقت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة
 (راجع مادة ٣٥ نص فرنساوى) لان العربى استقطت منه سهواً لفظة اخرى
 الموجودة بالنص الافرنكي . ومعنى ذلك انه لو حكم على الشخص بعقوبة الحبس

في احكامها بالنسبة الى الموظفين ولم يحل بعض الموظفين على مخالفتها في ذلك الا وجود
 هذا الشرط مصرحاً به في المادة ١٤٧ الخنصة بالتزوير الواقع في اوراق رسمية من
 غير الموظفين وكون التفرقة بين النوعين مع اتحاد الفعل وموضوعه لا يمكن ارجاعها الى
 سبب صحيح فاشترط في الموظفين ما اشترط القانون في غيرهم لكن القانون المصرى أطلق
 في الحالتين فلم يعد معه وجه لهذا الخلاف

وحيث ان الخلاف مع ذلك لم يكن الا بالنسبة لتغير الحقيقة الواقع بفيز تزوير
 الامضاء من الطرق المعينة في المادة ١٨٩ اما بالنسبة اليه فلا خلاف بين العلم والعمل
 في ان وجود التزوير المادى يتحقق به حتماً من غير شرط ولا قيد ولا تتوقف عقوبة
 الفاعل بعد ذلك الا على البحث في احتمال فعله للدرجة وسوء نية

وحيث ان القانون المصرى جعل الختم علامة للشخصية كالاضاء مادة (١٢٩)
 ٢٥١ وما بعدها من افات) فله ما تقرر لها من الاحكام

وحيث ان حسنين نصير وضع الختم المزور باسم عبد الله نصير على محضر حلف
 أهل الخبرة ومحضر أعمالهم ليتوصل بواسطة المضاهاة عليها الى اثبات صحة السند الذى
 اشترك في تزويره اضراراً بورثته وبمنصور نصير الذى تهد بوفاء ديونه وكان ذلك قبل
 مضى عشر سنوات وبذلك يكون سبب القصد في فعله

وحيث انه بناء على ذلك يستحق العقوبة المدونة في المادة ١٩٠ عقوبات
 وحيث ان بين الجنائية والجنحة اللتين ارتكبهما تداخلاً واتحاداً في النتيجة المترتبة

او السجن ثم حوكم على فعل يستحق عليه عقوبة الاشغال الشاقة فتبتلع هذه العقوبة او تستغرق عقوبة السجن او عقوبة الحبس المحكوم بها من قبل . مثال ذلك حكم على زيد بثلاث سنوات سجنًا ثم حكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات فلو أضفنا العقوبتين أحدهما الى الاخرى لكانت المدة ثمان سنوات ولكن المشرع يرى ان عقوبة الاشغال الشاقة

عليها والغاية المقصود له من ارتكابها وهو حصول زوجته على مبلغ السند بغير حق وحيث انه متى تداخلت أفعال جنائية في بعضها وادت كلها الى غاية واحدة ولم يكن الباعث على ارتكابها الا الوصول الى هذه الغاية وحدها وجب ان لا تتمدد العقوبة بتعددتها وان لا يعاقب عليها الا بعقوبة واحدة وهي العقوبة المقررة لاشدها في نظر القانون

وحيث انه بناء على ذلك يتعين تطبيق المادة ١٩٠ على حنين نصير وحدها وحيث انه تراءى للمحكمة الرأفة بحالته طبقاً للفقرة الخامسة من مادة ٣٥٢ عقوبات وبحالة زوجته طبقاً للفقرة السادسة منها

وحيث ان نص المواد ١٩٠ و ١٩٣ و ٦٧ و ٦٩ و ٣٥٢ فقرة خامسة وسادسة عقوبات هو الاولى — كل شخص ليس من أرباب الوظائف الميرية ارتكب تزويراً مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن المؤقتين مدة اكثرها عشر سنين

الثانية كل شخص ارتكب تزويراً في محركات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

الثالثة كل من شارك غيره في فعل جناية أو جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص يخالف لذلك في القانون

تمحو عقوبة السجن فيكتفي بها . ولا تنفذ عقوبة السجن على المحكوم عليه لان معنى الحب هو المحو ولكن هذا الحل بسيط وظاهر لان الاشغال الشاقة مدتها اكثر من السجن . فاذا حصل العكس اى حكم بالسجن خمس سنوات ثم بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات فلا يحصل الحب او المحو الا بمقدار مدة الاشغال الشاقة أى ثلاث سنين فقط فتبقى على المحكوم سنتان يقضيها فى السجن وذلك لان عبارة المادة ٣٥ ان عقوبة الاشغال الشاقة لا تجب غيرها من العقوبات المقيدة للحرية الا بمقدار مدتها

هذا ولم يشأ المشرع ان تجب عقوبة السجن عقوبة الحبس لان ذلك يودى الى نتائج غير مرضية اذ من المعلوم ان عقوبة السجن والحبس يجرى تنفيذهما فى مكان واحد ودار واحدة فى الغالب فاذا كانت عقوبة السجن تجب الحبس ترتب على ذلك ان الذين يحكم عليهم بسجن وحبس تكون معاملتهم احسن ممن لا يحكم عليهم الا بعقوبات الحبس فقط

الرابعة وكل من أخنى كل او بعض الاشياء المسلوكة المختلصة او المأخوذة بواسطة ارتكاب جناية او جنحة يعد مشاركا لفعل تلك الجناية او الجنحة ويعاقب مثل العقوبة التى يحكم عليه بها ان يعلم ذلك

الخامسة واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي الموقت او السجن الموقت او الحرمان المؤبد من جميع الرتب والوظائف تكون العقوبة بالحبس التأديبي الذى لا يجوز ان تكون مدته اقل من ستة اشهر

واذا كان الفعل من الجنب المستحقة للتأديب لا يحكم بأزيد من الحد الادنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز ايضا الحكم بعقوبة اقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة مع ذلك اقل من العقوبات المقررة للمخالفة

مثال ذلك حكم على شخص بالحبس ثلاث سنوات ثم استحق عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات فان كان هناك حب فلا تنفذ عليه الا هذه العقوبة الاخيرة بخلاف من يحكم عليهم بالحبس ثلاث سنوات ثم بالحبس ثلاث سنوات اخرى فانه يحبس ست سنوات تنفيذاً لقاعدة الضم المقررة بالمادة ٣٦ فلذلك لم يتبع المشرع هذه الخطة وحصر مسألة حب العقوبات في الاشغال الشاقة فقط كما تقدم بيانه (راجع التعليقات على المادة ٣٥) على ان هذه المادة والمادة ٣٦ لا يسرى حكمهما اذا كانت احدى العقوبات صدر بها حكم اوقف القاضى تنفيذه ثم ارتكب المتهم في خلال الحبس سنين جريمة وبطل مفعول الايقاف في هذه الحالة لا يمكن اتباع القواعد السالفة الذكر تطبيقاً لنص المادة (٥٣) من القانون الجديد

ويؤخذ مما تقدم ان القواعد المتعلقة بتعدد العقوبات ترجع الى أحد ثلاثة امور : إما ضم عقوبات بعضها الى بعض بدون قيد ولا شرط كما هو الحال في الترامات

واما ضم لا يتجاوز حداً معلوماً معيناً في القانون كما هو الحال في العقوبات المقيدة للحرية الوارد ذكرها في المادتين ٣٦ و ٣٨؛ واما حب او محو عقوبات بعضها لبعض كما هو الحال بالمادة ٣٥ الا ان العمل بالامرين الاخيرين وتطبيقهما يحتاج الى بعض التفصيل وتنحصر احوال هذا العمل (التطبيق) في الصور الآتية :

الصورة الاولى ان تجتمع الجرائم المديدة في محاكمة واحدة ولا صعوبة في هذه الحالة اذ يمكن للقاضي ان يعمل بنص المادة ٣٦ فلا يحكم بزيادة عن

عشرين سنة اشغالا شاقة او عشرين سنة سجنًا او ست سنين حبسًا. واذا كانت احدى المقويات الاشغال الشاقة فليس للقاضي ان يحكم بالحب لان المادة ٣٥ لا تصرح بذلك الا اذا كانت العقوبة المقيدة للحرية المقررة جرمًا محكومًا بها قبل الحكم بالاشغال الشاقة وليس الامر كذلك في هذه الحالة اذ الجرائم المتعددة قدمت للقاضي في محاكمة واحدة، وقد فات المشرع الجديد وضع نص لهذه الحالة التي لا معنى ولا حكمة لاستثناءها من قاعدة الحب

الصورة الثانية ان تكون الجرائم العديدة منفصلة بعضها عن بعض عند المحاكمة بان رفت كل واحدة منها في دعوى مستقلة، وفي هذه الحالة هل يجب على القاضي المنظورة امامه القضية الاخيرة ان يلاحظ قواعد الضم والحب أم يكون من اختصاص النيابة ان تلاحظه عند التنفيذ؟

ان الجارى عليه العمل بالحكم الفرنسي ويراها شراح القانون الفرنسي ان القاضي المطروحة امامه القضية الاخيرة هو المنوط بملاحظة وتنفيذ القواعد السالفة الذكر، ولكن مع التسليم مؤقتًا بما ذهبت اليه المحاكم الفرنسية نقول ان القاضي يصادفه احد امرين: الاول ان تكون الاحكام السابقة نظر القضية الاخيرة لم يصل مجموعها الى الحد المقرر للضم وفي هذه الحالة يحكم القاضي بالعقوبة المقررة للفعل المطروح امامه ويذكر في حكمه ان التنفيذ لا يكون الا بمقدار المدة المقررة قانونًا

وان كانت المسألة مما يستوجب الحب فيحكم بالعقوبة المقررة للفعل المطروح امامه ويذكر في الحكم ان عقوبة الاشغال الشاقة تمحو أو تجب بمقدار كذا المقويات الاخرى المقيدة للحرية

الامر الثانى ان تكون الاحكام السابقة قد استغرقت المدة المقررة قانوناً للضم مثال ذلك حكم على شخص بالسجن مرتين في كل مرة عشر سنين ثم قدم للمحاكمة بتهمة يستحق عليها عقوبة السجن أيضاً فكيف يتصرف القاضى .
اختلف علماء الجنائيات فى هذه المسألة فرأى بعضهم فى حالة شبيهة بهذه الحالة ان الدعوى العمومية تسقط بالنسبة للفعل المرفع محاكمة المتهم عليه . وتأيد هذا الرأي بحكم صادر من محكمة النقض والابرار فى ١٤ يولييه سنة ١٨٣٢ ويخالف هذا الرأي العلامة جارو اورتلان وغيرهما ويرون ان اقامة الدعوى العمومية واجبة وعلى القاضى ان يحكم بالعقوبة المقررة للفعل الاخير وان يلاحظ فى حكمه القواعد المقررة لضم العقوبات اولجها (راجع حكم صادر من النقض الفرنساوى فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٠)

الصورة الثالثة — ان تكون الجرائم المتعددة قدمت للمحاكمة فى قضايا مختلفة ولم يعمل القاضى الذى نظر القضية الاخيرة بالاحكام المقررة للتعدد أو الجب فانه يتفق ان يكون القاضى الاخير غير عالم بالجرائم الاخرى التى ارتكبتها المتهم وحكم عليه فيها فهل فى هذه الحالة يصح النيابة العمومية ان تلاحظ وقت التنفيذ عدم تجاوز العقوبات الجديدة الحد المقرر لها قانوناً ؟ يقول بهذا الرأي بعض الشراح ولكن لا يسلم به أغلبهم بناء على ان النيابة العمومية مكلفة بتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم لا تنفيذ نصوص القانون الغير المحكوم بها . ويرى العلامة جارو فى هذه الحالة انه يجب على النيابة أو المتهم ان يقدم القضية الاخيرة للقضاء الذين حكموا فيها على شكل طالب تفسير الحكم الصادر فى تلك القضية وعندها تنظر المحكمة فى تصحيح الحكم وتلاحظ فى تفسيرها قواعد القانون

المتعلقة بالعدد ويستشهد جازو بأحكام صادرة من النقض ومنها حكم تاريخه ٢٣

ديسمبر سنة ١٨٨٠

٣

هذ وقد جاء في (المادة ٣٢) فقرة اولى وفقرة ثانية ان القاضى يحكم بأشد العقوبة وتحتاج هذه الكلمة الى تفسير اذ من الضرورى معرفة الطريقة الواجبة لمعرفة أشد العقوبة وللوقوف على ذلك يجب اتباع القواعد الآتية :
(أولاً) عند اختلاف نوع العقوبات المتعددة يجب اعتبار عقوبة الجناية أشد من عقوبة الجنحة

(ثانياً) عند اتحاد انواع العقوبات تعتبر أشدها أعلاها مرتبة في درجات العقوبات المبينة بالمادة ١١٠ و١١١

(ثالثاً) عند اتحاد النوع والدرجة تعتبر العقوبة التى يزيد حدها الاقصى عن غيرها أشد من العقوبات الاخرى

(رابعاً) عند اتحاد النوع والدرجة والحد الاقصى تكون العقوبة التى يزيد حدها الادنى عن الاخرى أشد من سواها

(خامساً) عند اتحاد النوع والدرجة والحد الاقصى والحد الادنى فتميز أشد العقوبات عن غيرها بالعقوبات التابعة او التكميلية

﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في تعدد المجرمين ﴾

علم القارئ أحكام القانون فيما يتعلق بتعدد الجرائم أي الاحوال التي يرتكب فيها مجرم واحد عدة أفعال يعاقب عليها القانون والآآن يجب معرفة الاحكام المتعلقة بتعدد المجرمين أى بالاحوال التي يرتكب فيها الجريمة الواحدة عدة أشخاص وهو ما يسمى بالاشتراك

وقد عني المشرع بالشركات ففرض لها أحكاماً في القانون المدني والتجاري تكفلت بيان نصيب كل شريك في رأس المال والارباح والخسارة ولم يفعل ذلك في المواد الجنائية فانه وضع ايضا الاحكام التي تين نصيب كل شريك من الجزاء حسب درجة وظيفته والعمل الذي قام به في ارتكاب الجريمة وينقسم الكلام على هذا الموضوع الى المباحث الآتية

﴿ المبحث الاول ﴾

﴿ في الفاعلين الاصليين ﴾

لا يمكن اعتبار جميع الذين تعاونوا على ارتكاب جريمة واحدة بدرجة واحدة فان منهم من يقوم بالاعمال المهمة ويباشر بنفسه تنفيذ الجريمة وهؤلاء هم الفاعلون الاصليون ومنهم من يقوم بالاعمال الثانوية وهؤلاء هم الشركاء ولم تكن في القانون المصري القديم نصوص يرجع اليها للتمييز بين الفاعل الاصلي والشريك

ولكن القانون الجديد وضع نصاً لذلك ورد في المادة ٣٩^(١) وبموجب هذا النص يعتبر فاعلاً أصلياً

أولاً - من يرتكب الجريمة وحده أو مع غيره ومعنى ذلك أنه يقوم بالأفعال المكونة أو المنفذة لما كن يطلق العيار التارى على المجنى عليه في جريمة القتل أو من يباشر اختلاس المال المتقول الذى يملكه الغير في جريمة السرقة أو من يشعل النار فى المنزل فى جريمة الحريق عمداً فى هذه الاحوال يعد الشخص فاعلاً أصلياً سواء ارتكب الجريمة وحده أو كان له شركاء ساعدوه على ذلك

ثانياً - من يدخل فى ارتكاب الجريمة اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأبى عمداً عملاً من الاعمال المكونة لها ويقصد بهذه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ النص على حالة تعدد الفاعلين الاصليين ويحدث ذلك على الخصوص اذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال فيأبى كل واحد منهم عملاً من أعمالها الامثلة على ذلك

(١) المادة ٣٩ يعد فاعلاً للجريمة

أولاً - من يرتكبها وحده أو مع غيره

ثانياً - من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأبى عمداً عملاً من الاعمال المكونة لها

ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يعمد إلى غيرها إلى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها

١. تعاون اثنان على قتل آخر ختفاً فوضما في عنقه جبلا وجذب كل منهما طرف الجبل حتى خنقاه

٢. اتفق رجلان على قتل انسان ضرباً بالنبايت فتناول كل منهما نبوتاً واوسماه عليه ضرباً حتى مات

٣. اتفق شخصان على سرقة منزل فدخلاه معاً ونقل احدهما المصوغات واختص الآخر بنقل النقود

ولا خلاف انه في هذه الاحوال يكون كل واحد منهما فاعلاً اصلياً لانه قام بتنفيذ عمل من الاعمال المكونة او المنفذة للجريمة . أما اذا كان عمل احدهما ثانوياً ولم يباشر تنفيذ الجريمة فانه يعتبر شريكاً فقط كما سنبينه في مبحث الاشتراك فلو استعصر احدهما للآخر في المثال الاول الجبل الذي استعمل للخنق او احضر له النبوت في المثال الثاني فانه لا يعتبر الا شريكاً ولكن توجد احوال يصعب فيها التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك . ولا توجد هذه الصعوبة الا اذا كان عمل المعين للفاعل الاصلى معاصراً لوقت التنفيذ مثال ذلك

وقف زيد عربة عمرو ثم تولى بكر قتله فهل يعتبر زيد فاعلاً اصلياً او كسر زيد قفل البيت ولم يدخل فيه ولكن دخل عمرو واختلس المنقولات التي فيه فهل يكون زيد فاعلاً اصلياً او اتفق رجلان على احراق ساقية بكر فذهبا الى مكانها فاشعل الاول النار في خشبة بها بترول وسلمها لزميله الذي ألقاها على الساقية فاشتعلت بها النار فهل يعتبر الاول فاعلاً اصلياً او شريكاً فقط .

لا بد لحل هذه المسألة من الرجوع الى أحد امرين :

اما ان يكون قصد المشرع بالأعمال المكونة للجريمة الافعال المنفذة لها
اي التي من اركانها الداخلة في تعريفها القانوني كما هو الحال في الشروع وبناء
على ذلك يكون الشخص في الامثلة الثلاثة المتقدمة شريكا فقط لا فاعلا
اصليا لانه لم يأت عملا من اعمال التنفيذ الداخلة في اركان الجريمة

واما ان يكون قصد الشارع بالعبارة المذكورة كل فعل او عمل وان
لم يكن من اركان الجريمة الا أنه يؤدي مباشرة الى تنفيذها وارتكابها

وبناء على ذلك يكون الشخص في الامثلة السابق ذكرها فاعلا اصليا
لا شريكا ويظهر ان المشرع الجديد يميل الى هذا الحل الاخير بدليل انه جعل
من كسر القفل ومن اوقف العربية فاعلين اصليين لا شركاء
(راجع التعليقات على المادة ٣٩ من القانون ^(١))

(١) (المادة ٣٩) « بعد فاعلا للجريمة »

قوله فاعل لا يصدق كما أسفنا الا على الفاعلين الحقيقيين وقد حصل خلاف كثير
في الرأي بين المحاكم الابتدائية وبين محكمة الاستئناف فيما يتعلق بمدلول هذه الكلمة
ولذلك يحسن وضع تعريف لهذا اللفظ

والفقرة الاولى ظاهرة بنفسها لكنها لازمة لاستيفاء تعداد الفاعلين فاذا وجد أكثر
من فاعل ولم يكن اشترك كل منهم في كل الجريمة فهذه الحالة تنطبق على الفقرة الثانية
من المادة وهذه الفقرة مقررة للحالة التي فيها تكون الجريمة مركبة من عدة أفعال

ويجب التفريق بين الافعال الداخلة في الجريمة والافعال التحضيرية لها (راجع
المادة ٤٥ من القانون بشأن الشروع) وان تعيين الافعال التي تكون داخلة في الجريمة
مما يدخل في الوقائع لا من المسائل القانونية

على ان هذا الحل محل اعتراض اذ يصعب معه التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك الذى يساعد وقت التنفيذ فقط وقد حل هذه المسألة القانون البلجيكي مادة ٦٦ بطريقة اخرى فانه اعتبر كل من يساعد على ارتكاب الجريمة باى عمل فاعلاً اصلياً بشرط انه لولا تلك المساعدة لما امكن وقوع الجريمة ولم يشأ المشرع المصرى الاخذ بالتأويل البلجيكي لما يترضه من الصعوبات الشديدة فى العمل لمعرفة ما اذا كان الفعل الذى وقع كان يمكن الاستثناء عنه او كان لا بد منه لتحقيق الجنابة (راجع التعليقات على باب الاشتراك)

عن قوله « من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتى عمداً عملاً من الاعمال المكونة لها »

لكي يعتبر شخص فاعلاً ينبغي ان يكون عنده نية التداخل فى ارتكاب الجريمة وان يكون اشترك فعلاً فى جزء منها فالسارق الذى يكسر قفل بيت ولكن لا يدخل فيه والذي يدخل فيه ويسرق كلاهما فاعلان للسرقه بكسر ولو ان الثانى لم يشترك فى كسر الباب وكذلك اذا اوقف زيد مثلاً عربة عمرو ثم قتل بكر عمراً فزيد هو فاعل للقتل اذا كان اوقف العربة بقصد القتل

وكا لو شرع زيد مثلاً فى قتل عمرو وتركه على انه مات ثم أتى بكر بعد ذلك وقتل عمراً فحيث ان زيدا لم يدخل فى ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدينأً الا بجريمة الشروع فى القتل « انتهت التعليقات »

على ان الحاكم الفرنساوية اعتبرت فاعلاً اصلياً لجريمة السرقة لا شريكاً من وقف يباب الدار ليسهل لزميله ارتكاب السرقة ولو لم يتم باى عمل آخر من الاعمال المكونة أو المنفذة مادياً لجريمة السرقة (راجع حكم محكمة النقض والابرام الصادر فى ٩ ابريل سنة ١٨١٣) ومن استلم من السارق الكيس الذى سرقه وكان عمله قاصراً على ذلك الاستلام (راجع حكم النقض الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٣٢)

وقد أضاف بعض الشراح الى من ذكر من الفاعلين المنصوص عليهم
بالمادة ٣٩ الفاعل المعنوي Auteur Intellectual
وهو المبتكر او الحاض على ارتكاب الجريمة (راجع المادة ٦٣ من القانون
الطلياني ولكن القانون المصري عدّه المحرض من الشركاء فقط

المبحث الثاني

« في الاشتراك »

الشريك هو الفاعل الثانوى أو المساعد على ارتكاب الجريمة بدون
مباشرتها بنفسه ويجب لتحقيق الاشتراك اجتماع الشروط الآتية
الشرط الاول : وجود فعل أصلى معاقب عليه يسند اليه فعل الاشتراك
فاذا كان الفعل الاصلى غير معاقب عليه فلا شركة ولا عقوبة كأن يساعد

واعتبرت فاعلاً اصلياً في جريمة السرقة الخادم الذي كانت وظيفته قاصرة على
اعطاء فاعل السرقة مفتاح الدار

واعتبرت فاعلاً اصلياً في جريمة البلاغ الكاذب بسوء القصد من كل عمل
قاصراً على تحرير البلاغ أو على املانه ولو لم يكن هو الموقع على ذلك البلاغ الكاذب
أو المقدم له (راجع حكم محكمة انجرس الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٨) وحكم محكمة
التنض والابرام المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٨٨٨

وحكمت بأن يعتبر فاعلاً اصلياً لا شريكاً في جريمة التزوير من استكتب آخر
سنداً مزوراً (راجع حكم محكمة التنض والابرام الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٨٦٨
« عن البانديكت »

انسان آخر على الاتجار او يساعده على ارتكاب فعل تحضيري فقط فانه لا يعد شريكاً اذا لم يتبع الفعل التحضيري شروع في الجريمة بخلاف ما اذا ساعده على الشروع في ارتكابها فانه يؤخذ بصفة شريك لانه ساعد على فعل معاقب عليه قانوناً

وقد جر البحث في هذه المسألة الى البحث في عدول الشريك عن المساعدة بعد عمل الاشتراك فهل يستفيد من هذا العدول عن المشاركة ولا يؤخذ قانوناً؟ مما لا نزاع فيه ان عمل الشركة اذا تم انتج نتائج الجنائية واصبح الشريك مسؤولاً امام القانون ولكن اذا تمكن من ازالة سبب الاشتراك قبل تحقق الجريمة الاصلية وجب عدم مؤاخذه ولا يكون ذلك الا في الشركات بالتحريض او الاتفاق واعطاء الآلات والاسلحة للفاعل الاصلى وحده بلا مساعد . قلنا فيما تقدم انه يجب وجود فعل اصلي معاقب عليه ولا فرق في ذلك بين ان يكون الفعل الاصلى من الجنائيات او الجنح او المخالفات بدليل ما ورد بالمادة ٤٠ من القانون الجديد حيث جاء فيها انه يعد شريكاً في الجريمة ومن المعلوم ان الجريمة تشمل الثلاثة أنواع على ان الاشتراك في القانون القديم كان قاصراً على الجنح والجنائيات ولم يكن موجوداً في المخالفات (مادة ٦٧) وجاء في التعليقات على المادة ٤٠ تأييداً لادخال المخالفات في الاشتراك ان منها ما يكون فيها الانسان المسؤول ادبياً اقرب الى الدخول في الاشتراك بمعناه الوارد في القانون الجديد منه الى الدخول في معنى الفاعل الاصلى ومثال ذلك على الاخص في الاحوال التي تقع فيها جرائم من الخدم بناء على تعليمات مخدومهم أو تواطؤهم معهم

الشرط الثاني يجب ان يكون الاشتراك من الافعال المبينة في القانون وهي قسمان قسم منها يحصل قبل ارتكاب الجريمة وقسم يقع وقت ارتكابها فالقسم الاول يشمل التحريض على ارتكابها والاتفاق على ارتكابها واعطاء الفاعل أسلحة أو الآلات مما يستعمل في ارتكاب الجريمة أو مساعدة الفاعل الاصلى في الاعمال المجهزة لارتكابها ودونت انواع الاشتراك في المادة ٤٠ التي نصها « يعد شريكا

اولا — كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض
ثانياً — من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

ثالثاً — من اعطى للفاعل او الفاعلين سلاحا او آلات او اى شئ آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها او ساعدوهما بأى طريقة اخرى في الاعمال المجهزة او المسهلة او المنتمية لارتكابها »

اما التحريض فورد في الفقرة الاولى من المادة ٤٠ حيث جاء بها انه يعتبر شريكا كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض فاللازم اذن لوجود هذا النوع من الاشتراك ان يوجد : اولاً تحريض اى اغراء على ارتكاب الجريمة وقد ترك للمحاكم السلطة المطلقة في تكيف وتقدير هذا التحريض وقيمة تأثيره على ارادة الفاعل الاصلى ولم يشأ واضع القانون الجديد ان يقيد التحريض بالقيود التي كان مقيداً بها في القانون القديم كأن يكون التحريض مصحوباً

بتهديد او وعد او وعيد او هدية او دسياسة او مخادعة لانه رأى ان هذه القيود كانت تستوجب ارتباكا في العمل واشكالا في تفسير معانيها . ولهذا السبب كان يفر من العقاب اشخاص هم في الحقيقة مدانون ومسؤولون جنائياً (راجع التعليقات على باب الاشتراك)

ثانياً - ان يكون ارتكاب الفعل الجنائي حاصلًا بناء على التحريض فاذا ثبت ان الجريمة انما وقعت بناء على اسباب اخرى وان التحريض لم يكن هو المؤثر على ارادة الفاعل الاصلى وانه سواء وجد هذا التحريض أو لم يوجد , كان لا بد له من ارتكاب الجريمة فلا يعاقب الشريك

اما الاتفاق على ارتكاب الجريمة فقد ورد ايضاً بالمادة ٤٠ فقره ٢ حيث جاء فيها ان يعتبر شريكا من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق . ويشترط في هذه الحالة ايضاً ان يوجد : اولا اتفاق بين اثنين فاكتر على ارتكاب جريمة معينة ثم يقوم بتنفيذها واحد منهما دون الآخر . اودون الآخرين وضرب لذلك مثل في التعليقات بانه اتفق زيد وعمرو على قتل بكر وسارا في الطريق حاملين نوتين لهذا القصد فضربه زيد ضربة كانت هي القاضية فيعاقب عمرو ولو انه لم يساعد على ارتكاب الجريمة بناء على كونه متفقاً على ارتكابها ولم يكن القانون القديم يدخل هذه الحالة في انواع الاشتراك بل ولا القانونان الفرنسي والسويدي

ثانياً ان تقع الجريمة بناء على هذا الاتفاق او التواطؤ الذي حصل بين الفاعل الاصلى والشريك فاذا كانت الجريمة ناجمة عن سبب آخر غير الاتفاق

(١) ولم نجد في القوانين الثرية نصوماً أو أحوالاً تسمح بجمل الاتفاق من أنواع الاشتراك قانوناً نعم ان المشرع الايطالى لم يتبع خطة القانون الفرنسي في تقييد الاشتراك التحريضي بالقيود التي كانت موجودة في القانون المصرى القديم كالتحريض بوعد أو وعيد أو دسيسة مما كان يدعو كثيراً محكمة النقض والابرام المصرية الى قض الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لاغضا لها قيوداً او نوعاً من تلك القيود

واطلق المشرع الطلياني الامر في ذلك للمحاكم كما فعل المشرع المصرى الجديد بدليل ما جاء بالمادة ٦٤ من القانون المذكور من انه يعتبر شريكاً أولاً (من حرض أو قوى التصميم على ارتكاب الجريمة) ولكن لم يرد في المادة المذكورة ولا في غيرها من مواد القانون الطلياني ان مجرد الاتفاق على ارتكاب الجريمة يؤدى الى اعتبار المتفق شريكاً فيها ونحن نرى ان الواجب على المحاكم شدة الحذر والاحتياط في العمل من هذا النوع من أنواع الاشتراك الجديد وفي نظرنا لا يصح مطلقاً جمل الاتفاق نوعاً من أنواع الاشتراك الا اذا كان الباعث الوحيد على ارتكاب الجريمة والمحاكم النظر الاوسع والراى المثل في هذا المقام مع انه على كل حال يتعين عند الاخذ بهذا النوع ان يذكر في الحكم الوقائع التي تثبت ان الجريمة وقعت بناء على ذلك الاتفاق والا كان الحكم باطلاً وواجب النقض

وقول بمناسبة التحريض ان محكمة النقض والابرام قضت بحكمها الصادر في ٢١ يناير سنة ٩٩ المنشور في مجلة القضا (سنة سادسه صحيفه ١٠٧) «ان الامر بارتكاب»
 «الجريمة لا يمد من انواع الاشتراك متى لم يكن للامر سلطة قانونية على المأمور كامر»
 «الحال مثلاً لابن اخته يهدم حوش في قراة» بل يعد اذن نوع نصيحة بسيطة»
 «خصوصاً اذا لم يوجد بالحكم الابتدائي والاستئناف ما يثبت حصول اية طريقة من»
 «الطرق الموجبة للاشتراك بالمادة ٦٨ عقوبات»

اما اعطاء الاسلحة او الآلات فيشترط فيه :

أولاً - ان تكون تلك الاسلحة والآلات استعملت في الجريمة
ثانياً - ان يكون الشريك عالماً وقت تسليمها للفاعل الاصلى انها
تستعمل في ارتكاب الجرائم

وقد ذكر هذا النوع في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ وهو مطابق لما كان
موجوداً في القانون القديم (راجع المادة ٦٨ منه)

والقسم الثاني هو الاشتراك بأفعال معاصرة لارتكاب الجريمة ويشمل
هذا القسم الاعمال المسهلة او المتممة لارتكاب الجريمة كاعانة انسان لمرتكب
السرقه داخل منزل بوضع السلم على الحائط ليسهل للفاعل الاصلى تسلق
الجدار للصعود الى المنزل والدخول فيه او اعانته على حمل المسروقات التي
سرقها عند خروجه من مكان السرقه او اعانة القاتل وقت القتل بحمل الرصاص
والبارود ومناولة ذلك للفاعل الاصلى لتمير البندقية واطلاقها ، وفي هذا
النوع من الاشتراك فقط تعرض احوال يصعب فيها التمييز بين الفاعل الاصلى
والشريك

وقضت محكمة النقض والايام بحكمها المرقوم في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ (وارد بالمجلة
الرسية سنة رابعة صحيفة ٢٤٩)

العمدة الذي يأمر انساناً من اهل بلده بضرب انسان يقضى على نفسه بالمشاركة
في الجريمة الواقعة . ولا داعي للبحث فيما اذا كان في استطاعته مرتكبها مخالفة امره
اولاً . فان ماله من السلطة عليهم بموجب وظيفته يكفي لمعاملته بمقتضى المادة ٦٨ من
قانون العقوبات

ويرجع في ذلك الى القواعد التي شرحتها عند الكلام على تعريف من هو الفاعل الاصلى (راجع التعليقات على باب الاشتراك)^(١)

(١) في القوانين الحديثة طريقتان مختلفتان لحل مسألة الاشتراك ومقتضى الاولى ان الشريك يعاقب عادة بنفس عقوبة الفاعل (راجع نصوص القانون الفرنسي والقانون المصري القديم ونصوص القانون الهندي فيما يتعلق بالشركاء ونصوص القانون الانجليزي الخاص بالفاعلين الاقل اداة من الفاعلين الاصليين وكذا من كان عندهم علم بالجريمة قبل ارتكابها) واهم الاعتراضات التي ترد على هذه الطريقة مستنبطة من انه متى وجد حد أدنى للعقوبات المقررة للجرائم قد يضطر القاضي لتوقيع عقوبة زائدة في الشدة على الشركاء مع ضعف درجة اشتراكهم في الجريمة ومن هذا الوجه يكون الحد الأدنى الحقيقي هو ما يمكن النزول اليه بفرض استمال الرأفة

ومقتضى الطريقة الثانية ان يكون العقاب العادي للشركاء أقل من المقرر للفاعلين الاصليين وبديهي انه ان لم تتناول لفظة فاعل الا الاشخاص الذين ارتكبوا الجريمة حقيقة (الفاعلين الماديين) فانه يجب التسليم بأن ادانة من دبروا الجريمة قد تكون اكبر من ادانة الفاعل الذي استعملوه آلة في ارتكابها ولذلك تبحث القوانين التي جرت على هذه الطريقة في اطلاق لفظ فاعلين او من يعاقبون بهذه الصفة على فريق من الشركاء الذين يكونون بالنسبة للجريمة في حالة تقضى بأن يحسبوا شركاء في المسؤولية المعنوية مع الفاعلين الاصليين

وقد اقترح ادخال هذه الطريقة في القانون المصري وهي الواردة بتمام التفصيل في القانون البلجيكي بالمواد ٦٦ وما يليها الى ٦٩ ومشروحة شرحاً وافياً بمعرفة هوس وهو أتم واضع لهذا القانون في مؤلفه الذي عنوانه « قانون العقوبات البلجيكي » الكتاب الرابع جزء اول صحيفة ٣٤٢ وما يليها « وهذه الطريقة مستحسنة للغاية من الوجهة العلمية ولكن اذا سبرت يتضح انها في العمل قد تؤدي الى صعوبات لا يمكن تذليلها في بلد ليس فيها محكمون لازالة العقبات التي تنشأ من التعريفات الفنية

هذا وكان يوجد في القانون القديم قسم ثالث من اقسام الاشتراك حذفه واضع القانون الجديد وهو الاشتراك في أعمال لاحقة تقع بعد ارتكاب الجريمة كايواء المجرمين واخفاء الاشياء المسروقة ولكن واضع القانون الجديد جعلها جرائم قائمة بذاتها معاقبا عليها بالمواد ٢٧٩ و٢٨٠ و١٢٧ من قانون العقوبات الجديد

والمادة ٦٦ من قانون العقوبات البلجيكي تعتبر اولاً كالاتيين من ساعدوا بأي عمل كان على ارتكاب الجريمة ولولا مساعدتهم لما امكن ارتكاب الجريمة او الجنحة ولكن يلاحظ اولاً ان عدم امكان ارتكاب الجريمة الذي تشير اليه هذه المادة ليس في رأى العلماء الان نسبياً لا مطلقاً (راجع مثلاً كتاب هوس في الصحيفة ٣٩٣) حيث قال « ومع ذلك لا يجب ان يحمل هذا النص على معنى الاطلاق فلجل ان يكون المتهم مستحقاً لان يعاقب بصفة فاعل يكفي أن الجريمة لم تكن تقع بالظروف والكيفية وفي اليوم الذي وقعت فيه . . . لولا مساعدته » فاذا كان الامر كذلك فما تكون حدود قاعدة بهذا الإيهام وما الظروف التي يكون الرجوع اليها في التفريق بين الفاعل والشريك كما لو ارتكب السارق مثلاً سرقة بدخوله من باب بيت بواسطة مفتاح مضطجع أعطاه اليه شريك وكان يمكنه ان يدخل من شباك بخلف المنزل بنير مفتاح ولكن بمرضه نفسه لا يقاط السكان من نومهم فهل يجب ان يعاقب الشريك في هذه الحالة بصفة فاعل وكما لو وقعت سرقة في الطريق العام من انسان يصوب الى رأس المسروق منه سلاحاً نارياً اعطاه اليه الشريك فان السارق اذا كان قوى البنية ويده نبوت (هراوة) كبير فانه ربما يغنيه عن السلاح الناري ومثل هذه الاعتبارات لا يؤدي الى صعوبة ما في نظر محلفين يمكنهم في الواقع ان يعتبروا المتهم فاعلاً أصلياً او شريكاً على حسب العقوبة التي يردون ان يحكم بها عليه والامر بخلاف ذلك بالنسبة لمحكمة يميز ان تعدل حكمها المينة أسبابه محكمة استئناف عليا

المبحث الثالث

« في عقوبة الفاعلين الاصليين »

مما لا نزاع فيه ان الذين يقدمون على ارتكاب جريمة من الجرائم وينفذونها بأعمال مكونة لها يعاقبون جميعا بالمعقوبة المقررة لتلك الجريمة في القانون :

وثانياً حيث ان عدم امكان ارتكاب الجريمة قد ينشأ من ظروف مجهولة بالرة للشريك او يكون سبباً عنها بالكلية فاداته في نظر القانون تعدم كل رابطة بينها وبين قصده الجنائي فاذا تسور سارق حائطاً مثلاً بسلم اعطاه له شريك فحالة الشريك مرتبطة بمعرفة ما اذا كان السارق يمكنه تسور الحائط بغير هذا السلم والشريك الذي يعطى للزور حبراً ولو تآقت صفته متعلقة بحالة السلم في الحبل الموثق فيه من ارتكب التزوير لان النظر في تمكن المزور وعدمه من الحصول على الجبر اللازم انما يشوقف على تلك الحالة والشريك الذي يقف مترصداً وقت ارتكاب الجريمة ويتفق انه ينه الفاعل تكون مسؤوليته اشد مما اذا لم يقابحه احد من رجال البوليس

والمادة نفسها تعتبر كالفاعل من جهة ثانية من حرصوا مباشرة على هذه الجنابة او الجنحة بهدية او وعد او وعيد أو اسئمال سطوة او سلطة او مخادعة او دسيسة

وقوله مخادعة او دسيسة قول عام يدخل تحته التحريض على اي شكل وقع ومع ذلك فجنوع العلماء يسمون لايجاد تقييد لهذا التعميم « راجع كتاب هوس صحيفة ٣٨٠ » فاذا صرف هذان اللفظان الى أهم معانيهما صدقاً على المشورة والحض والاياعاز ولكن القانون قد جعل لهذا اللفظ معنى مقيداً واذا أخذنا قوله المخادعة او الدسيسة بمعناها العام فيكون تعداد باقي الوسائل التي هي التهديد والوعد الخ لا لزوم له وأما اذا قيدنا معناها فيصير مدلولها غير محقق ويمحور ان يتجوا اشخاص هم في الحقيقة مدانون بجرائم من طائفة كل عقاب

ولكن ذلك لا يكون الا اذا اتحد قصدهم الجنائي ولم توجد أحوال خاصة بأحدهم تقتضى تمييز وصف الجريمة او العقوبات بالنسبة اليهم فيتمين علينا البحث فى الاسباب التى تدعو الى ذلك قانونا فتقول

ويلاحظ اخيرا أن هذه المادة لم تتكلم عن حالة ما اذا اتفق الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ولم يكن احدهما محرراً للآخر ولكن ارتكب احدهما هذه الجريمة بوجه الصدفة كما لو اتفق زيد وعمر على قتل بكر وسارا فى الطريق حاملين نبوتين لهذا القصد فتعابلا به فى الطريق فضر به زيد ضربة كانت القاضية فالظاهر ان عمرو لا عقوبة عليه بمقتضى القانون البلجيكي (وهذا القص وجد ايضا فى قانون العقوبات المصرى)

والظاهر أن الاصح هو ان الظروف التى يترتب عليها وجود الاشتراك كثيرة جداً ومختلفة باختلاف الاحوال حتى ان درجة ادانة الشريك يجب ان تترك تماماً لنظر المحاكم وتوكل اليها ويصح ان يخول القاضى فيما يتعلق بالعقاب المقتضى توقيمه على الشريك فسحة أوسع من التى له فى تقدير عقوبة الفاعلين ان رؤى لزوماً لذلك ولكن اذا روى انه يقتضى اولاً على حسب التعريف الوارد فى القانون الجديد ان يكون الشريك قد حرض على جريمة حصلت فلما بناء على هذا التحريض ثانياً ان يكون قد تواطأ مع آخرين على ارتكاب جريمة وان تكون الجريمة التى وقعت نتيجة هذا التواطؤ او بالتالى يكون قد عمل مختاراً فى ارتكاب هذه الجريمة فالظاهر ان لا محل لتحويل القاضى فيما يتعلق بمقدار العقوبة بالنسبة للشريك سلطة أوسع مما له بالنسبة للفاعل الاصلى لان القصد الجنائي وهو الاعانة على ارتكاب الجريمة جلى فى كل هذه الاحوال — انتهى (تعليلات)

قد قضت محكمة القص والابرار بحكمها الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ انه اذا وقع شخص ختمه بصفة شاهد فى ورقة مزورة فان هذا العمل يجعله مشاركاً فى جنحة التزوير حيث سهل على مرتكبة استعماله .

ان الاسباب المشار اليها ترجع إما الى أسباب مانعة من العقوبة او اسباب مخففة للعقوبة او اسباب مشددة لها

ونحن لانسلم بهذا المبدأ بكيفية مطردة ومطلقة وفي رأينا انه يجب التمييز بين الاحوال التي يكون فيها لشهادة الشاهد على الورقة المزورة قيمة قانوناً في الاثبات او النفي وبين الاحوال التي لا يكون فيها لشهادة الشاهد قيمة قانونية على ان ذلك لا يتوقف على كون الورقة رسمية او عريفية وقد دفعنا بذلك مرة امام محكمة النقض والابرار في قضية كان منسوباً فيها للمتهم انه صدق زوراً على اجابة لانسان مدونة في محضر ضبط واقعة فكان كلاً من المدون في التقرير المقدم لمحكمة النقض والا برام هو كلاً في وحيث ان محاضر البوليس هي اوراق رسمية تستمد قوتها من صفة الموظفين الذين يحررونها

وحيث انه لا يانزم لصحة هذه الاوراق ان تحرر المحاضر المذكورة بحضور شهود وحيث ان حضور الشهود وعدم حضورهم في وقت تحرير المحاضر المذكورة لا يضعف ولا يقوى قيمة هذه المحاضر في الاثبات وحيث بهذه الكيفية يكون التصديق الواقع من المتهم على اجابة المجني عليه لم ينشأ عنه ضرر ما

وحيث ان هذه الحالة تخالف الحالة التي تتوقف فيها صحة الاوراق عند تحريرها على وجود شهود او الحالة التي دون ان تتوقف صحة الورقة على الشهود ولكن يكون لوجودهم وقت التحرير مزية ما

وحيث انه يدخل في هذه الطبقة من الاوراق جميع العقود الرسمية التي تحرر من المحاكم الشرعية او من المحاكم المختلطة وعلى الخصوص فيما يتعلق باثبات شخصية المتعاقدين وحيث ان وجود شهادة الشهود على الاوراق العرفية وان كانت لا تلزم لصحتها ولكن لها قيمة اخرى في حالة انكار التوقيع من أحد المتعاقدين بجنته او امضاه

وحيث ان لزوم شهادة الشهود لا يمكن ان تتوفر في محاضر البوليس اذ ان مجرد

والاسباب التي تمنع من العقوبة تارة تكون ناتجة عن عدم مسؤولية الجاني كالأكرام والعته والسن وهي التي يسميها القانون الجديد « اسباب الاباحة » وهي شخصية محضة لا تعفى إلا من تحققت في شخصه . فاذا اتحد شخصان أحدهما مجنون والآخر عاقل وارتكبا جناية من الجنائيات فيعاقب العاقل ويعفى المجنون من العقوبة

ذكر المحرر للمحضر ان المدعى او المتهم لا يعرف القراءة ولا الكتابة وليس له ختم يكفي لجعل المحضر صحيحاً دون لزوم للتصديق على اجابة المتهم او المدعى من شاهد ما وحيث من جهة اخرى فان فعل الاشتراك في التزوير المنسوب للمتهم هو انه ساعد ضابط البوليس على ارتكاب التزوير المذكور

وحيث ان الاشتراك بالمساعدة قانوناً لا يمكن توفره الا اذا كان الشريك قد اشترك مع الجاني في الافعال المجهزة او المسهلة او المتممة لارتكاب الفعل الجنائي وحيث انه يؤخذ من حكم محكمة الاستئناف ان المتهم لم يرتكب تزويراً في المحضر الاول المؤرخ ٢٦ مارس سنة ٩٠٠

وحيث انه لم يرد بمحكم محكمة الاستئناف ولا بورقة الانضمام ولا بأوراق القضية ما يستفاد منه ان المتهم قد ارتكب عملاً من الاعمال التي جهزت او تمت التزوير الواقع في ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٠

وحيث انه يؤخذ بالعكس من حكم محكمة الاستئناف ان المتهم لم يشارك صول البوليس ولا العمدة في السعى وراء المجنى عليه ليقرر الاجابة المطعون عليها بالتزوير وحيث ان المتهم لم يدعى للتصديق على الاجابة المذكورة الا بعد الفراغ من تحرير تلك الاجابة بالمحضر المطعون عليه بالتزوير

وحيث لا نزاع في ان المساعدة لا توجد بعد ارتكاب الجريمة وحيث ان القانون لا يعتبر اشتراكاً في ارتكاب الجريمة الاعمال التي تقع بعد تمامها

واما ان تكون اسباب عدم العقوبة من قبيل الاعذار المعفية من العقوبة وهذه ايضا لا تسري الا على من تحققت في شخصه واستحق الاعفاء قانونا. فاذا ارتكب عدة اشخاص جناية من جنائيات تقاليد المسكوكات وأخبر أحدهم الحكومة بتلك الجناية قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن الفاعلين لها فيعفى المخبر دون غيره (مادة ١٧٣)

واما ان تكون اسباب عدم العقوبة ناتجة عن أمر يبرر الفعل كالدفاع الشرعي عن النفس وفي هذه الحالة يستفيد جميع الفاعلين الاعفاء من العقوبة لان هذا السبب ملتبس بالفعل لا بالشخص بدليل ما ورد في المادة (٢٠٩) اذ جاء فيها ان لا عقوبة مطلقا على من قتل او جرح أثناء الدفاع الشرعي عن نفسه او ماله او عن نفس غيره

هذا واسباب تخفيف العقوبة اما ان تكون شرعية او قضائية فالاولى هي الاعذار المخففة كمدر من قتل زوجته في حال ارتكاب الزنا وهو امر لا تعدى فائدته شخص الزوج فلو كان له معينون باسروا القتل معه فلا تخفف عنهم العقوبة وهذا ما تشير اليه الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ : « اذا وجدت احوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير العقوبة بالنسبة اليه فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم »

ما عدا احوالا مخصوصة وهي اخفاء المسرقات او التستر على الجنائين

وحيث ان التزوير غير متوفر لعدم وجود القصد السيئ

وحيث يؤخذ من حكم محكمة الاستئناف ان صول البوليس وهو الفاعل الاصل قد أخذ قوداً على سبيل الرشوة من المتهم بالسرقة وكان ذلك سبباً لارتكابه التزوير فبناء على ذلك الخ .

وأسباب تخفيف العقوبة القضائية وهي المعروفة باسم أسباب الشفقة لا ينتفع منها الا من تحققت في شخصه فلا مانع يمنع المحكمة من الحكم بها بالنسبة لأحد الفاعلين دون الآخر لانها مرتبطة بالمسؤولية الفردية او الذاتية لا المسؤولية العينية او المطلقة وهو ما تشير اليه ايضا الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ السالفة الذكر

بقى علينا ان نبحث في اسباب تشديد العقوبة وهذه الاسباب منها ما هو شخصي محض ولا ارتباط له مطلقا بالجريمة كالعود فانه يقتضي تشديد العقوبة على المائد فقط دون غيره من الفاعلين الاخر ومنهما ما نشأ عن الظروف والاحوال التي تقتزن بالجريمة وهنا نقرر مبدئيا قاعدة عمومية وهي ان ظروف التشديد التي تقتزن بالجريمة تسرى على جميع الفاعلين مثال ذلك ارتكب عدة اشخاص سرقة في الطريق العام او سرقة باكره او سرقة بتسور جدار واستعمال مفاتيح مصطنعة فيعامل الجميع معاملة السارق باكره او السارق بمفاتيح مصطنعة او السارق بالطريق العام ولكن المادة ٣٩ استثنت من هذه القاعدة ثلاثة أحوال الحالة الاولى ان تكون الظروف المقترة بالجريمة خاصة بأحد الفاعلين وتقتضى تمييز وصف الجريمة والحالة الثانية ان تكون الظروف المقترة بالفعل ناشئة عن قصد أحد الفاعلين . والحالة الثالثة ان تكون الظروف المقترة بالفعل ناشئة عن علم أحد الفاعلين بها دون الآخرين وفي الثلاثة الاحوال المذكورة لا يتعدى التشديد غير من تحققت في شخصه الظروف المذكورة وقد ضرب المشرع للحالة الاولى في تعليقه على المادة ٣٩ المثال الآتي ان احد السارقين خادم عند المسروق منه فتعتبر السرقة بالنسبة للخادم سرقة بظروف مشددة.

يعاقب عليها بموجب المادة ٢٧٤ فقره ٧ التي غايتها ثلاث سنين وتعتبر بالنسبة للفاعلين الآخرين سرقة بسيطة وعلى هذا القياس بالطبع ما اذا ارتكب أحد الموظفين جريمة تعذيب متهم واشترك معه آخر غير موظف بصفة فاعل أصلي فان الاول يعاقب بالاشغال الشاقة او السجن (راجع المادة ١١٠) والثاني يعاقب عقوبة الجراح او الضارب التي يستحقها حسب جسامه الضرب اما الحالة الثانية فصورتها ان يقتل اثنان رجلا احدهما متعمد القتل فقط والثاني مصر عليه من قبل فيعاقب الاول بمقوبة القتل عمداً والثاني بمقوبة القتل مع سبق الاصرار

والحالة الثالثة صورتها ان يتفق اثنان على ضرب رجل مع كون احدهما يعلم انه مريض وان الضرب ربما يؤدي الى وفاته والآخر لا يعلم ذلك ثم ضرباه فافضى الضرب الى الموت فيعاقب الآخر وهو الذي كان يعلم المرض بالمقوبة المدونة بالمادة ٢٠٠ ويعاقب الآخر بمقوبة الضارب او الجراح فقط وعلى هذا القياس ما اذا اتفق اثنان على ضرب امرأة حبلى وكان احدهما يعلم الحمل والآخر لا يعلم ثم ترتب على هذا الضرب اسقاط الحمل فيعاقب من كان يعلم انها حامل بالمقوبة المدونة بالمادة ٢٢٤ أي بالاشغال الشاقة ويعاقب الثاني بمقوبة الضارب او الجراح فقط ومن هذا القيل ايضاً ما اذا اتفق اثنان على اعطاء شخص جواهر قاتلة ولم ينشأ عنها الا مرض او عجز عن العمل وكان اعطاؤها للمجنني عليه على انها سامة قاتلة بدون علم احدهما فيعاقب من كان يعلم بان الجواهر سامة بالمقوبة المقررة في المادة ١٩٧ أى بالاعدام ويعاقب من كان يجهل ذلك بالمادة ٢٢٨ من القانون

ويظهر مما تقدم ان واضع القانون لاحظ في عقوبة الفاعلين الاصليين ان كلا منهم يعاقب على حسب قصده الجنائي وعلى حسب الظروف الشخصية التي تلتصق به بالاستقلال عن الفاعلين الآخر الذين يشاروا معه تنفيذ الجريمة . وكان القانون القديم ناقصاً في هذه النقطة اذ لم يرد فيه نصوص تفرق وتميز بين الاحوال والظروف المعقدة التي تترن بالجرائم او يتصف بها الفاعلون لتلك الجرائم

المبحث الرابع

« في عقوبة الشركاء »

يعاقب الشريك بالمعقوبة المقررة قانوناً للفعل الاصلي كما ورد ذلك واضحا في المادة ٤١ التي نصها : « من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى بنص صريح اهـ » نقول بكيفية صريحة لان نص المادة ٦٧ من القانون القديم كان مبهماً وموجهاً للتأويل والاشكال اذ جاء فيه « كل من شارك غيره في فعل جنائية او جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها »

واذا اخذ بهذا النص الاخير على ظاهره وجب على الدوام ان يؤخذ الشريك كفاعل الاصلي سواء بسواء بقطع النظر عن الظروف التي تستوجب تخفيف المعقوبة عن الفاعل وتشديدها على الشريك وبالعكس على ان غرض المشرع هو ان يجازى الشريك بالنص القانوني الذي يؤخذ به الفاعل الاصلي مع ملاحظة ما يستوجب بالطبع تخفيف او تشديد المعقوبة قانوناً بالنسبة لكل منهما وليس من الضروري مطلقاً ان تكون عقوبة الشريك مثل عقوبة الفاعل

الاصلي من جميع الوجوه ولذلك عدل المشرع عن تغيير المادة ٦٧ القديمة وصاغها بعبارة جديدة ظاهرة لا تحتمل الشك ولا التأويل هذه هي القاعدة ولكنها ليست مطردة في جميع الاحوال بل قد يخالفها المشرع فيما تبين للشريك بنص آخر غير الذي يماثل به الفاعل الاصلي كما هو الحال في جريمة القتل التي تستحق عقوبة الاعدام فان المشرع فرق فيها بين عقوبة الفاعل وعقوبة الشريك (راجع المادة ١٩٩)

واذا تقرر ذلك نبحت الآن في الاحوال والظروف التي تؤثر على عقوبة الشريك فنقول « يجب اولا الرجوع في ذلك الى قاعدة او اصل عام وهو ان الشريك يرتبط عمله بالفعل الاصلي ولا يوجد له عمل مستقل في ذاته وبناء على ذلك تؤثر عليه جميع الظروف والاحوال الملتصقة بالجريمة والظروف المذكورة اما ان تكون مائة من العقوبة او مخففة او مشددة لها فان كانت الظروف المانعة من العقوبة ناتجة عن سبب من اسباب عدم المسؤولية الجنائية كالاكراه او الغته فلا يستفيد منها الا من تحققت في شخصه سواء كان فاعلا او شريكا وكذلك الحال اذا كانت الظروف المذكورة ناتجة عن عذر من الاعذار المعفية من العقوبة

وان كانت الظروف المذكورة ناشئة عن سبب من الاسباب المبررة للفعل كالدفاع الشرعي فيستفيد منها ذلك الشريك كالفاعل الاصلي لان السبب ليس شخصيا بل عينيا وملتصقا بالفعل لا بالفاعلين

اما الظروف المخففة للعقوبة كمذرم قتل زوجته او اسباب الشفقة القضائية فانها اذا تحققت في الفاعل الاصلي فلا سبيل لان يستفيد منها الشريك لانها

من الظروف الخاصة بالجرمين لا بالجريمة . تقرر ذلك قياساً على ما ورد في المادة ٤٢ فإنه اذا كان الفاعل غير معاقب لسبب خاص به فلا يمنع ذلك من معاقبة الشريك كما هو نص المادة المذكورة فقياساً على ذلك نقول ان الشريك لا يستفيد من الاحوال الخاصة بالفاعل الاصلى التى تستوجب تخفيف عقوبته ولا تردد فى العمل بهذه القاعدة ايضاً اذا كانت الظروف المحققة تحققت فى شخص الشريك دون الفاعل الاصلى قياساً على ماورد بالمادة ٤١ فقرة ثالثة كما اذا كان الزوج الذى فاجأ زوجته متلبسة بالزنا شريكاً فى قتلها وكان غيره هو الفاعل الاصلى

اما الظروف المشددة فهي اما ان تكون شخصية محضة ولا تستوجب تشديد عقوبة الفعل فى ذاته لانها ليست من الظروف المقرنة به كالعود وفى هذه الحالة تشدد العقوبة فى حق من تحقق هذا الظرف فى شخصه سواء كان فاعلاً اصلياً او شريكاً ولا تسرى على غيره ممن لم يكن عائداً

واما ان تكون مقرنة بالفعل وتستوجب تشديد عقوبته وهى على انواع فمنها ما هو ملحق بالجريمة التصاقاً تاماً ولا تعلق له باحد المنفذين للجريمة او المساعدين على تنفيذها كظرف الليل او الطريق العام او التساق او استعمال المفاتيح المصطنعة فى جريمة السرقة وفى هذه الحالة يسرى مفعول التشديد على الجميع سواء كانوا فاعلين اصليين او شركاء بدون تمييز ولا تفريق بينهم . ومنها اى من الظروف التى تفتقر بالفعل وتستوجب تشديد العقوبة ما هو ناتج عن حالة او صفة خاصة ان قائمة باحد مرتكبي الجريمة كصفة الخادم فى جريمة السرقة او الموظف فى كثير من الجرائم او احد الاحوال فى

الضرب أو القتل واعتبر هذا الظرف من الاحوال الخصوصية التي تنطبق عليها المادة ٤١ فقرة ثانية أي ان الشريك يعامل في هذه الحالة معاملة الفاعل الاصلى اذا كان يعلم بالظرف المشدد وقت ارتكاب الجريمة على ان واضع القانون توسع في هذه المسألة وقرر في المادة ٤٣ ان الشريك يعامل معاملة الفاعل الاصلى ولو كانت الجريمة التي وقعت هي غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحرّض او الاتفاق او المساعدة التي حصلت وقد ضرب المشرع مثلاً لتلك في التعليقات على المادة ٤٣ المذكورة وهو ان يذهب سارقان زيد وعمرو ليلاً ليسرقاً مكاناً مسكوناً ومعهما سلاح فيقاومهما السكان فيطلق عليهم زيد النار ويقتل أحدهم فيجوز للقاضي ولو ان السرقة هي المقصودة لا القتل في هذه الحالة ان يعتبر ان القتل كان نتيجة محتملة لعمليهما معاً ويحكم على عمرو بعقوبة القتل

أما العكس وهو ان تحقق الظروف المشددة المرتبطة بالقصد أو العلم في شخص الشريك دون الفاعل الاصلى كأن يكون عند الاول اصرار ولا يوجد عند الثاني فقد ورد به نص صريح بالفقرة الثالثة من المادة ٤١ وبناء على ذلك يعاقب الشريك بالتشديد وحده

وقد ضرب المشرع في التعليقات على المادة ٤١ مثلاً لحالة علم الشريك الذي يستوجب تغيير وصف الجريمة بان حرض انسان آخر على ارتكاب جريمة الضرب وكان المحرض يعلم ان المجنى عليه مريض وان الضرب ربما يؤدي الى وفاته فيفرض الضرب الى الموت بسبب المرض ففي هذه الحالة يكون الشريك مداناً بالقتل عمداً ويكون الفاعل مداناً بضرب افضى الى الموت

١٠- المبحث الخامس

« في فوائد التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك »

يترتب على التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك الفوائد الآتية
أولاً — ان الشريك يعاقب في بعض الاحوال بنص غير النص الذى
يعاقب به الفاعل الاصلى كما هو الحال في جريمة القتل مع سبق الاصرار
(راجع المادة ١٩٤ والمادة ١٩٩)

ثانياً — يجب ان يرتبط عمل الشريك بفعل اصلي يعاقب عليه قانوناً فبناؤه
على ذلك اذا ساعد انسان آخر على الانتحار فلا يؤخذ لان الانتحار غير معاقب
عليه بخلاف ما اذا كان المساعد للمتحرر نفسه فاعلا اصلياً قام معه بتنفيذ الفعل
فانه يعاقب بمقوبة القاتل

ثالثاً — ان ظروف التشديد الخاصة بالتفاعل الاصلى تسرى على الشركاء
عند علمهم بها كما جاء ذلك صريحاً في الفقرة الثانية من المادة ٤١ بخلاف
ما اذا كان ظرف التشديد منحصراً في أحد الفاعلين فانه لا يسرى على غيره
ممن باشروا معه تنفيذ الجريمة (فقرة ثالثة مادة ٢٣٩)

١١- المبحث السادس

« في الحكم بالفرامة والمصاريف والتعويضات على الفاعلين الاصلين والشركاء »
كان القانون القديم يقضى على الاشخاص المحكوم عليهم في جناية أو
جنحة واجدة بالتضامن في الالزام بالفرامات والتعويضات والمصاريف

ولكن واضح القانون الجديد الذي التضامن في الغرامات وقرر انه يحكم بها على كل متهم على انفراد ما عدا الغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها سواء كانت الواقعة جنائية او جنحة او مخالفة ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك (راجع المادة ٤٤ من قانون العقوبات) اما المصاريف فالحكمة لها الخيار بين ان تحكم عليهم بالمصاريف متضامنين وبين توزيعها بينهم (راجع المادة ٥٣) من قانون تحقيق الجنايات وقد ورد بالتعليقات على المادة ٤٤ تأييد المبدأ عدم التضامن في الغرامات ما عدا الغرامات النسبية ما نصه « والرأي الاقرب الى الانصاف فيما يتعلق بالغرامات هو ان تكون مسؤولية كل منهم فيها مرتبطة بدرجة ادانته حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين في الفعل او حسب عسرهم . وأما الغرامات النسبية فالظاهر انها مؤسسة على قاعدة تغاير هذه القاعدة وهي تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت او كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة او تقدر بمبلغ ما بين بالوجه المتقدم حسب اهمية الجريمة وبناء على ذلك فالظاهر ان كل انسان اتى فعلا يجمله مسؤولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزوماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة ان تحصله »

هذا ولم يذكر واضع القانون الجديد التضامن على التعويضات ويؤخذ من التعليقات على المادة ٤٤ ان هذا الامر يعمل فيه بحسب قواعد القانون المدني على مقتضى الاصول المتبعة في المواد المدنية

ولا ضرر من محو التضامن من قانون العقوبات فانه موجود بالقانون المدني (راجع المواد ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٣) فيمكن للمدعى بالحقوق المدنية

ان يطلب الحكم بالتعويضات على وجه التضامن على المتهمين ويتعين على المحكمة ان تقض له بطله عملاً بالمواد المذكورة

المبحث السابع

« في بعض تطبيقات على الاشتراك »

﴿ الاشتراك في جريمة هرب المحبوسين او اخفاء الجانين ﴾

ورد بهذا الباب أحكام تتعلق بمن يساعدون المحبوسين على الهرب او الاختفاء لا ينطبق على القواعد العمومية للاشتراك فان العقوبة المقررة في حق المحبوس الذي يهرب من السجن لا تتجاوز حدود الحبس الذي مدته سنتان (راجع المادة ١٢٠ من قانون العقوبات) بخلاف العقوبات المقررة في حق من يساعدونه على ذلك فانها قد تكون الاشغال الشاقة المؤقتة

وقد يكون الشريك من المكلفين بحراسة المسجون او من الاهالي وفي كلتا الحالتين تعتبر المشاركة فعلاً أصلياً قائماً بذاته له عقوبة مخصوصة فلا يعاقب الشريك في هذه الحالة بعقوبة الفار من الحبس (راجع المواد ١٣٢ و ١٣١ و ١٣٠ من قانون العقوبات) ويتبين من نصوص المواد السابقة الذكر

المادة (١٢٢) كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه او بهرائته او بقتله وساعده على هربه او سله له او تواطأ على ذلك يعاقب طبقاً للاحكام الآتية

ان المشاركة في جريمة هرب المسجونين قد تكون اما بهريبه بالفعل او بمساعدته على ذلك أو بتسهيله له او باعطائه أسلحه لمساعدته على الهرب وهذه الانواع تسرى في حق الحراس او غيرهم من الاهالى الذين ساعدوا السجين على الهرب ويوجد نوع من المشاركة خاص بالحرس وهو تواطؤهم معه على تمكنه من الفرار فبني على ذلك ان تواطؤ الافراد الذين ليسوا حراسا مع السجين على الفرار لا يدخل تحت نصوص المواد ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ ولكن هل يدخل تحت نصوص القواعد العامة للاشتراك ذلك مما يمكن القول به لان القانون يعتبر من افعال الاشتراك الاتفاق على ارتكاب الجريمة اذا وقعت بناء على هذا الاتفاق غير انه يرد على ذلك بان المشرع وضع

اذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة واذا كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او كان منهما مجرمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن

وفي الاحوال الاخرى تكون العقوبة الحبس

المادة (١٢٤) — كل من مكن مقبوضاً عليه من الهرب او ساعده عليه او سبله له في غير الاحوال السالفة يعاقب طبقاً للاحكام الآتية

اذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنين الى سبع فاذا كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او كان منهما مجرمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع واما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس

المادة (١٢٥) — كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

نصوصا خصوصا لصية لمادة اغانة المسجونين على الفرار فيتمتع انت يكون قصده اخراج هذه المسألة من القواعد العمومية لمادة الاشتراك والدليل على انه يعتبر الاشتراك فعلا أصليا خصوصا انه يعاقب على التواطؤ اذا كان صادرا عن الحراس وسكت عنه في حق الاهالى

اما اخفاء الجانين فقد جعله المشرع أيضا جريمة قائمة بذاتها معاقبا عليها بالمادة ١٢٦ و ١٢٧ وخرجه من القواعد العامة للاشتراك وذلك لان الاخفاء انما يقع بعد ارتكاب الجريمة فليس في الامكان اعتبار الخفي شريكا بالمساعدة أو بالتحريض أو بنيره في جريمة تم وقوعها ولما كان الاخفاء يعرقل مساعي البوليس ويمنع من القبض على المتهم لم يكن من الصواب تركه بلا عقوبة فلذلك جعله المشرع فعلا أصليا وجريمة قائمة بذاتها ويشترط في المؤاخذه على جريمة الاخفاء

أولا — أن يخفى الانسان الفار من القبض عليه أو المتهم بجناية أو من صدر في حقه امر بالقبض عليه

وفد يكون الاخفاء اما بايواء الشخص في مكان أو اعانته على الفرار من وجه القضاء

ثانيا — غلم الشخص الذي أخفى بالحكم الصادر على الخفي أو بالدعوى المقامة عليه وبالجملة يجب ان يكون عالما مختارا

ولا تسرى أحكام القانون في هذه المسألة على التروع والاصول والازواج

« الاشتراك في جريمة اسقاط الحمل »

ان تطبيق قواعد الاشتراك العمومية على الاشتراك في جريمة اسقاط الحمل يتعثر ببعض الصعوبات ويحتاج الى بعض ملاحظات
فاذا لم ترض المرأة الحامل باسقاطها فكل من اسقطها سواء كان بالضرب
او باعطائها مشروبات أو أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية لذلك فهو بالطبع
فاعل أصلي لهذه الجريمة ويماقب بنص المواد ^{٣٣٧} و ^{٣٣٥} و ^{٣٣٦}

ولكن تسأل بعضهم عما اذا كانت مشاطرة الغير في هذه الجريمة برضاء
المرأة تمد فلا اصلياً او اشتراكاً في جريمة الاسقاط المنسوب للمرأة

ويري العلامة جaro (راجع جزء رابع صحيفة ٣٩٦) ان المسألة تتعلق
بكيفية المشاطرة لا غير فنقف مأمورين عند اعطاء المرأة المواد والآلات
التي تلتج الاسقاط او يدها على طرقه بدون مباشرة الامر وقت التنفيذ

المادة (٢٢٤) - كل من أسقط عمدًا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع
الأيذاء يماقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

كل من أسقط عمدًا امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى
ذلك او بدلائنها عليها سواء كان برضاها ام لا يماقب بالحبس

المادة (٢٢٧) اذا كان المسقط طبيباً او جراحاً او صيدلياً يحكم عليه بالاشغال
الشاقة المؤقتة اما الشروع في الاسقاط فلا يماقب عليه في أى حال من الاحوال

يعتبر شريكا فقط واما من يفعل بالمرأة أفلا مسقطه للحمل او يعطيها مشروبات مسقطه فهو بلا نزاع فاعل أصلى وحده أو هو وغيره وذلك لان المرأة لم تكن وحدها مسقطه لحملها بل ساعدها وعاونها غيرها بفعل يؤدي مباشرة الى الاسقاط

إلا انه لا فائدة من هذا البحث في القانون المصرى لانه اعتبر استعمال الغير الوسائل المؤدية الى الاسقاط وارشاد المرأة الى طرق الاسقاط فعلا أصليا معاقبا عليه بالحبس سواء رضيت المرأة او لم ترض وأخرج ذلك من قواعد الاشتراك وبناء عليه اذا تعاونت المرأة في اسقاط حملها بطبيب او رضيت ان يضربها انسان لاسقاط حملها فما لا نزاع فيه ان فعلها يعاقب عليه بالحبس كما هو مقتضى المادة ٢٢٦ والطبيب يعاقب بالاشغال الشاقة والضارب بالاشغال الشاقة كما هو مقتضى المادة ٢٢٧ او ٢٢٤ ولو كانت عمل الطبيب مجرد الارشاد والدلالة على المواد المسقطه للحمل

وقد تكون لهذا البحث فائدة في حالة ما اذا ارتكب الاسقاط المرأة والطبيب معا وكان لهما معين سهل لهما ارتكاب الجريمة فهل هذا المعين يكون شريكا للمرأة ويعاقب بمقوبة الحبس او شريكا للطبيب ويعاقب بالاشغال الشاقة تلك مسألة وقائع يجب البحث فيها في كل دعوى على حدتها



في الاشتراك في جريمة

افساد الاخلاق

ان تطبيق القواعد العمومية في مادة الاشتراك هنا يصادف صعوبة ذات بال : فكل من شاطر عالماً بما يفعله باحدى طرق الاشتراك المبينة بالمادة ٤٠ في افعال التحريض على افساد الاخلاق يحاكم كالفاعل الاصلى ويجب ان يعاقب مثله على السواء . ولا يمكن الشك في ذلك حيث لا يوجد نص ما يستثنى شريك مرتكب هذه الجريمة من قلعة الاشتراك العامة من جهة ومن جهة أخرى فان جريمة التحريض على الفسق والتجور من الجرائم التى يمكن ان يرتكبها أكثر من شخص سواء كانوا فاعلين اصلين أو بعضهم كذلك والآخرين شركاء . ولكن هل يجب ان تعتبر من يريد التجور والفسق شريكاً للقواد (مرتكب جريمة الافساد) او الواسطة ؟ الصوبة هنا ناشئة عن ان الشخص اذا استمال المجنى عليه الى التجور او الفسق بنفسه لا يعاقب فكيف يعاقب عند ما يستميل المجنى عليه بواسطة القواد . ولكن هذا التناقض ظاهرى لا حقيقى . لان المقصود بالتجريم والعقاب ليست هذه المقاصد الدينية بذاتها او العلاقات الطبيعية او غيرها التى تكون بين الفاسق والمفسوق به او المتجور به فان هذا لا يدخل تحت طائلة قانون العقوبات بل المقصود من التأثيم والعقاب هو تحريض الفاسق لشخص آخر بواسطة عطيه او وعد

لارتكاب هذه الجريمة . فإذا يمتنعوا الحال كذلك من اعتبار مثل هذا الفاسق شريكا لمن وسطه لدى المنسوق به أو المفجور به . نعم ان القانون لا يعاقب من فسق او فجر ولكنه يعاقب من حرص عليها وكل شخص اشترك في هذه الجريمة لابد وان يؤخذ على عمله فيكفي إذن ان تتوفر شروط الاشتراك حتى يؤخذ هذا الفاجر مؤاخذه الشريك : فأولا يلزم ان يكون قد استعمل احدى طرق الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ . وثانياً ان يكون اشترك مع الواسطة (القواد) في فعل من الافعال التي يؤخذ عليها . وثالثاً ان يكون ذلك من عادته لان المادة ركن من اركان الجريمة التي يشترك فيها فحسب يختص بالشروط الاول لا يكون الفاسق شريكا الا اذا تشارك في الجريمة باحدى الطرق المبينة في المادة ٤٠ على طريق الحصر وفي الغالب يكون اشترائه كبيعاء مبالغ من النقود او هدايا او وعد كقابل لمن توسط له . واحياناً وذلك في النادر يقدم الفاسق الوسائل التي من شأنها التحريض على افساد الاخلاق او تسهيله او المساعدة عليه . وعلى العموم فتى دخلت الطريقة تحت نص المادة ٤٠ عدت اشتركا والا فلا والركن الثاني من جريمة الاشتراك ناتج من علم الفاسق بأعمال التحريض التي يقوم بها القواد او الواسطة في هذه الجريمة لتنفيذ غرض هذا الفاجر ومتى اشترك الفاسق (عالماً) في احدى الاعمال المكونة لجريمة التحريض على افساد الاخلاق فهو ولا شك مسؤول ومعاقب على ذلك

ولما كان الاشتراك غير معاقب عليه الا اذا كان واقعاً في جريمة أى فعل معاقب عليه وجب ان تكون الشروط التي تعلق عليها المادة (٢٣٣) وجود

الجريمة الاصلية متوفرة وثابتة في حق الشريك . وحيث ان التحريض على
 الفجور والفسق لا يعاقب عليه الا اذا كان من عادة المحرض فينتج من
 ذلك ان الذين يلجأون الى واسطة ارضاء شهواتهم لا يمتدحون شركاء الا
 اذا كانوا متعودين على الفعل الذي اشتركوا فيه مع الواسطة نعم
 ان الفاسق يعد شريكا ولو ان تقديم الدراهم او العطايا او الوعود
 للواسطة أو أى عمل من اعماله الشخصية التي يؤخذ عليها لم يقع منه عادة
 اذ المادة ٤٠ لا تشترط العادة التي هي ضرورية في جريمة التحريض على الفجور
 غير انه يلزم على الاقل ان الفعل الذي يشترك فيه يقع عادة من الفاسق بمعنى
 انه يلزم وقوعه منه عدة مرات حتى يؤخذ عليه . فمثلا الشخص الذي لم يلجأ
 الى وسيط منكر الا مرة واحدة واشترك معه بطريقة معينة من طرق
 الاشتراك لا يعد شريكه ولو كان هذا الوسيط معتاداً على اتيان الفعل المشترك
 فيه مع اشخاص غير الذي اشترك معه لمرة واحدة هذا ما يراه العلامة جاردو
 (راجع جزء رابع صحيفة ٥١٧)

ونحن وان كنا نسلم بما يقول به هذا العلامة من حيث موافقته للعادلة
 اذ ليس من الانصاف انه بينما يكون الفاسق بمن يناهز الثمانية عشر من
 العمر برضاه لا يعاقب ويؤخذ من وقع منه مجرد التحريض مرة على
 افساد الاخلاق ولكن هذا الحل يخالف قواعد الاشتراك فان الممول عليه
 هو وجود فعل اصلي متحقق اركانها القانونية فاذا تكرر من انسان فعل
 افساد الاخلاق ولم يعاونه الشريك في جميع الافعال المكونة للجريمة ولم
 يحرضه الا على ارتكاب الفعل الاخير الذي تحققت به المادة ووجدت

الجريمة فلا سبيل الى القول بان الشريك يفر من طائلة العقاب لانه لم يحرض الفاعل الا مرة واحدة اذ القانون لم يشترط في باب الاشتراك تكرار التحريض والاخذ بهذا القول يؤدي الى نتائج واحكام غير مقبولة قانوناً ولا عقلاً فانه يتعين ايضاً ان يقال قياساً على ما تقدم ان الشريك في جريمة السرقة الذي ساعد الفاعل الاصلى عند تنفيذ الجريمة لا يعاقب لانه لم يشترك في الاعمال النجهزية التي سبقت ذلك التنفيذ اذ ليس من الضروري لاستحقاق الشريك العقوبة القانونية مشاطرته للفاعل الاصلى في جميع ادوار الجريمة



٥

﴿ الاشتراك في جريمة الزنا ﴾

ان الواجب اعتباره فاعلاً أصلياً لجريمة الزنا هو الذي خان عهده لزوجيه واذا كان خالياً أى عزباً فلا يصح اعتباره الا شريكاً لرفيقه المتزوج ولو روعيت القواعد العمومية كان الواجب ان يعاقب بمقوبة الفاعل الاصلى على ان الامر بخلاف ذلك فان المشرع لم يراع القواعد العمومية للاشتراك بكيفية مطردة لانه اعتبر الزاني بالمرأة المتزوجة فاعلاً أصلياً وفعله قائماً بذاته ولذلك خصه بنص في القانون وهي المادة ٢٣٧ ولا تختلف عن عقوبته عقوبة المرأة التي زنى بها راجع المادة ٢٣٦ ولم تتبع هذه الخطأ بينها في حالة وقوع الزنا من الزوج فانه وان نص المشرع على عقوبة الزوج الزاني ولكن لم يبين عقوبة رفيقته كما فعل في حق رفيق الزوجة الزانية ولذلك

طبقت في حقها المحاكم الفرنسية قواعد الاشتراك العامة وتعاقبها بمقوبة الزوج (راجع المادة ٢٣٩) على خلاف ما يراه العلامة جازوفي وجوب عدم مؤاخذتها لسببين الاول ان المشرع في هذا الباب ترك قواعد الاشتراك وجعل الامر جريمة خاصة قائمة بذاتها والثاني لان الرقعة لم تقبل ذلك الا بعد ان لعب باهوائها الرجل خصوصاً وانها تنال عقابها من شهرة القضية والفضيحة العلنية وقد توسع العلامة جازوفي هذا الفكر حتى ذهب الى عدم امكان مؤاخذة الذين ساعدوا او سهلوا او حرضوا الزانين او اعاروهم محلاً لخروج هذا الباب عن قواعد الاشتراك (راجع جازو جزء رابع صحيفة ٥٤٢)



٦

﴿ الاشتراك في شهادة الزور ﴾

ورد في القانون مادنان لاحوال الاشتراك في جريمة شهادة الزور وهما المادة ٢٥٨ التي نصها اذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية او مدنية عطية او وعداً بشئ ما يحكم عليه هو والمعطى او من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة او للشهادة الزور ان كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة

والمادة ٢٥٩ التي نصها من اكره شاهداً على عدم اداء الشهادة او على الشهادة زوراً يعاقب بمثل عقوبة شامد الزور مع مراعاة الاحوال المقررة في المواد السابقة

وبناء على ذلك يكون واضع القانون اعتبر أن اعطاء نقود لانسان لملحه

على الشهادة جريمة قائمة بذاتها تدخل في باب الرشوة لانوعاً من انواع
الاشتراك اى تحريضاً على الشهادة بواسطة اعطاء هدية يستحق فاعله ان
يؤاخذ بنفس عقوبة الشاهد الزور كما هو حكم القواعد العمومية
ولكى ربما يتبادر الى ذهن القارئ ان المشرع لا يعاقب الشريك في
شهادة الزور الا في الحالتين المذكورتين اى حالة الرشوة والاكره
ونحن لانرى ذلك ونقول بانطبق قواعد الاشتراك العامة على ما عدا
الحالتين المذكورتين

فان من يحرض على ارتكاب شهادة الزور بطرق أخرى كالوعد او
الارشاد او التسهيل يجب مؤاخذته كالشاهد الزور ولكن يشترط لمؤاخذته
ان تكون الشهادة قد سمعت بعد حلف اليمين القانونية
وان لا يكون الشاهد قد عدل عن شهادته قبل سد باب المرافعة (راجع
جارو جزء خامس صفحة ٢٢)



❖ الاشتراك في جريمة السرقة ❖

يعتبر قانون العقوبات وقوع السرقة من شخصين فاكثر ظرفاً يستوجب تشديد
العقوبة ولهذا السبب يعمين البحث في الاحوال التي تعتبر فيها الجريمة واقعة
من شخصين فاكثر وفيما اذا كان الفرض من هذه العبارة وقوعها من فاعلين
اصليين او انه لا يشترط ذلك ويكفي ان يرتكبها فاعل اصلي معه شركاء ومن

المسلم ان السرقة من شخص واحد له شركاء لم يساعده على ارتكابها
بأعمال وقت التنفيذ تعتبر سرقة واقعة من شخص واحد لا من كثيرين كان
حرض جماعة انسانا على ارتكاب السرقة او سهلوا له ذلك او اخفوا الاشياء
المسرقة النخ

والصعوبة ناشئة عن الحالة التي فيها يكون للسارق شركاء في الاعمال المنفذة
للجريمة فهل يمكننا في هذه الحالة ان نقول بان السرقة وقعت من اشخاص
كثيرين فالمحاكم الفرنسية لا تفرق بين المشاركة الثانوية والمشاركة الاصلية في تنفيذ
الجريمة . فانها ترى ان السرقة واقعة من عدة اشخاص اذا قام غير السارق
بعمل من الاعمال المنفذة للجريمة وشاطره في ارتكابها فعلا سواء كان ذلك
بإتحاده في الممل او كان بحضوره وبلاحظته وقد قررت المحاكم الفرنسية ان
السرقة تقع من شخصين اذا كان احدهما يسرق في داخل المنزل والآخر
حارسا خارجه وكذلك تعتبر السرقة واقعة من شخصين اذا كان احدهما
اختلس كيس الدراهم والقاء الى الآخر وكل منهما فاعل اصل في السرقة
لا احدهما فاعل والآخر شريك

المبحث السابع

الفرق في الاشتراك بين القانون القديم والجديد

لم يرد بالقانون القديم قواعد تميز التفاعل الاصلى عن الشريك فأورد ذلك المشرع في القانون الجديد بالمادة ٣٩ وقد كان الاشتراك مقيداً في القانون القديم بشروط كان يصعب تحققها وكانت داعياً على الدوام لنقض الاحكام الصادرة من المحاكم الاستثنائية لعدم ذكر بعض تلك القيود وان كانت متوفرة في القضية في الواقع ونفس الأمر فكان التحريض على ارتكاب الجريمة لا يمد من انواع الاشتراك الا اذا كان مصحوباً بوعد أو وعيد أو هدية أو دسيعة أو ارشاد مما هو وارد بالمادة ٦٨ من القانون القديم فألغى المشرع الجديد تلك القيود مشروطاً فقط ان تكون الجريمة وقعت بناء على التحريض راجع المادة ٤٠ من القانون الجديد .

وقد اضاف المشرع على انواع الاشتراك نوعاً جديداً وهو الاشتراك بواسطة الاتفاق مع النير اذا وقعت الجريمة بناء على الاتفاق وقد بينا ملاحظتنا على هذا النوع راجع صحيفة ٢٥١ ولم يكن بالقانون القديم شيء مطلقاً عن الظروف المخففة او المشددة وتأثيرها على الفاعلين الاصليين او الشركاء ففى المشرع الجديد بوضع قواعد لهذا الأمر وردت بالمواد ٤١ و٤٢ و٤٣

هذا وقد كان القانون القديم يفرض التضامن على من يحكم عليهم في

الجنايات والجفح بالفرامة فألنى واضع القانون الجديد هذه القاعدة وصار من
المتمين على القاضي ان يحكم بالفرامة على كل واحد من الفاعلين أو الشركاء على
انفرادهم ماعدا الفرامات النفسية فيحكم عليهم بها مع التضامن (راجع المادة ٤٤
من القانون الجديد)



﴿ الكتاب الثاني ﴾

« في العقوبة »

﴿ الباب الاول ﴾

« في ماهية العقوبة »

العقوبة هي الالم الذي تاحقه الهيئة الاجتماعية بالمدنب الذي ثبت ائمه بحكم من السلطة القضائية ولا يصح الخلط بين العقوبة وبين الجزاءات الاخرى التي تكون نتيجة مخالفة قوانين خلاف قانون العقوبات كالتضمينات والغرامات المدنية والعقوبات التأديبية وغير ذلك ويجب ان تتصف العقوبة بأمر لا بد منها حتى تكون مفيدة وموافقة للمدالة فيجب

اولا : أن تكون العقوبة شخصية اعنى ان ضررها لا يالحق غير المذنب فلا يعمد الى اهله او اصحابه او غيرهم وان كان في الحقيقة ونفس الامر توقيع العقوبة على الجاني لابد ان يؤثر ادياً او مادياً على ذويه ولكن ذلك لم يقع مباشرة بل هو نتيجة مؤاخذة الجاني

ثانياً : أن تكون تهذيبية ومعنى ذلك أنها تصلح المحكوم عليه وتهذبه حتى لا يعود الى ارتكاب الجرائم ولذلك أدخل بالبلاد الغربية التعليم المدني والتعليم الديني لمن كان ناقص التربية او التعليم

ثالثاً : ان تكون العقوبة زاجرة اي من شأنها تخويف النير وتحذيره من

ارتكاب الافعال الجنائية . لما يلقى في قلبه الرعب عن تنفيذ تلك العقوبة واكبر عقوبة زاجرة هي عقوبة الاعدام ويلتوها عقوبة الاشغال الشاقة دائماً - يجب ان تكون العقوبة شرعية او قانونية ومعنى ذلك انها تكون مقدرة في القانون وان القاضي يحكم بها بمقتضى نص قانوني فلا تتصف بهذه الصفة العقوبات الاستبدادية او الاجتهادية التي يحكم بها القاضي من تلقاء نفسه بدون رجوع الى نص من نصوص القانون

خامساً - يجب ان تكون العقوبة قابلة للنقض ومعنى ذلك ان يكون في استطاعة المحاكم ان تعدل عنها بعد الحكم بها نهائياً اذا ظهر ان الحكم الاول كان خطأ وتتصف جميع العقوبات بهذه الصفة ما عدا عقوبة الاعدام فانه اذا حكم بها ونفذت وظهر خطأ المحكمة فليس من الممكن ردها

سادساً - يجب ان تكون قابلة للتجزئة ومعنى ذلك ان لا تكون العقوبة في القانون مقدرة بكيفية محدودة لا يسوغ معها للقاضي ان يلاحظ في حكمه المسؤولية الشخصية لان هذه المسؤولية تختلف باختلاف الاشخاص المرتكبين لنوع واحد من الجرائم وليس من الحكمة ان تحكم عليهم جميعاً بكيفية واحدة لا اختلاف الظروف التي ارتكب فيها كل منهم الجريمة ولا تتصف بهذه الصفة الامعوبات المؤقتة لان لها في الغالب حداً دائماً وحداً قصياً يسمح للقاضي ان يمشى بينهما مراعاة للمسؤولية الشخصية اما العقوبات المؤبدة وما في حكمها فهي فاقدة لهذه المرتبة



﴿ الباب الثاني ﴾

« في أقسام العقوبات »

تنقسم العقوبات أولا : الى عقوبات جنائيات وعقوبات جنح وعقوبات مخالفات فعقوبات الجنائيات هي المينة بالمادة ١٠^(١) من القانون وعقوبات الجنح هي التي وردت بالمادة ١١ وعقوبات المخالفات هي التي ورد ذكرها بالمادة ١٢
ثانياً : الى عقوبات اصماية وعقوبات تابعة الى عقوبات تكميلية

(المادة ١٠) الجنائيات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الاعدام

الأشغال الشاقة المؤبدة

الأشغال الشاقة المؤقتة

السجن

(المادة ١١) الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن اسبوع

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

(المادة ١٣) المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية

الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن اسبوع

الغرامة التي لا تزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

وكان يادها في القانون القديم المادة ٣ و ٤ و ٥

وورد بالتعليقات على المواد ١٠ و ١١ و ١٢ ما يأتي

(١) المادة ١٠ هي المادة الثالثة من القانون القديم وجاء بالتعليقات أن السجن المؤبد والنفى المؤبد قد حذفوا منها وكذلك لم يذكر فيها الحرمان المؤبد والحرمان من الحقوق

فالعقوبة الاصلية هي الجزاء الذي يمول عليه القانون لأجل معاقبة
الجاني باعتبار أنه هو الاساس او الاصل في المؤاخذه وهذا هو حال
اغلب العقوبات

الوطنية لاعتبار أنها من العقوبات التابعة للعقوبات الجنائية

وقد حذفت عقوبة النفي المؤبد لاسباب ثلاثة

أولها - ان هذه العقوبة لم يكن ينص عنها الا في ثلاث مواد من القانون
القديم وهي المواد ٧٧ و٨٠ و٨٢

ثانيها - ان زيادة التسهيلات في طرق المواصلات مما أضعف كثيراً مفعول
هذه العقوبة

ثالثها - ان القانون القديم لم يكن مدوناً فيه أية عقوبة علي من يعود من مشاه
بدون اذن من الحكومة

والسجن المؤبد قد حذف تبعاً لحذف عقوبة النفي المؤبد لان القانون ما كان
ينص بهذه العقوبة الا على من كان يرتكب جريمة اخرى بعد الحكم عليه بالنفي
للمؤبد (المادة ١٥)

وقد حذفت عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية من هذه المادة لتذكر في باب
العقوبات التبعية لأنه ما كان في القانون القديم نص يقرها بصفة عقوبة أصلية

وقد استلزم حذف عقوبة « الحرمان المؤبد الخ ... » من العقوبات الاصلية مجيء
دقيقاً فان هذه العقوبة لم تكن مقررة بصفة عقوبة أصلية الا في ثلاث مواد فقط وهي
١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ من قانون العقوبات القديم

وكانت عقوبات تقرب منها كثيراً منصوصاً عنها في المادة ١١٢ التي ما كان
منصوصاً فيها الا عن (الحرمان من الوظائف القضائية) والمادة ١١٨ (التي كانت
مقتصرة على النص عن (الحرمان من قلد الوظائف الاميرية ولم تكن خاصة عن الرتب
بشيء) فاذا كانت أقيمت هذه العقوبة بصفة عقوبة أصلية لكان وجب النظر

والمقوبة التابعة هي عقوبة ثانوية جعلت لتأييد العقوبة الاصلية كوضع الشخص تحت مراقبة الضبطية القضائية او الحجر على المحكوم عليه بالاشغال الشاقة ومنه من التصرف في امواله ولا يجب ذكر العقوبة التابعة

والمفصل فيما اذا كانت الجرائم المنصوص عنها في المادتين ١١٢ و ١١٨ يجب اعتبارها جنائيات ام لا وبما ان العقوبة التي كانت واردة فيها لا تدخل في تعريف « الحرمان المؤبد من حق التقلد بأية رتبة او القيام بأية وظيفة اميرية » فظاهر ان الجواب يجب ان يكون سلبياً وفضلاً عن هذا فان كل ما ورد في القانون القديم متعلقاً بهذه المسألة مشوب بالابهام راجع المواد ٩٢ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٧ التي كان منصوباً فيها عن هذه العقوبة ولوان عقوبة السجن التي كانت منصوباً عنها في هذه المواد كانت تستلزم حتماً عقوبة (الحرمان من حق التقلد . . . الخ) ولعل الفرض الاصلى من هذه المقوبة كان هو منع من كانوا يفصلون من خدمة الحكومة لارتكابهم جرائم مهمة من الرجوع الى خدمتهما وكان هذا الفرض دافياً في حكم المادة ٤٨ القديمة التي كانت تقضي بان من يحكم عليه بالزل لا يمكن توظيفه بأى وظيفة اميرية في اثناء هذه العقوبة وهي من سنة الى خمس ومن ثم فقد يتساءل الانسان عما اذا كانت عقوبة الزل ليست كافية في حال ما اذا حكم بالحبس لا بالسجن ويمكن الاجابة على هذا الاعتراض بأن الجرائم التي كان منصوباً عنها في المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ هي من الجسامة بمكان ينبغي معه ان يحرم دافعها الى الابد من الاهلية للوظائف الاميرية الا انه من جهة اخرى يلاحظ انه ليس ثمة ما يحتم على الحكومة ارجاع من ارتكبها الى خدمتها

ويلاحظ ان مجموع القانون بالحالة التي كان عليها كان يؤدي الى نتائج غريبة في ايهام ولا مسوغ لها فان الجريمة التي تستلزم عقوبة السجن تبلغ من الجسامة ما يكفي لان تستلزم تبعا لهذه العقوبة عقوبة الحرمان المؤبد ولكن اذا تأثرت المحكمة مثلاً ببراءة

في الحكم لانها من مستلزمات العقوبة الاصلية بنص القانون
أما العقوبة التكميلية فهي عقوبة قانونية أيضا ولكن يجب ذكرها
في الحكم فهي من جهة تشبه العقوبة الأصلية لأنه لا يقضى بها الا بحكم

ان الجاني كان يحرم من وسائل التمييز فرأت الرأفة به ولم تحكم عليه الا بالحبس
فان عقوبة (الحرمان الخ...) كانت تمنح كلية في هذه الحالة وما كان يستعاض
عنها ولا بالعزل من الوظيفة (انظر المادة ٢٧ الجديدة) واذن لا ضرر في أن يستعاض
في المواد السابقة عن « الحرمان المؤبد الخ... » بـ « العزل من الخدمة » ومن ثم
كانت المسألة الجوهرية تنحصر في معرفة ما اذا كان هنالك ضرر في ابقاء « الحرمان
المؤبد الخ... » بصفة عقوبة اصلية وهنا يجب ان نلاحظ اولاً ان الحكم بهذه
العقوبة التي كانت عقوبة جنائية كانت تكون نتائجها صعبة جداً في مسألة « العود »
وثانياً ان ابقاء هذه العقوبة كان يستلزم وجود احكام خاصة بها في الاحكام المتعلقة
بـ « احوال الرأفة » و « الشروع » ومما تقدم يرى ان الاولى اعتبار « الحرمان
المؤبد » عقوبة تبعية وان يستعاض عنها بعقوبة العزل في المواد التي قررتها الى يومنا
هذا بصفة عقوبة اصلية (انظر ايضا الملاحظات الآتية فيما يختص بالمادة ٢٦)

المادة ١١ - راجع المادة الرابعة من القانون القديم
وقد حذفت عقوبة النفي المؤقت للأسباب التي ذكرت تأييداً لحذف عقوبة
النفي المؤبد عند الكلام على المادة العاشرة

وكانت عقوبة النفي المؤقت منصوصاً عليها في القانون القديم في المواد ١٠٥
و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ و كعقوبة اختيارية يجوز الحكم بها أو بغيرها في المواد
١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ من هذا القانون

والعزل من الوظيفة « قد ادرج أيضاً في العقوبات التبعية (انظر المادة ٢٦
لأنه متين دائماً بحسب يزيد عن الاسبوع والجرائم التي جعل العزل عقاباً عليها

كالمعقوبة الاصلية ومن جهة أخرى تشبه المعقوبة النابعة ولذلك لا يحكم بها على وجه اصلي بل تأييداً للمعقوبة الاصلية
ثالثاً : الى عقوبات مزرية بالشرف وعقوبات مهذبة وهذا التقسيم كان

لا تزال في عداد الجنج ولو انه لم يدرج في العقوبات التي يحكم بها في مواد الجنج وقد جاء في القانون القديم عن الحبس والغرامة مانصه

الحبس اكثر من اسبوع

الغرامة بأكثر من مائة قرش ديواني

وقد استعاض عن ذلك في المادة الجديدة بالنص الآتي

« الحبس الذي يزيد اتصى مدته اسبوع »

« الغرامة التي تزيد اقصى مقدارها عن جنيه مصري »

والغرض من هذا التعديل وتيجته هو ان يسمح للمقن بوضع حد ادنى لعقوبة الحبس بقل عن اسبوع واحد ادنى لمعقوبة الغرامة يقل عن مائة قرش وقرش مصري وكذا حذف كل حد ادنى

والطريقة التي اتبعت الى اليوم وانتهى كان يجب بمقتضاها تعيين الحدين الادنى والاقصى لكل عقوبة في مواد الجنج مأخوذة عن المبادئ التي كانت في قانون العقوبات الفرنسي سنة ١٨١٠

وبمقتضى هذا القانون كانت كل جريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس او الغرامة وكان لهذه العقوبة حدان معينان ولم يكن جائزاً للقاضي ان يحكم بعقوبة اقل من الحد الادنى الا في دلة استثنائية معينة هي اذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لا تزيد قيمته عن ١٥ فرنكا وكانت هناك ظروف تدعو الى الراءه بانهم ولكن هذه الطريقة قد عدلت في سنة ١٨٣٢ نظراً لما رؤي من انها كانت مقيدة لحرية القاضي فوق ما يلزم فسوخ له ان يقرر بوجود الظروف المستوجبة للراءه كلما رويت

موجوداً بالقانون الفرنسي بناء على فكرة ان العقوبات في الجنايات مؤهلة ومزرية بالشرف وان الذي يرتكب جناية غير قابل للاصلاح والتهذيب وقد اعترض على هذا التقسيم من جهتين الاولى : أن كل عقوبة يجب أن

له موافقة ذلك وكان القانون المصري قد جرى على هذه الطريقة والتعريف الوارد في القانون صحيح من حيث المبدأ على الأقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠ الا أن العقوبة الحقيقية للجنة هي كل عقوبة حبس أو غرامة اقل من الحد الأدنى المقرر في القانون لهذه اللجنة وذلك بالنظر لما للقاضي من الحرية المطلقة ومن ثم تكون مسألة ابقاء الحد الأدنى على العموم أو في بعض الاحوال الاستثنائية في القسم التفصيلي من قانون العقوبات هي مسألة تسهيل للقاضي فقد يتساءل الانسان هل يكون من المفيد للقاضي أن يوجد في القانون حد أدنى لا يمكنه التزول عنه الا اذا وجد ظروف استثنائية محضة فاذا جرينا على القاعدة القديمة والتي يمتضاها كانت العقوبة في اغلب الاحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد في القانون فان الجواب يجب بلا شك أن يكون سلباً لانه من ٦٣٧٥٩ شخصاً محكوماً عليهم في جنح في سنة ١٩٠٢ حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالغرامة فقط وهذه الاسباب بعينها كانت تفرض تقرير الغرامة المقررة في مواد الجنح بجدها الأدنى القديم وهو مائة قرش وقرش مصري كعقوبة اختيارية يمكن الحكم بها أو بالحبس وفضلاً عن ذلك فان الفلاح من الطبقة البادية لا يمكنه أن يدفعها فما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو ان يكون للقاضي نفس التصرف الذي له الآن وهو لزوم ذكر المادة المتعلقة بالرافة في حكمه الا انه يجب أن يلاحظ أنه في حالة ما اذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم بالغرامة وقد يقال بأن حذف الحد الأدنى للعقوبات ربما يذهب بالقضاة الى الحكم بعقوبات أخف من التي يحكمون بها الآن والجواب عن ذلك أن القضاة في الحقيقة وعلى الاخص منهم قضاة المحاكم الجزئية لم يكن ينصرف فكرهم في الحقيقة عند ما

تكون مصنوبة بالألم فقرر ذلك على عقوبات الجزايات خطأ محض . الثانية :
انه يجب ان تكون العقوبات جميعها مهذبة ومربية للمحكوم عليه فقرر ذلك
على عقوبات الجنح خطأ محض هذا فضلاً عن ان العقوبات يجب ألا تنصف
بكونها مذبذبة بالشرف لان اصلاح الجاني يقتضى ان يكون في استطاعته

كانوا يحكمون بعقوبة الا الى الحد الاقصى الذى ما كان يمكن ان يتجاوزوه لهم بان
الحد الادنى لم يكن الا أمراً شكلياً لانه كان يزول بوجود ظروف الرأفة التى ما كان
يجب عليهم بيان اسبابها ولذا فان ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمراً كتابياً لا نتيجة بحث
خصوصى في ظروف الدعوى

وقد كُنَّ يجوز بدلا من حذف الحد الأدنى ان تقرر حدود أقل من التى كانت
موضوعة حتى لا يلجئ القاضي الى الابتعاد عنها الا استثناء ويلزم بأن يبين الظروف
الاستثنائية التى اضطرته للرأفة بالمتهم لكن وضع هذا الحد وان كان سهلاً نوعاً بالنسبة
للجنح التى يجوز ان تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لانها تكون في الغالب جسيمة
الا انه كان يصعب وضعه بالنسبة للجنح التى اقصى العقوبة المقررة لها تقل عن حبس
ثلاث سنوات كاتواع السرقات الميئة مثلا في المادة ٢٧٥ الجديدة اذ يجوز ان تكون
بدرجة من الاهمية يكون معها الحد الاقصى الجديد وهو سندان غير كثير ومن جهة
اخرى يجوز ان تكون قيمة الاشياء المسروقة قليلة جداً بحيث لا يكون وجه لوضع حد
أدى لتلك الجرائم وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لاية عقوبة وكذا شريكها
اذا كان في سلوك زوجها ما يهيئ لها عذراً وقد تتفاوت أيضاً قناعاتنا عظيمياً شدة الجنح
التي تقع بواسطة المطبوعات او الغش في المأكولات او الجنح التى تكون مبنية على الاهمال
وعدم التبصر ومن جهة اخرى لا يخلو تعيين حد ادنى للعقوبات من بعض المضار فان
وضع حد ادنى قليل جداً قد يحمل القاضي على الظن بان الجريمة أقل شدة مما لو كان
ويحمل لها حد اقصى فقط كما انه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعاً جداً فقد يحمل ذلك

استرداد شرفه بالسلوك الحسن فالقضاء عليه بأنه محروم من الشرف يمنع من اصلاحه

رابعاً . تنقسم العقوبات الى عقوبات بدنية وعقوبات سالبة للحرية والى عقوبات مفيدة بالحرية والى عقوبات سالبة للحقوق والى عقوبات سالبة للمال

﴿ الباب الثالث ﴾

« في العقوبات البدنية »

لم يبق في قوانين العالم المتقدم من العقوبات البدنية سوى عقوبة الاعدام وهي من العقوبات غير المسلم لدى العلماء جواز بقائها في القانون واول من اعترض على ذلك ورفع صوته بالبلاد الغربية مطالباً بمحوها العلامة *Becaria* الايطالي في أواخر القرن الثامن عشر وقد ادهش جميع الامم في مبدأ الامر هذا الطلب واعتبروه جسارة واقتيانياً على النظامات والقوانين التي كان معمولاً بها — ولكن تكوّن مع الزمن أنصار للعلامة *Becaria* وقد أثرت افكاره في القرن التاسع عشر حتى عملت بها بعض الدول الغربية ومحت من قوانينها عقوبة الاعدام كحكومة البرتغال في سنة ١٨٦٦ وهولاندا سنة ١٨٧٠ وبعض

القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوجبة للرفقة وتحويل الحد الأدنى بهذه الصفة الى حد اقصى وكثير من التعديلات التي ادخلت في القانون خاصة بحذف الحد الأدنى للعقوبات

مادة ١٢ - راجع المادة الخامسة من القانون القديم والتعليق على المادة السابقة

مقاطعات سويسرا سنة ١٨٧٤ وإيطاليا في سنة ١٨٨٩

وليس من غرضنا ان نشرح آراء القائلين بوجود لغو عقوبة الاعدام لان ذلك يحتاج الى زمن طويل ولكن نذكر الشروط التي لا بد من تحققها لامكان القول بان الهيئة الاجتماعية لها الحق في الاعدام

الشرط الاول — ان تكون هذه العقوبة موافقة للمدل وبعبارة اخرى ان تقضى بها الآداب والاخلاق Moral والمدل امر غير محسوس فيرجع فيه الى الضمائر وشعور النفس فان كانت ذمة الانسان ترتاح الى ان فعل كذا يستحق عقوبة الاعدام تحقق شرط العدالة

ومن المحقق انه يوجد من الافعال الشنيعة التي يرتكبها المذنبون وتجمع الضمائر على كون صاحب الجريمة فيه يستحق الاعدام

الشرط الثاني — ان تكون هذه العقوبة ضرورة بمعنى ان مصلحة المجتمع الانساني تقضى بها ومسألة الضرورة لا يمكن حلها بكيفية مطلقة بل تختلف باختلاف البلدان والاشخاص ودرجة التعليم والتربية وترقى العمران في كل امة من الامم فاذا قيل ان عقوبة الاعدام ضرورية في مملكة من الممالك لحفظ النظام والامن يمكن ان يقال انها ليست ضرورية في مملكة اخرى وان النظام والامن يمكن توفرهما بعقوبة اخرى غير الاعدام ومما لا نزاع فيه ان عقوبة الاعدام لها مزية واحدة لا تماثلها عقوبة اخرى وهي كونها زاجرة ولكن لها عيوب ومساو فن ذلك انها عقوبة لا تقبل التجزئة لانه ليس لها حد ادنى ولا اقصى ومن ذلك انه اذا حكم بها خطأ على مظلوم لا يمكن جبر الضرر الناتج من هذا الحكم بد تنفيذ العقوبة وبالجملة فعقوبة الاعدام سائرة

الى الزوال والافناء شيئاً فشيئاً من قوانين الامم الغربية خصوصاً وان الذول التي ابقت عقوبة الاعدام في قوانينها لا تكثر من استعمالها والفرص الوحيد من ابقائها هو مجرد الارهاب والنخوف ويثبت القتل الذي يستوجب عقوبة الاعدام بكافة الطرق القانونية وكان قبل الآن لا يقبل في اُبات جريمة القتل الا الاقرار او شهادة شاهدين انهما نظرا القاتل وقت ارتكاب جريمة القتل وكان هذا طبقاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي ألغيت فصار من الممكن الحكم على القاتل بالاعدام ولو لم يوجد شهود رؤيا او اقرار وبناء فقط على القرائن القوية او شهادة شهود سماع

اما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبة الاعدام فيرى العلماء والكتاب انه يجب تخفيف آلام التنفيذ بقدر الاستطاعة والامكان لان الغرض من التنفيذ هو مجرد ازهاق روح الجاني لا تعذيبه كما كانت احكام الامم السابقة التي كان سائداً في افكارها حب الانتقام من الجاني وكانت طريقة تنفيذ الاعدام عند الاسرائيليين الشنق والرجم وقطع الرأس وفي أتيناً كانت الطريقة هي الخنق وقطع الرأس والتسيم وكانوا يلقون العبيد في بئر عميق وفي جدرانها سكاكين بارزة . وفي روم كانت الطريقة الشنق وقطع الرأس وللعبيد الصلب وشاهد الزور كان يلقي من فوق الصخرة الشهيرة المسماة تريين ومرتكب الحريق عندما يلقي في النار خياً وقاتل الابوين كان يخاط به كيس ويلقى في البحر — وفي فرنسا كان المستعمل قبل الثورة الاولى قطع الرأس بالبلطة او بالسيف والحرق والشنق وتمزيق الجسم بواسطة ربط الجاني في خيول تسير في اتجاهات مختلفة . وبعد الثورة كان المستعمل فقط آلة مسماة Guillotine جيلوتين كانت

تقطع الرأس وقاتل الوالدين يساق الى هذه الآلة حافي الرجلين ومغطى الرأس
بتقارب اسود - اما المستعمل الآن في انكلترا والنمسا والمجر فهو الشنق وفي
المانيا والسويد ودانمرك وبلجيكا قطع الرأس - وفي بعض الولايات
الامريكانية تستعمل الكهرباء

أما المستعمل في بلادنا فهو الشنق طبقاً للمادة (١٣) من قانون العقوبات
والتنفيذ في البلاد الفرنسية يحصل علانية وقد اعترض على هذه الطريقة
لانها تفسد اخلاق الامة وتنتهي فيها الليل الى سفك الدماء ولذلك قررت بعض
الدول جعل التنفيذ داخل السجن بحضور ارباب الحكومة وكتاب الجرائد
ويرفع علم اسود على السجن وقت التنفيذ ويعلن عنه في الجرائد - ولم يرد
بالقانون المصري نص يقضي بأن يكون التنفيذ علانية ولذلك بدأت الحكومة
المصرية في العام الماضي بمجمل التنفيذ داخل السجن على الطريقة السالفة
الذكر اقتداءً بالانجلترا والمانيا وامريكا وغيرها من الحكومات

هذا ويجب قبل التنفيذ عرض الاوراق والحكم النهائي على الحاضرة
الغخيمة الخديوية لتعفوا عن المحكوم عليه اذا شاءت او تستبدل عقوبته بمقبوضة
اخف راجع المواد ٢٥٨ (١) تحقيق جنایات ٦٨ و ٦٩ عقوبات ولكن اذا لم
يصدر من الجناح العالي امر بالعفو في ظرف الاربعة عشر يوماً التالية لتقديم

(١) المادة ١٣ كل محكوم عليه بالاعدام يشنق

(١) المادة ٢٥٨ تحقيق جنایات - متى صار الحكم بالاعدام نهائياً ترسل اوراق
الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحقاينة لعرضها على الحاضرة الغخيمة الخديوية وينفذ
الحكم اذا لم يصدر الامر بابدال العقوبة في ظرف اربعة عشر يوماً -

الاوراق فيجبرى تنفيذ الحكم وذلك لان سكوت الجناب الخديوي في هذه المدة يعتبر رفضاً وامتناعاً عن اصدار العفو

ولا يمكن تنفيذ حكم الاعدام في يوم من ايام الاعياد الدينية او الاهلية للمحكوم عليهم (راجع المادة ٥٩ تحقيق جنابات) ولا ينفذ ايضاً الحكم على من كانت حاملاً حتى تضع حملها ولا يحتفل بدفن المحكوم عليه بالاعدام بل تعطى جسثه الى ورثته لدفنها بدون احتفال فان لم يكن له أقارب او ورثة تدفنها الحكومة هذا وقد نقل واضع القانون الجديد المواد المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام الى قانون تحقيق الجنابات بعد ان كانت جزءاً من قانون العقوبات

﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في العقوبات السالبة للحرية ﴾

العقوبات السالبة للحرية هي الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن المؤقت والحبس في الجنب والمخالفات مع الملم بان القانون الجديد حذف

المادة ٦٨ عقوبات - للجناب الخديوي ان يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها او بعضها وان يسدها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها

ويصدر العفو عن العقوبة او تخفيض مدتها او ابدالها بأخف منها بعد اخذ رأي ناظر الحقاينة ويصدر العفو عن الجرائم بعد اخذ رأي مجلس النظار المادة ٦٩ اذا صدر العفو بابدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او بدلت عقوبته وجب وضمه حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين

عقوبة السجن المؤبد ولم يبق الا المؤقت ويبحث في هذه العقوبات من وجهين
من حيث المدة ومن حيث طريقة التنفيذ

اما من جهة المدة فالمعوقات السالبة للحرية تارة تكون مؤبدة وتارة
تكون مؤقتة وقد اعترض على العقوبات المؤبدة بأنها اولا غير قابلة للتجزئة
وثانياً انها متنافية لفكرة اصلاح المحكوم عليه لان المحكوم عليه مؤبداً يائس فلا
توجه نفسه للتهذيب الا اذا وجد عنده أمل في الخروج يوماً من الايام
من السجن

ولكن رد على هذا الاعتراض بان العقوبات المؤبدة ضرورية في البلاد
التي حذفت من قانونها عقوبة الاعدام فتحل العقوبة المؤبدة مكانها وايضا
ضرورية في البلاد الموجود بقانونها عقوبة الاعدام لانها تكون وسيلة عند
استعمال الشفقة لتخليص المحكوم عليه من الاعدام على ان لا حاجة لان يأس
الجاني في بلاد لرئيس الحكومة فيها ان يفو عن المسجونين حسنى السلوك

هذا من حيث المدة واما من حيث الطريقة فيجب ان لا تكون فقط
مؤلمة للمحكوم عليه بل يجب ان تكون مهذبة ومصلحة وقد عرض الباحثون في
هذا الموضوع طريقتين للوصول الى هذه الغاية وهما طريقة الحبس وطريقة
الابعاد

اما طريقة الحبس فقد مرت على ادوار ثلاثة قبل ان تصل الى ما وصلت

والفقو عن العقوبة او ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا تشمل
الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة
من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون

اليه اليوم من التقدم والنجاح فقد كان في اول الامر يحبس المحكوم عليه مع باقي المسجونين ليلا ونهاراً فكان يتولد من هذا الاجتماع المستديم فساد في الاخلاق فاذا خرج الجاني بعد استيفاء مدته عاد حتماً الى ارتكاب الجنايات لانه تخرج من مدرسة تعلم فيها انواع واساليب ارتكاب الجرائم على اساتذة غيرين بذلك

ثم انتقل الحبس الى دور آخر وهو عزل المسجونين ليلا واجتماعهم نهاراً مع الشغل

على ان هذه الطريقة لم تمنعهم من اختلاط بعضهم ببعض ومخادتهم الا باستعمال طرق الاكراه لمنهم من مكالة بعضهم البعض فكانت تتحول السجون الى امكنة تعذيب وقسوة

والدور الثالث هو سجن الافراد ليلا ونهاراً بمعنى ان المساجين يعزلون بعضهم عن البعض ويخصص كل واحد منهم بحجرة يقيم فيها وهو ما يسمى حبس العزلة Emprisonnement Cellulaire واول ما اخترعت هذه الطريقة في فلادلفيا من اعمال الولايات المتحدة ولكن صادفت بعض صعوبات في العمل فان المشاهدات اثبتت انه لا يمضي زمن طويل على المسجون حتى يصاب بالجنون او بمرض السل الرئوي او يسعى في الانتحار وذلك لان الانسان مدني بالطبع ويصعب عليه جداً ان يعيش منفرداً عن باقي الناس ولذلك ادخل على هذا النظام بعض الاصلاح فسمح للمسجون بالمطالعة وبالفسحة منفرداً داخل السجن بعض ساعات من النهار وصرح له بمقابلة مستخدمي السجن ونواب الاديان واعضاء جمعيات حماية المسجونين وفرض عليه الشغل اليدوي داخل

غرفته ورغماً عن هذا التحسين أثبت التجارب ان المسجون لا يمكنه ان يتحمل السجن الانفرادى طول حياته او مدة طويلة من الزمن
فاخترت طريقة نهائية واستعمات لأول مرة في ارلاندا وسميت
بالطريقة الناجحة *Système progressif* وهي تقسيم العقوبة الى ثلاثة اقسام —
القسم الاول الانفراد لمدة يستطيعها المسجون

الثاني تشغيله بعد ذلك في سجن عام مع الاجتماع باقى المساجين ولا
يصرح له بذلك الا اذا كان حسن السلوك زمن السجن الانفرادى واذا لم
يستقم في وقت اجتماعه مع باقى المساجين يعاد الى سجن الانفراد والثالث ان
يفرج عنه افرجاً مؤقتاً في المدة التي تكون باقية له من العقوبة فيذهب خارج
السجن ويكون تحت مراقبة رجال البوليس واعضاء جمعية حماية المفرج عنهم
موقتاً فان لم يحسن السلوك في الخارج يعاد الى السجن ليمضى المدة الباقية من
العقوبة

هذه هي بالاجمال طريقة الحبس واما طريقة الابدان فالتاقل بها لا يرى
السجن مفيداً ولا مؤدياً للغرض المقصود لان المحكوم عليهم يدودون بعد
خروجهم من السجن بحكم الضرورة الى ارتكاب الجرائم اذ المجتمع الانساني
يرفض قبولهم وتشغيلهم وبتبذ عنهم كما يتبذ الانسان من المصاب بالامراض
الوبائية وبالجلّة فهو لاء الاشقياء قضى عليهم بالاشقاء مؤبداً فيضطرون الى
ارتكاب الجرائم ومحاربة المجتمع الانساني وبناء على ذلك يتعين ابعادهم الى
المستعمرات لاتقاء شرهم لاسيما وان في المستعمرات اراضى واسعة لا ينقصها
الا الايدي التي تعمل لاصلاحها

ولكن اعترض على هذا الرأي بأنه يشجع الناس على ارتكاب الجرائم طمعاً في السياحة والذهاب الى بلاد بعيدة على نفقة الحكومة ترويحاً للنفس وطلباً للثروة لامتلاك الاراضى الواسعة لاسيا وانه ليس لجميع البلاد مستعمرات ولا دونته استعماريه

وقد رأى بعض العلماء التوسط في الامرين الحبس والابعاد فذهب الى تقرير طريقة الحبس للعقوبات المؤقتة وطريقة الابعاد للعقوبات المؤبدة ولكن لا يرسل المحكوم عليه الى المستعمرات الا بعد ان يذوق آلام الحبس الانفرادى ويمضى مدة السجن الاجتماعي ولا يسافر الى المستعمرة الا في المدة المقررة للانفراج الموقت

٢

• في ماهية عقوبة الاشغال والسجن والحبس قانوناً •

جاء بالمادة ١٤ من القانون ان عقوبة الاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيداً بالحديد في أشق الاشغال مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة او المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة ولا يصح ان تكون عقوبة الاشغال المؤقتة أقل من ثلاث سنوات ولا أكثر من ١٥ سنة الا في أحوال مخصوصه منصوص عليها في القانون

ويستثنى من التشغيل في الاعمال الشاقة الرجال الذين تجاوزوا الستين

من عمرهم

والنساء أيضاً يقضون عقوبتهم في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد (مادة ١٥ من القانون الجديد وورد بالمادة ١٦ ان عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيد بالحديد في أحد السجون العمومية مع تشغيله داخل السجن او خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة ولا يصح ان تكون مدة العقوبة أقل من ٣ سنين ولا أكثر من ١٥ سنة وبناء على ذلك حذف القانون الجديد عقوبة السجن المؤبد وجاء بالمادة ١٨ ان عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية ولا تنقص مدة هذه العقوبة عن اربعة وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها في القانون

وقد جعل الحبس على نوعين حبس بسيط وحبس مع التشغيل وقد كان الامر قبل ذلك في القانون وجوب تشغيل المحكوم عليهم بالحبس ولكن عدلت هذه الطريقة بالامر العالي الرقم ٩ فبراير سنة ١٩٠١ الذي أخذ بنصومه واضع القانون الجديد وجعل الحبس على نوعين كما تقدم (راجع المادة ١٩ من القانون) ويحكم بالحبس مع التشغيل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر

ويحكم بالحبس البسيط في المخالفات اما فيما عدا ذلك من الاحوال فالقاضي يخير بين الحكم على المتهم اما بالحبس البسيط واما بالحبس مع التشغيل (مادة ٢٠) جديد

٣

« في طريقة تنفيذ العقوبات السالبة للحرية »

من المعلوم ان السجون المصرية هي حديثة العهد بالنظمات الجديدة وتعمل الحكومة ما في استطاعتها لتحسين حالها وقد قضت لائحة ٧ يوايه سنة ٩٧ بادخال الحبس الانفرادى في السجون كلما كانت الظروف تسوغ ذلك الى ان يحصل المسجون على درجات تدل على حسن سيره وفضلا عن ذلك فانها قضت بأن النساء يفصلن عن الرجال والاطفال عن الشيوخ والمحبوسين احتياطياً عن المحكوم عليهم نهائياً وادخل الشغل في السجون بصفة اجباريه وادخل ايضاً في نظام السجون الافراج المشروط او الموقت بمقتضى الامر المالى الرقم ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧

هذا وقد وضعت اللائحة الاخيره للسجون في سنة ١٩٠١ وصدر عليها الامر^(١) المالى الرقم ٩ فبراير وورد بهذه اللائحة الامور الاصلية الآتية

وقد تراءى لنا ان نأتي هنا بنصوص الاوامر العلية الخاصة بالسجون

(١) لائحة ٩ فبراير سنة ٩٠١

« نحن خديوي مصر »

بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ بالتصديق على لائحة السجون التي تعدلت بالتوالى بناء على الاوامر العلية المؤرخة ٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٦ و ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧

وبعد الاطلاع على الامر المالى الصادر في ٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٦ الخاص بالمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة البالغ عمرهم اكثر من ستين سنة

أولاً - تقسيم السجون الى ثلاث درجات : الى لجانات وسجون
عموميه وسجون مركزيه وترك لناظر الداخليه الحق في تعيين محال كل درجه
من الدرجات المذكوره وعملا بذلك صدر قرار من ناظر الداخليه بتاريخ
٢٤ يولييه سنة ٩٠١ بينت فيه انواع السجون المركزيه والليانات العموميه

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٣ الذي تعدلت بموجبه
المادتان ٣٥ و ٤٤ من قانون العقوبات الخاضعان بتشغيل المحكوم عليهم بالسجن او بالحبس
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣ الذي تحددت فيه
العقوبات التأديبية التي تتوقع على المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ بشأن الافراج
المشروط حيث انه لغرضه جمع وتنقيح القوانين الجارية العمل بها - الآن فيما يتعلق
بالسجون في جمهرة واحدة ادخل التعمديلات التي دلت عليها التجارب وأوجبها العمل
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخليه بالاتحاد مع ناظر الخزانة وواقعة رأى مجلس
النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

❖ الفصل الاول ❖

• ترتيب درجات السجون •

(المادة الاولى) تتكون جميع السجون من حيث الترتيب من الثلاث الدرجات الآتية

(ا) لجانات

(ب) سجون عموميه

(ج) « مركزيه

(المادة الثانيه) تعيين محلات سجون كل درجه من الدرجات المذكورة يكون

بقرارات تصدر من ناظر الداخليه

وخصص للجانبات بالاشخاص المحكوم عليهم بمقوبة الاشغال الشاقة
(مادة ٣ لائحة السجون) وخصص السجن العمومي بالاشخاص الآتى بيانهم

ويجمل في كل جهة من الجهات التى فيها محاكم جزئية سجن مركزى وفي الجهات
التى فيها محاكم ابتدائية يجمل في كل جهة منها سجن عمومي
(المادة الثالثة) كل من حكم عليه نهائياً من الرجال بالاشغال الشاقة ولم يبلغ
عمره الستين سنة يقضى عقوبته بالليان

(المادة الرابعة) يقضى المحكوم عليهم من الانواع الآتية مدة عقوبتهم في
سجن عمومي

أولاً - من حكم عليه ابتدائياً بالحبس لمدة خمسة عشر يوماً فأكثر وكان الحكم
قابلاً للتنفيذ فى الحال

ثانياً - من حكم عليه نهائياً بالحبس وكان الباقي من مدة الحكم وقت صيرورته
منفذاً خمسة عشر يوماً فأكثر

ثالثاً - المحكوم عليهم بالسجن نهائياً

رابعاً - المحكوم عليهم من النسوة بالاشغال الشاقة

خامساً - المحكوم عليهم نهائياً بالاشغال الشاقة من الرجال المتجاوز عمرهم الستين سنة
وقت صدور الحكم او بعده

(المادة الخامسة) ويوضع ما عدا من ذكروا فى المادة السابقة من الاشخاص

فى سجن مركزى

ومع ذلك فيمكن وضعهم فى سجن عمومي اذا كان هذا السجن أقرب الى النيابة
او المحكمة التى أمرت بالحبس او اذا لم تكن محلات السجن المركزى كافية لذلك

(المادة السادسة) يجب ان يكون المسجونون دائماً بمنزل تام عن المسجونات
واذا ساعدت محلات السجن فيكون المحكوم عليهم نهائياً بمنزل عن المحبوسين احتياطياً
والذين لم تبلغ أعمارهم الرابعة عشرة عن الذين قد تجاوزوها

- « اولا » بالمحكوم عليهم نهائياً بمقوبة السجن
 « ثانياً » بالمحكوم عليهم من النسوة بالاشغال الشاقة
 « ثالثاً » بالمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة من الرجال المتجاوز عمرهم

﴿ الفصل الثانى ﴾

« اختصاصات النائب العمومى »

(المادة السابعة) على النائب العمومى بماله من الحق بمقتضى (المادة ٦٢) من الامر العالى الصادر بترتيب المحاكم الاهلية من ملاحظة محلات السجن ان يراقب
 اولا -- تنفيذ اوامر قاضى التحقيق والنيابة واحكام وقرارات المحاكم الابتدائية والاستئنافية بفاية الدقة

ثانياً - عدم حبس اى شخص بالسجن بدون وجه قانونى
 ثالثاً -- عدم تشغيل المسجون الذى لا يكون حكمه قاضيا بتشغيله فيما عدا المنصوص عنه بامرنا هذا

رابعا - الاعتناء بملاحظه اعمال دفاتر المسجونين بصورة منتظمة
 (المادة اثنامنة) للنائب العمومى الدخول في كافة محلات السجن في اى وقت
 وله ان يسمع شكاوى المسجونين
 (المادة التاسعة) على ما اور السجن ان يوافق النائب العمومى بجميع ما يطلبه منه من الاستعلامات التى من اختصاصاته
 (المادة العاشرة) وللنائب العمومى ان يفحص كافة الدفاتر والاوراق القضائية التى تكون على وفق الارانيك المصدق عليها منه

(المادة الحادية عشر) وله ان يقدم لناظر الحفائية طلب العنوعن المقوبة او تخفيفها عن المسجونين الذين يتحقق له استحقاق شمولهم ببرامج الحضرة الفخيمة الجلدية نظرا لاحوال خصوصيه

الستين سنة وقت صدور الحكم أو بعده
 « رابعاً » بالمحكوم عليهم نهائياً بالحبس لمدة ١٥ يوم فأكثر وكان
 الحكم قابلاً للتنفيذ في الحال وبمن حكم عليهم بالحبس وكان الباقي من مدة
 الحكم وقت صيرورته منفذا خمسة عشر يوماً

﴿ الفصل الثالث ﴾

« اختصاصات المفتش العمومي »

(المادة الثانية عشرة) يعهد الى مفتش عمومي يعين بأمر عالي ملاحظة وإدارة
 كافة السجون ومراقبة جميع مصروفاتها
 (المادة الثالثة عشرة) مفتش العموم يكون مكلفاً بسن نظمات يراعى فيها
 الحدود المقررة بأمرنا هذا وبالقوانين ويصدق عليها من ناظر الداخلية وذلك فيما يختص
 بنظام السجون الداخلي وتأمين المحلات التي يشغلها المسجونون وتوزيع الشغل عليهم
 وملابسهم وأغذيتهم وحالة المحلات الصحية وترتيب فئات المسجونين وعقوباتهم
 ومواصلاتهم وزياراتهم وترجيلاتهم وكذلك ما يتعلق بواجبات الخدمة الخارجيين عن
 هيئة المال

﴿ الفصل الرابع ﴾

« واجبات المأمور »

(المادة الرابعة عشرة) يعين ناظر الداخلية بناء على طلب المفتش العمومي لكل
 ليمان وكل سجن عمومي مأموراً ووكيلاً أو جملة وكلاء
 (المادة الخامسة عشرة) ويجوز تعيين مأمور للسجن المركزي
 وفي حالة عدم تعيين مأمور خصوصي للسجن يعتبر مأمور المركز مأمور للسجن

وفى عدا الاحوال السابقة الذكر يوضع المحكوم عليهم فى سجن مركزى ومع ذلك يصح وضعهم بسجن عمومى اذا لم تكن محال السجن المركزى كافية لذلك او كان السجن العمومى اقرب للنيابة او المحكمة التى امرت بالحبس (المادة السادسة عشر) مأمور السجن مسئول عن تنفيذ أمرنا هذا وجميع القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون فى داخلية سجنه

وهو تابع للفتش العمومى فيما يختص بنظام وترتيب السجن الداخلى ويلزمه اتباع التعليمات التى يصدرها اليه عليهم ان يطيعوه

(المادة الثامنة عشرة) المأمور مسئول شخصياً عن حفظ المسجونين المسلمين لعهده

(المادة التاسعة عشرة) يتخذ المأمور يومية يكتب فيها كل عمل وكل حادثة تقع فى السجن صغيرة كانت او كبيرة ويدون فيها ايضاً ملحوظاته الخاصة بسير الجهات الفرعية التابعة لسجنه

(المادة العشرون) المأمور مكلف بمسك وحفظ الدفاتر والحسابات والاوراق الاخرى الموكولة لعهده

(المادة الحادية عشرة) توجد الدفاتر القضائية الاتية فى كل سجن

دفتر عموم المسجونين

يومية المأمور (المادة ١٩)

دفتر أمتعة المسجونين « المادة ٤٥ »

« تشغيل المسجونين

« الجزاءات « المادة ٨٢ »

« دفتر الهاربين

راجع المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من لائحة السجون وقد قضت اللائحة أيضاً
بإزالة المسجونين عن المسجونين والمحكوم عليهم نهائياً عن المحبوسين احتياطياً
ومن لم تبلغ أعمارهم الرابعة عشر عن الذين تجاوزوا هذا السن

الدفتـر المعد لتقيد ملحوظات الزائرين بصفة رسمية « المادة ٤٠ »

وتوجد أيضاً دفاتر قضائية أخرى يرى للنائب العمومي لزوماً لتنفيذ ما نص بالامر
العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المختص بإعلان المسجونين وكافة الدفاتر التي
يأمر المفتش العمومي بوجودها

(المادة الثانية والعشرون) مأمور السجن مسؤول عن تنفيذ طلبات الحضور
الخاصة بالمسجونين سواء كانت صادرة من النيابة أو من قاضي التحقيق أو من المحكمة
وعن مراعاة أرسالهم في اليوم والساعة المحددين

(المادة الثالثة والعشرون) يجب عليه إبلاغ النيابة في الحال عن كل وفاة
وكل هروب يحصل بالسجن وعن كل أمر جنائي يقع من المسجونين أو عليهم وكذا
إذا وقع من المسجونين أو عليهم جنحه وكان ذلك لا يعاقب عليه بمقتضى النصوص
المتدونة بالفصل الثاني عشر من أمرنا هذا أو كان العقاب المقرر بمقتضى هذه النصوص
يظهر أنه غير كاف

ويجوز للنيابة أن تنتدب المأمور أو وكيله لعمل التحقيق اللازم ويكون للمنتدب
في هذه الحالة مال رجال الضبطية القضائية من السلطة

(المادة الرابعة والعشرون) وعلى المأمور أن يجتهد في إطلاع كل مسجون على
صورة كل حكم أو ورقة معلنة بواسطته ويوقفه على ما تضمنته ومتى أراد المسجون
إرسال صورة الورقة الملن بها إلى شخص معين فيرسلها المأمور إلى هذا الشخص بموجب
موصى عليه

(المادة الخامسة والعشرون) ويجب عليه مراقبة تحرير كل تقرير استئناف أو أي
تقرير آخر يريد رفعه المسجون بواسطته بالتطبيق المادة الثانية من أمرنا الصادر في ٩

«ثانياً» فرضت اللائحة الشغل على جميع المحكوم عليهم بمقتوبات سالبة للحرية وتركت لناظر الداخلية الحق في اصدار قرار بتحديد انواع الشغل لكل طبقة من المساجين وقد اصدر بناء عليه ناظر الداخلية قراراً بذلك في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١

فبراير سنة ١٩٠١ علي اورنيك مصدق عليه من النائب العمومي
ويأخذ تقرير الاستئناف أو أى تقرير وبه سله قلم كتاب المحكمة التى لها الاختصاص
بعد رصده بالدفتر الخصوص بذلك بالسجن
وفي حالة ما اذا كان قلم كتاب المحكمة المختصة يبدأ عن السجن فيجوز ارسال
التقرير المرفوع من المسجون بالوسطة بخطاب موصى عليه



﴿ الفصل الخامس ﴾

« واجبات الطبيب »

(المادة السادسة والعشرون) يعين ناظر الداخلية بناء على طلب المفتش العمومي لكل لسان وكل سجن عمومي طبيباً يناط به الاعمال الطبية ويجب عليه اتباع القواعد الآتية والتعليمات التي تعطى له من المفتش العمومي معتمدة من ناظر الداخلية

(المادة السابعة والعشرون) ويجوز تعيين طبيب للسجن المركزي وفي حالة عدم تعيين طبيب يكلف ضابط صحي المركز باداء أعمال وظيفة طبيب السجن وفي هذه الحالة لا يكون مكلفاً بتنفيذ جميع ما دون هذه الواجبات الا بحسب ما تستدعيه الحالة

(المادة الثامنة والعشرون) يجب عليه زيارة السجن مرة في اليوم او اكثر من ذلك اذا اقتضى الحال

(المادة التاسعة والعشرون) يجب عليه ان يكشف على كل مسجون عند

وقد قدرت ساعات الشغل بالمراد ٦٧ و ٦٨ من اللائحة قفرض للمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة ٦ ساعات في اليوم على الاقل وعشر ساعات على الاكثر والمحكوم عليهم بالسجن أو الحبس ست ساعات الى ثمانى ساعات على الاكثر

دخول السجن لمعرفة حالة صحته ويعين نوع الشغل الذى يستطيع المسجون اداءه قبل أن يباشره

(المادة الثلاثون) يجب عليه عيادة المسجونين المرضى يومياً وكل مسجون يشكو المرض وله أن يأمر بنقل المريض الى الشفخانة أو المستشفى

(المادة الحادية والثلاثون) يجب عليه ان يزور يومياً كل مسجون موضوع في حجرة حبس الانفراد

(المادة الثانية والثلاثون) يجب عليه ان يعود كل مسجون مرة في الاسبوع على الاقل ليقف على حالته الصحية وحالة نظافته

(المادة الثالثة والثلاثون) واذا رأى الطبيب أنه يخشى على صحة أى مسجون بسبب مدة تشغله أو بسبب تشغله في نوع مخصوص من الشغل فيجب أن يعطى للأمور التعلمات اللازمة ليسير على مقتضاها

(المادة الرابعة والثلاثون) اذا كان المسجون مصاباً بخلل في قواه العقلية أو بمرض ينذر بموته أو كانت حالة اشغال السجن أو نظافته تقتضى بالخطر على حياته فعلى الطبيب أن يرفع تقريراً الى المفتش العمومى موضحاً به تفصيلات الحالة وبناء على هذا التقرير يعين كل من ناظرى الداخلية والخارجية طبيباً لاكتشف على المسجون

ومتى وافق هذان الطبيان على رأى طبيب السجن يصدر ناظر الداخلية التعليمات التى تستدعيها الحالة حتى انه يجوز له في حالة وجود مرض ينذر بالموت أن يأمر بالافراج عن المسجون وعند الاقتضاء يجوز له لنوا أمر الافراج المذكور

(المادة الخامسة والثلاثون) يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون

وقد تقرر في المادة ٧١ من اللائحة انه يصح تكليف المحكوم عليه بالحبس البسيط بكنس ونظافة حجر أو طرقات السجن أو بالمساعدة فيما يتباق بالنظافة وبالصحة العمومية بالسجن - ولكن للأمور السجن ان يفهم من ذلك مقابل دفع خمسة قروش صاغ كل يوم عن الشخص الواحد

يحكم عليه اداوياً بمقوبة الجلد لبحقق من أن حالة صحته تساعد على احتمال هذه العقوبة وأن يحضر تنفيذ هذا العقاب

(المادة السادسة والثلاثون) على طبيب اللسان أن يحظر المفتش العمومي عن أسماء المسجونين الذين لا يلم سمنهم ولكن يظهر عليهم انهم يبالغون من الستين سنة (المادة السابعة والثلاثون) على الطبيب ان يكشف على كل مسجون قبل ترحيله الى سجن آخر ولا يجوز ترحيل أى مسجون الى سجن آخر الا بعد اخذ اقرار الطبيب الدال على خلو المسجون من كل مرض يحول دون ترحيله

(المادة الثامنة والثلاثون) يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل الافراج عنه ولا يجوز الافراج عن مسجون الا بعد تحقق الطبيب من خلوه من كل مرض يضر به بسبب الافراج ويستثنى من ذلك ما اذا كان المسجون هو الذي يطلب الافراج أو عائلته أو اصدقه

الفصل السادس

« في التفيتش »

« المادة التاسعة والثلاثون » يعين ناظر الداخلية بقرار يصدر منه لكل سجن مفتشاً أو أكثر ويجب على هؤلاء المفتشين ان يزوروا كافة اجزاء السجن و يسموا شكوى المسجونين ويراقبوا نظافة السجن وحالته الصحية وحالته من جهة الامن ويتحققوا من سير تطبيق اللوائح بوجه عام بوجه الدقة

ويجوز لهم ان يطلبوا عملاً او شغلاً يشتغلون به داخل السجن وفي هذه الحالة يكون لهم الحق في اختيار نوع الشغل ويمطى لهم أجر عليه بحد حجز ما يصرف في غذائهم مادة ٧٢ من لائحة السجون

وكل ما يظهر من نتائج التفتيش يقدمون عنه التقرير اللازم الى فاطر الداخلية « المادة الاربعون » المديرون والمحافظون ورؤساء المحاكم الابتدائية مباح لهم الدخول في أى وقت في السجون العمومية والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم أما رئيس ووكيل محكمة الاستئناف فلها الحق في زيارة جميع السجون بدون استثناء وبعد بكل سجن دفتر ليدون به الزائرون المحكي عنهم ما يروونه من الملحوظات

﴿ الفصل السابع ﴾

« الاوامر التي يجوز بمقتضاها ادخال شخص بالسجن »

« المادة الحادية والاربعون » لا يجوز قبول أي شخص بالسجن أو حبسه به بدون امر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص حسب الاصول المنصوص عنها بالقانون « المادة الثانية والاربعون » يجب على مأمور السجن أن يوقع بالاستلام على اصل كل امر ادخل المسجون بمقتضاه بالسجن ثم يميده للمحضر او لمن احضر المسجون وتسلم نسخة من هذا الاصل للمأمور لحفظها بالسجن

« المادة الثالثة والاربعون » عند دخول أي شخص بالسجن لأول مرة يجب تسجيل ملخص امر حبسه وعلى المحضر او من احضر المسجون ان يكون حاضراً وقت التسجيل ثم يضع عليه امضاءه

« المادة الرابعة والاربعون » وفي حالة ترحيل المسجون ترسل معه صورة امر الحبس الذي حبس بمقتضاه الى السجن المنقول اليه

« ثالثاً » وقد ادخلت اللائحة أيضاً الافراج الموقت أو تحت شرط الذى صدر به الأمر العالى الرقم ٢٣ ديسمبر سنة ٩٧ اذ ورد بالمادة ٩٦ من اللائحة ان المحكوم عليه بالسجن او بالحبس يمكن الافراج عنه بعد ان يقضى ثلاثة ارباع مدة عقوبته ومن حكم عليه بأقل من سنة فيكون الافراج

﴿ الفصل الثامن ﴾

« في قبول المسجونين بالسجن »

« المادة الخامسة والاربعون » يجب تفش كل مسجون عند دخوله السجن وكل ما يوجد معه من المنوعات أو المبالغ أو الاشياء ذات القيمة يؤخذ منه (ويدفع من هذه المبالغ والاشياء ما هو مستحق للحكومة على المسجون من المصاريف اقتصائية وسواها بمقتضى الحكم الصادر عليه واذا بقى شيء منها يسلم للقيم عليه وان لم يكن عليه قيم يسلم للوكيل الذى يختاره لذلك)

« المادة السادسة والاربعون » الاشياء التى يخفيها المسجون أو يمنع عن تسليمها للمأمور أو يجهتد في وصولها اليه بالسجن خفية يجوز مصادرتها لجهة الحكومة

« المادة السابعة والاربعون » الملابس التى تكون مع المحكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس أكثر من سنة يجوز مصادرتها أو اعدامها كما يجوز أيضاً مصادرة أو اعدام ملبوسات كل مسجون يرى انها مضرّة بالصحة العمومية في داخل السجن

« المادة الثامنة والاربعون » المحبوسون احتياطاً يترك لهم ملابسهم الخصوصية ما لم يستصوب خلاف ذلك نظراً للاحتياجات الصحية أو دوائى أحوال النظافة

« المادة التاسعة والاربعون » فى حالة دخول المسجون الى السجن يقرأ عليه بحضور المأمور أو من يعينه من قبله ملخص لوائح السجن فيما يتعلق بسير ومعاملة المسجونين

« المادة الخمسون » المرأة التى معها اطفال في السن الاول من الطفولية حال

عنه بعد مضي تسعة اشهر منها والمحكوم عليهم بالاشغال المؤبدة يفرج عنهم بعد مضي ٢٠ سنة على الأقل والافراج المشروط يصدر به أمر من ناظر الداخليه ومن يفرج عنه يوضع تحت مراقبة البوليس المدة الباقية من عقوبته بشرط ان لا تزيد المراقبة عن خمس سنوات وتحسب هذه المدة من اصل

دخولها السجن أو التي تضع حملها وهي مسجونة يجوز ابقاء اطفالها معها حتى يكمل لهم سنتان وعندئذ يسلّمون الى والدم أو اقرب اقاربهم وان لم يكن للأطفال لأب ولا اقارب فيتخذ المدير او المحافظ ما يلزم من الاجراءآت نحو صيانتهم خارج السجن

﴿ الفصل التاسع ﴾

« المحبوسون احتياطاً »

« المادة الحادية والخمسون » يجوز للمحبوسين احتياطياً ان يرسلوا اصحابهم بخطابات في اى وقت ويزاروا مرة واحدة في الاسبوع مع مراعاة ما نص بالمادتين ٩٨ و ٩٩ من قانون تحقيق الجنايات

« المادة اثنيّية والخمسون » يسوغ للمحامي مقابلة المسجون بدون حضور احد بناء على اذن تحريرى من النيابة سواء كان مهيناً للدفاع عنه من قبله او من المحكمة « المادة الثالثة والخمسون » وما عدا ما نص عنه في المادتين السابقتين يسرى مفعول النصوص الواردة في الفصل العاشر من امرنا هذا على المسجونين احتياطاً . « المادة الرابعة والخمسون » يجوز للمحبوس أخذ ما يلزمه من الاغذية من كرار

السجن بالثمن المحدد لكل صنف كما يجوز له ان يستحضرها من الخارج (المادة الخامسة والخمسون) يجوز تكليف المحبوسين احتياطاً في كنس وتنظيف اودهم وتنظيف طرقات السجن وعليهم ان يساعدوا فيما يلزم اتخاذه من الاحتياطات الصحية والنظافة ولا يكرهون على اداء أى شغل آخر

المراقبة المحكوم بها على المسجون ويصح إلغاء الافراج الموقت في مدة المراقبة بسبب سوء سير المخرج عنه أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة بالاشخاص الموضوعين تحت المراقبة وأمر الإلغاء يصدر من ناظر الداخلية بعد أخذ رأى المدير أو المحافظ التابع اليه محل إقامة المسجون المخرج عنه — ويصح للمدير أو المحافظ ان يأمر بالقبض عليه موقتاً حتى يصدر قرار ناظر الداخلية بإعادته

ويجوز للمأمور ان يعافهم من الاشغال المتعلقة بالنظافة مراعاة لوائدهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفعهم مبلغ خمسة قروش صاغ في اليوم (المادة السادسة والخمسون) يجوز تشغيل داخل السجن بناء على طلبهم وحينئذ يعطى لهم حق التخير في نوع الشغل بحسب مقتضيات ترتيب السجن ويعطى لهم التسهيلات في اتخاذ المهنة التي كانوا يتعاطونها قبل الدخول الى السجن والفوائد الناتجة من اعمالهم تعطى لهم بعد حجز ما يقرره المفتش العمومي من قيمة المنصرف في غذائهم

(المادة السابعة والخمسون) المأمور أن يصرح للمحبوس احتياطاً بناء على طلبه ومراعاة لوائده وحالة معيشتة بالاحوال الآتية اذا كانت محلات السجن تسمح بذلك ادلاً — ان يقيم في اودة مخصوصة محتوية على سرير وأثاث لا يوجد في باقي اود السجن مقابل دفعه عشرة قروش صاغ في اليوم ثانياً — أن يتريض وحده منفرداً عن باقي المسجونين ثالثاً — أن يستحضر من طرفه جرائد أو اشياء اخرى مروحة للنفس أو ادوات منزلية حسب طلبه

(المادة الثامنة والخمسون) ويعامل المحبوسون احتياطاً فيما عدا الاحوال المنصوص عنها بالمواد السابقة معاملة المحكوم عليهم بالحبس فيما يتعلق بالعقوبات التأديبية

الى السجن ولكن على المدير في هذه الحالة ان يرسل في الحال تقريراً الى ناظر الداخلية يوضح فيه الاسباب الموجبة للقبض واذا صدر امر الافراج يعاد المفرج عنه الى السجن لقضاء الزمن الباقي من مدة عقوبته

﴿ الفصل العاشر ﴾

« في الزيارات والمواصلات »

« المادة التاسعة والخمسون » كل مسجون حكم عليه بالحبس أو بالسجن أو بالاشغال الشاقة وسلكا مسلكا حسنا يجوز له الحق في مراسلة أقاربه واصحابه ولهؤلاء ان يزوره بالسجن وذلك بعد ان يمضي عليه ثلاثة اشهر محبوسا ويسترحاضا لهذه الامتيازات اذا كان دائما متبعا خطة حسن السلوك وذلك في مواعيد يعينها المفتش العمومي تكون مرة على الاقل في كل شهرين

« المادة الستون » كل مسجون ينقل الى سجن عمومي أو الى لبنان يجوز له مراسلة اقاربه واصحابه ولم ان يزوره قبل نقله

« المادة الحادية والستون » لا يجوز لأي مسجون فيها عدا الاحوال المنصوص عنها في المواد السابقة ان يتراسل مع أحد اصحابه ولا لم ان يزوره الا بمقتضى تصريح خصوصي من المدير او المحافظ او المفتش العمومي

« المادة الثانية والستون » يجب اطلاع الأمور او وكيله على كل خطاب يرد للمسجون أو يصدر منه وان وجد شيئا مشتبها فيه فيمنع وصول ذلك منه او اليه

« المادة الثالثة والستون » اذا اشتبه مأمور السجن في امر قبول اي زائر جاز له ان يفتشه أو يأمر بفتشه بغير حضور المسجونين واذا ابى التفتيش فيجوز للمأمور ان يمنعه من الدخول الى السجن وعليه ان يبين ذلك بوجه التفصيل بدفتر يوميته

(المادة الرابعة والستون) تكون الزيارات دائما بحضور احد مستخدمي السجن

ويصح مع ذلك إعادة الافراج عنه اذا حسن سلوكه (راجع المواد ٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٢ و١٠٣ من لائحة السجون

« المادة الخامسة والستون » لا يصرح لأى زائر بالدخول في السجن الا بعد اخذ اسمه ووجهه علاقته او قرابته بالمسجون

الفصل الحادى عشر

« في تشغيل المسجونين »

(المادة السادسة والستون) انواع الاشغال التى يشغل فيها المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالحبس مع الشغل يصدر عنها قرار من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفائية

(المادة السابعة والستون) مدة تشغيل المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا تنقص عن ست ساعات فى اليوم ولا تزيد عن عشرة

(المادة الثامنة والستون) مدة تشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل لا تنقص عن ست ساعات فى اليوم ولا تزيد عن ثمانية

(المادة التاسعة والستون) يجوز للمفتش العمومي من نظام داخلي بين فيه

قريب انواع المسجونين فى الدرجات وقل المسجون من درجة الى اعلى منها يكون

بناء على ما احرزه من حسن السير والاجتهاد فى الشغل والمدة التى اقامها فى الدرجة الادنى

ويكفل هذا النظام بان الامتيازات والفوائد التى يحصل عليها المسجون من كل درجة

(المادة السبعون) فى حالة ما يشغل المسجونون فى قط مستبعدة عن السجن

باشغال تتعلق بالمنافع العمومية يجوز قيامهم ليلا فى معسكر او فى سجون مؤقتة بناء على

أمر المفتش العمومي واعتماد ناظر الداخلية ويماملون وقتئذ بقدر الامكان كما لو كانوا

داخل السجن من جهة التأديبات والنظامات الداخلية

وللمفتش العمومي وضع التدابير المانعة من الهروب ليلا

﴿ الباب الخامس ﴾

(في العقوبات المقيدة للحرية)

لم يبق من العقوبات المقيدة للحرية في القانون سوى ملاحظة الضبطية الكبرى أما عقوبة النفي التي كانت موجودة بالقانون القديم ومنصوص عليها

« المادة الحادية والسبعون » يجوز تكليف المحكوم عليهم بالحبس البسيط بكنس ونظافة اودهم وطرقات السجن وعليهم المساعدة فيما يتعلق بالنظافة وبالصحة العمومية في السجن ولا يكلفون بتغير ذلك ويجوز للأمور أن يمافيهم من هذا الشغل مراعاة لعوائدهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفع خمسة قروش صاغ في اليوم عن الشخص الواحد « المادة الثانية والسبعون » يجوز التصريح لهم بأن يشتغلوا داخل السجن بناء

على طلبهم

وفي هذه الحالة يخول لهم حق اختيار الاشغال التي يشتغلون فيها بقدر ما تسمح به حالة ترتيبات السجن وتعطى لهم التسهيلات اللازمة لاستمرارهم في تعاطى المهنة التي كانوا فيها من قبل

والفوائد الناتجة من ذلك تعطى لهم بعد حجز ما يقرره المجلس العمومي فيما صرف في غذائهم

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

« في تأديب المسجونين »

(المادة الثالثة والسبعون) كل مسجون يقع منه أمر من الامور الآتية يعد مخالفا

لأمرنا هذا

بالمواد ٣٨ و ٤٦ فقد النيت والسبب في ذلك هو اولا ان هذه العقوبة لم يكن منصوباً عليها في القانون القديم الا في احوال قليلة وهى المذكورة بالمواد ٧٧ و ٨٠ و ٨٢ التى جاءت بها عقوبة النفي المؤبد والمواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٢ و ١١٦ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ التى جاءت بها عقوبة النفي الموقت هذا فضلا عن كونها

- ١ الخروج عن طاعة أوامر مأمور السجن أو اى مستخدم به
 - ٢ عدم احترام اى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن
 - ٣ التكاسل عن الشغل أو عدم الاعتناء به أو التوقف عنه
 - ٤ الشتم أو التلغظ بالفاظ خارجة عن حد الآداب أو الاستخفاف أو التهديد
 - ٥ الخروج عن حد الآداب سواء كان ذلك بالفعل أو بالإشارة
 - ٦ التعدي أو الهجوم على الغير
 - ٧ الغناء أو التصغير أو أحداث غافة مكدره لراحة السجن
 - ٨ تركه أودته أو النقطة المعينة له أو محل شغله بغير موجب
 - ٩ إتلاف أو افساد محل من محال السجن أو اى صنف من الاصناف المصرح له باستعمالها
 - ١٠ التبول أو التبرز بغير محل المد لذلك
 - ١١ وجود اصناف ممنوعة معه
 - ١٢ اعطائه شيئا لمسجون آخر أو اخذه منه بدون اذن
 - ١٣ الامتناع عن قبول الاوامر الخصوصية المعلقة والسير بحسب اللوائح الموجودة بالسجن أو الاهمال في اطاعتها
 - ١٤ شروعه في ارتكاب احدى المخالفات المتقدمة
- (المادة الرابعة والسبعون) يخول لمأمور السجن ان يعاقب على المخالفات المينة قبل عقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية حسب ظروف الحالة

أى عقوبة النفي الموقت عقوبة اختيارية يصح الحكم بها أو بنيرها في المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ — ثانياً أن زيادة التسهيلات في طرق المواصلات مما اضمحف كثيراً تأثير هذه العقوبة — ثالثاً أن القانون القديم لم يكن مدوناً فيه أية عقوبة على من يعود من منفاه بدون إذن الحكومة

- ١ الحبس الانفرادي مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام
- ٢ قصره على الاغذية المحصصة لاصحاب الجزاء مدة لا تزيد عن ثلاثة ايام
- ٣ الحرمان من بعض مزايا الدرجة التي هو فيها مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً
- ٤ توقيف نقله الى درجة اعلى من التي هو فيها مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً
- (المادة الخامسة والسبعون) اذا ارتكب مسجون من الرجال في سجن عمومي كان او مركزي مخالفة من المخالفات الآتي بيانها وجب تبليغها للمدير او المحافظ الكائن في دائرة اختصاصه هذا السجن

- ١ الميجان أو الاغراء عليه صراحة
- ٢ الافعال الاعنفية ضد أحد موظفي السجن أو مستخدميه وكذلك التمدي مع استعمال القوة أو التمدي المتكرر على مسجون آخر
- ٣ الهروب
- ٤ تكرار الاعمال الخلة بنظام السجن أو تكرار الخروج عن الطاعة بخالة لا يمكن تلافيها بالوسائل الاعتيادية
- والمدير أو المحافظ أن يعاقب مرتكب المخالفات المتقدمة بالعقوبتين الآتيتين أو باحدهما على حسب ما تقتضيه الاحوال

- ١ نقل المسجون الى أحد الليات ليقضي به مدة لا تتجاوز الستة أشهر
- ٢ جلده أو بها وعشرين جلدة على الاكثر اذا كان سنه لا يقل عن ثمان عشرة سنة واثنى عشرة جلدة لمن سنهم اقل من ذلك
- « المادة السادسة والسبعون » المسجون المنقول الى ليمان بمقتضى نص المادة

هذه هي الاسباب التي دعت المشرع المصرى أن يلغى عقوبتى النفي المؤبد والننى المؤقت

ولنتكلم الآن على عقوبة وضع الشخص تحت مراقبة البوليس هذه العقوبة هي ضربة كبرى على حرية الشخص وعائق عظيم من العوائق التي

السابقة يكون للحكوم عليهم بالاشغال الشاقة فى العقوبات والتشغيل « المادة السابعة والسبعون » كل من شرع من الرجال الموجودين بالليمان فى الهروب أو ارتكب أى امر من الامور المنصوص عنها فى المادة (٧٥) يبلغ عنه المفتش العمومي الذى يجوز له أن يأمر بتوقيع الجلاء عليه بحيث لا يتجاوز عدد الجلدات ستة وثلاثين

« المادة الثامنة والسبعون » تفقد عقوبة الجلاء على المسجونين الذين يبلغون من الثمان عشرة سنة فأكثر برخصة بشكل مخصوص يعينه المفتش العمومي ومن لم يبلغ هذا السن فالتنفيذ عليه يكون بعضا

« المادة التاسعة والسبعون » النقل الى الليمان والعقوبة بالجلاء لا يصير تنفيذها الا بعد تصديق ناظر الداخلية

« المادة الثمانون » المسجون المنقول الى ليان بناء على انص بالمادة (٧٥) لا يجوز حجزه استنادا على امر النقل بعد الوقت الواجب الافراج عنه فيه لو لم يرتكب الامر الذى استوجب قله

« المادة الحادية والثمانون » لا يجوز عقاب اى مسجون قبل اعلانه بالفعل المنسوب اليه وبالدلة المثبتة للتهمة ضده حتى يتمكن من المدافعة عن نفسه ولا يجوز الارسال الى الليمان أو توقيع العقوبة بالجلاء الا بعد عمل محضر يدون فيه أقوال الشهود ودفاع المتهم « المادة الثانية والثمانون » الامر الذى يصدر بالعقاب من المأمور أو من جهة عليا يقيد بالدفتر المعد لذلك

تمنع المجرم من استعادة شرفه ومركزه بين الناس ومانع من الموانع الجسدية التي تحول بينه وبين الكسب والارتزاق لان من يكون مراقباً لدى البوليس معلوم لدى الخاص والعام ومشار اليه في كل وقت وكل حين بانه مجرم فيتمدر عليه كثيراً الحصول على العيش

« المادة الثالثة والثمانون » لا يجوز لاي موظف خلاف المنصوص عنهم بأمرنا هذا توقيع عقاب على أى مسجون خلاف المقوبات السابق تقريرها في امرنا السالف ذكره ولا يجوز الخروج عن الحدود المقررة به

« المادة الرابعة والثمانون » يجوز للسجانين ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين في الاحوال الآتية

اولاً - لاجل دفع أى مهاجمة أو صد أى مقاومة مصحوبة باستعمال قوة متى كان في غير امكانهم دفع المهاجمة أو صد المقاومة بوسائل اخرى

ثانياً - لمنع الفرار ان لم يمكن منعه بطريقة اخرى

وفي هذه الحالة يجب طلاق أول عيار ناري في الفراغ واذا استمر المسجون على محاولة الفرار بعد هذا الارهاب فيجوز لمن هو منوط بالمحافظة عليه ان يطلق عليه النار موجهاً الطلق على ساقه

« المادة الخامسة والثمانون » يقرأ على المسجونين عند دخولهم الى السجن وخروجهم لاجل الشغل اعلان يتعلق بالسلطة الخولة للمحافظين عليهم بمقتضى المادة السابقة وعبرة هذا الاعلان بقررة بمعرفة المفتش العمومي وعليه تعيين الموظف المكلف بقرائه

« المادة السادسة والثمانون » اذا استعمل أحد سجانى السجن أو احد رجال الحفظ السلاح ضد المسجون المنوط بالمحافظة عليه فتخطر النياية فوراً وهي تشرع في اجراء التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك

وقد كانت طريقة المراقبة في القانون القديم شديدة الوطأة قاسية فلذلك أراد المشرع ان يخفف من شدتها قبل ظهور القانون الجديد
فأصدر الامر العالى الرقم ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وحصر في هذا الامر
العالى الاحوال التى يصح فيها وضع الاشخاص تحت المراقبة وقصر المدة

« المادة السابعة والثمانون » اذا أحدث المسجون هيجاناً شديداً فيجوز للأمر
ان يأمر بوضعه في الحديد بشرط اخطار المدير او المحافظ بذلك فوراً
ومدة الوضع في الحديد لا تكون أكثر من اربع وعشرين ساعة واذا دعت الحالة
لوضعه أكثر من ذلك فيكون بأمر المدير او المحافظ بحيث لا تتجاوز المدة في اى حال من
الاحوال أكثر من ثمانية ايام

« المادة الثامنة والثمانون » ويجوز أيضاً للأمر ان يأمر بوضع المسجون في
الحديد لمنعه من الخروج في الهروب اذا كان مسجوناً بمتنقى امر جالس صدر في جنابة
وفى هذه الحالة يخطر فوراً قاضى التحقيق او النيابة اذا كانت هي القائمة بالتحقيق
فاذا رأى قاضى التحقيق او النيابة عدم ضرورة لوضع الحديد جاز لها ان يأمر ان ينزعه
« المادة التاسعة والثمانون » كل من وضع في الحديد يلزم درجه يومية للأمور المنصوص
عنها بالمادة ١٩)

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

« فى ادخال الاشياء المتنوعة »

(المادة الذمونية) يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى شهر وبغرامة من مائة قرش
وقرش الى خمسمائة قرش او باحدهما كل من ادخل في السجن او شرع في ادخال شئ
مخالف لنظامه من الاشياء الآتية وثبت عليه ذلك امام المحكمة سواء كان هذا الادخال
والشروع بطريق اخفاء الاشياء معه أو بواسطة القائما من فوق الاسوار وهذه الاشياء

وجعلها لاتزيد عن خمس سنوات وادخل عليها نظام الافراج المؤقت لمن يكون حسن السلوك والسير أى انه يعفى من باقى المدة المقررة لمراقبته ولكن القانون الجديد الذى الأمر الصالى المشار اليه وسن للمراقبة فى القانون الجديد نصوصاً مخصوصة وهى المواد ٢٨ و ٢٩

هى المشروبات الروحية والدخان والحشيش والنقود والاسلحة أو أى آلة أو شئ آخر يسهل الهروب

ويجوز للقاضى استعمال الرأفة

ويأقرب بمثل ذلك كل من ادخل فى السجن أو اخرج منه خفية خطابات للمسجون (المادة الحادية والتسعون) يجب أن يعلق نص المادة السابقة يجعل ظاهر على الباب الخارجى بكل مسجن

﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

« فى الافراج عن المسجونين »

(المادة الثانية والتسعون) الافراج عن المسجون يجب أن يكون فى وقت الظهور من اليوم الذى تنتهى فيه مدة عقوبته

(المادة الثالثة والتسعون) اذا كان المسجون عليه مراقبة من البوليس يجب تسليمه اليه طبقاً للوائح المتعلقة بالمراقبة

(المادة الرابعة والتسعون) اذا لم يكن المسجون تحت مراقبة من البوليس يجوز للأمور أن يعطيه استمارة نقل أو مبالغاً كافياً يمكنه من العودة لبلده أو الذهاب الى المحل الذى يريد ان يقيم فيه

« المادة الخامسة والتسعون » اذا تلفت ملابس المسجون ولم يكن فى قدرته الحصول على غيرها فتعطى له ملابس

وورد بالمادة ٢٨ بيان الاحوال التي يصبح الحكم فيها بالمرافعة وهي :
 اولاً - كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو بالسجن لسرقة مما هو
 مبين في المادة ١٩٨
 ثانياً - كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن لجناية قتل أو لجناية

﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

« الافراج تحت شرط »

(المادة السادسة والتسعون) اذا اوفى المسجون ثلاثة ارباع مدة عقوبته فيجوز الافراج عنه تحت شرط والذي تكون مدة عقوبته اقل من سنة فيكون الافراج عنه بعد مضي تسعة اشهر منها
 واما المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة فيجوز الافراج عنهم تحت شرط متى مضى عليهم عشرون سنة على الاقل
 (المادة السابعة والتسعون) اذا كان المسجون محكوماً عليه بجملة عقوبات بدنية لجرائم ارتكبها قبل وجوده في السجن فيصير تطبيق نص المادة السابقة على مجموع مدده
 ا. اذا حكم عليه بعقوبة بدنية اضافية بسبب ما ارتكبه اثناء وجوده في السجن فيعامل بنص المادة السابقة على مجموع مدده الباقية عليه وقت الحكم بتلك العقوبة
 الاضافية بما فيه مدة هذه العقوبة الاضافية

« المادة الثامنة والتسعون » يجوز منح الافراج تحت شرط عن يؤهله لذلك حسن السير مدة سجنه ما دام لا يترتب على الافراج اخلال الامن العام
 والافراج تحت شرط يصدر به أمر من ناظر الداخلية بناء على طلب مفقش عموم السجون .

« المادة التاسعة والتسعون » كل من افرج عنه تحت شرط من السجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من مدة سجنه ولا يجوز في اي حال ان

من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ من قانون العقوبات هذا فضلاً عن الاحوال الاخرى التي ينص فيها القانون على وجوب الحكم بمراقبة البوليس (راجع المادة ٣١ من القانون الجديد)

وورد بالمادة ٢٨ بيان المدة المقررة للمراقبة وهي لا يصح في أى حال من

تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات

وتحتسب هذه المراقبة من اصل المراقبة المحكوم بها على المسجون

« المادة المائة » يجوز دائماً لغو الافراج عن المسجون في مدة المراقبة المنصوص عنها بالمادة (٩٩) بسبب سوء سيره أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة بالاشخاص للوضوعين تحت مراقبة البوليس وفي هذه الحالة يعاد المسجون الى السجن لاستيفائه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لغاية الافراج

وأمر الغو يصدر من ناظر الداخلية بعد اخذ رأى المدير او المحافظ التابع اليه محل اقامة للمسجون المفرج عنه

« المادة الواحدة بعد المائة » يجوز لمدير او محافظ الجهة الموجود بها المسجون المفرج عنه تحت شرط أن يأمر بالقاء القبض عليه مؤقتاً بشرط ان يرمل في الحال الى ناظر الداخلية تقريراً واضحاً فيه الاسباب الموجبة للقبض على المسجون ويأمر ناظر الداخلية بانمو امر الافراج اذا دعت الحال

« المادة الثانية بعد المائة » المسجون الذى التى امر الافراج عنه تحت شرط يجوز الافراج عنه تحت شرط مرة اخرى بأمر يصدر من ناظر الداخلية وذلك بدون اخلال بتنفيذ اية عتوبه بدنيه اخرى حكم بها على هذا المسجون

« المادة الثالثة بعد المائة » يجب ابلاغ النائب العمومى في مسافه ثلاثة ايام عن كل امر يصدر بالافراج تحت شرط أو بغو او بالقبض المؤقت

« المادة الرابعة بعد المائة » تلغى الاوامر العاليه المينيه في مقدمه امرنا هذا وتلغى كذلك القرارات الصادرة في ١١ يناير سنة ١٨٩١ و ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ و ٧ يولي

الاحوال ان يتجاوز الخمس السنين هذا فضلا عما للقاضي من الحق في تخفيض مدة المراقبة أو يحكم باعفاء المتهم منها

وورد بالمادة ٦٩ من القانون الجديد انه اذا صدر عقوب من الجناح الخديوى عن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدات عقوبته وجب حبسا وضعه

سنة ١٨٩٧ و ١٤٠٠ مرس سنة ١٨٩٩ الخاصة بمصاحبة السجون وكل ما كان مخالفا لهذه اللائحة « المادة اتمتة بعد المائة » على ناظري الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد مضى أربعين يوما من نشره

❦ قرار ٢٤ يونيه سنة ٩٠١ ❦

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٦٦ من الامر المالى الصادر في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المشتمل على لائحة ترتيب السجون وبعد الاتفاق مع سمادة ناظر الحفانية

« قررنا ما هوآت »

(المادة الاولى) الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو الحبس مع التشفيل يجوز تشفيهم في انواع الاعمال الآتية

الحفر والردم وتطهير الترع . تكسير الاحجار . شحن مهات وتزنيها ونقلها وتخزينها بشرط ان لا يكون ذلك في حجر . رفع التماذورات والكناسات . الاشغال في قايين الجير . عمل المون . عمل الحجر . الاعمال اللازمة لضرب الطوب . عصر الحبوب لاستخراج زيوتها . الطحن . ادارة عجالات الآلات . البناء . توبيب الاحجار ونحتها . أعمال فنية او صناعية . أعمال يدوية خفيفة . اشغال الحدائق . الغسل . المساعدة في أعمال الخدمة وغيرها من الاعمال الاخرى داخل السجن . ملاحظة الاعمال الفنية او الصناعية

تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين وهذا كله اذا لم ينص في المفعول على خلاف ذلك

ويتبين مما تقدم : اولاً ان عقوبة مراقبة الضبطية الكبرى تكون تارة تابعة وتارة تكميلية فتكون تابعة في الاحوال المبينة في المادة ٢٨ و ٦٩ من قانون

(المادة الثانية) الاشخاص المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة يجوز تشغيلهم في انواع الاعمال الآتية

استخراج الاحجار . نقل الاحجار واعمال اخرى بالحجر . رفع المياه بواسطة الطلمبة . ادارة عجلات الالات . اشغال صعبة بالحدائق عجن الخبز . غسل الملابس .

(المادة الثالثة) الاشخاص المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الذين يرى استحقاقهم لحسن المعاملة المنوّه عنها بالمادة ٦٩ من الامر العالى المشار اليه سواء كان ذلك بناء على رأى الطبيب او لما احرزوه من حسن السير والاجتهاد يجوز تشغيلهم في جميع الاعمال التى يجوز فيها تشغل المحكوم عليهم بالسجن او بالحبس مع التشغيل

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ (٩ فبراير سنة ١٩٠١) بانصرح في بعض احوال مخصوصة المحكوم عليهم بالحبس لتحصيل التزامات والمصاريف بطلب استبدال الحبس المذكور بالاستعتال في عمل يدوي او صناعي وبعد الاتفاق مع ناظر الحفانية قررنا ما يأتي

(المادة الاولى) الاشغل التى يمكن ان يكلف بها الاشخاص الذين لهم الحق في طلب معاملتهم بقضى الامر العالى المشار اليه في كسب وتنظيف ورش الشوارع وطرق المواصلات وانشاء السكك والطرق العمومية وصيانتها وتكسير الاحجار ونقل المجهات وشحن وتفريغ المراكب والعربات وقيادة العربات وردم المستنقعات

(المادة الثانية) الجهات الادارية المكلفة بتعيين انواع الاشغال وتحديد مقدار

المقوبات وتكون تكميلية أى يجب ان يصدر بها حكم من القاضي فيما عدا ذلك من الاحوال المنصوص عليها قانوناً بنصوص خصوصية وثانياً ان عقوبة المراقبة لا يمكن ان تزيد عن خمس سنوات وان للقاضي ان يعفي المتهم منها وأن للجناب العالى ان ينفو عنها (مادة ٣٨ و ٦٩)

اذا تقرر ذلك نبحث الآن في طريقة تنفيذ عقوبة وضع الشخص تحت مراقبة البوليس

نص في المادة ٢٩ من القانون الجديد انه يترتب على مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه بمنع الاحكام المقررة في الاوامر المالية المختصة بتلك المراقبة وان مخالفة هذه الاوامر تستوجب الحكم على فاعلها مدة لا تزيد عن سنة واحدة والاوامر المالية التي تشير اليها المادة ٢٩ تنحصر في أمر عال واحد

العمل اليومي للمحكوم عليهم بحسب ما هو مذكور بالمادة السابقة هي

(١) المحافظون والمديرون أو مندوبهم في المدن والبنادر

(٢) مأودو المراكز أو من ينوب عنهم في دائرة مراكزهم

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٨

الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠٦ الشامل للائحة ترتيب السجون

« قررنا ما هو آت »

(المادة الاولى) قد يعين كل من مفتشى نظارة المداخلية ومفتشى مصلحة

الصحة في تفتيش السجون الواقعة في الدائرة التي تخصص لكل منهم بحسب مفتشيات

الاحوال - انتهى

صادر في ٢٩ يونيه سنة ٩٠٠ وورد بهذا الامر المالى التعليقات الآتية
اولا - ان الشخص الذى استوفى مدة عقوبته الاصلية يحال على بوليس
الجهة التى كان مسجوناً فيها ويجب عليه ان يبين المحل الذى يريد الاقامة فيه

(١) نص الامر المالى - نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الكتاب اثنان من الامر المالى الصادر في ١٣ بوليه سنة ٨٩١
الحاص بالمشردين
و بالنظر للزم من المضار التى اظهرتها التجارب في السير على الطريقة المتبعة الآن
في ملاحظة البوليس

و بالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة بمحل احكامها قاصرة على ما لا يقيد
حرية الانسان الا فيما يكون لازماً حتماً وكافلاً للأمن العام
وبناء على ما عرضه علينا كل من ناظر الحماينة والداخلية وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

« امرنا بما هو آت »

(المادة ١) بعد استيلاء الشخص المجهول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته
الاصليه يحال الى بوليس الجهة التى كان مسجوناً فيها ويجب عليه ان يعلم البوليس عن
المحل الذى يريد تهينه لأفاته فان لم يفعل ذلك يعين له محل الاقامة بأمر من ناظر الداخلية
(المادة ٢) يجوز للحكومة أن تمنع المحكوم عليه من الاقامة في المديرية أو المحافظة
التي ارتكب فيها الجريمة وفي المدن التي زيد عدد سكانها عن عشرة آلاف

(المادة ٣) كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصير توصله أو يدعى
للذهاب في معاد محدد الى بوليس الجهة التى يجب أن يقيم فيها فاذا هرب في اثناء السفر
أولم يذهب الى البوليس في المعاد المحدد في تذكرة المرور يجازى بالعقوبات المقررة في
المادة (٥٥) من قانون العقوبات

ويصح للحكومة أن تمنحه من الإقامة في المديرية أو المحافظة التي ارتكب فيها الجناية وفي المدن التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نفس والحكمة في ذلك أن مكان ارتكاب الجريمة يوجد به عادة المجني عليه أو ورثة المجني عليه

وبعد استيفاء العقوبة يرسل إلى بوليس المركز الذي كان يجب أن يذهب إليه (المادة ٤) لا يجوز للمحكوم عليه بالملاحظة أن يغير محل إقامته قبل أن يعين البوليس الجهة التي يريد أن يقيم فيها ويجوز للبوليس أن يمنعه عن تغيير محل الإقامة إذا لم يكن مضي ستة أشهر على الأقل على وجوده في محل إقامته السابق وفي حالة تغيير محل الإقامة يكون المحكوم عليه ملزماً بنفقات ومصاريف سفره الشخصية (المادة ٥) يسلم البوليس للشخص المجرم تحت الملاحظة تذكرة إقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة يتوضح فيها كل تغيير لمحل إقامته وتدوّن فيها الأحكام الآتي بيانها وعلى الشخص المجرم تحت الملاحظة أن يتبعها وهي أولاً - ينبغي حضوره إلى البوليس (المركز في المديرية والقسم في المدن) في الساعات والأيام التي تعين له في تذكرة الإقامة ولا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر إذا كانت إقامته في بندر المركز أو المديرية أو المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة في الشهر إذا كانت إقامته في جهة أخرى

ثانياً - لا يجوز له أن يبارح حدود الجهة الموضوعة فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس إنما إذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دائرتها عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من مركز المديرية أو المحافظة أو بيت العمدة فيجوز له أن يتجاوزها للوائح المجاورة لها بقدر المسافة الممتدة للخمس آلاف متر

ثالثاً - أن يقدم تذكرة الإقامة للبوليس عند طلبها منه

رابعاً - عدم تغيير محل سكته في نفس الجهة بدون أن يعلم البوليس بذلك سلفاً خامساً - العودة لمحل سكته بعد غروب الشمس بساعتين وعدم خروجه منه قبل الفجر إنما يسوغ للمدير أو المحافظ إعفاء أي شخص من هذا الشرط إذا كان مقتنأ بأن

وشهود الواقعة الذين شهدوا على المتهم فيخشى من وقوع ما يكدر اذا عاد المحكوم عليه الى ذلك المكان واما حكمة عدم اقامته في البلاد التي يزيد عدد سكانها عن خمسة الاف نفس فذلك لان مراقبه البوليس تكون متمددة لاختفاء المراقب بين السكان الكثيرين

المهنة أو الحرفة التي يتعاطاها تضطره للبقاء خارج بيته ليلا ويجب أن يذكر ذلك في تذكرة الإقامة ويجوز للمدير أو المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى اصبحت حالة الشخص لا تضطره الى ذلك او كان مشتبها في سلوكه

« المادة ٦ » شروط الملاحظة الميينة في اللائحة السابقة يعمل بها في مدينتي اسكندرية ومصر مع التعديل الآتي يانه

اولا - ان الحدود التي لا يجوز للمجمول تحت الملاحظة أن يتجاوزها بدون تصريح البوليس هي حدود المدينة فنتها أما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الامر بشأن تغيير محل الإقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الإقامة من قسم الى قسم آخر ثانياً - في هاتين المدينتين يكون عدد مواعيد الحضور للاقسام بالنسبة للأشخاص المتشردين المجمولين تحت الملاحظة بحسب ما يترأى للبوليس

« المادة ٧ » من يخالف الاحكام المدونة في المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ من امرنا هذا يعاقب بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات

« المادة ٨ » يجمل في كل قسم من اقسام البوليس دفترين في اسماء الاشخاص الموضوعين تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والايام والساعات الواجب عليهم الحضور فيها للبوليس وكذلك الاحكام المفروضة عليهم ويذكر فيها أيضاً كل تغيير محل الإقامة « المادة ٩ » الاشخاص الذين قضوا نصف مدة الملاحظة المقررة في الحكم الصادر عليهم يسوغ اعفاؤهم من باقى مدة الملاحظة تحت شرط

« المادة ١٠ » يمنح هذا الاعفاء للأشخاص المجمولين تحت الملاحظة الذين يكونون استحقاقه بحسن سلوكهم ولا يتتبع عن عدم ملاحظتهم ضرر بالامن العام

فان لم يمين المكان الذى يريد الاقامه فيه عينه ناظر الداخلىه راجع
الفقرة الاولى والمادة الثانية من الامر، المال المشار اليه وقد كان القانون
القديم يحتم عدم اقامة المتهم فى البلدة التى ارتكب فيها الجناية او التى يزيد
عددها عن خمسة آلاف نفس ولكن صادفت الحكومة صعوبات كثيرة
بسبب ذلك فعدلت عن خطتها وجملت الخيار للمحكوم عليه فى اختيار محل
الاقامة ولا حظت فى ذلك ان لا يختار الا المكان الذى يسهل عليه فيه
اكتساب عيشه وحفظت لنفسها الحق فى منعه من سكن محل الجناية او المحل
الذى يزيد عدد سكانه عن خمسة آلاف نفس لاستعمال هذا الحق عند الضرورة

وهذا الاعفاء يكون بامر نظارة الداخلىه بناء على طلب محافظ او مدير الجهة المقيم فيها
الشخص المجبول تحت الملاحظة

(المادة ١١) اذا اعفى شخص من ملاحظة البوليس تحت شرط وحكم عليه
بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالحبس لجناية او جنحة ارتكها قبل انتهاء مدة الملاحظة
الاصلة المحكوم عليه بها يباد تحت الملاحظة لاستكمال المدة التى كان اعفى منها انما
اذا حكم عليه ايضاً بالملاحظة مرة اخرى فيجب عند الاقتضاء ان ينخفض مجموع
المدتين معاً الى خمس سنين

(المادة ١٢) كل قرار يصدر بالاعفاء من الملاحظة تحت شرط يبالغ عنه النائب
المعموي لدى المحاكم الاهلية فى ظرف ثلاثة ايام

« المادة ١٣ » المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الامر
الصادر فى ١٣ يولييه سنة ٩١ المختص بالتشردين تعتبر لاغية

« المادة ١٤ » جميع الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس بمقتضى
احكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب امرنا هذا تسرى عليهم احكام هذا الامر
« المادة ١٥ » يعمل بمقتضى امرنا هذا بعد خمسة ايام من نشره فى الجريدة الرسمية

« ثانياً » يعطى للشخص تذكرة مرور وجواز سفر من البوليس يبين فيها الجهات التي يمر عليها الى ان يصل الى المكان الذي عين لاقامته فاذا هرب في اثناء السفر او لم يذهب لحل الاقامة او اراد البوليس توصيله اليه وامتنع في المياد المحدد حكم عليه بالمقوبات المقررة في القانون

﴿ الباب السادس ﴾

« في العقوبات السالبة للحق »

المقوبات التي تسلب الحق كانت في القانون القديم اولا عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان من كل رتبة او وظيفة اميرية والحجر على التصرفات والعزل من الوظائف الاميرية (راجع المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٧ من قانون العقوبات القديم)

وقد حضرت المقوبات السابقة في عقوبتين وهما الحرمان من الحقوق والمزايا الموضحة في المادة ٢٥ والعزل من الوظائف الاميرية (مادة ٢٦) جديد وعقوبة الحرمان من المزايا والحقوق هي عقوبة تابعة لا اصلية لانها من مستلزمات الحكم باى عقوبة جنائية (مادة ٢٥^(١) جديد) ولا تكون

(١) « المادة ٢٥ » كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية

اولا - القبول في اي خدمة في الحكومة مباشرة او بصفة متعهد او ملزم
أيا كانت أهمية الخدمة

من مستلزمات عقوبات الجنح المحكوم بها في جنابة بعد استعمال الشفقة اما العزل من الوظائف الاميرية فهو الحرمان من الوظيفة ومن المرتبات المقررة لها مدة لا تنقص عن سنة واحدة ولا تزيد عن ست سنوات وهذه العقوبة

ثانياً - التحلي برتبة أو نيشان

ثالثاً - الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال

رابعا - ادارة اشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قيما لهذه الادارة تقره المحكمة فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذي مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة ان تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة

ويكون القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في امواله الا بالايعاض أو الوقف أو بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغي من ذاته وترد اموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسب اعرادته خامسا - بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا أو غايبا عضواً في أحد المجالس

الحسبية او مجالس المديرية او المجالس البلدية او المحلية أو أي لجنة عمومية

سادسا - صلاحيته أبداً لان يكون عضواً في احدي الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة وان يكون خبيراً او شاهداً في العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة اه

. هذا ويجب ان يلاحظ ان تعيين القيم على المحكوم عليه يقصد به منعه من

التصرف بأمواله فقط حتى لا يتسنى له ان يستعين بصرف النفود على تحسين حالته في السجن ولانه من جهة اخرى لا يستطيع ادارة امواله بنفسه وهو داخل السجن وبناء على ذلك لا يحرم المحكوم عليه من التصرفات الشخصية التي لا علاقة لها بالمال كالزواج والطلاق وغيرها من الامور الخاصة بالاحوال الشخصية لا العينية

مما يصح ان يقال عنها انها تكميلية اي يجب ذكرها في الحكم الصادر بالمعقوبة الاصلية وقد تدارك المشرع بالنسبة لهذه المعقوبة خلافاً كان موجوداً بالقانون القديم وهو انه اذا صدر حكم في جناية بالحبس بناء على مادة الشفقة كان المحكوم عليه يبقى متمتعاً بحق التوظيف لانه لم يحكم عليه بمعقوبة جنائية من مستلزماتها حرمانه من هذا الحق ففطن المشرع الجديد لهذه المسألة ووضع لها نصاً وهو الوارد بالمادة ٢٧ التي تقرر بها « ان كل موظف يرتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني وحكم عليه بالحبس لانه عومل بالرافة يحكم عليه ايضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه »

❖ الباب السابع ❖

« في العقوبات المالية او السالبة للمال »

« اولا » هي : الغرامة

« ثانيا » المصادرة وهي السماة في القانون القديم ضبط الاموال لجانب الحكومة

❖ الفصل الاول ❖

« في الغرامة »

ورد بالمادة ٢٢ ان الغرامة هي الزام المحكوم عليه بان يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقرر في الحكم ولا يصح ان ينقص عن خمسة قروش في اى حال من الاحوال

ويحكم بهذه العقوبة بصفة عقوبة أصلية في الجنح والمخالفات وفي الجنح
يزيد أقصى مقدارها عن جنيته مصرى وفي المخالفات لا يزيد أقصاها عن
جنيته مصرى مادة (١١ و ١٢) جديد

وأما في الجنايات فيحكم بها بصفة عقوبة تكميلية وقد وضع المشرع قاعدة
لم تكن موجودة بالقانون القديم وهى خصم الغرامات المحكوم بها من مدة
الحبس الاحتياطى فى احوال مخصوصة هى

«أولاً» اذا حبس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه الا بفرامة فينقص
منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس^(١)

أما تنفيذ عقوبة الغرامة فللنيابة العمومية ان تقبض فيه احد طريقين
الأول - الطريق المدنى بان تحجز على املاكه المنقولة او الثابتة
لتحصيل المبالغ المحكوم بها ويتبع في الحجز قواعد القانون المدنى

الثانى - الطريق الجنائى والتنفيذ الجنائى لا يكون الا بطرق الاكراه
البدنى المنصوص عليها في باب التنفيذ من قانون تحقيق الجنايات الجديد
وهذه هى القواعد الواجب اتباعها فى استعمال الاكراه البدنى

يكون الاكراه البدنى بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة ايام عن

(١) «المادة ٢٣» التى نصها اذا حبس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه الا بفرامة
وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور
واذا حكم عليه بالحبس وبالفرامة معاً وكانت المدة التى قضاه فى الحبس
الاحتياطى تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب ان ينقص من الغرامة المبلغ
المذكور عن كل يوم من ايام الزيادة المذكورة

المشرين قرشاً الاولى ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش تزيد عن هذا المبلغ ومع ذلك لا يصح ان تزيد مدة الحبس عن اربعة وعشرين يوماً في مواد المخالفات ولا عن تسعين يوماً في مواد الجنح والجنائيات وتبرأ ذمة المحكوم عليه بالفرامة متى حصل التنفيذ بطريق الاكراه البدني بالكيفية والشروط المذكورة

ويجب على النيابة العمومية عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الفرامة ان تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ واذا كان المتهم مسجوناً يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن

يصح استبدال الاكراه البدني بتشغيل المحكوم عليه في عمل يدوي او صناعي يقوم به للحكومة بشرط رضائه بذلك وبناءً على طلبه

فاذا رغب في ذلك يقدم طلباً في اى وقت الى النيابة العمومية ولكن يشترط ان يكون تقديم الطلب قبل صدور الامر بتنفيذ الاكراه البدني واذا قبل طلبه يشغل في عمل بدون مقابل لاحدى جهات الحكومة او البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه البدني التي كان يجب التنفيذ بها عليه ويبين ناظر الداخلية وناظر الحفائية معاً انواع الشغل التي يجوز ان يشغل المحكوم عليه فيها وعلى كل حال لا يصح تشغيله خارجاً عن المدينة الساكن بها او عن المركز التابع له ويراعى في اختيار العمل ان يكون المحكوم عليه قادراً على اتمامه في ظرف ستة ساعات من اليوم

ويستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة من انواع المصروفات والتعويضات قيمة شغل المحكوم عليه باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة الايام

الاولى وعشرة قروش عن كل يوم من الايام التالية واذا لم يحضر المحكوم عليه الى المحل المعين لشغله او لم يتم العمل المفروض عليه تأديته يومياً بلا عذر مقبول يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكره البدني
 هذا ومما تقدم يرى ان المشرع الجديد التي اولاً قاعدة التضامن في القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون القديم وثانياً قاعدة ان الاكره البدني لا يبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة التي كانت واردة بالمادة ٥١ من قانون العقوبات القديم ونتم ما فعل المشرع الجديد لان تشريعه موافق للصواب والعدالة

❖ الفصل الثاني ❖

« في عقوبة مصادرة الاموال »

كانت تسمى هذه العقوبة بالقانون القديم (عقوبة ضبط الاشياء لجانب الميرى) وجاء ذكرها بالمادة السابعة من ذلك القانون التي نصها : يحكم القانون ايضا في احوال معينة زيادة عن العقوبات المذكورة بما يأتي
 جمل الشخص الماعقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى
 حرمانه من الحقوق الوطنية
 ضبط الاشياء التي استعملت في فعل المخالفة او الجنحة او الجنابة لجانب الميرى (وقد تأيدت هذه المادة بالامر الدالي الصادر في ٢٢ ابريل سنة ٩٠٠ ونصه : جميع الاشياء التي تستعمل في جنابة او جنحة او مخالفة تكون حتما ملكا للحكومة

وكان يلاحظ على القانون القديم في هذه المسألة أولاً أنه يسمح بضبط الاشياء التي استعملت في الجريمة ولو كانت ملكاً للغير مع انه يجوز ان يكون ذلك الغير حسن النية وثانياً انه لا يسمح بضبط اشياء الا التي استعملت في الجريمة على انه توجد اشياء اخرى تستحق الضبط وقد لاحظ المشرع الجديد هذه الاعتبارات فجاءت المادة ٣٠ من القانون الجديد وافية بالغرض الذي فات المشرع في القانون القديم والاشياء التي يصح ضبطها او مصادرتها لجانب الحكومة بناء على المادة ٣٠ المذكورة هي

اولاً الاسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت او التي من شأنها ان تستعمل في ارتكاب الجناية او الجنحة كالفاتيخ المصطنعة والسلم المعد لارتكاب السرقة او البنادق والخناجر التي استعملت في جريمة القتل او الغرب او الآلات التي استعملها المتهم في تزيف النقود المصطنعة وفي هذه الحالة اذا كانت الاشياء المضبوطة ملكاً للغير لا يصح للقاضي ان يحكم بمصادرتها اذا كان ذلك الغير سليم النية اى لا يعلم ان المتهم كان قصده ان يستعملها في ارتكاب جنابة او جنحة

ثانياً الاشياء التي تحصلت من الجريمة وهي ما يسمى في اصطلاحهم نتيجة او ثمرة او محصول الجريمة كالتفود والامثلة التي تضبط في محلات لعب القمار (مادة ٣٠٧ جديد) وكال سائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية التي تضبط في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف (مادة ١٦٧ جديد) وكالتفود المصطنعة او المقلدة في جريمة تزيف النقود وغير ذلك

وفي هذه الحالة اذا كانت الاشياء المضبوطة ملكا للغير لا يصح الحكم بمصادرتها اذا كان ذلك الغير حسن النية
ثالثاً الاشياء التي يبد صنعها او استعملها او حيازتها او يبيعها او عرضها
لبيع جريمة في القانون مثال ذلك الاحوال الميمنة بالمادة ٣٠٤ من قانون
العقوبات الجديد).

وفي هذه الحالة تضبط الاشياء وتصدر ملكا للحكومة سواء كانت ملكا
للمتهم او للغير بدون اشتراط سوء نية وجميع ما تقدم خاص بالجنح والجنايات
فانه يجوز للقاضي فيهما فقط ان يحكم بمصادرة الاشياء المذكورة اما في
المخالفات فلا يصح له ذلك الا بنص مخصوص وقد لاحظ ذلك واضع القانون
في باب المخالفات فذكر الاحوال التي يصح الحكم فيها بالمصادرة

﴿ الباب الثامن ﴾

« في اسباب انقضاء العقوبات »

تنقضي العقوبة اما بوفاة الجاني او بالعفو عنه او بتنفيذها عليه او بسقوط
الحق في تنفيذها بمعنى المدة

﴿ الفصل الاول ﴾

« في وفاة الجاني »

من المعلوم ان العقوبة شخصية لا تنفذ الا على نفس المحكوم عليه فلا
يصل ضررها الى اقاربه او اولاده ومتى مات الجاني انقضت العقوبة غير
انهم بحثوا في مسألة تنفيذ عقوبة الغرامة على تركة المحكوم عليه

فقال بعضهم بجواز ذلك باعتبار ان الغرامة تصبح بعد الحكم بها ديناً مدنياً والديون المدنية تحصل من تركات المتوفين ولا تزول بوفاهم وقال البعض الآخر بعدم جواز التنفيذ لان الغرامة عقوبة كباقي العقوبات لا يصح تنفيذها الا على المحكوم عليه فالتنفيذ على التركة تنفيذ على ورثته وهو غير جائز

❦ الفصل الثاني ❦

« في المفو عن المحكوم عليه »

المفو على نوعين عفو عن العقوبة ويسمى *grace* وعفو عن الجريمة ويسمى *Amnisté* والعفو عن العقوبة لا يصدر الا بعد الحكم نهائياً على المتهم ويصدره الجنب العالي بعد اخذ رأى ناظر الحفائية ويترتب عليه اعفاء المتهم من تنفيذ العقوبة فتزول بذلك

اما المفو عن الجريمة فانه يصدر من الجنب العالي بعد اخذ رأى مجلس النظار ويصح صدوره قبل الحكم نهائياً على المتهم فتنتفى به الدعوى العمومية او بعد الحكم نهائياً فتنتفى به الجريمة والحكم والعقوبة والفرق بين الحالتين ان المفو الاول لا يؤثر الا على العقوبة فقط ولكن تبقى الجريمة ويبقى الحكم وبناء على ذلك اذا ارتكب المتهم جريمة اخرى يعتبر عانداً في نظر القانون ولكن الثاني اذا صدر بمحو الجريمة والحكم من الوجود وبناء على ذلك اذا ارتكب المتهم جريمة ثانية لا يعتبر عانداً (راجع المواد ٦٨ و ٦٩ من القانون الجديد)

ولا فرق بين المادتين المذكورتين والمادة ٣٥٣ من القانون القديم سوى ان المشرع الجديد اضاف قواعد جديدة لم يكن منصوصاً عليها بالمادة ٣٥٣ المذكورة وهذه القواعد هي

اولا — العفو عن العقوبة او ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يترتب عليه اعفاء من صدر في حقه العفو من الحرمان من الحقوق والمزايا الميئنة بالفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة

٢٥ ما لم ينص في امر العفو على خلاف ذلك

ثانياً انه في حالة صدور العفو بابدال عقوبة الاعدام تنفذ على المحكوم

عليه الاشغال الشاقة المؤبدة ما لم ينص في العفو على خلاف ذلك

ثالثاً اذا عفي عن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة او بدلت

عقوبته وجب حتماً وضعه تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين ما لم ينص

في العفو على خلاف ذلك

❖ الفصل الثالث ❖

« في انقضاء العقوبة بتنفيذها »

اذا نفذت العقوبة على المتهم تزول من الوجود ولم يعد ممكناً تنفيذها

عليه مرة أخرى

﴿ الفصل الرابع ﴾

« في سقوط العقوبة بمضى المدة »

ان الكلام على سقوط العقوبة بمضى الزمن هو من موضوعات قانون تحقيق الجنايات فيترك البحث فيه للجزء الثاني الخاص بهذا القانون

﴿ الباب التاسع ﴾

« في اسباب ايقاف تنفيذ العقوبة »

ادخل المشرع باباً جديداً في القانون عنوانه الاحكام المعلق تنفيذها على شرط وأصل هذا التشريع مأخوذ عن القوانين الغربية وهو معلوم في البلاد الفرنسية باسم قانون برنجيه ^(١) Berongier وادخل في القانون الفرنسي بمقتضى لائحة صدرت في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ ولكن امريكا وانجلترا وبلجيكا سبقت الحكومة الفرنسية في ادخال الاحكام المعلق تنفيذها على شرط بشرائنها واول ما وجد هذا التشريع كان في ولاية Boston الامريكانية بمقتضى قانون صدر في سنة ١٨٧٠ وكان قاصراً على الاحداث ولكن صار تعميمه على غيرهم ممن يرتكب الجنح في سنة ١٨٨٠ وصار ادخاله في الشرائع الانكليزية بمقتضى القانون المؤرخ ٧ اغسطس سنة ١٨٨٧ ودخل هذا التشريع في البلاد البلجيكية في ٣١ مايو سنة ١٨٨٨

(١) وهو عضو في مجلس شيوخ البلاد الفرنسية اشتهر بالتشريع في المواد

والغرض من هذا التشريع الجديد منع العود الى ارتكاب الجرائم وهي طريقة الترغيب التي تبنتها اوروبا في نظاماتها الجنائية الحديثة لانها تحققت ان الارهاب والتخويف لا يكفي وحده لئلا تكرر الجرائم وتهددهم وراى من الضروري استعمال الترغيب والتشجيع ومنح المكافآت لمن يحسن السلوك ولا يجعل ارتكاب الجرائم حرفة او صناعة

وقد ادخل هذا التشريع بالقانون الجديد حيث نص عليه بالمادة ٥٢^(١) والمواد التالية لها

(١) التعليقات على المواد ٥٢ والمواد التالية لها

(في الاحكام الملحق تنفيذها على شرط)

ان بهذا الباب الذي ادخل في القوانين المصرية مبدأ جديداً مؤسس على انه من المستحسن وفاقية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثيرات السجون المفسدة الاخلاق كلها كان هناك أمل في أن هذه الرأفة لا تكون في غير موضعها وهذا المبدأ مستنبط من القانون البلجيكي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ (قانون لوجون) وكذا من القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ (قانون بيرانييه) بما ان البلجيكي وفرنسا هما من البلاد التي ادخلت في تشريها قواعد كالمقترحة الا انه وان كان من المفيد وضع احكام كذده في القانون فان نجاحها مرتبط بالضرورة بالكيفية التي يتصرف بها القضاة في الحق المخول لهم اذ لا شيء اضر بمصالح العدالة من ان يظن الجانسون ان لا عقاب على اول جريمة يرتكبونها

المادة ٥٢ - (في جنحة)

قد سرى هذا القانون على التحالفات في فرنسا وبلجيكا ولكن بما أن تذاكر السوابق لا تحتوى على ذكر الاحكام الصادرة في مواد التحالفات فليست تمت طريقة لمعرفة ما اذا كانت المخالفة المرتكبة هي اول جريمة ام لا وفضلا عن هذا فان الحكم بغرامة وتخصيلها

وينقسم الكلام في هذا الموضوع الى المباحث الآتية
 أولاً - ما هي الاحكام التي يصح إيقاف تنفيذها
 ثانياً - من هم الاشخاص الذين يستحقون المعاملة بإيقاف التنفيذ
 ثالثاً - ما هي نتائج الحكم بإيقاف التنفيذ

في حال مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتعليق تنفيذه على شرط الا اذا كان فيها ظروف توجب التشديد

عن قوله « ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون »

هذا الاستثناء قد وضع بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين وهو كان يريد ان يزيد في المستثنيات ويخرج جميع الجرائم المنصوص عليها في البابين الثامن والعاشر من الكتاب الثالث (السرقات والنصب) والحكومة مع كونها تعترف بأنه يجب ان يكون تطبيق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها في هذين البابين من باب الاستثناء ترى انه قد توجد أحوال للسرقة والنصب يمكن أن تنطبق عليها احكام هذه المادة بوجه حق عن قوله (بالحبس أقل من سنة)

يجوز بمقتضى القانون الفرنساوى الحكم بغرامة معلق تنفيذها على شرط والظاهر أن احسن حل لهذه المسألة هو الحكم بغرامة يمكن دفعها والقانون يسرى في بلجيكا على الاحكام بالحبس لمدة أقل من ستة شهور وأما في فرنسا فإنه يسرى على كل حكم صادر بحبس

ويظهر انه اذا كانت العقوبة تزيد عن سنة فإن الحكم يكون من الاهمية بمكان لايصح معه أن يدخل في نوع الاحكام التي يجوز إيقاف تنفيذها
 عن قوله (لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بالحبس أكثر من اسبوع) لا يترتب على سبق الحكم بالغرامة والحبس لمدة أسبوع أو أقل عدم سريان هذه المادة (الفقرة الأخيرة)

﴿ المبحث الاول ﴾

« ما هي الاحكام التي يصح ايقاف تنفيذها »

كل حكم صادر في مواد الجنب بالحبس اقل من سنة يصح ايقاف تنفيذه. ولكن لا يسرى ذلك على الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من قانون العقوبات الجديد اي في التزوير في محررات آحاد الناس وهتك العرض وتحريض الشبان على الفسق وبناء على ذلك لا يوقف تنفيذ الاحكام الآتية

اياف تنفيذ الحبس الصادر به الحكم لا يترتب عليه ايقاف دفع التويضات ولا الغرامة ولا المصاريف التي يمكن أن يكون عكوماً بها على الجاني ولا يمنع كذلك من تنفيذ العزل أو المصادرة

المادة ٥٣ -

عن قوله (خمس سنين)

هذه المدة هي المقررة أيضا في القانون الفرنسي وأما في بلجيكا فأنها متروكة لتقدير القاضي بشرط أن لا تتجاوز خمس سنوات ولقد تطرف بعض قضاة البلجيك في استعمال هذه السلطة المخولة لهم وحددوا مواعيد قصيرة جداً « عن قوله جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع هذا فإنه يكون مانعاً من الأمر بإيقاف تنفيذ أي حكم آخر » هذا المبدأ جديد ولكنه مع عدم وجود نص عنه في قانون البلجيك فإن محاكمها جرت عليه في أحكامها وتكون العقوبة الاولى واجبة التنفيذ يكفي ان تكون الجريمة الجديدة ارتكبت في مدة خمس سنوات ولو لم يحكم فيها الا بعد انقضاء تلك المدة

- اولاً - الاحكام الصادرة في الجنابة لشدتها
 ثانياً - الاحكام الصادرة في الجنح بحبس سنة فما فوق
 ثالثاً - الاحكام الصادرة في الجنح بالفرامة فقط لان واضع القانون
 الجديد يرى ان دفع الفرامة اولى من ايقاف التنفيذ
 رابعاً - الاحكام الصادرة في المخالفات لان المادة ٥٧ اشترطت ان
 يكون الحكم بالحبس لاقل من سنة صادراً في مواد الجنح فخرجت الاحكام
 بالحبس في مواد المخالفات
 خامساً - الاحكام الصادرة في الجنح المنصوص عليها في المواد ١٨٣
 و٢٣٢ و٢٣٣. ولو كانت العقوبة بالحبس اقل من سنة وهي جنحة الزور في
 محررات اجد الافراد وهتك العرض وافساد الاخلاق وهو اقتراح لمجلس
 شورى القوانين الذي كان يريد ان يدخل في ذلك الاستثناء جريمة النصب



فاذا كانت الجريمة الجديدة مخالفة او جنحة لم يحكم من أجلها الا بفرامة فقط
 فانها لا تؤثر علي الحكم الذي اوقف تنفيذه
 « عن قوله ولا تدخل العقوبة الاولى في الثانية » سيكون هذا المبدأ في بعض
 الاحيان استثناء للقاعدة العمومية المقررة في المادة ٣٥
 المادة ٥٤ - (عقوبات العود)
 كل ماورد في ذلك موافق لما جرت عليه المحاكم البلجيكية

﴿ المبحث الثاني ﴾

« من هم الاشخاص الذين يستحقون المعاملة بإيقاف التنفيذ »

الاصل في منح هذا الامتياز هو للاشخاص الذين يرتكبون جنحة لا اول

(١) المادة ٥٢ كل حكم صادر في مواد الجنح ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالحبس اقل من سنة على منهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من اسبوع يجوز ان يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه اسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقاً على العقوبات الاخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم

التعليقات عليها

(في الاحكام المطلق تنفيذها على شرط)

ان هذا الباب الذي أدخل في القوانين المصرية مبدأ جديداً مؤسس على انه من المستحسن وقاية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثيرات السجون المفسدة للاخلاق كلما كان هناك أمل في أن هذه الرأفة لا تكون في غير موضعها وهذا المبدأ مستنبط من القانون البلجيكي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ (قانون لوجون) وكذا من القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ (قانون بيرلنجيه) بما ان البلجيكي وفرنسا هما من البلاد التي ادخلت في تشريها قواعد كالمقترحة الا انه وان كان من المفيد وضع احكام كهذه في القانون فان نجاحها مرتبط بالضرورة بالكيفية التي يتصرف بها القضاء في الحق المخول لهم اذ لا شيء اضر بمصالح العدالة من ان يظن الجانون ان لا عقاب على اول جريمة يرتكبونها

المادة ٥٢ - (في جنحة)

قد سرى هذا القانون على التحالفات في فرنسا وبلجيكا ولكن بما أن تذاكر السوابق لا تحتوي على ذكر الاحكام الصادرة في مواد التحالفات فليست تمت طريقة لمعرفة ما اذا

مرة حتى لا يدخلون السجن ولا يمتادون عليه لان ذلك ربما يؤذيهم في المستقبل

كانت المخالفة المرتكبة هي اول جريمة ام لا وفضلا عن هذا فان الحكم بغرامة وتحويلها في حال مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتعليق تنفيذ على شرط الا اذا كان فيها ظروف توجب التشديد

عن قوله « ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون » هذا الاستثناء قد وضع بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين وهو كان يريد ان يزيد في المستثنيات ويخرج جميع الجرائم المنصوص عليها في البابين الثامن والعاشر من الكتاب الثالث (السرقات والنصب) والحكومة مع كونها تعترف بأنه يجب ان يكون تطبيق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها في هذين البابين من باب الاستثناء ترى انه قد توجد أحوال للسرقة والنصب يمكن أن تنطبق عليها احكام هذه المادة بوجه حق عن قوله (بالحبس أقل من سنة)

يجوز بمقتضى القانون الفرنساوى الحكم بغرامة معلق تنفيذها على شرط والظاهر أن احسن حل لهذه المسألة هو الحكم بغرامة يمكن دفعها والقانون يسرى في بلجيكا على الاحكام بالحبس لمدة أقل من ستة شهور وأما في فرنسا فأنه يسرى على كل حكم صادر بحبس

ويظهر انه اذا كانت العقوبة تزيد عن سنة فإن الحكم يكون من الاهمية بمكان لا يصح منه أن يدخل في نوع الاحكام التي يجوز ايقاف تنفيذها عن قوله (لم يثبت سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من اسبوع) لا يترتب على سبق الحكم بالغرامة والحبس لمدة اسبوع أو أقل عدم سريان هذه المادة (الفقرة الاخيرة)

ايقاف تنفيذ الحبس الصادر به الحكم لا يترتب عليه ايقاف دفع التعويضات ولا الغرامة ولا المصاريف التي يمكن أن يكون محكوماً بها على الجاني ولا يمنع كذلك من تنفيذ العزل أو المصادرة

ارتكاب الجرائم والقانون المصرى يمنح هذه المزية للمتهم الذى لم يثبت سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية او بالحبس اكثر من اسبوع و بناء على ذلك يصح منح ايقاف التنفيذ اولاً - لكل شخص لم يسبق الحكم عليه مطلقاً لافى جنائية ولا فى جنحة ولا فى مخالفة

ثانياً - لكل شخص له سابقة فى الحكم عليه بالقرامة فقط او بالحبس اسبوع فأقل سواء كان الحكم الصادر بالقرامة او بالحبس المذكور فى جنحة او مخالفة و بناء على ما تقدم لا يصح ايقاف تنفيذ الحكم اولاً - لمن له سابقة فى جنائية

ثانياً - لمن له سابقة فى جنحة حكم عليه بسببها بالحبس اكثر من اسبوع

المبحث الثالث^(١)

« فى نتائج تأثير ايقاف التنفيذ »

تختلف هذه النتائج باختلاف الاحوال التى لا تخرج عن صورتين

(١) المادة (٥٣) يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من اجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فإنه يكون مانعاً من الامر بايقاف تنفيذ أي حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه اما اذا ارتكب المحكوم عليه جنائية أو جنحة فى الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الاول واجب التنفيذ حتماً ولا تدخل العقوبة الاولى فى الثانية

الاولى ان المحكوم عليه لا يرتكب جنابة او جنحة تستوجب الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اى بالاشغال الشاقة او السجن او الحبس في ظرف الخمس سنين التالية لصيرورة الحكم الموقوف تنفيذه نهائيا . وفي هذه الحالة يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن وبعبارة أخرى تمحي الجريمة من الوجود ولا يعتبر له سابقة اذا عاد الى ارتكاب الجرائم

ولكن اذا ارتكب المتهم بعد مضي الخمس سنين جريمة من الجرائم فلا يمنح إيقاف التنفيذ مرة ثانية (مادة ٥٣ على ان إيقاف التنفيذ في الحالة السابقة الذكر لا يسرى الا على عقوبة الحبس المحكوم بها وبناء على ذلك لا يوقف تنفيذ

التعليقات عليها

عن قوله (خمس سنين)

هذه المدة هي المقررة أيضاً في القانون الفرنسي وأما في بلجيكا فانها متروكة لتقدير القاضي بشرط أن لا تتجاوز خمس سنوات ولقد تطرف بعض قضاة البلجيك في استعمال هذه السلطة المخولة لهم وحددوا مواعيد قصيرة جداً

« عن قوله جنابة او جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع هذا فانه يكون مانعاً من الامر بإيقاف تنفيذ اى حكم آخر » هذا المبدأ جديد ولكنه مع عدم وجود نص عنه في قانون البلجيك فان محاكمها جرت عليه في أحكامها وتكون العقوبة الاولى واجبة التنفيذ يكفي أن تكون الجريمة الجديدة ارتكبت في مدة خمس سنوات ولو لم يحكم فيها الا بعد انقضاء تلك المدة

فاذا كانت الجريمة الجديدة مخالفة او جنحة لم يحكم من أجلها الا بغرامة فقط فانها لا تؤثر على الحكم الذى اوقف تنفيذه

« عن قوله ولا تدخل العقوبة الاولى في الثانية » سيكون هذا المبدأ في بعض

الاحيان استثناء القاعدة العمومية المقررة في المادة ٣٥

اولا - الترامة المحكوم بها مع العبس

ثانياً - العقوبات التابعة المحكوم بها

ثالثاً - التعويضات والمصاريف القضائية (مادة ٥٢ جديد)

اما الصورة الثانية فهي ان يرتكب المحكوم عليه جناية او جنحة في بحر الخمس سنين التالية لصيرورة الحكم الموقوف تنفيذه نهائياً وفي هذه الحالة يصبح الحكم واجب التنفيذ حتماً ولا تتداخل العقوبة الاولى في الثانية أعنى ان النيابة تنفذ عليه العقوبتين

المبحث الرابع (١)

« فيما يجب ان يشتمل عليه حكم الايقاف »

يتعين على القاضي اذا حكم بالايقاف

اولا - ان يبين في حكمه الاسباب التي حملته على ذلك

ثانياً - ان ينذر المحكوم عليه بعد النطق بالحكم انه لو حكم عليه مرة

اخرى قبل مضي الخمس سنين تنفذ عليه العقوبة الاولى بتمامها وان العقوبات

المقررة للعود تنوقع عليه طبقاً لنصوص القانون مادة (٥٢ و ٥٤) جديد

(١) المادة (٥٤) يجب على القاضي بعد النطق بايقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه

لو حكم عليه مرة أخرى في الاحوال الميينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الاولى

بتمامها بدون ادخالها في الثانية وان العقوبات المقررة للعود تنوقع عليه طبقاً لنصوص

المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

التعليقات عليها - كل ما ورد في ذلك موافق لما جرت عليه المحاكم البلجيكية

﴿ الكتاب الثالث ﴾

« في الاسباب التي تؤثر على الجريمة والعقوبة »

لاجل تقدير المسؤولية الجنائية يجب البحث في امرين هما درجة
جسامة الجريمة في ذاتها بقطع النظر عن مرتكبها وهذا ما يسمى عندهم
بالمسؤولية المطلقة ومن خصائص المشرع دون غيره القيام بتحديدتها وتعيينها
فيضع لكل فعل ما يستحقه من العقاب ، والثاني درجة مسؤولية الفاعل للجريمة
ويسمى بالمسؤولية الشخصية ومن خصائص القاضي تحديدها وتعيينها ولما كانت
الاسباب التي تؤثر على المسؤولية المطلقة او المقيدة تستدعي تارة تخفيف العقوبة
وتارة تشديدها وجب البحث في كل من هذين النوعين على حدة

﴿ الباب الاول ﴾

« في اسباب التخفيف »

تنقسم اسباب التخفيف الى شرعية والى قضائية فالاولى يجب ان ينص
عليها القانون وتسمى الاعذار والثانية تقضى بها المحاكم بدون احتياج الى نص
خاص بها في القانون وتسمى باسباب الشفقة

﴿ الفصل الاول ﴾

« في الاعذار »

تنقسم الاعذار الى اعذار تعفي من العقوبة وهي التي تستوجب الاعفاء من العقوبة مع بقاء المسؤولية بشرط النص على ذلك في القانون كالاحوال التي وردت بالمواد ٨٧ و٩٣ و١٧٣ و٢٥٣ و٢٦٩ من القانون الجديد^(١)

(١) واليك نصوص المواد المذكورة

المادة (٨٧) يعفي من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم باخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعفي من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش المادة (٩٣) من أرشى موظفاً والموظف الذي يرثى ومن يتوسط بين الراشي والمرثى وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما اعطي أو وعد به ومع ذلك يعفي من العقوبة الراشي أو المتوسط اذا اخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها

المادة (١٧٣) الاشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و١٧١ يعفون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم او سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور المادة (٢٥٣) اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجاً شرعياً لا يحكم عليه بعقوبة ما المادة (٢٦٩) لا يحكم بعقوبة ما علي من يرتكب سرقة اضراً بزوجه او زوجته وأمنوله أو فروعة

والى اعذار مخففة وهى اسباب تستوجب تخفيض المسؤولية الجنائية مع تخفيف الجزاء المقرر لها بنص القانون

ويتسم الاعذار المخففة الى عامة وهى التى يسرى حكمها على جميع الجرائم ومن هذا القبيل عذر من تجاوز السابعة من العمر ولم يبلغ الخامس عشرة سنة فان القاضي اذا اعتبره مميزاً لا يحكم عليه بعقوبة كاملة بل يخفف الجزاء عليه بالكيفية المنصوص عليها فى المادة (٦٠)^(١) من القانون الجديد) او عذر من تجاوز الخامس عشرة سنة ولم يبلغ السابع عشرة وارتكب فعلا يستحق الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة فان القاضي لا يحكم عليه الا بعقوبة اخف من العقوبتين المذكورتين (مادة ٦٦^(٢) من القانون الجديد)

والى اعذار خاصة وهى التى لا يسرى حكمها الا على جريمة واحدة او

(١) المادة (٦٠) اذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشر سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التى ارتكبها السجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً واذا ارتكب جناية عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين

(٢) المادة (٦٦) لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره عن خمس عشر سنة ولم يبلغ سبع عشر سنة كاملة وفى هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

نوع مخصوص من الجرائم ولا يوجد بالقانون المصرى من ذلك الا عذر من قتل زوجته حال تلبسها بالزنا وعذر من تجاوز حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة وكان يوجد بالقانون القديم عذر آخر وهو عذر من ارتكب جريمة قتل وجروح لدفع الصائل على مسكنه نهاراً كما كان ذلك مقررأً بالفقرة الثانية من المادة ٢٢٦ فالنقى ذلك المشرع الجديد

وصارت هذه الحالة من احوال الدفاع الشرعى لامن الاعذار والبحث الآن في العذرين المذكورين

﴿ البحث الاول ﴾

« في عذر من قتل زوجته حال تلبسها بالزنا »

جاء بالمادة ٢٠١ من القانون الجديد ان من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في المادتين (١٩٨ و ٢٠٠) اي بدلا من الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او السجن

ولاجل معاملة المتهم بالمادة (٢٠١) المذكورة يجب ان تحقق الشروط الآتية
اولا - ان يقاچىء الزوج زوجته وهي ترتكب الزنا لان سبب العذر هو ما يحصل للزوج من التهبج والفضب عند مشاهدته هذا الامر الذى يزرى بشرفه وعرضه وانه فى هذه الظروف لم يستطع مراجعة نفسه فكان كمن ضاع رشده او غاب صوابه ففعل ما فعله من قتل الزوجة والشريك

فاذا كان الزوج يعلم حالة زوجته من قبل وحضر اليها مصرّاً على قتلها او ضربها فلا يمكن معاملته بالمادة (٢٠١) لانه لم يكن مفاجئاً في هذه الحالة وكان عنده الوقت الكافي للتبصر ومراجعة النفس الامارة بالسوء فلا يذره القانون ثانياً — ان تكون الزوجة متلبسة بالزنا وليس معنى ذلك ان يشاهدها الزوج مرتكبة للجريمة بالفعل بل يكفي ان يراها بحالة لا يحتمل معها انها لم تكن ترتكب الزنا

ثالثاً — ان يحصل القتل او الضرب في الحال فاذا شاهد الزوج زوجته وهي تزني وتركها زماناً ثم عاد اليها وقتلها او ضربها فلا يذمر لانه يفعل في هذه الحالة بمامل الانتقام لا بمامل الغضب لانه مضي وقت كان يجب عليه فيه التروي والتبصر ومراجعة نفسه . على انه لو ذهب الزوج في الحال الى مكان قريب واستحضّر آلة من آلات الضرب والقتل وعاد اليهما وقتلها يمد معذور الآن انما فعل ذلك وهو متأثر بالمنظر المؤلم الذي شاهده

هذا ولم يشترط القانون المصري كما اشترط القانون الفرنسي ضبط المرأة الزانية تزني في بيت الزوجية وبمطل الشراح هذا الشرط بأن القانون لا يسمح للازواج ان يقلقوا راحة الغير بتفتيشهم وبحمهم على زوجاتهم في اماكن غير بيت الزوجية ولكن القانون المصري لم يشترط هذا الشرط لان القدر مبني على الغضب وثورة الدم وهذا لا يتوقف على ارتكاب الزنا في منزل الزوجية هذا ولا يمكن ان يستفيد من هذا المذر الا الزوج فاذا كان له شركاء في القتل او في الضرب فيعاملون معاملة القاتل او الضارب ولا تخفف عنهم العقوبة

﴿ المبحث الثاني ﴾

« في عذر من يتعدى حق الدفاع بنية سليمة »

ورد بالمادة (٢١٥) من القانون الجديد ان من يتعدى حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة يصح للقاضى ان يعتبره معذوراً وان يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون

﴿ الفصل الثانى ﴾

« فى اسباب الشفقة او الاعذار القضائية »

من المعلوم ان تحديد المسؤولية المطلقة هو من اختصاص المشرع وتنتهى مأموريته متى سن الافعال المحظور على ارتكابها ووضع العقوبات التى تناسب كل فعل منها وبعد ذلك تبتدى مأمورية القاضى المكلف بتنفيذ القانون وتطبيقه على الحوادث والاشخاص

وهذه المأورية هي عبارة عن تحديد المسؤولية الشخصية التى تستلزم تارة تشديد العقوبة وتارة تخفيفها . ومن المسلم ان القاضى يمكنه ان لا يحكم الا بالحد الأدنى اذا كانت العقوبة من العقوبات المؤقتة ولكن ربما وجد فى الدعوى من أسباب الشفقة لهم ما يستدعي النزول عن الحد الأدنى أو استبدال العقوبة القانونية بمقوبة أخف منها فكان من الواجب اذن منحه سلطة أخرى تساعده على التخلص من هذه الصعوبة حتى تكون العقوبة

مناسبة وملائمة للمسؤولية الفردية أو الشخصية ولذلك وضع المشرع المصري اقتداءً بالمشرع الفرنسي المادة (٣٥٢) التي كانت تبيح للمحاكم النزول عن الحد الأدنى أو استبدال العقوبة بعقوبة أخف في مواد الجنايات والجنح والمخالفات ولكن واضع القانون الجديد جعل أسباب الشفقة فاصرة على الجنايات وحذفها من الجنح والمخالفات (راجع مادة ١٧ من القانون الجديد) وذلك لانه من جهة النفي الحد الأدنى في الجنح والمخالفات فصار للقاضي الحق بدون احتياج الى ذكر مادة الشفقة في حكمه أن يحكم بالحبس لغاية أربع وعشرين ساعة اذا كانت العقوبة المنصوص عليها الحبس وله ان ينزل الغرامة لغاية خمسة قروش صاغ (مادة ١٨ و ٢٢ جديد) والتعليقات التي على المادة (١١ و ١٢ و ١٧)^(١)

(١) التعليقات على المادة ١١

(المادة ١١) راجع المادة الرابعة من القانون القديم
وقد حذفت عقوبة النفي المؤقت للأسباب التي ذكرت تأييداً لحذف عقوبة النفي المؤبد عند الكلام على المادة العاشرة

وكانت عقوبة النفي المؤقت منصوصاً عليها في القانون القديم في المواد ١٠٥ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ و عقوبة اختيارية يجوز الحكم بها أو بغيرها في المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ من هذا القانون

وه العزل من الوظيفة « قد أدرج أيضاً في العقوبات التبعية (انظر المادة ٢٦) لانه مقترن دائماً بحبس يزيد عن الاسبوع والجرائم التي جعل العزل عقاباً عليها لانزال في عداد الجنح ولو انه لم يدرج في العقوبات التي يحكم بها في مواد الجنح وقد جاء في القانون القديم عن الحبس والغرامة ما نصه
الحبس اكثر من اسبوع

ومن جهة ثانية أباح واضع القانون الجديد للقاضي أن يوقف تنفيذ الحكم في مواد الجنب كما تقدم . وهو منتهى ما يمكن استماله من الشفقة بالمتهم وقبل أن نشرح المادة ١٧ من القانون الجديد نذكر بعض ملاحظات عمومية على أسباب الشفقة القضائية

الغرامة بأكثر من مائة قرش ديواني

وقد استعيض عن ذلك في المادة الجديدة بالنص الآتي

« الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع »

« الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى »

والغرض من هذا التعديل ونتيجته هو أن يسمح للمقن بوضع حد أدنى لعقوبة الحبس يقل عن أسبوع وحد أدنى لعقوبة الغرامة يقل عن مائة قرش وقرش مصرى وكذا حذف كل حد أدنى

والطريقة التي اتبعت الى اليوم والتي كان يجب بمقتضاها تعيين الحدين الأدنى والاقصى لكل عقوبة في مواد الجنب مأخوذة عن المبادئ التي كانت في قانون العقوبات الفرنساوى لسنة ١٨١٠

ويعتضى هذا القانون كانت كل جريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وكان لهذه العقوبة حدان معينان ولم يكن جائزاً للقاضي أن يحكم بعقوبة أقل من الحد الأدنى الا في حالة استثنائية معينة هي اذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لا يزيد قيمته عن ١٥ فرنكا وكانت هناك ظروف تدعو الى الرأفة بالمتهم ولكن هذه الطريقة قد عدلت في سنة ١٨٣٢ نظراً لما روي من انها كانت مقيدة لحرية القاضي فوق ما يلزم فسوخ له أن يقرر بوجود الظروف المستوجبة للرأفة كلما رويت له موافقة ذلك وكان القانون المصرى قد جرى على هذه الطريقة والتعريف الوارد في القانون صحيح من حيث المبدأ على الاقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠ الا أن العقوبة الحقيقية للمجنحة هي كل عقوبة حبس أو غرامة أقل من الحد الاقصى المقرر في القانون لهذه

أولاً - أن أسباب الشفقة عامة تشمل جميع الجرائم ويمكن أن يقضى بها في حق جميع الأشخاص بدون احتياج الى ذكر الاسباب التي حلت للقاضي على الحكم بها يؤيد ذلك ما حكمت به محكمة النقض والابرار بحكمها الرقم ٧ مارس سنة ٩٦ حيث ورد به ما نصه « ان السلطة الممنوحة للقاضي

الجنة وذلك بالنظر لما للقاضي من الحرية المطلقة ومن ثم تكون مسألة ابقاء الحد الأدنى على العموم أو في بعض الاحوال الاستثنائية في القسم التفصيلي من قانون العقوبات هي مسألة تسهيل للقاضي فقد يتسأل الانسان هل يكون من المفيد للقاضي أن يوجد في القانون حد أدنى لا يمكنه النزول عنه الا اذا وجدت ظروف استثنائية محضة فاذا جربنا على القاعدة القديمة والتي بمقتضاها كانت العقوبة في أغلب الاحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد في القانون فان الجواب يجب بلا شك أن يكون سلبياً لانه من ٦٣٧٥٩ شخصاً محكوماً عليهم في جنح في سنة ١٩٠٢ حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالغرامة فقط وهذه الاسباب بينها كانت تعترض تقرير الغرامة المقررة في مواد الجنب بحدها الأدنى القديم وهو مائة قرش وقرش مصرى كعقوبة اختيارية يمكن الحكم بها او بالحبس وفضلاً عن ذلك فان الفلاح من الطبقة العادية لا يمكنه أن يدفعها فما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو ان يكون للقاضي نفس التصرف الذي له الى الآن ومحلزوم ذكره المادة المتعلقة بالرافة في حكه الا أنه يجب ان يلاحظ أنه في حالة ما اذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم بالغرامة وقد يقال بأن حذف الحد الأدنى للعقوبات ربما يذهب بالقضاء الى الحكم بعقوبات أخف من التي يحكمون بها الآن والجواب عن ذلك أن القضاء في الحقيقة وعلى الأخص منهم قضاة المحاكم الجزئية لم يكن ينصرف فكروهم في الحقيقة عند ما كانوا يحكمون بعقوبة الا الى الحد الأقصى الذي ما كان يمكن أن يتجاوزوه لعلهم بان الحد الأدنى لم يكن الا أمراً شكلياً لانه كان يزول

بالنصر يح بوجود ما يوجب استعمال الرأفة بالمتهم هو حق مطلق للقاضي الخيار فيه ويجوز له استعمال هذا الحق من تلقاء نفسه بدون ان يطلب المتهم منه ذلك وعلى كل حال هو غير مكلف سواء استعمل الرأفة او لم يستعملها ان يذكر الاسباب التي حملته على ذلك »

بوجود ظروف الرأفة التي ما كان يجب عليهم بيان أسبابها ولذا فإن ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمراً كتابياً لانتيجة بحث خصوصي في ظروف الدعوي وقد كان يجوز بدلا من حذف الحد الأدنى أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة حتى لا يُلجئ القاضي الى الاعتداد عنها الا استثناء، ويأزم بأن يبين الظروف الاستثنائية التي اضطرت للرأفة بالمتهم لكن وضع هذا الحد وان كان سهلا نوعاً بالنسبة للجنح التي يجوز أن تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لأنها تكون في الغالب جسيمة الا أنه كان يصعب وضعه بالنسبة للجنح التي أقصى العقوبة المقررة لها تقل عن حبس ثلاث سنوات كأنواع السرقات المبنية مثلاً في المادة ٢٧٥ الجديدة اذ يجوز أن تكون بدرجة من الأهمية يكون معها الحد الأقصى الجديد وهو سنتان غير كثير ومن جهة أخرى يجوز أن تكون قيمة الاشياء المسروقة قليلة جداً بحيث لا يكون وجه لوضع حد أدنى لتلك الجرائم وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لاية عقوبة وكذا شريكها اذا كان في سلوك زوجها ما يبي لها عذراً وقد تنفاوت أيضاً تفاوتاً عظيماً شدة الجنح التي تقع بواسطة الطبوعات أو القش في المأكولات أو الخنجر التي تكون مبنية على الإهمال وعدم التبصر ومن جهة أخرى لا يخلو تعيين حد أدنى للمقوبات من بعض المضار فإن وضع حد أدنى قليل جداً قد يحمل القاضي على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعل لها حد أقصى فقط كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعاً جداً فقد يحمل ذلك القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوجبة للرأفة وتخويل الحد الأدنى بهذه الصفة الى حد أقصى وكثيراً من التعديلات التي أدخلت في القانون خاصة بحذف الحد الأدنى للمقوبات

ثانياً - ان أسباب الشفقة لا تأثير لها على الجريمة وانما تؤثر فقط على العقوبة بخلاف الاعذار المخففة للعقوبة فان القاضى اذا حكم بها تؤثر على الجريمة بمعنى انه تحول الفعل من جناية الى جنحة مثلاً حكم القاضى على من قتل زوجته حال تلبسها بالزنا بالحبس بدل الاشغال الشاقة فالفعل يصير جنحة بعد ان كان جناية ولا يخفى ما يترتب على هذه القاعدة من النتائج بالنسبة لاختلاف الاحكام التى تتعلق بالجنايات عن الاحكام المتعلقة بالجنح ومن هذا القبيل مثلاً أن الجناية تسقط الدعوى العمومية منها بعشرة سنوات والجنحة بثلاث سنوات ثالثاً - ولما كانت أسباب الشفقة مرتبطة بالمسؤولية الشخصية فيصح

التعليقات على المادة ١٢

(مادة ١٢) راجع المادة الخامسة من القانون القديم والتعليق على المادة السابعة

التعليقات على المادة ١٧

(المادة ١٧) هذه المادة تتضمن مابقى من المادة ٣٥٢ المختصة بأحوال الرأفة فى القانون القديم وبعد حذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة فى مواد الجنح والخالفات لا يمكن استعمال أحوال الرأفة فى هذين النوعين من الجرائم وحيث قد اختصر فى الاحكام المختصة بتلك الاحوال الى هذا الحد فإكانت هناك حاجة لتخصيص باب لها على حدته

وقد ترددت المحاكم فى أحكامها فى مسألة جواز تطبيق أحوال الرأفة على الفرامات النسبية والعقوبات التبية فبعضها حكم بجواز تمديد تلك العقوبات والفرامات أو حذفها عند الرأفة ولكن المبدأ الذى استقرت عليه المحاكم فى أحكامها يخالف ذلك والنص الجديد رافع لكل خلاف فى هذه المسألة إذ قد نص فيه على أن أحوال الرأفة لا تنطبق إلا فيما يخص بعقوبة الاعدام وعقوبة الاشغال الشاقة بنوعها المؤقتة والمؤبدة وعقوبة السجن وفى هذا النص ما يمنع التوسع فى تطبيقها بطريق القياس والمشابهة

للقاضى أن يخولها للفاعل الاصلى دون الشريك وان يخولها للشريك دون
الفاعل الاصلى

رابعاً -- قد استوجب تطبيق المادة (٢٥٧) من القانون القديم بمض
الصعوبات فى العمل : فمن ذلك مسألة سرعان ظروف الشفقة على الجرائم
المذكورة فى القانون فقط أو على غير ذلك كالجرائم المدونة بأوامر عالية
خصوصية وقد انقسمت المحاكم فى هذه النقطة وقضى بعضها بوجوب تعميم
ظروف الشفقة على الجناح والمخالفات الواردة بلوائح خصوصية وذلك بناء على
أن اللوائح مكملّة للقانون (راجع حكم النقض الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩٨
وحكمت محكمة النقض بما يخالف ذلك وقالت ان اللوائح الخصوصية
لا يجوز استعمال الرأفة فيها الا اذا وجد نص صريح بها يبيح ذلك (حكم
النقض الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٩٧ وقد انضمت لهذا الرأى الاخير لجنة
المراقبة القضائية ولكن واضع القانون الجديد حسم هذا الخلاف ووضع
نصوصاً صريحة تسمح بتعميم ظروف الشفقة على الجرائم المذكورة فى اللوائح
الخصوصية ووردت تلك النصوص بالامر العالى الرقم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
الذى ظهر بالجريدة الرسمية مع القانون الجديد

وينقسم الكلام فى هذا الموضوع الى مبحثين

الاول : فى الجرائم الخصوصية التى يصح استعمال الشفقة مع مرتكبها

الثانى : فى كيفية تنزيل العقوبة عند استعمال الشفقة



﴿ المبحث الاول ﴾

« في الجرائم المخصوصة التي يصح استعمال الشفقة مع مرتكبيها »
يستفاد من المادة الثانية من الامر العالي المشار اليه ان القاضي له استعمال الشفقة أولاً في الجنح وثانياً في المخالفات بشرط أن تكون الجنح والمخالفات المنصوص عليها في اللوائح السابقة على الامر العالي المشار اليه ماعدا مخالفات الجمارك وبناء على ذلك تكون الاحوال التي لا يصح فيها استعمال الشفقة هي

أولاً : الجنايات الواردة بلوائح خصوصية أو أوامر عالية خصوصية
ثانياً : الجنح والمخالفات التي تصدر بها أوامر عالية بعد ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
فانه يتبع فيها القواعد التي تنقرر في تلك اللوائح الجديدة
ثالثاً : الترامات المنصوص عليها في لائحة الجمارك لان هذه الترامات هي عبارة عن تمويض لمصلحة الجمارك لاعتقوبة غرامه في مصلحة خزينة الحكومة كما هو شأن الترامات على العموم فتتزيل تلك الترامات الجزركية بقل من التعميمات التي تستحق لمصلحة الجمرک

﴿ المبحث الثاني ﴾

« في كيفية تخفيض العقوبة عند استعمال الشفقة »
يصح للقاضي أولاً ان كانت العقوبة هي الحبس والترامة معاً أن يحكم باحدى هاتين العقوبتين
ثانياً : له أن يخفف مدة الحبس لغاية أربع وعشرين ساعة

ثالثاً : له أن يخفف الفرامة الى الحد الأدنى المقرر لها قانوناً بشرط أن لا تقل
عن خمسة قروش

إذا تقرر ذلك نشرح الآن المادة (١٧) من القانون الجديد
أما الجرائم التي يصح قانوناً استعمال الشفقة فيها فلا تخرج عن الجنائيات
اذ الجنح والمخالفات لا تناولها المادة (١٧) للأسباب السابق ذكرها
وأما كيفية تخفيض العقوبة عند استعمال الشفقة فتختلف باختلاف
العقوبة المحكوم بها قانوناً

فان كانت العقوبة المحكوم بها هي الاعدام يصح للقاضي استبدالها
بالاشغال المؤبدة أو المؤقتة

وان كانت العقوبة التي يستحقها قانوناً هي الأشغال المؤبدة فتستبدل
بالأشغال المؤقتة أو السجن وان كانت العقوبة التي يستحقها هي الاشغال
المؤقتة فتستبدل بالسجن أو بعقوبة الحبس التي لا تقل عن سنتين وان كانت
العقوبة التي يستحقها قانوناً هي السجن فتستبدل بعقوبة الحبس التي لا يصح
أن تنقص عن ستة أشهر

ويظهر أن الاحوال التي وردت بالمادة (١٧) جاءت على سبيل الحصر
لا البيان فلا يجوز أن يقاس عليها أحوال أخرى لم ينص عليها القانون
وبناء على ذلك لا يصح للقاضي أن يخفف العقوبات التابعة لعقوبات
أصلية لما ورد بالمادة (١٧) راجع التعليقات على المادة (١٧) ولكن يستثنى
من العقوبات التابعة عقوبات مراقبة البوليس فإنه ورد بالفقرة الثانية من المادة
(٢٨) ما يفيد أن القاضي له أن يخفف مدة المراقبة أو أن يقضي بعدمها جملة

﴿ الباب الثاني ﴾

« في أسباب التشديد »

﴿ الفصل الاول ﴾

في ماهية ظروف التشديد

للقاضي في العقوبات المؤقتة أن يذهب في حكمه من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى لتحديد المسؤولية الشخصية وأن يقضي بالحد الأقصى إذا شاء ولكن ليس له على كل حال أن يتجاوز الحد الأقصى إلا في الأحوال الخصوصية التي نص عليها القانون

وتنقسم أسباب التشديد إلى عينية وشخصية والعينية هي التي تلتصق بالجريمة بقطع النظر عن من يرتكبها كظرف الليل والتسلق واستعمال المفاتيح المصطنعة في جريمة السرقة

والشخصية هي التي تلتصق بالجاني بقطع النظر عن الجريمة نفسها كصفة مستخدم عند صاحب المال في جريمة سرقة أو ثمن خفان أو صفة الوصي في جريمة الفسق فإن هذه ظروف شخصية أي خاصة ببعض مرتكبي الجريمة دون غيرهم وتنقسم ظروف التشديد إلى ظروف عامة وظروف خاصة فالأولى هي التي تشمل جميع الجرائم أو قسمًا عظيمًا منها ولا يوجد في القانون من هذا النوع إلا ظرف واحد هو العود

والظروف الخاصة هي التي تتعلق بجريمة واحدة أو بنوع من أنواع

الجرائم كظرف الاكراه والليل والنسلق في جريمة السرقة وسبق الاصرار والترصد في جريمة القتل والجروح وغير ذلك

الا انه يجب على الدوام التمييز بين ظروف التشديد الخاصة والاركان الخاصة للجرائم فالاولى يمكن حذفها ومع ذلك تبقى الجريمة على أصلها والثانية لا يمكن حذفها لانه يترتب على ذلك ان يصبح الفعل غير معاقب عليه أو يتحول الى نوع آخر من أنواع الجرائم فاذا حذفنا ظرف الليل مثلاً أو الاكراه من جريمة السرقة تبقى الفعل معاقباً عليه بوصف سرقة بسيطة ولكن اذا حذف من أركان السرقة سوء القصد أو كون الشيء مملوكاً للغير أصبح الفعل غير معاقب عليه ولا يمكن أن تسمى الجريمة سرقة

والكلام على ظروف التشديد الخاصة من موضوعات القسم التفصيلي أو الخاص لقانون العقوبات فلا نتكلم عليه هنا وبقي علينا ان نبحث في ظرف التشديد العام وهو المود

❖ الفصل الثاني ❖

« في المود »

الكلام على المود ينقسم الى المباحث الآتية

❖ المبحث الاول ❖

« في ملاحظات عمومية على المود »

من البديهي انه يجب على المشرع التمييز بين طبقات المجرمين وعدم

معاملة الجميع معاملة واحدة فان منهم من يؤثر فيه العقاب لاول مرة فلا يعود الى ارتكاب الجرائم ومنهم من لا يؤثر فيه ذلك ويتخذ الجرائم خرفة وصناعة له فاذا خرج من السجن يعتمد من وقت خروجه الاخلال بالنظام العام والتمادي على الناس فيتعين على اشرع محاربة هذه الفئة من المجرمين وتشديد العقوبة عليهم لانهم يحقرون القانون ويسخرون باحكام المحاكم

ويقسم العلماء العود الى عود عام وعود خاص فالاولى ان يكون لتحققه ارتكاب عدة جرائم ولو لم تكن من نوع واحد كمن يرتكب السرقة ثم الضرب ثم التخريب والاتلاف ثم الحريق الى آخره والنوع الثاني يجب فيه ان تكون الجرائم من نوع واحد أو مماثلة لبعضها على الأقل كمن يرتكب تزويراً ثم يرتكب تزويراً آخر أو سرقة وسرقة أو نصباً ونصباً الى آخره أو من يرتكب جريمة السرقة ثم النصب فانها وان لم تكن من نوع واحد لكنها مماثلة لبعضها وقد أخذ القانون المصري بالنوعين معاً كما سنبينه في محله

ويبحث العلماء في مسألة أخرى وهي هل يجب أن تقع الجريمة الثانية في زمن معين من وقت صدور الحكم في الجريمة الاولى حتى يعتبر الشخص عائداً أولاً لا يجب ذلك ؟ فذهب بعضهم الى ضرورة تحديد زمن معين يفصل بين الفعلين لان ارتكاب الجريمة الثانية بعد زمن طويل من تاريخ السابقة يناق في فكرة العود والاستمرار على الاعتراف بصناعة الجرائم وامتناع المتهم هذه المدة الطويلة عن فعل ما يخل بالنظام العام دليل على ان ما وقع منه في الدفء الثالثة انما كان من قبيل الصدفة لا بحكم العادة والاصرار على ارتكاب الجرائم ويخالف هذا الرأي البعض الآخر من العلماء ويرون أنه مهما كان الزمن

طويلا فان ارتكاب الفعل الثاني يدل على اصرار الجاني على اتخاذ الجرائم صناعة له
وقد أخذ المشرع المصرى بالمذهبين مما كانا سنيينه فى محله

❦ المبحث الثانى ❦

« فى تعريف العود وفى أحواله »

العود هو ارتكاب انسان لجريمة بعد الحكم عليه نهائيا بسبب جريمة أخرى
ويستفاد من هذا التعريف أنه يلزم للعود تحقق ركبتين

الركن الاول : وجود حكم نهائى فى جريمة والحكم النهائى هو الذى
لا يقبل الطعن عليه بأى وجه من الوجوه القانونية فاذا كان الحكم ابتدائياً
ولم يمض ميعاد الاستئناف او استئنافاً ولم يمض عليه ميعاد النقض وارتكب
المتهم فى بحر ذلك الزمن جريمة أخرى فلا يعتبر عائداً وتدخل هذه الحالة
تحت أحكام تعدد الجرائم

والحكم النهائى هو بمثابة انذار للمحكوم عليه بأنه مجرم فى نظر القانون
فاذا عاد استحق التشديد ولم يكن من الجائز اعتباره مجرماً قبل ذلك لاحتمال
ان المحكمة العليا تبرئه من التهمة

غير ان بعض القوانين لا تعتبره عائداً الا اذا تنفذت عليه العقوبة كلها او
بعضها لانها تعتبر انذاره بالحكم فقط غير كاف لاستحقاقه تشديد العقوبة
فى الجريمة الثانية لانه لم يذق طعم العقوبة وآلامها قبل الاقدام على ارتكاب
الجرائم مرة أخرى

وقد أخذ بذلك مشرع القانون الايطالى فى أحكام المود راجع مواد (٨٠) وما يتبعها من ذلك القانون ولم يأخذ بتلك القواعد القانون المصرى الا فى حالة واحدة وهى التى وردت بالفقرة الثانية من المادة (٤٨) من القانون الجديد ويجب ان يلاحظ هنا انه اذا صدر عفو تالم اى عفو عن الجريمة قبل ارتكاب الفعل الثانى فلا يعتبر الشخص عائداً وعلى هذا القياس حالة ما اذا صدر حكم على المتهم ووقف تنفيذه ومضت الخمسة سنوات ولم يرتكب المتهم فعلاً فى بحر هذا الزمن فانه لا يعتبر عائداً اذا كانت الجريمة الثانية التى ارتكبها وقعت منه بعد مضي الخمس سنين المذكورة (راجع مادة ٥٣ جديد)

الركن الثانى : ارتكاب جريمة أخرى بعد الحكم ولا يخلو الحال من ان يكون الفعل الثانى مخالفة او جنحة او جناية فاذا كانت الجريمة الثانية مخالفة فلا يعتبر الشخص عائداً لانه لا عود فى المخالفات لقلة أهميتها فتتحصّر المسألة فى الجنايات والجنح وهى لا تخرج عن الاحوال الآتية

الحالة الاولى عود من جناية لجناية وهذه الحالة وردت بالفقرة الاولى من المادة (٤٨) جديد حيث ورد بها ما نصه : « يعتبر عائداً من حكم عليه بمقوبة جناية وثبت ارتكابه بعد ذلك جناية »

التشريع الجديد موافق فى هذه النقطة للتشريع القديم راجع المادة (١٣) من ذلك القانون

الحالة الثانية : عود من جناية الى جنحة

وقد نص على هذه الحالة بالفقرة الاولى من المادة (٤٨) المذكورة حيث جاء بها « ويعتبر عائداً من حكم عليه بمقوبة جناية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنحة »

والتشريع الجديد موافق أيضا في هذه الحالة للتشريع القديم (مادة ١٣ قديم)
الحالة الثالثة : عود من جناية أو جنحة محكوم فيها بالحبس سنة فأكثر
الى جنحة

ولكن القانون الجديد يشترط في هذه الحالة أن تقع الجنحة الثانية في
بحر الخمس سنين التالية لتنفيذ ذلك الحكم أو لسقوط العقوبة بمضي الزمن
ووردت هذه الحالة بالفقرة الثانية من المادة (٤٨) من القانون الجديد
بحيث لو وقعت الجنحة الثانية بعد الخمس سنين المذكورة لا يعتبر الشخص
عائداً ونلاحظ على هذه المادة بعض ملاحظات

أولاً : ان واضع القانون الجديد لم يشترط هذه الشروط في الحالتين
السابقتين فيعتبر الشخص عائداً فيها مهما طال الزمن على صدور الحكم الاول
أو على تنفيذه

ثانياً : لم يكن هذا الشرط وارداً بالقانون القديم (مادة ١٣ قديم)
الحالة الرابعة : العود من جناية أو جنحة محكوم فيها بالحبس أقل من
سنة أو برامة فقط الى جنحة اخرى

ولكن لا يعتبر الشخص عائداً في هذه الحالة الا اذا توفرت الشروط الآتية
الشرط الاول أن تقع الجنحة الثانية قبل مضي خمس سنين من تاريخ
الحكم في الجريمة الاول

الشرط الثاني أن تكون الجنحة الثانية مماثلة للجريمة الاولى ومعنى كونها
مماثلة أن تكون اما مثلها كوقوع سرقة ثم وقوع سرقة أو من نوعها وفصيلتها
كن يرتكب السرقة ثم يرتكب النصب ومن يرتكب النصب ثم يرتكب الخيانة

فإنها وإن لم تكن مثل بعضها ولكنها من فصيلة واحدة اذ هي ترمي إلى غرض واحد وهو سلب المال

ونص القانون الجديد على اعتبار النصب والخيانة والسرقة مماثلة لبعضها ولكن لم يتخذ المشرع خطة القانون التلياني الذي حصر الاحوال التي يعتبر فيها الجرائم مماثلة لبعضها فقرر انه يعتبر الجرائم مماثلة

اولاً الجرائم التي من نوع واحد

ثانياً الجرائم الواردة في باب واحد

ثالثاً اضاف على ما تقدم بباب الجرائم التي تشبه بعضها ولو كانت في

ابواب متفرقة (راجع المادة ٨٢ من قانون العقوبات التلياني)

واعتبرت المحاكم الفرنسية جرائم التشرد والشحاذة مماثلة لبعضها وهذه هي الحالة الوحيدة من احوال العود التي اتبع فيها المشرع مذهب العود الخاص عما ذكر في المادة (٥٠ و٥١) (راجع الفقرة الثالثة من المادة ٤٨) والتشريع الجديد في هذه الحالة موافق للتشريع القديم (مادة ١٨ قديم) فقط اضيف عليه اعتبار السرقة والنصب والخيانة من الجرائم المماثلة لبعضها وهذا النص وإن لم يكن مذكوراً في القانون القديم ولكن المحاكم قضت به مراراً الحالة الخامسة : العود من جنحة الى جنابة

ولم تذكر هذه الحالة بين احوال العود القانوني في ذلك لان الفرض من العود هو تشديد العقوبة وعقوبة الجريمة الثانية في هذه الحالة شديدة بطبيعتها لانها جنابة فلم يروا من العدل زيادة تشديدها



﴿ المبحث الثالث ﴾

« في أحكام او نتائج المود »

يترتب على المود تشديد العقوبة وكانت طريقة القانون القديم في التشديد اعطاء المائد أقصى العقوبة المقررة قانوناً للفعل الثاني مع جواز مضاعفة الحد الأقصى لتلك العقوبة (مادة ١٢ قديم)

ولكن كانت توجد استثناءات لهذه القاعدة واردة بالمواد ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون القديم) وكانت طريقة التشديد فيها الانتقال من نوع عقوبة من العقوبات الى نوع آخر أرقى واشد

أما القاعدة التي وضعها المشرع الجديد فهي اعطاء القاضي الحرية في الحكم على المائد ان شاء بأقصى العقوبة المقررة قانوناً للفعل الثاني أو بمضاعفة الحد الأقصى على شرط أن لا تزيد الاشغال الشاقة أو السجن المؤقتين عن عشرين سنة (راجع مادة ٤٩)

وقد لاحظ المشرع الجديد أن من الاحوال ما لا يدعو القاضي للحكم بالحد الأقصى وقد كان يضطر في عهد القانون القديم الى استعمال ظروف الشفقة للتخلص من الحكم بالحد الأقصى على المتهم

فلذلك ترك المشرع الجديد الحرية التامة في الحكم له حسب ظروف الاحوال وجعل التشديد اختيارياً لا إلزامياً كما كان في القانون القديم راجع التعليمات الخاصة بالمادة (٤٩) وراجع المادة (١٢) من القانون القديم هذا ويستثنى من القاعدة السالفة الذكر الاحوال الواردة بالمواد (٥٠ و ٥١) من

القانون الجديد فان واصل القانون اتبع فيها طريقاً اخر لتشديد العقوبة على المائد
وهى استبدال المجلس الذي يستحقه المائد على الجريمة الاخيرة لعقوبة الاشغال
الشاقة وهذه طريقة استثنائية تعامل بها طبقة مخصوصة من المجرمين الذين تكرر
الحكم عليهم ولم يعدلوا عن سلوكهم السيئ فوجب بذلك على المشرع ان يترقى معهم
في التشديد كلما ترقوا فى الاخلال بالنظام العام وأن لا يعاملهم معاملة المائدين
مرة واحدة فقط

والاحوال المذكورة هى

الحالة الاولى : ويشترط لتحقيقها ثلاثة شروط

الشرط الاول — أن يرتكب المتهم عدة مرات جريمة سرقة أو اخفاء اشياء
مسروقة أو نصب أو خيانة امانة أو تزويراً أو شروعاً فى هذه الجرائم
الشرط الثانى — أن يكون استحق الحكم عليه بسبب الجرائم المذكورة
بمقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الاقل او بثلاث عقوبات مقيدة
للحرية احدهما على الاقل لمدة سنة أو اكثر

الشرط الثالث — أن يعود بعد الحكم عليه بأخر تلك العقوبات الى
جنحة سرقة او اخفاء اشياء مسروقة او نصب او خيانة امانة او تزوير (راجع
المادة ٥٠ جديد)

الحالة الثانية ويشترط لتحقيقها أيضاً ثلاثة شروط

الشرط الاول . ان يرتكب الشخص عدة جرائم قتل حيوانات او
مواشى او تسميمها او تقطيع اشجار او اتلاف مزروعات غير محصوذة مما هو
مين فى المواد (٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ جديد)

الشرط الثاني - ان يحكم عليه بسبب الجرائم السابقة بمقتبتين مقيدتين
لأحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة لأحرية احدها
على الأقل لمدة سنة أو أكثر

الشرط الثالث - أن يعود بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة الى
ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة في الشرط الاول مادة (٥١ جديد)

﴿ البحث الرابع ﴾

« في اثبات المود »

لا يمكن الحكم على المائد بتشديد العقوبة الا اذا ثبت صدور حكم نهائي
او احكام نهائية عليه في جريمة أو جرائم سابقة على وقوع الفعل الاخير
وكانت الطريقة المتبعة للوصول الى هذه النفاية قبل سنة ٩٥ هي الرجوع
الى الرول العمومي الموجود بكل نيابة ابتدائية وهذا الدفتر تقيد به كل قضية
يوم ورودها الى قلم النيابة ويذكر به ما حصل فيها بعد ذلك من التحقيق والتحويل
على الجلسات والاحكام الابتدائية والانتهاية مع ذكر اسم المتهم ولقبه وصنفته
ومحل اقامته غير ان الكشف من هذا الدفتر كان يلاقى صعوبات كثيرة لأنه
اذا رُغبت النيابة معرفة سوابق متهم كان يجب عليها البحث في جميع دفاتر
النيابة العمومية لكل محكمة من محاكم القطر المصري
وليست المراجعة قاصرة على دفتر واحد بكل نيابة بل على جملة دفاتر
لأن الدفتر مخصص لسنة واحدة وغير خاف ما في ذلك من الصعوبات وضباب

الوقت وتخصيص عدد عظيم من المال للقيام بهذا العمل فلذلك اتخذت
نظارة الحقاية الطريقة المتبعة في بعض الممالك الغربية المسماة *Castor Judiciaire*
فأنشأت في سنة ٩٥ بمحكمة الاستئناف الاهلية قلما للسوابق تحصر فيه جميع
الاحكام الصادرة بصفة انتهاية وترتيبه على الأ حرف الابدجية ترتيبا يسمح
لمعرفة ما اذا كان الشخص من ذوى السوابق في زمن يسير لا يتجاوز غالبا
بعض دقائق

وصدر بإنشاء قلم السوابق في الديار المصرية الامر العالي الرقيم ١٨ فبراير
سنة ٩٥ وصار تشكيله بمقتضى قرار من ناظر الحقاية في ١٧ ابريل سنة ٩٥
ويترتب قلم السوابق من جملة عيون معدة لان توضع فيها صحائف السوابق
ومصحفة السابقة يحررها كتاب اقلام الجنج والجنائيات بالحكم الابتدائية ويجب
أن تشتمل على أولا : اسم المحكوم عليه ولقبه وشهرته

ثانياً : على اسم ولقب والده وجده

ثالثاً : على عمره ومحل ولادته واقامته

رابعاً : على صفته

خامساً : على حالته الشخصية كونه عانساً أو متزوجاً أو عازباً وعلى اسم
الزوج ولقبه ان كان المحكوم عليه امرأة

سادساً : على أوصافه الجسمية والعلامات البدنية المميزة

سابعاً : على بيان المحكمة التي حكمت وتاريخ الحكم ونوع العقوبة
ومقدارها ونوع الجنابة أو الجنحة التي حكم بسببها وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها
والمادة التي حكم بموجبها

ثامناً : على بيان كون الحكم حضورياً أو غيابياً
 تاسعاً : على بيان المحكمة التي حكمت ابتدائياً واستئنافياً وتاريخ حكمها
 عاشراً : على تاريخ تسليمها
 حادى عشر : على توقيع الكاتب الذي حرر الصحيفة وختم نيابة المحكمة

التي حكمت

ثاني عشر : على نمرة القضية بدفتر المحكمة التي حكمت نهائياً بالعقوبة
 ثالث عشر : على نمرة قيد الصحيفة بفهرست المراجعة
 فاذا أرادت محكمة من المحاكم معرفة سوابق المتهم فترسل النيابة طلباً
 لقلم السوابق وهذا القلم يحضر بعد البحث ورقة تسمى تذكرة السوابق
 ويذكر فيها جميع البيانات المذكورة بالمادة (١٦) من القرار السابق ذكره
 ويجب على رئيس قلم السوابق ان يرسل تذكرة السوابق الى الجهة التي طلبها
 في ظرف ثمانية واربعين ساعة من وقت ورود الطلب اليه
 وليس لاحد ان يستحصل على تذكرة سوابق خلاف السلطة القاضية
 ولكن يجوز للنائب العمومي ان يصرح بذلك لجهات الادارة والمصالح
 العمومية .

وللنائب العمومي ان يأمر باسقاط صحائف سوابق الاشخاص المتوفين
 أو الذين بلغ صرهم ٧٥ سنة
 وهذه الطريقة يمكن بواسطتها معرفة سوابق الشخص اذا كان اسمه
 معلوماً ولكن اذا انكر المتهم اسمه الحقيقي وتسمى باسم آخر فلا تجدى هذه
 الطريقة نفعاً بالمرّة

وقد وجد الدكتور برتليون طريقة أخرى لاكتشاف اسم المتهم
ومعرفة سوابقه فأنشأ في البلاد الفرنسية قلماً للسوابق مرتباً لا على الأحرف
الابجدية وأسماء الأشخاص بل على مقاسات بعض أعضاء الجسم التي لا تتغير
في الإنسان بآلات مخصوصة معدة لذلك وبهذه الوسطة يمكن اكتشاف أرباب
السوابق الذين ينكرون أسماءهم وسميت هذه الطريقة *Système anthropométrique*
وقد أدخلت هذه الطريقة في البلاد المصرية وأضيف إليها طبع أصابع المتهمين
المستعملة في البلاد الانكليزية وأنشئ قلم لهذا الغرض بمحافظة مصر سمي قلم
تحقيق الشخصية



الفهرست

المقدمة

❖ الباب الاول ❖ في التشريع الجنائي بالبلاد العربية

❖ الباب الثاني ❖ « « « العربية

الكتاب الاول في الجريمة

❖ الباب الاول ❖ في ماهية الجريمة ١

❖ الباب الثاني ❖ في اقسام الجريمة - في تقسيم ٣

المجرائم الى جنائيات وجنح ومخالفات صحيفة ٣ و ٤ وه - تقسيم
المجرائم الى وقتية ومستمرة صحيفة ٥ و ٦ و ٧ و ٨ - تقسيم المجرائم
الى بسيطة ومركبة صحيفة ٩ - تقسيم المجرائم الى متلبس بها وغير
متلبس بها صحيفة ٩ و ١٠ - تقسيم المجرائم الى مقصودة وغير
مقصودة صحيفة ١٠ و ١١

❖ الباب الثالث ❖ في الجاني ولجني عليه ١١

❖ الفصل الاول ❖ في الجاني - في انه لا يمد جانباً ١١

الا من كان حرّاً مميّزاً صحيفة ١١ - في ان الشخص الأدبي لا يكون
جانياً صحيفة ١٢ - احكام الحاكم الاهلية والمختلطة في مسؤولية نظار
الاقواف عند مخالفتهم قرارات مصلحة التنظيم صحيفة ١٢ و ١٣ و ١٤

❖ الفصل الثاني ❖ في لجني عليه ١٧

صفحة	
٢٠	❖ الفصل الثالث ❖ في الصلة التي بين الجاني والجاني عليه
٢١	❖ الباب الرابع ❖ في اركان الجرائم
٢٢	❖ الفصل الاول ❖ في الركن المادي - (المبحث الاول)
	في التصميم صحيفة ٢٢ و ٢٣ - (المبحث الثاني) في التأهب صحيفة
	٢٣ و ٢٤ (المبحث الثالث) في الشروع صحيفة ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩
	٣٠ و ٣١ (المبحث الرابع) في الجرائم المستحيلة صحيفة ٣١ و ٣٢
	٣٣ (المبحث الخامس) في بعض تطبيقات على الشروع - امثلة على
	الشروع في النصب صحيفة ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ - امثلة على الشروع
	في السرقة صحيفة ٣٦ و ٣٧ - امثلة على الشروع في التسميم صحيفة
	٣٨ و ٣٩ و ٤٠ - امثلة على الشروع في جرائم هتك الرض صحيفة
	٤٠ و ٤١ - امثلة على الجرائم المستحيلة ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ -
	(المبحث السادس) في عقوبة الشروع صحيفة ٤٦ و ٤٧ - في عقوبة
	الشارع في المجناية صحيفة ٤٨ و ٤٩ - في عقوبة الشروع في المنح
	صحيفة ٤٩ - الشروع في المخالفات صحيفة ٥٠ - (المبحث السابع)
	في الفرق بين القانون القديم والجديد في مادة الشروع صحيفة ٥٠
	٥١ و ٥٢ - (المبحث الثامن) في التجريمية التامة صحيفة ٥٣ (١)
	في وسائط ارتكاب الجريمة صحيفة ٥٣ - في استعمال الحيلة والنف
	في ارتكاب الجريمة صحيفة ٥٣ و ٥٤ - في تعريف الحيلة وأنواعها
	صحيفة ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ في انواع العنف صحيفة ٥٧ و ٥٨ - في استعمال
	السلاح صحيفة ٥٩ - في ماهية السلاح قانوناً صحيفة ٦٠ و ٦١ و ٦٢ في
	تقسيم السلاح إلى سلاح حقيقي وحكي صحيفة ٦٢ و ٦٣ - في التسود

صحيفة ٦٣ و ٦٤ - في الكسر صحيفة ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ في النتائج
المصطنعة صحيفة ٦٩ و ٧٠ و ٧١ - (٢) في زمن ارتكاب الجريمة
صحيفة ٧١ و ٧٢ - (٣) - في مكان الجريمة صحيفة ٧٣ - في ان
المكان الذي تقع به قد يكون ركناً من اركانها أو ظرفاً مشدداً
للمقوبة صحيفة ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ - في ان القانون يشترط في بعض
الاحوال وقوع الجريمة بمحل عام صحيفة ٧٥ - في المحلات العامة
صحيفة ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ - في التمييز بين العلانية واشتراط القانون
ارتكاب الجريمة بمحل عام صحيفة ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ - في ارتكاب
الجريمة في محل عبادة أو جلسة من جلسات الحاكم صحيفة ٧٩ و ٨٠
(٤) في نتائج الجريمة او ضررها صحيفة ٨١ و ٨٢ و ٨٣

❦ الفصل الثاني ❦ في الركن الادبي للجريمة

٨٤

(المبحث الاول) في السن صحيفة ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ - (المبحث الثاني)
في العتة صحيفة ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ - (المبحث الثالث) في الاحوال
المائلة لعتة صحيفة ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥
(المبحث الرابع) في الاكراه صحيفة ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩
(المبحث الخامس) في التصدد للجنائي صحيفة ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ - (المبحث السادس)
في ارتكاب الجريمة عن جهل بالقانون او عن غلط في فهم نصوصه
صحيفة ١١٧ و ١١٨ (المبحث السابع) في ارتكاب الجريمة عن
غلط صحيفة ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ (المبحث الثامن) في تجاوز

ضرر للجريمة غرض الفاعل صحيفة ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ (المبحث التاسع)
في الفرق بين القانون الجديد والقديم في مادة السن والعتة والاكراه
صحيفة ١٢٥ و ١٢٦

١٢٢ * الفصل الثالث * في الركن الشرعي

(المبحث الاول) فيما يعتبر قانوناً في المواد الجنائية صحيفة
١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١

١٣١ (المبحث الثاني) في سريان القانون على الحوادث

في ان القانون لا يسري على الحوادث السابقة على وجوب العمل به
صحيفة ١٣٢ - في التنازع بين القانون الجديد والقانون القديم فيما يتعلق
بقانون الموضوع صحيفة ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧
و ١٣٨ - فيما يتعلق بقانون الاجراءات صحيفة ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠
و ١٤١ - فيما يتعلق بقانون سقوط الحق بمضي المدة صحيفة ١٤٢
و ١٤٣ - (المبحث الثالث) في سريان القانون الجنائي على الامكنة
والاشخاص في البلاد الفرعية صحيفة ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦
و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩

١٤٩ (المبحث الرابع) في سريان القانون الجنائي على الامكنة
والاشخاص بالديار المصرية - في اصل الامتيازات الدولية صحيفة
١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ - في
العمل بالامتيازات في الديار المصرية قبل انشاء المحاكم المختلطة
صحيفة ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤
و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ - في العمل بالامتيازات بعد تشكيل
المحاكم المختلطة صحيفة ١٦٩ - في ان المحاكم المختلطة ليست

مختصة بالحكم الا في بعض الجرائم التي تقع من الاوروبيين وما عدا ذلك فهو من اختصاص المحاكم القنصلية صحيفة ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ - في ان المحاكم الاهلية ليس لها مطلقاً محاكمة الاجانب المتمتعين بالامتيازات بناءً على قوانين او معاهدات أو عادات مرعية صحيفة ١٧٢ - في أن المراكشين خاضعون لقضاء المحاكم الاهلية صحيفة ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ - في ان الامتيازات لا تمنح لمن يقطن من العثمانيين بجنسية اجنبية على خلاف النصوص المدونة بقانون الجنسية العثماني الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ صحيفة ١٧٦ و ١٧٧ - بحث في حالة المتهم الذي يغير جنسيته بعد ارتكاب الجريمة صحيفة ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ - في ان الامتيازات لا تمنح الا لمن يثبت انتهاء الحكومة اجنبية صحيفة ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ (المبحث الخامس) في سريان القانون الجنائي على الحوادث التي تقع خارج القطر صحيفة ١٩٢ و ١٩٣ - فيما يعاقب عليه القانون من الجرائم التي تقع خارج القطر سواء كان الفاعل مصرياً أو اجنبياً صحيفة ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ - فيما لا يعاقب عليه القانون من الجرائم التي تقع خارج القطر الا اذا كان الفاعل مصرياً صحيفة ١٩٨ - في ماهية الجنسية او الاهلية المصرية صحيفة ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠٠ و ٢٠٠ ب و ٢٠٠ ت (المبحث السادس) في استرداد مرتكبي الجرائم الفارين صحيفة ٢٠٠ ث و ٢٠٠ ج و ٢٠٠ ح

(المبحث السابع) في تفسير القانون الجنائي صحيفة ٢٠١ و ٢٠٢
(المبحث الثامن) في الفرق بين القانون الجديد والقديم من

صحيفة

حيث مريان القوانين على الحوادث والامكنة والاشخاص صحيفة
٢٠٣ و ٢٠٤

٢٠٥ * الفصل الرابع * في ركن التعدي

(المبحث الاول) في ارتكاب الفعل المماقب عليه عملا
يحقق من الحقوق صحيفة ٢٠٥ و ٢٠٦ - في الدفاع الشرعي صحيفة
٢٠٧ و ٢٠٨ - في الدفاع الشرعي عن النفس صحيفة ٢٠٨ و ٢٠٩
و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ - في الدفاع الشرعي عن المال صحيفة ٢١٥
و ٢١٦ و ٢١٧ (المبحث الثاني) في ارتكاب الفعل المماقب
عليه عند القيام بالواجب صحيفة ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١

٢٢٢ * الباب الخامس * في تعدد الجرائم والمجرمين

٢٢٢ * الفصل الاول * في تعدد الجرائم

(المبحث الاول) في ماهية التعدد وفي تقسيمه الى تعدد
صوري او معنوي والى حقيقي او مادي صحيفة ٢٢٢ و ٢٢٣
(المبحث الثاني) في حكم التعدد قانوناً صحيفة ٢٢٤ و ٢٢٥
و ٢٢٦ - في احكام التعدد حسب نصوص القانون المصري صحيفة
٢٢٧ - في الاحوال التي يكتفي فيها بأشد العقوبة صحيفة ٢٢٧
و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ - في الاحوال التي تتعدد فيها العقوبات
صحيفة ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ - في احوال الحب صحيفة
٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ - في العقوبة الاشد
صحيفة ٢٤٢

٢٤٤ * الفصل الثاني * في تعدد المجرمين

- ٢٤٣ و ٢٤٢ صحيفة (المبحث الاول) في الفاعلين الاصلين ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ (المبحث الثاني) في الشريك صحيفة ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥
- ٢٥٥ (المبحث الثالث) في عقوبة الفاعلين الاصلين
في تأثير ظروف التخفيف والتشديد على عقوبة الفاعلين الاجمليين
صحيفة ٢٥٦ و ٢٥٧ - في تأثير الاسباب المانعة من العقوبة
صحيفة ٢٥٨ و ٢٥٩ - في تأثير اسباب التخفيف صحيفة ٢٥٩ و ٢٦٠
- في تأثير اسباب التشديد صحيفة ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢
- ٢٦٢ (المبحث الرابع) في عقوبة الشركاء - تفسير المادة ٤١ من
القانون صحيفة ٢٦٢ و ٢٦٣ - في تأثير ظروف التخفيف والتشديد
على عقوبة الشريك صحيفة ٢٦٣ - في تأثير الظروف المانعة من
العقوبة صحيفة ٢٦٣ في تأثير ظروف التخفيف صحيفة ٢٦٣ و ٢٦٤
- في تأثير ظروف التشديد صحيفة ٢٦٤ و ٢٦٥
- ٢٦٦ (المبحث الخامس) في فوايد التمييز بين الفاعل الاصيل
والشريك (المبحث السادس) في الحكم بالفرامة والمعاريف
والتعويضات على الفاعلين الاصلين والشركاء صحيفة ٢٦٦ و ٢٦٧
- ٢٦٨ (المبحث السابع) في بعض تطبيقات على الاشتراك -
الاشتراك في جريمة حرب الجنائين او اختفاء المصوصين صحيفة ٢٦٨
و ٢٦٩ و ٢٧٠ - الاشتراك في جريمة اسقاط الحمل صحيفة ٢٧١
و ٢٧٢ - الاشتراك في جريمة افساد الاخلاق ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥
و ٢٧٦ - الاشتراك في جريمة الزنا صحيفة ٢٧٦ و ٢٧٧ - الاشتراك
في شهادة الزور صحيفة ٢٧٧ و ٢٧٨ - الاشتراك في جريمة

المسركة صحيفه ٢٧٨ و ٢٧٩ (المبحث الثامن) الفرق في الاشتراك
بين القانون الجديد والقديم صحيفة ٢٨٠ و ٢٨٠^{٥٦}

٢٨١ الكتاب الثماني في العقوبة :

٢٨١ * الباب الاول * في ماهية العقوبة

٢٨٣ * الباب الثاني * في اقسام العقوبات - في تقسيم

العقوبة الى عقوبات جنائيات وجنح ومخالفات صحيفة ٢٨٣ - في تقسيم
العقوبات الى اصلية وتابعه وتكميلية صحيفة ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥
و ٢٨٦ و ٢٨٧ - في تقسيم العقوبات الى مرزية بالشرف ومهذبه
٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ - في تقسيم العقوبات الى بدنية وسالبة
للحرية ومقيده للحرية وسالبة للحقوق وسالبة للمال صحيفة ٢٩٠

٢٩٠ * الباب الثالث * في العقوبات البدنية او عقوبة
الاعدام

٢٩٤ * الباب الرابع * في العقوبات السالبة للحرية - بحث

في العقوبات البدنية من حيث مدتها صحيفة ٢٩٥ - بحث في
المقوبات البدنية من حيث طريقة تنفيذها صحيفة ٢٩٥ - في
انواع السجون وتاريخها وترقي طريقة السجن في العالم المتمدن صحيفة
٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ - في ماهية عقوبة الاشغال الشاقة والسجن
والحبس قانوناً صحيفة ٢٩٨ و ٢٩٩ - في طريقة تنفيذ العقوبات
السالبة للحرية صحيفة ٣٠٠ - في تقسيم السجون الى ثلاثة درجات
ليانات وسجون عمومية وسجون مركزيه صحيفة ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣

٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ في تشغيل المحكوم عليهم بقوبات سالبة
للحرية صحيفة ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ - في الافراج الموقت
او تحت شرط صحيفة ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥

٣١٦ * الباب الخامس * في العقوبات القيدة للحرية

في عقوبة ملاحظة الضبطية الكبرى وتاريخها صحيفة ٣١٦ و ٣١٧
و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ - في عقوبة وضع الاشخاص تحت المراقبة
صحيفة ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨
و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢

٣٣٢ * الباب السادس * في العقوبات السالبة للحق

٣٣٤ * الباب السابع * في العقوبات المالية او السالبة للعال

٣٣٤ * الفصل الاول * في عقوبة الغرامة

٣٣٧ * الفصل الثاني * في عقوبة مصادرة الاموال

٣٣٩ * الباب الثامن * في اسباب انقضاء العقوبات

٣٣٩ * الفصل الاول * في وفاة الجاني

٣٤٠ * الفصل الثاني * في المنع عن المحكوم عليه

٣٤١ * الفصل الثالث * في انقضاء العقوبة بتنفيذها

٣٤٢ * الفصل الرابع * في سقوط العقوبة بمضي المدة

٣٤٢ * الباب التاسع * في ايقاف تنفيذ العقوبة

٣٤٥ * المبحث الاول * في الاحكام التي يصح ايقاف

تنفيذها

٣٤٧ * المبحث الثاني * في الاشخاص الذين يستحقون

المعاملة بإيقاف التنفيذ	
* المبحث الثالث * في نتائج تأثير ايقاف التنفيذ	٣٤٩
* المبحث الرابع * فيما يجب ان يشتمل عليه حكم الايقاف	٣٥١
الكتاب الثالث في الاسباب التي تؤثر على	٣٥٢
الجريمة والعقوبة	
* الباب الاول * في اسباب التخفيف	٣٥٢
* الفصل الاول * في الاعذار	٣٥٣
* المبحث الاول * في عذر من قتل زوجته حال	٣٥٥
تلبسها بالزنا	
* المبحث الثاني * في عذر من يتعدى حق الدفاع	٣٥٧
بنية سليمة	
* الفصل الثاني * في اسباب الشفقة او الاعذار	٣٥٧
القضائية	
* المبحث الاول * في الجرائم الخصوصية التي يصح	٣٦٤
استعمال الشفقة مع مرتكبها	
* المبحث الثاني * في كيفية تخفيف العقوبة عند	٣٦٤
استعمال الشفقة	
* الباب الثاني * في اسباب التشديد	٣٦٦
* الفصل الاول * في ماهية ظروف التشديد	٣٦٦

❖ الفصل الثاني ❖	في المود	٣٦٧
❖ البحث الاول ❖	في ملاحظات عمومية على المود	٣٦٧
❖ البحث الثاني ❖	في تعريف المود وفي احواله	٣٦٩
❖ البحث الثالث ❖	في اجكام او نتائج المود	٣٧٣
❖ البحث الرابع ❖	في اثبات المود	٣٧٥



بيان الخطأ والصواب في هذا الكتاب

صواب	صحيفة سطر خطأ
فتخص	و ٤ تخص
فهاجت	ط ١ فهاجت
أخل	ي ٦ أدخل
ثانياً أن العمل	ل ٧ ثانياً والعمل
ليس	ر ٣ وليس
لا يزال	ر ٤ لا زال
دعا عبد الرحمن	ش ٢٠ دعى عبد الرحمن
بنفس	ث ١ بنفسه
ينبني	خ ١٦ ينبني
ثالثاً	ض ١٠ ثانياً
الثالب وسواء كان ضرباً أو غيره و	ض ١٧ الثالب سواء
المناظرة	ظ ١٠ المطلقة
بالعشرين	ظ ١٧ العشرين
والدامعة	ا ١٨ والدامعة
بضربه	ب ١١ يضربه
لتسقط	ج ٥ لتسقط
يخص	د ١٩ يخص
معمولاً بها	ز ٩ معمول بها
يقتضيه	ح ٨ يقتضيه

صواب	صحيفة سطر خطأ
ومن المخالفه	١ ٥
ارتكاب	١٩ ٢٧
أراؤهم	١ ٤٧
٥	١ ٥٠
حيلولة	٨ ٥١
وترتيبه	١ ٨٥
تجزئة	١ ٩٥
ساقط	٩ ٩٦
ساقط	١٥ ١٠٤
ساقط	٣ ١٢٩
المبحث السابع	٢ ٢٠١
المبحث الثامن	٢ ٢٣
قوانين	١٨ ٢٢٤
وأوسعاه ضرباً	٤ ٢٤٤
٣	١ ٢٧٣
٤	٨ ٢٧٦
٥	٩ ٢٧٧
٦	١٣ ٢٧٨
يقضين عقوبتهن	١ ٢٩٩
للمؤقتان	١١ ٣٧٣

Bibliotheca Alexandrina



0428630